

# رحلاتي الدبلوماسية في العالم العربي والإسلامي



للدكتور
نيقولاوس فان دام

مكتبة مدبولي
MADBOULY BOOKSTORES

# رحلاتي الدبلوماسية
# في
# العالم العربي والإسلامي

الدكتور/ نيقولاوس فان دام

هذا الكتاب هو ترجمة منقحة وإصدار مُحدث للنسخة الهولندية التي نُشرت من قِبل دار نشر بروميثيوس (Prometheus) في أمستردام عام ٢٠٢٠.

صورة الغلاف: مع الأكراد في العراق (ناو بردان، ١٩٧١).
(الصورة © رينكو ويلتون)

# رحلاتي الدبلوماسية
# في
# العالم العربي والإسلامي

الدكتور/ نيقولاوس فان دام

# محتويات الكتاب

# المقدمة

لم يخطر ببالي يومًا أنني قد أرغب في العمل في وزارة الخارجية الهولندية. كنت أطمح بعد إتمام دراستي الجامعية إلى مواصلة مساري في المجال الأكاديمي، حيث كانت تلك الساحة التي وجدت فيها شغفي الأكبر، مع اهتمام خاص بتطورات العالم العربي. ولكن الواقع سار على نحو مختلف تمامًا عما تخيلته. بعد أن أجريت بحثًا في الشرق الأوسط بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ لأطروحتي عن سوريا، عدت إلى هولندا بحثًا عن وظيفة في جامعة أمستردام. كنت أتمنى الانضمام إلى معهد الشرق الأدنى الحديث، لكن لم تكن هناك أي وظائف شاغرة في ذلك الوقت.

وفي النهاية، لم أجد ذلك سيئًا، بل على العكس، فقد قادني ذلك إلى مسار مختلف تمامًا، والذي تبين أنه أفضل بكثير بالنسبة لي، وهو العمل في وزارة الخارجية الهولندية. وقد تكرر هذا الأمر معي لاحقًا في عدة مناسبات، حيث لم أحصل على ما كنت أرغب فيه في حينه، ولكن كانت النتيجة أنني وجدت نفسي في أماكن أفضل مما كنت أتوقعه في البداية.

لقد قضيت وقتًا رائعًا في الوزارة، مليئًا بالتجارب الغنية والمثيرة. كنت محظوظًا بالعيش والعمل في العديد من الدول التي كانت تثير اهتمامي الكبير، وفي الوقت ذاته تمكنت من مواصلة اهتماماتي الأكاديمية. كان ذلك مزيجًا رائعًا: العمل في الدول التي أكن لها اهتمامًا عميقًا، جنبًا إلى جنب مع العمل الأكاديمي الذي ساعدني في تطوير فهم أعمق للغات والثقافات والتاريخ المرتبطة بها. كان هذا المزيج بين العلم والخبرة العملية، أو الربط بين العلم والدبلوماسية، إضافة ثمينة لعملي الدبلوماسي. وهذا يختلف تمامًا عن ممارسة البحث الأكاديمي في غرفة دراسة أو مكتبة دون الانخراط في عمل ميداني، إذ كانت مهمتي في الوزارة تشبه في كثير من الأحيان العمل الميداني.

لا يعني هذا أن نتائج البحث العلمي العميق تؤثر بالضرورة على السياسات. فالتجربة تُظهر أن الوزير قد تكون لديه اعتبارات تختلف عن تلك التي يقدمها البحث العلمي. بالنسبة لي، كان الجمع بين العلم والدبلوماسية أمرًا شخصيًا أكثر منه وسيلة للتأثير في السياسة. فالمقولة المنسوبة إلى فرانسيس بيكون «المعرفة قوة» لا تنطبق بالضرورة في مجال السياسة.

ومع ذلك، من المفيد جدًا أن تكون على دراية عميقة بجوانب البلد الذي تعمل فيه، وأن تتقن لغته، لأن ذلك يمنحك وصولًا أوسع وتأثيرًا أكبر. وفي الأزمات، قد يكون ذلك أمرًا حاسمًا. الشخص الذي يمتلك معرفة واسعة عن بلد ما ويتحدث لغته بطلاقة عادةً ما يحظى باحترام أكبر من شخص لا يعرف الكثير أو يعتمد فقط على مترجم.

في هذا الكتاب، اخترت مجموعة من الأحداث والتطورات التي وجدتها ملحوظة، مهمة، أو ممتعة خلال مسيرتي في الوزارة، أو تلك التي اعتبرتها نقاطًا بارزة في حياتي المهنية. هذا الكتاب ليس سيرة ذاتية بالمعنى التقليدي، ولكنه يحتوي على أجزاء تحليلية، وأحيانًا يتداخل طابع المذكرات مع التحليل.

سأركز في هذا الكتاب بشكل خاص على تجاربي كسفير في الدول التي عملت فيها لصالح الوزارة، مثل العراق، مصر، تركيا، ألمانيا، وإندونيسيا، إضافة إلى دوري كمبعوث خاص لسوريا من إسطنبول، وخبراتي كدبلوماسي في لبنان، الأردن، الأراضي الفلسطينية المحتلة، وليبيا، وكذلك تجربتي في الوزارة في لاهاي.

في السنوات الخمس الأولى لي في لاهاي، كنت أعمل في مكتب الشرق الأوسط، حيث تناولت بشكل أساسي القضايا التي كانت تثير اهتمامي الخاص، بما في ذلك الصراع العربي الإسرائيلي والتطورات في الدول العربية المختلفة. تعلمت أيضًا كيف تسير الأمور داخل وزارة مثل هذه، وكيف تُتخذ القرارات. وهذا أمر بالغ الأهمية عندما تعمل في الخارج وتحتاج إلى التواصل بفعالية مع مقر الوزارة في لاهاي.

بعد لاهاي، بدأت أولى مهامي الخارجية في لبنان (١٩٨٠-١٩٨٣)، حيث كانت الحرب الأهلية الدامية مستعرة منذ سنوات. هناك، وجدت نفسي أمام مسؤوليات كبيرة بشكل مفاجئ، خاصة خلال الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف عام ١٩٨٢، عندما توليت قيادة السفارة بصفتي القائم بالأعمال بالنيابة. بسبب التدهور الشديد في الأوضاع الأمنية، اضطررت إلى نقل السفارة إلى منطقة أكثر أمانًا داخل البلاد، كما كان لابد من إجلاء عدد كبير من المواطنين الهولنديين. وقبل ذلك بفترة قصيرة، تعرض منزلي لوابل من شظايا القذائف التي أطلقتها السفن الحربية الإسرائيلية. غالبًا ما يُعتقد أن الدبلوماسيين يتمتعون بحماية أكبر بفضل وضعهم الدبلوماسي، إلا أن هذا ليس صحيحًا دائمًا في أوقات الحروب، بل قد يكونون أحيانًا أكثر عرضة للخطر.

إضافةً إلى مهامي في لبنان، كنت مسؤولًا أيضًا عن رعاية مصالحنا في الأردن. من خلال زياراتي إلى الضفة الغربية المحتلة من قبل إسرائيل، أُعيدت الاتصالات الرسمية مع الشخصيات والمؤسسات الفلسطينية المحلية لأول مرة منذ حرب يونيو ١٩٦٧، وذلك عبر سفارتنا في بيروت.

بعد وصولي إلى بيروت بفترة وجيزة، تم تعييني سكرتيرًا لبعثة الشرق الأوسط التابعة لرئاسة الاتحاد الأوروبي الهولندية (١٩٨١)، وحظيت بفرصة فريدة لمرافقة وزير الخارجية الهولندي، كريس فان دير كلاو، في زياراته إلى إسرائيل وأربعة عشر دولة عربية أخرى على مدار ما يقرب من خمسة أشهر.

كانت تلك تجربة فريدة ومثيرة للغاية، وكانت في نظري أطول بعثة أوروبية إلى الشرق الأوسط على الإطلاق. أجرينا خلالها محادثات شيقة مع ملوك وأمراء ورؤساء وشيوخ وسلاطين، إضافة إلى رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية وغيرهم من المسؤولين. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ماذا تحقق من هذه الجهود الأوروبية بعد ما يقرب من أربعين عامًا؟ وما الذي طرأ على المحاولات اللاحقة لحل النزاع العربي الإسرائيلي؟ الأفكار الإسرائيلية حول مفهوم «العدالة» بقيت متناقضة تمامًا مع ما يراه معظم العرب، مما جعل الوصول إلى أي تسوية أمرًا شديد الصعوبة.

في عام ١٩٨٣، توليت منصب القائم بالأعمال الهولندي في ليبيا، ولكن هذه المرة كرئيس دائم لسفارة مستقلة. كانت ليبيا في عهد القذافي دولة صعبة للعمل فيها، نتيجةً للتصرفات العدائية والمستفزة للنظام الثوري. ومع ذلك، كانت هناك العديد من الأمور المثيرة للاهتمام التي يمكن مشاهدتها. اعتُبرت طرابلس آنذاك «موقعًا صعبًا»، وكان من المهم دعم المصالح الاقتصادية الهولندية هناك.

في عام ١٩٨٥، استدعيت إلى وزارة الخارجية في لاهاي لأشغل منصب نائب مدير إدارة إفريقيا والشرق الأوسط. من خلال هذا المنصب، قمت بزيارات مهمة مع وزير الخارجية الهولندي هانس فان دن بروك إلى إسرائيل وعدة دول عربية. كما شهدت تلك الفترة لحظات حرجة في العلاقات مع إيران كان لابد من معالجتها. علاوةً على ذلك، كنت مكلفًا بمهام في منطقة الشرق الأوسط لحل النزاعات التجارية التي واجهتها الشركات الهولندية.

في عام ١٩٨٨، وفي سن ٤٣، تم تعييني سفيرًا في العراق، حيث كنت أصغر سفير

هولندي في ذلك الوقت. كان ذلك استثناءً في حينه، لكنه أصبح أكثر شيوعًا في الوقت الحالي، وهناك الآن سفراء أصغر مني سنًا. شغلت منصب السفير لمدة ٢٢ عامًا متواصلة.

بدأت مهامي في العراق خلال المرحلة الأخيرة من الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وشهدت عن كثب واقع الدكتاتورية القاسية للرئيس صدام حسين وقمع الأكراد في شمال العراق. وبعد أقل من عامين، بدأ العراق في احتلال وضم الكويت واحتجاز عدد كبير من الرهائن الهولنديين. قمت مع زملائي في السفارة بكل ما في وسعنا لتأمين إطلاق سراحهم. كانت تلك فترة مليئة بالتوتر، نظرًا للغموض الكبير الذي كان يحيط بمصير الرهائن. في أي لحظة، كان من الممكن أن تتوسع الحرب لتشمل العراق ذاته.

بعد أن أنهت عملية «عاصفة الصحراء» في عام ١٩٩١ الاحتلال العراقي للكويت، تم تعييني سفيرًا في القاهرة، وهي بمثابة «وظيفة الأحلام» لأي باحث في الشؤون العربية. كانت لمصر مكانة بارزة في الصراع العربي الإسرائيلي، وكان العمل هناك مغريًا للغاية بفضل وجود العديد من الأنشطة والمصالح الهولندية. كما كانت القاهرة مركزًا مهمًا للرصد السياسي بفضل وجود جامعة الدول العربية والدول العربية الممثلة فيها.

بعد خمس سنوات قضيتها في مصر (١٩٩١-١٩٩٦)، تم نقلي إلى تركيا، حيث توليت رئاسة محلية للاتحاد الأوروبي لمدة عام ونصف. كان موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي تقريبًا محور كل محادثة. لقد كانت (ولا تزال) عملية تفاوضية طويلة الأمد، ما يثير التساؤل حول مدى صدق جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في نيتهم المعلنة بقبول تركيا كعضو مستقبلي. قد يشكل البعد الإسلامي لتركيا عقبة واضحة في حال التصديق على اتفاقية الانضمام، وقد تعمقت هذه العقبة مع مرور السنين ومع وصول حكومة ذات توجه إسلامي أكبر إلى السلطة في أنقرة. فهل كانت الدول الأوروبية تخدع تركيا أم تخدع نفسها؟ أم أن عجلة قد دارت بشكل لا يستطيع أو لا يريد أحد إيقافها؟

بعد أكثر من عامين في تركيا، تم نقلي بشكل مفاجئ إلى ألمانيا، حيث شغلت منصب السفير لما يقرب من سبع سنوات (١٩٩٩-٢٠٠٥)، وكنت شاهدًا على انتقال

الحكومة الفيدرالية من بون إلى برلين عام ١٩٩٩. كان الرأي السائد في ذلك الوقت أن هذا الانتقال سيحدث تغييرًا جذريًا في السياسة الألمانية. قمت بتحليل التطورات التي رافقت هذا التغيير في ألمانيا، وكذلك التغيرات التي طرأت على الرأي العام الهولندي تجاه الألمان.

تُعد ألمانيا واحدة من أهم الدول بالنسبة للمصالح الهولندية، وبالتالي كانت أهم محطة دبلوماسية لي. بالإضافة إلى ذلك، اكتسبت خلال إقامتي في ألمانيا رؤى أعمق حول الحساسية التي يحملها الإندونيسيون تجاه مستعمريهم السابقين. كان الكثير من الهولنديين يرون الألمان كشعب «مذنب» نتيجة للحرب العالمية الثانية، ولكنهم بالكاد يدركون أن العديد من الإندونيسيين كانوا ينظرون إليهم بنفس الطريقة، خاصة بسبب الحروب الدموية التي اندلعت في إندونيسيا، لا سيما في السنوات التي تلت إعلان استقلال إندونيسيا عام ١٩٤٥.

كانت آخر محطة دبلوماسية لي كسفير هي جاكرتا. كنت محظوظًا أن أبدأ عملي هناك في وقت كانت فيه العلاقات الثنائية في أفضل حالاتها، ويرجع الفضل في ذلك إلى زيارة وزير الخارجية الهولندي «برنارد بوت» في أغسطس ٢٠٠٥، حيث اعترف بأن هولندا كانت «في الجانب الخاطئ من التاريخ» فيما يتعلق بإندونيسيا. كما أن بوت، ولأول مرة رسميًا، تقبل تاريخ ١٧ أغسطس ١٩٤٥ كموعد رسمي لاستقلال إندونيسيا. لم تكن العلاقات الثنائية أفضل من ذلك، واستمرت في هذا المستوى طوال فترة عملي هناك (٢٠٠٥-٢٠١٠).

على الرغم من وجود بعض الأزمات، إلا أنها كانت ذات طابع سياسي داخلي متبادل أكثر من كونها أزمات أثرت على العلاقات الثنائية بين الحكومات. فعلى سبيل المثال، تسبب فيلم «فتنة» المناهض للإسلام، الذي أخرجه زعيم حزب الحرية الهولندي «خيرت فيلدرز»، بمشكلات كبيرة لنا في إندونيسيا (وكذلك في العديد من الدول الأخرى ذات الأغلبية المسلمة)، وكان عليّ أن أبذل كل ما بوسعي للمساعدة في حل تلك المشكلات.

كما كانت مسألة الاعتراف بالطبيعة الحقيقية للماضي الاستعماري الهولندي في إندونيسيا، وتقديم هولندا اعتذارًا عن جرائم الحرب التي ارتكبت خلال تلك الفترة، من القضايا المهمة الأخرى.

في إندونيسيا، واجهت حساسية الإرث الاستعماري الهولندي. وقد لاحظت أن العديد من الهولنديين ليسوا على دراية كافية بهذا الماضي، أو ليس لديهم الوعي الكامل به. ربما يعود ذلك إلى أن المعرفة العامة بإندونيسيا في هولندا ليست بالمستوى المطلوب، على الرغم من أنه ينبغي اعتبار الإلمام بتاريخ المستعمرات السابقة التزامًا أخلاقيًا، لضمان الوعي الكافي بالحساسيات القائمة. يتحدث الكثير من الهولنديين بحماس عن «ماضٍ مشترك» مع إندونيسيا، بينما الأدق أن يُوصف بأنه «ماضٍ مفروض».

لقد زرت جميع المقاطعات الـ٣٣ في أرخبيل إندونيسيا، التي تتمتع بتنوع ثقافي هائل، من سابانغ في الشمال الغربي إلى ميراوكه في الجنوب الشرقي. هناك العديد من الأمور المثيرة التي يمكن الحديث عنها، وسأقوم باختيار بعض منها.

البلد الذي كنت أتمنى بشدة أن يتم تعييني فيه هو سوريا، لكن هذا لم يتحقق أبدًا. ومع ذلك، في نهاية عام ٢٠١٤، وبعد أكثر من أربع سنوات من تقاعدي في عام ٢٠١٠، تم تعييني بشكل غير متوقع كمبعوث خاص لسوريا، وكان مقر عملي في إسطنبول، حيث كان المقر الرئيسي لأبرز مجموعات المعارضة السورية. من خلال هذا التعيين الأخير، تحقق أحد أكبر أمنياتي، رغم أنني لم أتمكن من زيارة دمشق، لأن التواصل مع النظام السوري كان محظورًا في تلك الفترة من قبل وزارة الخارجية الهولندية. لقد كانت فرصة فريدة. إحدى مهامي الرئيسية كانت دعم المعارضة في البحث عن حل واقعي وبراغماتي، رغم أن العديد منهم كانوا يعيشون في أوهام، كما كان الحال مع العديد من الحكومات الغربية والعربية التي كانت تدعمهم.

في هذا الكتاب، سأتطرق بتفصيل إلى تجربتي كمبعوث خاص لسوريا، والأسباب التي جعلت الحرب في سوريا تتخذ مسارًا كارثيًا نتيجة الأوهام والتدخلات الخارجية، مما أسفر عن مقتل أكثر من نصف مليون شخص، وتشريد ملايين اللاجئين، وتدمير البلاد، وارتفاع معدلات الإرهاب بشكل كبير. يتحمل النظام الدكتاتوري السوري الجزء الأكبر من المسؤولية عن هذه النتيجة العنيفة. ومع ذلك، أرى أن الدول الغربية والعربية التي تدخلت في الشأن السوري تتحمل أيضًا جزءًا من المسؤولية، رغم أنها قد لا تعترف بذلك على الأرجح.

لقد كانت معظم مهماتي الدبلوماسية تنتهي بشكل مفاجئ وغير متوقع، مما أدى إلى تقليص مدتها بشكل كبير (كما حدث في لبنان، ليبيا، العراق وتركيا)، بينما استمرت بعض المهام لفترات أطول بكثير (كما في ألمانيا، إندونيسيا ومصر). المهمات الأقصر كانت تؤثر بشكل كبير على الحياة الأسرية، في حين كانت المهمات الأطول أكثر راحة واستقرارًا.
كدبلوماسي يتنقل باستمرار إلى وجهات جديدة، كانت حياتي مقسمة كما لو كانت إلى فصول منفصلة عن بعضها البعض. عند الانتقال إلى محطة جديدة، كان يتعين عليّ إغلاق صفحة حياتي في المحطة السابقة، والتركيز على الحاضر والتطلع إلى المستقبل، دون التعلق بالماضي أو بالمحطات السابقة.
يمثل هذا الكتاب لي فرصة نادرة، بعد عقود، للتأمل بعمق في الفترة التي قضيتها في العمل في العديد من الدول لصالح وزارة الخارجية الهولندية، ولإزالة الفواصل بين مراحل حياتي المهنية المختلفة. الذاكرة ليست دائمًا موثوقة بشكل كامل. حتى الملاحظات التي يتم تدوينها في وقت وقوع الأحداث قد تتأثر بالتفسيرات الشخصية. كانت الأحداث التي سبق لي أن رويتها في دوائر صغيرة أسهل عليّ في استرجاعها، مقارنة بالأحداث التي لم أتحدث عنها من قبل. الغالبية العظمى من محتوى هذا الكتاب أقدمه هنا لأول مرة. بعض المقاطع قد نُشرت سابقًا في شكل مختلف كجزء من مقابلات أو محاضرات.

أخيرًا، أود أن أعرب عن خالص امتناني لكل من تعاونت معهم بشكل جيد خلال سنوات عملي في وزارة الخارجية، والذين مررت معهم بتجارب عديدة. البعض منهم تم ذكرهم بالاسم في هذا الكتاب، بينما لم يُذكر العديد منهم؛ ذلك لأن إدراج الجميع قد يجعل الكتاب ضخمًا للغاية. كما أود أن أشكر ابنتي إيما على اقتراحاتها القيمة أثناء تحرير هذا الكتاب.
وقبل كل شيء، أود أن أتوجه بالشكر إلى زوجتي مارينكا وأولادي؛ فقد عشنا معًا في محطاتنا المختلفة، وفي بعض الأحيان تحت أصعب الظروف، ولكن السنوات الجميلة كانت هي الغالبة بشكل واضح.

نيقولاوس فان دام، دوير الزيتون، الاندلس، إسبانيا، يناير ٢٠٢٥.

# ١
# مكتب الشرق الأوسط

في عام ١٩٧٦، بدأتُ كأصغر موظف في مكتب الشرق الأوسط التابع لإدارة إفريقيا والشرق الأوسط وكان مقر وزارة الخارجية في لاهاي آنذاك لا يزال في المبنى الأنيق في «بلاين ٢٣»، بأبوابه المطلية باللون الأخضر الداكن والسجاد الأحمر والأسقف العالية. كنا ثلاثة أشخاص في غرفة علوية، وأنا كنت أجلس على طاولة صغيرة بجانب الحائط. بالكاد كان هناك وقت للنظر إلى الخارج؛ فقد كانت الأعمال مكثفة جدًا. كانت الأجواء جيدة.

تمكنتُ من التأقلم بسرعة في مكتب الشرق الأوسط، لأن الموضوعات كانت تثير اهتمامي الكبير. كانت تلك فترة صعبة في العلاقات بين هولندا والعالم العربي. كان الحظر النفطي العربي، الذي فُرض على هولندا بعد حرب أكتوبر (١٩٧٣) بسبب الموقف المؤيد لإسرائيل من قبل الحكومة الهولندية، لا يزال حاضرًا في الأذهان. كانت هولندا تقف فعليًا إلى جانب إسرائيل، مما جعل أي محاولة للتقدم نحو مزيد من الفهم تجاه الفلسطينيين والدول العربية أمرًا حساسًا للغاية، ومحفوفًا بالعديد من العقبات.

## قضية ليكس أرونسون: دبلوماسية هادئة أم دبلوماسية عبر المكبر الصوتي؟

أول ملف تعاملت معه في مكتب الشرق الأوسط كان «قضية ليكس أرونسون». كان ليكس أرونسون ممرضًا هولنديًا قد ساعد الأكراد في شمال العراق في تقديم الرعاية الطبية. عندما انسحب المقاتلون الأكراد (البيشمركة) عسكريًا نحو إيران في عام ١٩٧٥، كان أرونسون قد ارتكب خطأً كبيرًا بعدم المغادرة معهم. لقد تغيرت الأوضاع جذريًا بعد أن أبرم الشاه الإيراني ونائب الرئيس العراقي صدام حسين في ذلك العام اتفاقية في الجزائر نصت على عدم التدخل في شؤون كل من البلدين. ونتيجة لذلك، توقفت إيران عن دعم الأكراد. وبالتالي، تمكن الجيش العراقي من اعتقال أرونسون في المنطقة ذات الأغلبية الكردية التي أعاد السيطرة عليها. ووجهت إليه تهمة التجسس من قبل النظام العراقي. كان بحوزته، على سبيل المثال، خريطة لشمال العراق عليها علامات بالقلم الرصاص. ورغم أن ذلك لم يكن بالضرورة دليلًا على

التجسس، حيث يمكن لأي شخص أن يدون ملاحظات بريئة على الخريطة، إلا أن بغداد رأت أنه قد ساعد المتمردين الأكراد، وهو ما كان صحيحًا، وإن كان ذلك بطريقة لا تعتبر ذات أهمية عسكرية كبيرة.

ما زاد الأمر تعقيدًا هو أن أرونسون، المولود في هولندا والذي نجا من معسكر الاعتقال النازي في بيرغن بيلسن خلال الحرب العالمية الثانية، كان أيضًا يحمل الجنسية الإسرائيلية وقد خدم في الجيش الإسرائيلي. وكان ذلك سببًا كافيًا للعراق لاعتقاله، حيث كان العراق في حالة حرب مع إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، كانت إسرائيل – مثل إيران – نشطة في شمال العراق لتقويض نظام البعث. ومع ذلك، كانت هولندا تعتبر أرونسون مواطنًا هولنديًا يتوجب علينا الدفاع عنه، ولم تؤثر الجنسية الإسرائيلية في موقف هولندا.

وكان على القائم بالأعمال المؤقت الهولندي في بغداد، «جيربن ميهاوزن"، بذل كل جهد ممكن لإطلاق سراح أرونسون، لكن المهمة كانت بعيدة عن السهولة نظرًا للعلاقات العراقية-الهولندية السيئة في تلك الفترة، بسبب الموقف الهولندي المؤيد لإسرائيل. حاول ميهاوزن ترتيب المساعدة القانونية اللازمة، لكن لم يكن هناك أي محامٍ عراقي في ظل النظام الدكتاتوري يجرؤ على القيام بذلك. كما أرسل له مختلف الاحتياجات لتخفيف صعوبة إقامته في السجن العراقي. كنا نؤكد دائمًا أن أرونسون مواطن هولندي، وله الحق في الحصول على المساعدة القنصلية الهولندية، في حين كان العراقيون يصرون على أنه إسرائيلي وأن الأمر لا يعنينا. وكان منطق العراق أيضًا أن أرونسون قد فقد جنسيته الهولندية بسبب خدمته في الجيش الإسرائيلي.

في أحد الأيام، وصلت إلى مقر السفير الهولندي في بغداد رسالة مكتوبة على ورق رقيق، وكان من الواضح أن أرونسون هو كاتبها. ذكر في الرسالة أنه يعاني من التهاب في الأذن، وأنه يخشى أن تكون وفاته وشيكة. أشارت الرسالة إلى أنه كان لا يزال على قيد الحياة في وقت كتابتها في السجن، ولكن لم تكن هناك أي ضمانة بأنه كان لا يزال حيًا عندما تم تسليم الرسالة إلى المقر. أرادت السلطات العراقية بوضوح أن تعطي انطباعًا بأنه لا يزال على قيد الحياة، لأن أرونسون لم يكن ليتمكن من إرسال هذه الرسائل إلى السفارة بنفسه دون أن يلاحظ أحد.

كان "بوب فان دايل"، رئيس إدارة إفريقيا والشرق الأوسط، يستعد للسفر إلى بغداد بهدف محاولة الإفراج عن أرونسون وإعادته إلى هولندا. قمت بإعداد ملف شامل له. لكن في اللحظة التي كان فيها "فان دايل" على وشك المغادرة إلى بغداد، أبلغنا القائم بالأعمال العراقي المؤقت في لاهاي أن أرونسون قد تم إعدامه. وكان الإعدام قد نُفذ منذ فترة طويلة، لكن العراقيين لم يخبِرونا بذلك، وتركوا لنا انطباعًا أنه لا يزال حيًا.

كان ميهاوزن قد قدم عدة مقترحات سابقة للتوسط عن طريق قادة سياسيين أصدقاء للعراق، من بينهم سياسيون من الجزائر وفرنسا، وكذلك عن طريق أرملة الرئيس التشيلي سلفادور أليندي، التي كانت ستزور صدام حسين، لكن هذه المقترحات رُفضت في لاهاي. كان أحد الأسباب وراء الرفض هو أن العراقيين بلا شك كانوا سيطلبون مقابلًا في مثل هذه الحالة.

شخصيًا، أعتقد أنه حتى لو تم تفعيل الوساطة من الأطراف الصديقة، لكان النتيجة قد بقيت كما هي؛ لكن لم يتم المحاولة. في مثل هذه الحالات، أرى أنه يجب بذل كل الجهود الممكنة، حتى وإن كانت فرصة النجاح ضئيلة للغاية. فيما بعد، عندما كنت سفيرًا في بغداد، اتبعت هذا النهج فيما يتعلق بالرهائن الهولنديين (١٩٩٠)، حتى عندما لم أكن مقتنعًا تمامًا بنجاح المحاولة. فلا يمكن أن تعرف النتائج مسبقًا. وفي بعض الأحيان، قد تكون النتائج إيجابية رغم التوقعات.

لاحقًا، وُجهت انتقادات لوزارة الخارجية لاختيارها الدبلوماسية الهادئة. وقيل إنه باستخدام «ضجة كبيرة على مستوى عالمي عالٍ» أو بما يسمى «دبلوماسية المكبر الصوتي» ربما كان من الممكن تحقيق المزيد. من وجهة نظري، إذا كان هناك أي شيء يمكن تحقيقه، فقد كان عن طريق الدبلوماسية الهادئة. إن الضجة الكبيرة كانت ستزيد الأمور سوءًا، إذا كان هناك أي شيء يمكن أن يزداد سوءًا. وأعتقد أن ذلك كان سيساهم في تنفيذ إعدام أرونسون في وقت أبكر، لمجرد أن النظام العراقي كان سيشعر بفقدان ماء الوجه إذا لم يقم بتنفيذ الإعدام (حيث كان يتم إعدام «الجواسيس» المزعومين في العراق في معظم الحالات).

بعد قضاء عدة سنوات في العراق كسفير، أعتقد الآن أن قضية أرونسون كانت محكومة بالفشل منذ البداية، نظرًا للأبعاد الإسرائيلية لخلفيته. كان من غير المعقول أن يفرج النظام العراقي عن شخص بعد اتهامه بالتجسس لصالح إسرائيل.

لاحقًا، سافرت والدة ليكس أرونسون إلى بغداد وتمكنت من استعادة جثمانه وإعادته إلى هولندا. في النهاية، تم دفنه في ميدن. الرسائل التي نُشرت لاحقًا لأرونسون تلقي ضوءًا أوضح على دوافعه. فقد أبلغ أصدقاءه قبل رحيله إلى العراق قائلاً: «أنا في طريقي إلى كردستان! أنتم تعلمون أنهم يخوضون حربًا من أجل الاستقلال عن

العراق؛ وما هو أفضل لليهودي من مساعدة أعداء أعداء إسرائيل [أي نظام البعث في بغداد]؟» لم يدرك أرونسون في ذلك الوقت أن هذا القرار قد يؤدي إلى موته.

## المصطلحات المضللة

كان مديري في العمل يحمل، شأنه شأن الغالبية العظمى من سكان هولندا في ذلك الوقت، تعاطفًا واضحًا مع إسرائيل، ولم يكن يجمع بين ذلك وأي تعاطف تجاه العرب. كان السفراء العرب الذين زاروه يدركون ذلك بدقة شديدة. كنت أحيانًا أشعر بعدم الارتياح وأنا جالس في تلك الاجتماعات.

إذا لم يكن لديك تعاطف أو حساسية تجاه شعوب وثقافات معينة، فإن المعنيين بالأمر سيلتقطون ذلك بسرعة. في مثل هذه الحالات، يكون الحفاظ على موقف محايد أمرًا مهمًا للغاية، لكن هولندا لم تكن محايدة على الإطلاق (حتى وإن كانت تُستخدم في ذلك الوقت مصطلحات مثل «موقف متوازن» و»حياد متساوٍ»). لذا فإن تعاطف رئيسي الواضح مع إسرائيل كان في الواقع يعكس موقف هولندا في ذلك الوقت.

في عام ١٩٧٨، شنت إسرائيل غزوًا واسع النطاق للبنان، واستخدمت في مذكرة كتبتها مصطلح «غزو إسرائيلي». قام فان دايل بتعديل هذا المصطلح بالقلم إلى «عملية». مصطلح «عملية» يبدو أقل حدة بشكل واضح من «غزو»، وكان من الواضح أن هدفه هو التقليل من حجم الغزو الإسرائيلي. إلا أن هذه «العملية» كانت لها تبعات بعيدة المدى واستمرت لأكثر من عشرين عامًا؛ ثم تبعها غزوات إسرائيلية جديدة في لبنان لاحقًا.

## دعم فكرة إقامة دولة فلسطينية

عندما رافقتُ وزير الخارجية الهولندي فان دير كلاو إلى سوريا في عام ١٩٧٨، سأل وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام الوزير الهولندي عمّا إذا كان يدعم فكرة إقامة دولة فلسطينية إذا أراد الفلسطينيون ذلك بأنفسهم. وقال خدام: «ألا تعترف هولندا بحق الشعوب في تقرير مصيرها؟» ردّ فان دير كلاو بشكل إيجابي، حيث قال إنه يدعم فكرة الدولة الفلسطينية في هذه الحالة؛ وكان يعني ذلك فعلاً. سجلتُ هذا الأمر بصدق في التقرير، لكن فان دايل حذفه قائلاً إنه «يجب حمايته من نفسه»، حيث كان على الوزير عند عودته إلى هولندا أن يأخذ السياسة الداخلية في الحسبان، ولم يكن مثل هذا التصريح ليُقبل بشكل جيد في ذلك الوقت.

في بداية توليه الوزارة، قال فان دير كلاو لنا خلال جلسة عصف ذهني داخلية: «يجب أن أكون حذرًا فيما أقول، لأنكم ستعتبرون كل ما أقوله لاحقًا بمثابة سياسة رسمية.»

## إلغاء زيارة بغداد

في فبراير ١٩٨٠، كنت سأرافق الوزير «فان دير كلاو» في زيارة إلى بغداد. تم الترتيب والتحضير لكل شيء بدقة تامة. ولكن في اللحظة الأخيرة، اعترض العراق على هذه الزيارة، بسبب المفاوضات الثلاثية السرية التي كانت قد جرت في ذلك الشهر في شيفينينغن بشأن الصراع العربي-الإسرائيلي بين إسرائيل، مصر، والولايات المتحدة. كان العراق معارضًا بشدة لمعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية (١٩٧٩)، وكذلك لأي تعاون بين الولايات المتحدة، إسرائيل، ومصر في هذا الصدد. ولذلك اعتقدت بغداد أن هولندا ما كان ينبغي لها أن توفر الفرصة لمثل هذا الاجتماع. وللتعبير عن ذلك الاستياء، ألغى العراق زيارة الوزير فان دير كلاو إلى بغداد في اللحظة الأخيرة، وذلك في ٢٣ فبراير ١٩٨٠، وهو اليوم الذي كانت الزيارة مقررة فيه. كانت حقائب بعض أعضاء وفدنا قد تم تسجيلها في مطار سخيبول، وكانت أمتعتهم قد وضعت بالفعل على سيور النقل.

اتصل بي السفير العراقي، طارق أبو الخيل، قبل ذلك بفترة قصيرة في منزلي ليبلغني بإلغاء الزيارة الوزارية، مضيفًا: «وأنت تعرف السبب.»
كان السفير العراقي قد أمضى الأسبوع الذي سبق رحلتنا المخططة إلى بغداد في الانتقال إلى منزل جديد داخل لاهاي، ولذلك كان «متأخرًا» في الاطلاع على الاجتماع الثلاثي السري في شيفينينغن. وقد تعرض لانتقادات من بغداد بسبب ذلك.
لكن كان هناك أيضًا نقطة أخرى للنقد. أحد موظفيه الأكراد، طيب محمد طيب، كان قد تقدم بطلب لجوء سياسي في هولندا. وكان طيب قد زارني في الوزارة سابقًا ليحتج على منح اللجوء السياسي للعراقيين الأكراد. أراد معرفة كيف نجحوا في الحصول على ذلك. حينها شرحت له كيف يتم الأمر – وهو شيء كان يمكنه اكتشافه بسهولة من مصادر علنية. ثم اتبع نفس الطريقة وطلب اللجوء لنفسه... ولكن النظام العراقي كان بلا شك يرى أن السفير كان يجب أن يمنع حدوث ذلك.

## إعلان البندقية: حجر الزاوية في سياسة الشرق الأوسط الأوروبية

في يونيو ١٩٨٠، عقدت في البندقية واحدة من أهم القمم الأوروبية حول سياسة الشرق الأوسط الأوروبية. كان من المقرر أن يتم العمل التحضيري في مجموعة العمل الخاصة بالشرق الأوسط تحت الرئاسة الإيطالية في روما، وقد نلت شرف تمثيل هولندا هناك. كانت النقاط الأساسية للنقاش في المباحثات التحضيرية في روما هي مسألة حق الفلسطينيين في تقرير المصير، ودور منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات سلام محتملة.

خلال المناقشات في مجموعة العمل الخاصة بالشرق الأوسط، قدم الفرنسيون نصًا مقترحًا يدعم فكرة الدولة الفلسطينية. وكان من الواضح مسبقًا أن هذا الاقتراح سيتم رفضه من قبل الآخرين. في الصباح، تحدثت كثيرًا أثناء صياغة الجزء الأول من الإعلان لضمان توافقه مع سياستنا الصارمة، وأبلغت رئيسي فان دايل في لاهاي بتطورات المباحثات عبر الهاتف. اتفقنا على أنه، كاستراتيجية بديلة، سأدع الآخرين يتحدثون قدر الإمكان.

عندما وصلنا في اجتماع بعد الظهر إلى الاقتراح المتعلق بالدولة الفلسطينية، التزمت الصمت التام. تصاعد التوتر في قاعة الاجتماع، حيث نظر الآخرون نحوي متوقعين أن يقوم المندوب الهولندي بإسقاط الاقتراح الفرنسي نيابة عنهم. ولكن عندما حاول الرئيس الإيطالي الانتقال إلى الفقرة التالية دون أي تعليق، تدخل عدة مندوبين فجأة ليعلنوا أن فكرة الدولة الفلسطينية غير مقبولة لحكوماتهم. في الصباح، كنت قد أزلت عنهم الحرج، أما الآن فقد قاموا بالمثل نيابة عنا، ولم أضطر لقول أي شيء.

ومع ذلك، بعد الاجتماع تم تسريب معلومات كاذبة إلى الصحافة تفيد بأن هولندا هي التي عرقلت مبدأ الدولة الفلسطينية. كانت هذه استراتيجية مجربة من قبل دول أخرى لإلقاء اللوم على هولندا، المعروفة بتوجهها المؤيد لإسرائيل. وفي كثير من الأحيان كانت هذه الطريقة فعالة للغاية، وكان من المؤسف أن المعلومات المضللة عن بلدنا استمرت لفترة طويلة رغم أنها لم تكن صحيحة.

خلال زيارة لاحقة إلى دمشق مع الوزير فان دير كلاو في عام ١٩٨١، في إطار رئاسة هولندا للاتحاد الأوروبي، وجه لنا وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام نفس

اللوم: حيث اتهمنا بعرقلة قبول مبدأ الدولة الفلسطينية. لكنني استطعت بضمير مرتاح أن أقول إن هذا لم يكن بسبب هولندا تحديدًا. بالطبع، لم أذكر أننا كنا سنرفض الاقتراح لو لم يسبقنا الآخرون إلى ذلك.

في الواقع، استغرق الأمر سنوات قبل أن تقبل هولندا مبدأ الدولة الفلسطينية ضمن إطار «حل الدولتين» للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ولم يحدث ذلك إلا بعد أن كانت إسرائيل قد خلقت «حقائق على الأرض» من خلال بناء المزيد من المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما جعل هذا الحل أكثر تعقيدًا.

أسفر مؤتمر القمة الأوروبي في البندقية في ١٣ يونيو ١٩٨٠ عما يسمى بإعلان البندقية، الذي ظل لسنوات حجر الزاوية في سياسة الشرق الأوسط الأوروبية.

أعلنت الدول الأعضاء التسع في المجموعة الأوروبية آنذاك التزامها بالعمل من أجل تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربي-الإسرائيلي. وتم التركيز على نقطتين أساسيتين:

١) الأمن وحق الوجود لجميع الدول في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل

٢) العدالة لجميع الشعوب، مما يتطلب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما تم الإعلان عن ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وأنه لا ينبغي النظر إليها فقط كقضية لاجئين. ويجب أن يُمنح الشعب الفلسطيني، «الذي يدرك وجوده كأمة»، الفرصة «لممارسة حقه الكامل في تقرير المصير»، ولكن «ضمن إطار تسوية شاملة». وبالتالي، لم يُعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير بشكل غير مشروط، بل كان يجب أن يكون مرتبطًا بتسوية شاملة تدعمها جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك إسرائيل. وهكذا، أصبح حق تقرير المصير الفلسطيني مرهونًا بما توافق عليه إسرائيل أو لا توافق عليه، وكان ذلك قليلًا جدًا عندما تقتضي الضرورة، كما سيتبين لاحقًا.

إعلان البندقية لم يستبعد رسميًا أي خيار للفلسطينيين بشكل صريح، بما في ذلك خيار إقامة دولة فلسطينية. وكانت إحدى الحجج هي أننا، على الرغم من علمنا بأن الفلسطينيين يريدون دولة مستقلة، قد يختارون في نهاية المطاف، ضمن إطار تسوية سلمية شاملة، خيارًا آخر، مثل الاتحاد الفيدرالي مع الأردن، حيث كان يعيش بالفعل العديد من الفلسطينيين الذين فروا من مناطقهم في فلسطين خلال الحرب

العربية-الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٤٩. ولذلك، كان من الواجب على أوروبا ألا تلزم الفلسطينيين مسبقًا بخيار الدولة الفلسطينية، وكان «من مصلحتهم» أن تظل جميع الخيارات مفتوحة.

اعترفت الدول التسع في البندقية لأول مرة رسميًا بأن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تشارك في المفاوضات. كانت إسرائيل وجماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل دائمًا معارضة بشدة لأي اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية، حيث اعتبرتها «منظمة إرهابية» تسعى إلى «تدمير إسرائيل».

علاوة على ذلك، اعترفت الدول التسع بالدور الخاص الذي تلعبه قضية القدس بالنسبة لجميع الأطراف المعنية، وأكدوا أنهم لن يقبلوا أي مبادرات أحادية تهدف إلى تغيير وضع القدس. وأي اتفاق حول القدس يجب أن يضمن الوصول الحر إلى الأماكن المقدسة هناك لجميع الأديان.

كما أكدت الدول التسع على أن إسرائيل يجب أن تنهي احتلالها الإقليمي الذي تمارسه منذ نزاع عام ١٩٦٧، تمامًا كما فعلت في سيناء. وأشارت أيضًا بوضوح إلى أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة تشكل عقبة خطيرة أمام عملية السلام في الشرق الأوسط، وأن هذه المستوطنات، بالإضافة إلى التغيرات في التركيبة السكانية وملكية الأراضي في المناطق العربية المحتلة، غير قانونية بموجب القانون الدولي.

قررت الدول التسع إقامة الاتصالات اللازمة مع جميع الأطراف المعنية بهدف إطلاق مبادرة تستند إلى مواقف الأطراف المختلفة فيما يتعلق بالمبادئ التي تم تحديدها في إعلان البندقية.

تم تعييني بعد ذلك بأكثر من نصف عام كأمين للبعثة الأوروبية الخاصة بالشرق الأوسط، والتي كان من المقرر أن تدرس هذه المبادرة. سأعود إلى هذا الموضوع في الفصل الأخير.

# ٢

# لبنان، الأردن، والضفة الغربية

## نحن لسنا وكالة سفر من نوع Neckermann!

في عام ١٩٨٠، أعربت عن رغبتي في الانتقال إلى العاصمة اللبنانية بيروت. كان هذا البلد العربي الأكثر حرية الذي عرفته وكان سياسيًا مثيرًا للاهتمام، وكان الناس اجتماعيين وودودين للغاية. يتمتع لبنان بتنوع ثقافي غني، وطبيعة خلابة مع مناظر جبلية جميلة، ويقع على البحر. في إطار تحضيري لأطروحتي حول سوريا، كنت قد عشت سابقًا في بيروت في السنوات ١٩٧٤-١٩٧٥ عند اندلاع الحرب الأهلية، لذا كانت المدينة مألوفة لي.

عندما اقترحت بيروت كمكان تعييني التالي على «جيرارد دي هير»، رئيس القسم المسؤول في إدارة الخدمة الخارجية، رد بغضب قائلاً: «لا يجب أن تظن أننا نوع من وكالة سفر مثل Neckermann (إحدى أشهر منظمات الرحلات السياحية في أوروبا) وأن بإمكانك اختيار المكان الذي تريد الذهاب إليه!»

يجب أن أضيف هنا أن الحرب الأهلية الدموية في لبنان كانت مستمرة منذ خمس سنوات عندما اقترحت ذلك، لذا لم تعد بيروت وجهة سياحية مفضلة منذ فترة طويلة. في النهاية، تم قبول طلبي، وفي منتصف نوفمبر ١٩٨٠، غادرت إلى لبنان بصفتي السكرتير الأول في السفارة، وكان السفير السيد «أ. هـ. كروين»، رجلاً لطيفاً.

كان تعييني في لبنان حدثاً رائعًا بالنسبة لي، على الرغم من الحرب الأهلية والغزو الإسرائيلي (١٩٨٢ ).

في صيف ١٩٨١، توليت منصب الرجل الثاني بعد مغادرة الشخص السابق، وأصبحت نائب رئيس البعثة.

قمت بالكثير من العمل في التقارير السياسية حول تطورات لبنان مع استمرار الحرب الأهلية، وأقمت اتصالات مع مختلف السياسيين اللبنانيين، وشخصيات فلسطينية بارزة من منظمة التحرير الفلسطينية، وأكاديميين في الجامعات اللبنانية.

تابعتُ الصحافة اللبنانية، وكانت صحيفتا النهار والحياة الصحف المفضلة لديّ، وكنتُ أزور بانتظام الكتيبة الهولندية ضمن قوات اليونيفيل في جنوب لبنان. حتى أنني حصلتُ على فرصة لمرافقتهم في إحدى المرات أثناء دورياتهم في المنطقة الحدودية، التي تتميز بودِيانها البرية وطبيعتها الخلابة. شعرتُ وكأنني سمكة في الماء. فما كان في السابق من ضمن أمنياتي، أصبح الآن جزءًا من عملي.

عند رحيل السفير كروين النهائي في مايو ١٩٨٢، قدم لي خطابًا جميلاً قدمني فيه رسميًا إلى وزارة الخارجية اللبنانية وزملائه السفراء بصفتي القائم بالأعمال المؤقت، في انتظار وصول خلفه السفير «سيجر البارون فان فورست توت فورست. «

لكن قبل أن يتمكن من القدوم إلى بيروت، حدث الغزو الإسرائيلي.

مع زملائي في السفارة، كان علينا الآن حراسة الموقع، وتحملتُ مسؤوليات كبيرة، خاصة بالنظر إلى الحرب وإمكانية إجلاء الجالية الهولندية.

عندما وصلت إلى لبنان في أواخر عام ١٩٨٠، كانت الحرب الأهلية لا تزال مستمرة بين الميليشيات اللبنانية.

طالما أنك لم تقترب من خطوط الجبهة، كان الخطر محدودًا.

لكن كان من الصعب للغاية عبور الخط الفاصل بين شرق وغرب بيروت، المعروف بالخط الأخضر.

لم يجرؤ أحد تقريبًا على الذهاب هناك بسبب الخطر، مما سمح للأعشاب الخضراء بالنمو بحرية.

في ربيع ١٩٨٢، كانت القنبلة قابلة للانفجار في أي لحظة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

لكننا لم نتوقع أن يتصاعد الصراع إلى هذا الحد.

كما لم نتوقع أن تتقدم القوات الإسرائيلية حتى تصل إلى بيروت وتحتل في النهاية الجزء الغربي من المدينة، حيث كانت تقع السفارة ويعيش موظفوها.

كان واضحًا أن لبنان في تلك الفترة كان يعاني بشدة من تداعيات الصراع العربي الإسرائيلي.

كان العديد من اللبنانيين يدعمون سعي الفلسطينيين للعودة إلى وطنهم.

كانت الجماعات اليسارية والقومية العربية على وجه الخصوص مدفوعة أيديولوجيًا

بشكل صريـح، ووقفت الى خلف الكفاح الفلسطيني، بغض النظر عما إذا كان ذلك سيؤدي إلى احتلال الأراضي اللبنانية أو إلى عواقب سلبية أخرى.

كان من سمات هذه الفترة أن العالم العربي ساهم بحماس ودعم صادق للفلسطينيين، بغض النظر عن الأضرار الجسيمة التي قد تلحق ببلادهم. هذا تصور مختلف تمامًا عن الصورة المعتادة، التي تظهر أن الفلسطينيين قد تم استغلالهم من قبل العرب الآخرين لأغراض سياسية داخلية. فقد كان بإمكان العديد من الدول العربية أن تتجنب الكثير من الكوارث لو أنها استثمرت أكثر في تنميتها الاقتصادية بدلاً من الدخول في المستنقع الذي لا قاع له من التسليح والحروب ضد إسرائيل. ألم يكن من الأسهل لبقية العالم العربي أن يتخلوا

عن الفلسطينيين ببساطة؟ ولم يكن الدكتاتوريون بحاجة إلى دعاية مؤيدة للفلسطينيين للبقاء في السلطة.

في بداية الصراع مع إسرائيل، تبنت معظم الدول العربية موقفاً عاطفياً وعفوياً للغاية. كان هناك استياء عميق من وجود إسرائيل وشعور بضرورة القيام بشيء ما حيال ذلك، دون التفكير كثيراً في العواقب الكارثية المحتملة. هذا الموقف أدى إلى حرب ١٩٦٧، حيث استولت إسرائيل على المزيد من الأراضي العربية، وأيضاً إلى مأساة لبنان في السبعينيات وما بعدها. فقط لاحقاً بدأ النهج يصبح أكثر براغماتية وواقعية. وأصبحت القاعدة الجديدة أن السياسة يجب أن تحقق شيئاً إيجابياً ملموساً. هذا الموقف كان الأساس لعملية السلام، بقدر ما كانت موجودة. لم تكن تلك العملية مسألة حب أو تكتيك قصير الأجل، بل كانت خياراً استراتيجياً.

في عامي ١٩٨١-١٩٨٢، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تسعى بشكل أساسي إلى الاعتراف السياسي. فقد حققت المنظمة في ذلك الوقت العديد من «النجاحات» الدبلوماسية على مستوى العالم، وأراد ياسر عرفات التوصل إلى نوع من التفاهم مع الإسرائيليين حول الوضع في جنوب لبنان. ولكن في هذه المرحلة، كانت إسرائيل ترفض تماماً عقد أي اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية، حتى بشكل غير مباشر. كانت إسرائيل تخشى الطموحات الوطنية الفلسطينية، ورأت في منظمة التحرير مجموعة من المنظمات الإرهابية التي يجب القضاء عليها.

## الاجتياح الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢)

في ٦ يونيو ١٩٨٢، بدأ الاجتياح الإسرائيلي للبنان وتم قصف الملعب الرياضي في بيروت. كنت حينها في عرض للأطفال الصم والبكم في مدرسة الأب أندويـغ، في مكان ما في الجبال بالقرب من بيروت. كان الأطفال يقدمون عرضًا ولم يسمعوا أصوات القصف، لكنهم شعروا أن شيئًا ما يحدث ورأوا على وجوه المتفرجين المذعورين أن الوضع خطير. تم إلغاء العرض. بدأت الحرب، وبدأ الإسرائيليون يتقدمون تدريجيًا نحو الشمال باتجاه بيروت.

قبل بضعة أيام من ذلك، كنت، مع بعض زملائي الأوروبيين، في زيارة غير رسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان: في النبطية وصيدا. كانت واحدة من زياراتنا الأولى، وشاركنا بجولة مفصلة. استقبلنا شخصيًا قائد منظمة التحرير في جنوب لبنان، العقيد الحاج إسماعيل.

في ذلك الوقت، لم أكن أتوقع أن الاجتياح الإسرائيلي سيحدث بهذه السرعة. عندما ذهبت لاحقًا خلال الاجتياح الإسرائيلي لإلقاء نظرة على نفس المكان الذي استقبلتنا فيه منظمة التحرير الفلسطينية سابقًا في صيدا، لم يكن هناك أي أثر لمكتب منظمة التحرير. لقد تم محو كل آثار المنظمة تمامًا.

في ذلك الوقت، استُقبلنا في مكتب تم ترتيبه خصيصاً لهذه المناسبة. كانت منظمة التحرير الفلسطينية تفترض أن الدبلوماسيين الأوروبيين الزائرين سيقومون بالإبلاغ بدقة عن الأماكن التي زاروها، وكانت تأخذ في الاعتبار احتمال وصول هذه المعلومات بطريقة أو بأخرى إلى إسرائيل، مما يعرض الموقع لخطر الهجمات الإسرائيلية لاحقاً.

خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، بدت الأمور من بيروت مختلفة تماماً عما كانت عليه في تل أبيب. في ذروة الصراع، عندما كانت بيروت تتعرض لقصف مكثف من قبل الطائرات الإسرائيلية، اقتبست في تقريري إلى وزارة الخارجية عن زميل أمريكي قال: «لقد خلقنا وحشاً، «فرانكشتاين»، ولم نعد نستطيع السيطرة عليه.» بمعنى أننا قمنا بتسليح إسرائيل وهم الآن يتصرفون كما يشاؤون. حتى لو أرادت الولايات المتحدة أن يتوقفوا، فلن نستطيع إيقافهم. لكن سفيرنا في تل أبيب، «إيفان فيركادي»، كان له رأي مختلف تماماً. على الرغم من أنني كنت أقتبس من

دبلوماسي أمريكي فقط، إلا أنه أعرب عن رفضه التام لما قيل. قال إن «الإسرائيليين لم يكونوا عدوانيين بهذا الشكل» وأن «إسرائيل ليست وحشاً»، وما إلى ذلك. وأدلى زميل آخر وهو «نيك بيجمان»، من وزارة الخارجية برأيه، قائلاً إن هذا الوحش، من الجهة الأمامية، من الجانب اللبناني الذي يتعرض للقصف، يبدو بالطبع مختلفاً تماماً عن الجانب الخلفي، في تل أبيب.

عند النظر إلى الوراء، أعتقد أن التقليل من شأن القصف على لبنان وعلى الأشخاص الذين يعيشون هناك، بمن فيهم زملائي، كان أمرًا مبالغًا فيه للغاية. فقد تعرضت بيروت والعديد من المناطق الأخرى في لبنان لهجمات مكثفة من قبل الإسرائيليين، بما في ذلك استهداف العديد من الأهداف المدنية، بينما كان السفير فيركادي جالسًا بأمان وراحة في تل أبيب دون أن يعاني من شيء. لو كانت الأدوار معكوسة وكان فيركادي وموظفو سفارته قد تعرضوا للقصف من الجانب العربي، لكانت ردود الفعل مختلفة تمامًا، ولكان العالم ضيقًا للغاية. لكن بالنسبة لوزارة الخارجية، كانت هذه المراسلات مجرد تموج عابر في تقارير السفارتين.

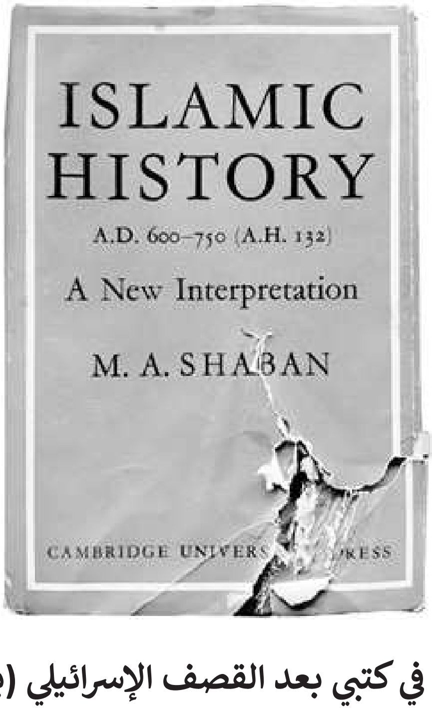
## إغلاق السفارة الهولندية والنصيحة بالمغادرة

في لحظة معينة، كان عليّ أن أقرر النصيحة التي يجب أن أقدمها للهولنديين: البقاء في بيروت أم الإجلاء. لا ينبغي تقديم مثل هذه النصيحة في وقت مبكر جدًا، لأن الأمر قد يتبين أنه غير ضروري. ولكن بالطبع، لا يمكنك تأخيرها أيضًا، لأن ذلك قد يؤدي إلى وقوع قتلى وجرحى. إنه توازن دقيق للغاية.

في النهاية، أوصيت الهولنديين في ٩ يونيو ١٩٨٢ عبر إذاعة «راديو هولندا» ووسائل الإعلام المحلية بالمغادرة واللجوء إلى أماكن أكثر أمانًا. انتقلت عائلتي إلى شرق بيروت الأكثر أمانًا، لكنني بقيت لمدة تزيد عن أسبوعين، مع فريق عمل محدود، بهدف مساعدة الهولنديين المتبقين ومواصلة تقديم التقارير المباشرة إلى وزارة الخارجية الهولندية حول التطورات. بقي معي في غرب بيروت فقط السكرتير الأول للسفارة بول مينكفيلد، والمستشار ياب هوبه، والمستشار المساعد بوي فرانك. كنا نذهب يوميًا إلى السفارة تحت دوي نيران المدفعية والقصف الجوي والبحري. في أي لحظة، كان الوضع يمكن أن يزداد سوءًا.

## القصف الإسرائيلي لمنزلي في بيروت

كنت قد نصحت زملائي بالإقامة مؤقتًا معي، معتقدًا أن شقتي في شمال غرب بيروت أكثر أمانًا. فقد كانوا يعيشون في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة، حيث كانت الغارات الجوية الإسرائيلية تحدث بشكل متكرر. لكنهم رفضوا عرضي، وتبين فيما بعد أن ذلك كان قرارًا حكيمًا. في ٢٤ يونيو ١٩٨٢، تعرض منزلي للقصف لأول مرة من قبل السفن الحربية الإسرائيلية، ولحسن الحظ، لم أكن في المنزل في تلك اللحظة، بل كنت في الشارع القريب. تمزقت كتبي ومكتبي، وكذلك أثاث الحديقة، بشظايا القذائف. كانت هناك ثقوب كبيرة في بعض الكتب لدرجة أنه كان بإمكانك إدخال إصبعك من خلالها. وتمزق كم القميص الذي كان معلقًا على كرسي مكتبي. في لحظة، تحولت غرفة المعيشة إلى فوضى كبيرة مليئة بشظايا زجاج قاتلة. كنت قد استخدمت منظاري للنظر إلى تلك السفن الحربية الإسرائيلية من قبل، لكنني لم أتخيل أبدًا أنها قد تستهدف منزلي أيضًا.




**ثقوب الشظايا في كتبي بعد القصف الإسرائيلي (بيروت، ١٩٨٢).**

في مبنى شقتي، كان يسكن أيضًا ضابط في الجيش اللبناني الذي أسس ميليشيا خاصة به عند بداية الحرب الأهلية. كان يتعاون مع ميليشيا موالية لسوريا تُعرف باسم «النمور الوردية» نسبة إلى لون زيهم الوردي-الأرجواني. كان يعيش في طابقين أعلى مني. كما كان يسكن في المبنى العديد من الأجانب، بما في ذلك دبلوماسيون. بالطبع، كان الإسرائيليون على علم بذلك من خلال مخبريهم، لكنهم لم يهتموا بذلك. استمروا في قصف جزء كبير من الساحل، مستهدفين في الواقع المناطق السكنية المدنية.
قبل بدء الاجتياح الإسرائيلي، كان يجلس أمام مبنانا رجل فلسطيني فقير ومعاق من مخيم عين الحلوة (أو هكذا كان يدعي). كان يقيم في صندوق كرتوني كبير، ويساعد الناس عند دخولهم المبنى ويقوم ببعض الأعمال البسيطة. لكن تبين فيما بعد أنه كان يتجسس لصالح الإسرائيليين، حيث ظهر لاحقًا أثناء الاجتياح الإسرائيلي مرتديًا زيًا عسكريًا إسرائيليًا.

في ٢٥ يونيو ١٩٨٢، بينما كنت في طريقي من السفارة إلى المنزل مع المساعد القنصلي بوي فرانك، وجدنا أنفسنا في وسط القصف. كنا نسير في شارع بليس، ورأينا أعمدة الدخان تتصاعد من اليمين واليسار وأمامنا، وكانت القذائف تتساقط. كان هناك ضجيج يصم الآذان في كل مكان حولنا، بما في ذلك صوت مرور القذائف. أصابت شظية زجاج السيارة الأمامي وكدنا أن نلقى حتفنا. ولأننا لم نكن قادرين على التحرك في ذلك الوقت في غرب المدينة، لجأنا في النهاية إلى شرق بيروت الأكثر أمانًا. بعد ذلك بوقت قصير، قمنا مؤقتًا بنقل السفارة إلى قرية عجلتون، في المنطقة الجبلية المسيحية شمال شرق بيروت، في طابق فوق مطعم محلي.

قبل أن يُسمح لك بإغلاق سفارة أو البدء في إجلاء طاقم السفارة أو أفراد أسرهم، يجب عليك التشاور مع وزارة الخارجية؛ هذا هو الإجراء المتبع. يجب أن تعطي الوزارة الضوء الأخضر لمثل هذه الخطوة المهمة، ولو فقط بسبب التأثير النموذجي الذي قد يترتب عليها. وبما أن الهجمات الإسرائيلية تصاعدت بشكل كبير وأصبحت أكثر خطورة، فقد طلبت كتدبير احترازي في برقية «عاجلة للغاية» الحصول على إذن، رغم أنني كنت أميل إلى تأجيل إجلائنا من غرب بيروت حتى اللحظة الأخيرة.

عندما تصاعدت حدة الحرب لدرجة أن عدة دول - بما في ذلك بعض الدول الكبيرة مثل إيطاليا وفرنسا - قررت بالفعل إغلاق سفاراتها، اعتقد صديقي ياب راماكير أن الوقت قد حان لتدخل من لاهاي. كان راماكير رئيس مكتب الشرق الأوسط وكان يتابع الوضع في بيروت بشكل شبه مستمر. أخذ زمام المبادرة في إرسال برقية إلينا يخولنا بموجبها اتخاذ قرار الإغلاق. أدرك ياب راماكير في ذلك الوقت، ربما أكثر من أي شخص آخر في وزارة الخارجية، أننا كنا ننتظر بفارغ الصبر ردًا. ومع ذلك، كانت أول ردود فعل رئيس القسم، البارون فيغلين فان كليريرغن، أنه «لا يغلق الدبلوماسي الحقيقي منصبه». لكن في النهاية حصلنا على إذن للانتقال إلى الإغلاق؛ وكانت تلك هي الخطوة المنطقية الوحيدة.

لو كان عليّ أن أكرر الأمر الآن، لما انتظرت هذا الإذن من لاهاي بكل هذا الحرص، بل كنت سأغلق السفارة في وقت أبكر. كانت المخاطر في الواقع كبيرة جدًا بحيث لا يمكن البقاء في غرب بيروت بطريقة مسؤولة.

## نقص في التعاطف

عند النظر من بعيد، لا يدرك الجميع دائمًا حجم الخطر الذي يواجهه الأشخاص في الميدان. باستثناء بعض الحالات، يكون التأثر بالموقف أقل عندما تكون جالسًا خلف مكتبك في لاهاي، مشغولاً بأمور أخرى، حتى لو كنت شخصًا لديه الكثير من الخبرة في الخارج. إنه نوع من **نقص في التعاطف**. تناولت هذا الموضوع بشكل أعمق خلال خطاب وداعي في ١٩ يناير ٢٠١١، نيابة عن السفراء الهولنديين المغادرين آنذاك، وذلك أمام وزير الخارجية أوري روزنتال:

«التعاطف هو صفة سيئة التطور لدى معظم الناس، على الرغم من أن الكثير منهم لا يدركون ذلك. فالكثيرون، إن لم يكن الأغلبية، غير قادرين على وضع أنفسهم في مكان الآخرين، ويكون تركيزهم غالبًا على أنفسهم أو على عالمهم الخاص. هذا النوع من العجز هو شيء عالمي. لكن في وزارة الخارجية، ينبغي أن يكون هذا التعاطف متطورًا بشكل جيد. فمن الضروري أن يدرك المرء في لاهاي ما يتعرض له موظفونا

في الخارج، وأن يكونوا قادرين على فهم الظروف التي يعيشون فيها: الحرب، الإرهاب، جميع أنواع الصعوبات، الحياة وسط ثقافات مختلفة تمامًا، وما إلى ذلك. لقد علمتني التجربة أن الصعوبات في موقع العمل لا تنشأ دائمًا من الظروف المحلية، بل قد يتم توليدها أحيانًا من الوزارة في لاهاي. السبب وراء ذلك هو في بعض الأحيان نقص في التعاطف، وربما أحيانًا القليل من الغيرة من فكرة أن العمل في الخارج يوفر رواتب جيدة وحياة مرفهة. لن أنكر ذلك شخصيًا، فالكثير منا بالفعل يعيش حياة مريحة ونتقاضى رواتب جيدة؛ ولكن هناك جوانب سلبية واضحة لهذه الحياة.

أتذكر عندما أصيبت إحدى سيارات السفارة في لبنان برصاصة اخترقت سقفها وأبلغت عن ذلك. جاءتني من لاهاي استجابة فورية تقريبًا، لكنها كانت تسأل عما إذا كانت السيارة تُستخدم لأغراض رسمية أم شخصية في ذلك الوقت. لم يكن هناك تعليق مثل ‹نحن سعداء بأنك نجوت›، بل كان الأمر يتعلق بما إذا كنا سنضطر لدفع ثمن ذلك إذا كانت الرحلة في منطقة الحرب (ولم تكن هناك سوى مناطق حرب) لأغراض شخصية. بعد ذلك بفترة وجيزة، تعرض منزلي في بيروت للقصف بالشظايا الإسرائيلية ونجوت بصعوبة من الموت. وعندما طلبت رسميًا نقل السفارة إلى منطقة أكثر أمانًا في لبنان، لم يصل الرد إلا بعد إلحاح، بينما كنا نعيش في خطوط النار المميتة. كان صناع القرار في لاهاي واضحين بأن أفكارهم كانت مشغولة بأمور أخرى.

نقطة مهمة هي أن الشخص في الخارج يحتاج إلى الشعور بالدعم من لاهاي، وأن يشعر بأنهم يعيشون معه الأحداث. العامل الشخصي هنا مهم جدًا. لحسن الحظ، تحسن هذا الوضع بشكل كبير في الوقت الحالي. خلال أزمة الخليج (١٩٩٠)، كانت الاتصالات بين الوزارة وسفارتنا في بغداد منظمة بشكل أفضل بكثير: تم إنشاء مركز للأزمات وكان هناك اتصال إذاعي مفتوح على مدار الساعة، مما أتاح الاتصال المستمر. كان بإمكاننا التواصل مع الوزارة بشكل دائم، والوزارة كانت قادرة على التواصل معنا أيضًا. كانت إحدى العوامل المهمة في ذلك الوقت أن العديد من الهولنديين كانوا محتجزين كرهائن في العراق.»

## إصبع مفصول على الرصيف

بعد مغادرتنا غرب بيروت، قمنا بفتح مكتب معلومات في بهو دار البلدية في بلدة جونيه الساحلية. من هناك، كان المساعد القنصلي بوي فرانك والسكرتيرة هيلين فان مانن يساعدان الهولنديين الذين كان يجب إجلاؤهم بالقوارب إلى قبرص.
بدأنا خدمة بريدية أسبوعية بالسيارة إلى سوريا، حيث كانت دمشق أقرب مكان يمكن السفر منه إلى هولندا، إذ إن مطار بيروت كان مغلقًا منذ بداية الحرب.
كان أعضاء طاقم السفارة يتناوبون في القيادة عبر مدينة طرابلس اللبنانية إلى العاصمة السورية، وخلال ذلك، كانوا يقومون بإجلاء عدد من آخر الهولنديين الذين بقوا في لبنان. كان هؤلاء من المواطنين الهولنديين الذين عاشوا لسنوات في لبنان، والآن كانوا يودعون هذا البلد الغالي على قلوبهم بمشاعر مختلطة للغاية.
كان البعض قد مرَّ بتجارب مروعة خلال سنوات الحرب الأهلية الطويلة، ولكنهم فجأة لم يعودوا قادرين على التحمل. على سبيل المثال، بعد سنوات من العيش في بيروت، قرر أحد الأشخاص فجأة مغادرة لبنان نهائيًا مع أسرته، بعد أن واجه خارج منزله بقايا بشرية متناثرة بفعل انفجار، وكان من بينها إصبع مفصول ملقى على الرصيف أمامه. كانت هذه هي القشة الأخيرة: تلك النظرة الواحدة جعلت كل شيء يصبح فجأة أكثر من أن يحتمل.
مثال آخر كان لامرأة كانت تنشر الغسيل في بيروت بينما كان هناك تبادل لإطلاق النار قريب منها. في لحظة ما، سقط الغسيل على الأرض لأن إحدى الحبال التي كانت تستخدمها قد أصابتها رصاصة، وهي نفس الرصاصة التي كان من الممكن أن تصيبها. في تلك اللحظة، أصيبت بالهستيريا وأرادت المغادرة فورًا.
خلال الاجتياح الإسرائيلي، اقترحت على لاهاي تقديم مطالبة ضد الإسرائيليين لتعويض الأضرار التي لحقت بالسفارة الهولندية وأفراد طاقمها جراء قصفهم في لبنان. كنت أدرك أن اقتراحي لن يُتبنى تلقائيًا في ظل العلاقات السياسية القائمة (على الرغم من أنه كان يجب تبنيه بديهياً)، وبالفعل لم يكن هناك أي رد فعل، ولم يحدث شيء على الإطلاق. ولم تُثار القضية حتى مع الإسرائيليين.
بعد أزمة الخليج عام ١٩٩٠-١٩٩١، كان الوضع مختلفًا. حينها أخذت الوزارة

المبادرة وسُئلت صراحة عما إذا كنت أرغب في تقديم مطالبة بالتعويض إلى الحكومة العراقية عبر لجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة. كما تلقى هولنديون آخرون، بمن فيهم الذين احتُجزوا كرهائن في العراق، طلبًا خطيًا مماثلًا. ومن لم يرد في الوقت المحدد، تلقى تذكيرًا. كان الفرق بالطبع أن إسرائيل كانت تعتبر دولة صديقة بشكل خاص، في حين أن العراق لم يكن كذلك.

## شكاوى غير مبررة

بعد وقت قصير من إغلاق السفارة في غرب بيروت، تلقيت رسالة شكوى حادة من اثنين من الهولنديين الذين كانوا يزورون عائلاتهم في لبنان خلال الحرب. كانت الرسالة موجهة إلى وزير الخارجية، ولإعطاء وزن أكبر لاحتجاجهم، تم إرسال نسخة منها إلى اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية في البرلمان.

من الواضح أن الدعوة التي أصدرتها انا سابقاً لجميع الهولنديين لمغادرة المنطقة إلى أماكن أكثر أمانًا قد فاتتهم تمامًا، فقد أعربوا في رسالتهم عن «استيائهم الشديد، وغضبهم، وسخطهم» من أننا لم نتخذ أي إجراءات للتواصل مع المواطنين الهولنديين، مثل نشر إعلان أو إذاعة بيان عبر الراديو.

كما أشاروا إلى أنهم لم يتمكنوا من الاتصال هاتفيًا بالسفارة، إما لأن خطوط الهاتف لم تكن تعمل، أو لأنه لم يتم الرد على مكالماتهم. وذكروا في رسالتهم أنهم لم يجرؤوا على الذهاب إلى مبنى السفارة لأنه كان يقع في منطقة خطرة. لكنهم اعتبروا أنه من الطبيعي تمامًا أن نبقى نحن في ذلك «المنطقة الخطرة» ننتظر المكالمات الهاتفية من أشخاص لم تصلهم نصيحة الإجلاء.

من خلال سؤالهم الوزارة عما إذا كان لا يزال هناك اتصال بالسفارة في بيروت، تبين أيضًا أنهم لم يكونوا يتابعون الأخبار جيدًا حتى من هولندا، لأننا كنا قد أخلينا السفارة قبل يومين من تاريخ رسالتهم بسبب القصف.

يعتقد بعض الناس أحيانًا أن الدبلوماسي يمكنه المرور بسلام من أي وضع بفضل وضعه الدبلوماسي، لكن هذا ليس صحيحًا في حالة الحرب. في بعض الأحيان، قد يعرض الوضع الدبلوماسي الشخص لمزيد من المخاطر، مثل الاختطاف أو الانتقام

من البلد الذي ينتمي إليه الدبلوماسي. خلال الحرب الأهلية اللبنانية، تم اختطاف العديد من الدبلوماسيين في بيروت، وتم قتل بعضهم، بمن فيهم السفير الأمريكي فرانسيس إدوارد ميلوي جونيور ومرافقيه في عام ١٩٧٦، بينما كانوا في طريقهم للقاء الرئيس إلياس سركيس لتقديم أوراق اعتماده. تم العثور على جثثهم مليئة بالرصاص لاحقًا في مكب نفايات في بيروت.

## مخاطر غير مسؤولة

خلال الاجتياح الإسرائيلي، سافرت عبر خطوط القتال إلى جنوب لبنان المحتل من قبل إسرائيل للتحقق مما إذا كان بإمكاني مساعدة الهولنديين الذين سجلوا أنفسهم سابقاً في السفارة. كان أحدهم قد أدرج مخيمًا للاجئين الفلسطينيين كمكان إقامته، والذي كان قد تعرض للقصف العنيف، لذلك شعرت بالقلق.
ولكن باستثناء المشهد المأساوي لتلك المخيمات الفلسطينية المدمرة، لم تثمر رحلاتي الاستقصائية عن الكثير. تبين فيما بعد أن المواطن الهولندي المعني كان قد غادر لبنان نهائيًا قبل فترة طويلة من اندلاع الحرب، ولم يقم بإبلاغ السفارة بمغادرته.
عندما حل المساء وأردت العودة إلى الشمال، سألني جندي إسرائيلي عند نقطة تفتيش، بدهشة، عما إذا كنت أرغب حقًا في العودة إلى بيروت في نفس اليوم. طلبت منه أن يزيح براميل الزيت الفارغة من الطريق، وتابعت طريقي. فوراً بعد ذلك، وجدت نفسي وسط إطلاق نار كثيف متبادل. انقبضت معدتي، وكل ما كان بإمكاني فعله هو القيادة بأقصى سرعة، على أمل ألا أصاب. في تلك اللحظة، قررت ألا أخاطر بمثل هذه المخاطر مرة أخرى إلا إذا كانت الضرورة تقتضي ذلك حقًا.

## إجلاء الهولنديين

قبل وقت قصير من هذه الحادثة الدرامية، كنت قد اقتنعت بالذهاب إلى غرب بيروت لإحضار ممرضة هولندية كانت تعمل بشجاعة في أحلك فترات الحرب مع

جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني. لم تجرؤ على السفر بمفردها من غرب إلى شرق بيروت خوفًا من أن يتم القبض عليها عند خطوط التماس، إما من قبل الميليشيات المسيحية أو من قبل الجنود الإسرائيليين الذين كانوا معادين بشدة للفلسطينيين ومؤيديهم. كانت سيارتي ذات اللوحة الدبلوماسية قد تُعفي من التفتيش عند نقاط التفتيش. عندما ذهبت أخيرًا لإحضارها عبر الطريق الخطرة من ميناء بيروت، تبين أنها قد تعرفت للتو على صديق جديد. فضلت البقاء أسبوعًا آخر، وسألتني إذا كان بإمكاني العودة بعد أسبوع لإحضارها. كنت قد واجهت من قبل خطرًا على حياتي في منطقة الميناء بسبب القصف، ولم أكن مستعدًا للذهاب إلى غرب بيروت مرة أخرى لنفس السبب.

لكن زميلي بول مينكفيلد، الذي كان أقل حذرًا مني في تلك اللحظة، كان مستعدًا للقيام بالمهمة، رغم أنني شددت عليه أنه ليس مضطرًا لذلك إذا لم يرغب. لاحقاً ذهب وأحضرها دون مشاكل. وبمجرد وصولهم بسلام إلى المبنى المؤقت للسفارة في عجلتون، وفرنا للمرأتين – حيث انضمت إليهما في ذلك الوقت عاملة هولندية أخرى في الهلال الأحمر الفلسطيني – مكانًا للإقامة.

بعد ذلك بوقت قصير، تمكنا من توفير وسيلة نقل لضيوفنا إلى دمشق، حيث كان على أحد موظفي السفارة تسليم حقيبة دبلوماسية. من هناك، تمكنتا من السفر بالطائرة إلى هولندا. لاحقًا، سمعنا انتقادات بأننا لم نقدم مساعدة كافية...

غالبًا ما يعتبر مواطنونا أنه من الطبيعي تمامًا في أوقات الأزمات أن يتم فعل كل ما هو ممكن أو حتى المستحيل من أجلهم في الخارج، دون أن يأخذوا لحظة للتفكير في المخاطر التي يواجهها الدبلوماسيون الذين يقدمون المساعدة. لحسن الحظ، هناك أيضًا العديد من الهولنديين الذين قدّروا جهودنا حق التقدير، ونحن بدورنا قدّرنا دعمهم أيضًا.

في كثير من الأحيان، يمكنك تجاوز الأزمات بشكل جيد فقط من خلال التعاون الجيد بين الجميع. وهذا النوع من التعاون الجيد لا يُنسى أبدًا.

## الأردن والضفة الغربية المحتلة

كان نطاق عمل سفارتنا في بيروت يشمل، إلى جانب لبنان، الأردن وقبرص. كنت أزور عمان بانتظام، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية للشركات الهولندية في مختلف المجالات، وأيضاً لإعداد تقارير سياسية دورية. وبما أن الضفة الغربية كانت في ذلك الوقت جزءاً رسمياً من الأردن، رغم احتلالها من قبل إسرائيل في عام ١٩٦٧، اعتقدت أن هذه المنطقة تقع أيضاً ضمن نطاق المسؤولية الرسمية لسفارتنا في بيروت. ولم يتخل الأردن عن الضفة الغربية إلا في عام ١٩٨٨، حيث نقل مسؤولياتها إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

بعد حرب يونيو ١٩٦٧، لم يقم أي دبلوماسي هولندي من بيروت بزيارة رسمية إلى الضفة الغربية لمدة خمسة عشر عامًا. وعلى المستوى الرسمي، لم يكن لدينا أي اتصالات مع القادة الفلسطينيين المحليين هناك. وكانت «القضية الفلسطينية» في ذلك الوقت لا تزال جوهر المشكلة في الشرق الأوسط. وكنت أعتقد أنه يجب فعل شيء حيال ذلك. لذلك، في ديسمبر ١٩٨٢، أخذت زمام المبادرة من بيروت للقيام بأول زيارة عمل إلى الضفة الغربية. لم أطلب إذناً مسبقاً من وزارة الخارجية لهذا المبادرة، ولذلك تم توبيخي لاحقاً في برقية، حيث كان يمكن تفسير هذه الزيارة على أنها «حقيقة سياسية جديدة». كان تقييمي أن زيارتي للضفة الغربية لم تكن لتُوافق بسهولة. لكن في النهاية تم قبولها بأثر رجعي.

كانت الزيارات إلى الضفة الغربية مفيدة للغاية وتم تقديرها بشدة من قبل الفلسطينيين الذين تواصلت معهم، مثل رؤساء البلديات والجامعات.

## المناطق الوظيفية المثيرة للجدل

لم تكن سفارتنا في تل أبيب مسرورة بزياراتي إلى الضفة الغربية المحتلة، وشعرت كما لو أنني أتدخل في نطاق عملها. بعد سنوات، واصلت التواصل مع الفلسطينيين في غزة عندما كنت سفيرًا في مصر (١٩٩١-١٩٩٦)، لأن سفارتنا في القاهرة كانت مسؤولة رسميًا عن التعاون الإنمائي الفلسطيني-الهولندي في الأراضي المحتلة، سواء في غزة أو في الضفة الغربية.

في ذلك الوقت، اعترض سفيرنا في تل أبيب، جيندا هوراك، على ذلك، مما أدى إلى نزاع على الصلاحيات بين القاهرة وتل أبيب حول من كان المسؤول من منظور هولندي عن الضفة الغربية وغزة. كان موقفي مبنيًا على اعتبار مبدئي أن الاتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية والأراضي الفلسطينية المحتلة يجب أن تتم عبر بعثة دبلوماسية عربية، وليس عبر السفارة الهولندية في تل أبيب، التي كانت معتمدة لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية. في الحالة الأخيرة، لم يتم أخذ الحساسيات الفلسطينية في الاعتبار.

ومع ذلك، لم يتخذ الوزارة خطًا مبدئيًا في هذا الشأن، بل فضلت سفارتنا في تل أبيب. في وقت ما، تلقى السفير الهولندي في تل أبيب، كريستيان كرونر، تعليمات لنقل رسالة رسمية إلى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في غزة. بناءً على المبادئ، كان ينبغي أن أقوم بذلك أنا، فقط لتوضيح أن غزة لا تقع تحت مسؤولية تل أبيب.

وهكذا، على مدى العقود الماضية، كانت القرارات تسير بشكل شبه دائم لصالح إسرائيل، غالبًا لأسباب سياسية داخلية أو تعاطفًا مع إسرائيل، رغم سلسلة الانتهاكات اللامتناهية لحقوق الإنسان وجرائم الحرب التي تتحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤوليتها.

يبدو أن نقل السفارة الهولندية في عام ١٩٨٠ من القدس الغربية إلى تل أبيب كان استثناءً، لكنه في الواقع لم يكن أكثر من تنفيذ قرار الأمم المتحدة ذي الصلة. ومع إنشاء مكتب تمثيلي هولندي لدى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية في رام الله عام ١٩٩٤، بقيادة اليونكهير وليم بيلارتس فان بلوكلاند، لم يعد الصراع على الصلاحيات بين تل أبيب والقاهرة ذا أهمية.

# ٣

# في ليبيا تحت حكم القذافي

في ديسمبر ١٩٨٢، وبعد عامين فقط من تعييني في بيروت، تلقيت اتصالاً من قسم شؤون الموظفين بوزارة الخارجية في لاهاي. في ذلك الوقت، كنت في رحلة عمل في القدس متوجهاً إلى الضفة الغربية. تم وضعي أمام خيار فوري: إما العودة إلى لاهاي في غضون أسبوعين لتولي منصب رئيس مكتب الشرق الأوسط، أو الانتقال في وقت لاحق إلى طرابلس في ليبيا تحت حكم القذافي لتولي منصب القائم بالأعمال. بالنسبة لي، لم يكن الاختيار صعباً. اخترت ليبيا.

بعد بضعة أيام من وصولي إلى طرابلس (١٩٨٣)، غادر المستشار هناك في إجازة طويلة لمدة شهرين، وهو تقليد تم إلغاؤه منذ ذلك الحين. ونتيجة لذلك، كان علي أن أتعامل مع كل شيء بنفسي تقريباً، بما في ذلك الحسابات والإدارة، وتخليص سيارة جديدة من الميناء، وإرسال التقارير إلى وزارة الخارجية، وتشفير وفك تشفير البرقيات، والعديد من المهام الأخرى. تعلمت الكثير من هذه التجربة، واستطعت لاحقاً في السفارات، عندما كان الموظفون الأصغر سناً يدعون أن بعض المهام «غير ممكنة»، أن أؤكد لهم من تجربتي الشخصية أن تلك المهام كانت بالفعل ممكنة، لأنني اضطررت للقيام بها بنفسي في الماضي.

كانت طرابلس أسوأ محطة عمل لي، ولكنني لم أندم أبداً على اختياري لها. العديد من الزملاء الأجانب في طرابلس لم يفهموا جيداً سبب نقلي من لبنان، بكل حروبه وعنفه، إلى ليبيا. كانوا يشتكون من التصرفات الفظة للسلطات الليبية، ويؤكدون أنهم لا يرغبون أبداً في الانتقال إلى أي دولة عربية أخرى. لكن بالنسبة لي، لم يكن ذلك يمثل مشكلة. بالإضافة إلى ذلك، كنت أستطيع أن أشرح لهم أن الأوضاع في معظم الدول العربية الأخرى في الشرق الأوسط كانت أفضل بكثير.

بالنسبة لي، كانت هذه فرصة للعمل والعيش في بلد عربي آخر، ولم أرغب بالتأكيد في تفويتها. كان مغامرة جديدة؛ وكان البديل هو لاهاي...

كان هناك دبلوماسي إيطالي في طرابلس، وخلال أزمة ثنائية بين بلاده وليبيا، تم

تهديده بالطرد من البلاد كـ «شخص غير مرغوب فيه». فرد الإيطالي قائلاً: «نعم، بكل سرور!» (Sì, volentieri!). لكن الليبيين لم يحققوا رغبته، بل طردوا دبلوماسياً إيطالياً آخر بدلاً منه. كانت العلاقات الإيطالية الليبية حساسة للغاية على أي حال، نظراً لأن ليبيا كانت مستعمرة إيطالية بين عامي ١٩١١ و١٩٤٧.

في عام ١٩٧٠ – بعد فترة وجيزة من وصول القذافي إلى السلطة – تم طرد جميع الإيطاليين من ليبيا ومصادرة ممتلكاتهم. بالنسبة لإيطاليا، كانت ليبيا محطة مهمة، ليس فقط بسبب المصالح الاقتصادية الكبيرة، ولكن أيضاً بسبب البعد الاستعماري السابق. هذا الجانب الأخير يلعب في كثير من الأحيان دوراً في أهمية العلاقات الثنائية. العلاقات بين بلجيكا والكونغو، وهولندا وإندونيسيا وسورينام، هي أمثلة على ذلك.

لم يكن جميع الليبيين متفقين مع الأسلوب الثوري للنظام، وبقي الكثير من الناس محافظين وتقليديين في توجهاتهم. في إحدى المظاهرات أمام القنصلية العامة الإيطالية في بنغازي، قام قائد الاحتجاجات الليبية بتسليم عريضة إلى القنصل العام الإيطالي وقبّل يده كعلامة احترام. كانت هذه إشارة تقليدية، و تظهر أن هذا الليبي لم يكن قد اعتاد بعد على الأسلوب الثوري الجديد لنظام القذافي.

## أول لقاء مع ليبيا

غالباً ما يترك اللقاء الأول مع بلد ما أثراً على مجرى إقامتك فيه. في عام ١٩٦٥، كنت قد سافرت عبر ليبيا كطالب، عندما كانت لا تزال مملكة. حتى أنني شاهدت الملك إدريس السنوسي من مسافة محترمة للحظات. في وسط ليبيا، بين إقليم طرابلس الغربي (طرابلس) وإقليم برقة الشرقي (بنغازي)، كان هناك آنذاك قوس رخامي (قوس النصر) على الطريق الساحلي، نصبته إيطاليا. عند هذا القوس، كان هناك شرطي ليبي منشغل بتلميع أزرار زيه بأكبر قدر ممكن من العناية، لأن الملك كان سيمر من هناك. وبالفعل، جاء الملك مسرعاً في سيارة مرسيدس سوداء متجهاً نحو الشرق. انتظر الشرطي اللحظة الدقيقة التي سيمر فيها الملك، ثم قفز في وضعية الاستعداد وأدى التحية. الملك، الذي كان يرتدي الطربوش الليبي الأحمر المعروف، رأى الشرطي

الذي يقف هناك وحيّاه بلطف، ربما كانت هذه واحدة من أهم اللحظات في حياة ذلك الرجل.
قام القذافي في عام ١٩٧٣ بتفجير القوس الرخامي باستخدام المتفجرات، لأنه اعتبره رمزاً للهيمنة الاستعمارية الإيطالية، وأيضاً لأنه كان يحدد حدوداً داخل ليبيا، وهو الأمر الذي كان القذافي، بصفته وحدوياً، يعارضه بشدة.
في عام ١٩٨٣، عدت إلى ليبيا الثورية المختلفة تماماً، وهذه المرة ليس كطالب، بل من أجل العمل.

## هل أنت سفير بولندا؟

لم يكن من المعتاد في ليبيا أن يتم استقبال القائم بالأعمال المؤقت من قبل وزير الخارجية (أو كما كانت تُسمى حينها «رئيس المكتب الشعبي للاتصال الخارجي»). المكانة كانت مخصصة للسفراء فقط.
لذلك، كان مفاجئاً بالنسبة لي أنه تم استدعائي بعد أسبوع واحد من وصولي إلى طرابلس للقاء الوزير عبد العاطي العبيدي. في غرفة الانتظار بالوزارة، جاء سكرتير الوزير ليصطحبني، ونظراً لأنني كنت أبدو صغير السن بالنسبة لسفير (كنت في الثامنة والثلاثين من عمري)، سألني للتأكد: «أنت السفير البولندي؟» فأجبته: «لا، أنا القائم بالأعمال المؤقت الهولندي.»
يبدو أنه كان هناك خطأ، لأن كلمة «بولندي» و»هولندي» تختلفان بحرف واحد فقط في اللغة العربية. لم يكن من المستغرب في ليبيا حينها أن يقوموا بإعادتي إلى المنزل دون توضيح، لكن في هذه الحالة تم استقبالي بلباقة من قبل الوزير.
كان ذلك أمراً إيجابياً، حيث كانت لدي العديد من الأمور المهمة لمناقشتها معه. واحدة منها كانت قضية هولندي تم احتجازه عن طريق الخطأ لأنه كان يعمل مع شركة ألمانية تُدعى «بيلفينجر» في وقت كانت تُتخذ فيه إجراءات ضد الألمان في ليبيا. وكان السبب في ذلك هو أن ليبيا اتخذت إجراءات انتقامية بعد أن طُرد ليبي مرتبط بالنظام الليبي من ألمانيا لأنه قام بتعذيب عدد من مواطنيه.
منذ ذلك الحين، احتفظت دائماً بقائمة بأهم المواضيع الثنائية، وهي عادة أفادتني

عدة مرات فيما بعد. استغرق الأمر وقتاً طويلاً قبل أن أتمكن من إطلاق سراح الهولندي المحتجز. أحد الأسباب كان مهارته في إنشاء مواقف السيارات، وهو ما دفع الليبيين في كل مرة يطلبون منه إنشاء موقف جديد، واعدين بإطلاق سراحه بعد ذلك.

بعد زيارة وزير العدل الليبي، عبد الرحمن شلقم (الذي أصبح لاحقاً آخر وزير خارجية في عهد القذافي قبل مقتله في ٢٠١١)، تمكنت أخيراً من الحصول على الإفراج عنه.

لاحقاً، شهدت عدة حالات أخرى حيث تم احتجاز هولنديين في ليبيا، حيث كان الليبيون يستخدمون هذا الأسلوب لفرض ما يرونه في صالحهم. غالباً ما كانت الأمور تتعلق بالمال أو بفرض مدفوعات اعتبرتها الأطراف الأجنبية غير مستحقة. مدير شركة «إنتر بيتون»، إريك كرول، عانى من هذا المصير لمدة عام تقريباً (١٩٨٥-١٩٨٦). كان بإمكانه الاستمرار في عمله، لكنه لم يكن مسموحاً له بمغادرة البلاد.

في بعض الأحيان، كان الأجانب تحت رحمة التقلبات الليبية بالكامل.

## الالتزام تجاه الشركات الهولندية

كان أسلوب مسؤولي الحكومة الليبية غالباً استفزازياً وفظاً. كانت الاتصالات مع النظام الليبي نتيجة لذلك شديدة الصعوبة في كثير من الأحيان. بدون أي مبرر، كنت تُهاجم كممثل لدولة تعتبر مؤيدة لإسرائيل، حتى عندما كان النقاش يدور حول أمور تقنية، مثل الزراعة. على سبيل المثال، تعرضت للتوبيخ بعبارات قاسية وفي نبرة واضحة بشأن السياسة الهولندية المؤيدة لإسرائيل في وزارة الزراعة الليبية.

إذا كنت في مثل هذه الحالات ستصر على موقفك أو كرامتك، سيكون عليك فعلياً المغادرة. ولكن كدبلوماسي، تكون هناك لتعزيز العلاقات بين البلدين وللدفاع عن مصالح الشركات الهولندية، لذلك لا يمكنك المغادرة بهذه السهولة. ومع أن الأمر لا يتطلب قبول كل شيء، يجب عليك أن تكون مرناً بما يكفي ومستعداً لتقديم التنازلات.

على سبيل المثال، كان عليّ ذات مرة أن أحقق شيئاً لصالح شركة الخطوط الجوية الملكية الهولندية (KLM) مع المدير العام للطيران المدني في طرابلس. كان ذلك

خلال شهر رمضان، شهر الصيام الذي قد يكون الناس فيه أكثر توتراً وعصبية من المعتاد. كان لدي موعد في الساعة العاشرة والنصف صباحاً، ووصلت في الموعد المحدد تماماً. بعد أن تركني المدير العام في غرفة الانتظار لمدة ساعتين، جاء مساعده وطلب مني بلهجة فظة: «بطاقة العمل!» أخذ بطاقة العمل الخاصة بي ودخل بها إلى المدير العام، ثم عاد بعد ربع ساعة وأعاد لي بطاقة العمل دون أن يقول شيئاً. كان مكتوباً عليها: «غداً الساعة الحادية عشرة.»

مثل هذا التصرف لا يمكن وصفه بأنه مهذب، لكن في مصلحة الشركات المعنية، يجب عليك تحمل الكثير من هذه الأمور إذا كنت ترغب في تحقيق أي شيء.

كانت المهمة الرئيسية للسفارة في ليبيا هي تقديم أكبر قدر ممكن من الدعم للشركات. في الغالب، كانت هذه المشاريع تتعلق بالزراعة، وبناء الطرق، وصناعة النفط، والمعاملات التجارية، أو مجموعات العمل الهولندية-الليبية لتعزيز هذه المجالات. بشكل عام، كانت هذه الجهود تؤدي إلى نتائج إيجابية. في بعض الأحيان، كان علي مساعدة شركة في بلدة بعيدة تُدعى «هون» في الجنوب لإطلاق سراح موظف هولندي مدان من السجن والتحدث بلسانه كمترجم.

كان من الضروري الحصول على معلومات دقيقة من الشركات نفسها لضمان تقديم أفضل دعم ممكن. على سبيل المثال، كانت هناك شركة هولندية طلبت دعمي للخروج من القائمة السوداء التي أدرجتها فيها وزارة شؤون النفط. بذلت قصارى جهدي، لكنني لم أنجح رغم عدة محاولات. واتضح لاحقاً أن الشركة أُدرجت على القائمة السوداء بسبب تصرفاتها الخاصة، وأن هذا كان مبرراً تماماً من وجهة النظر الليبية.

لاحقاً، أثناء مروري بعمان في طريقي من بغداد إلى هولندا، قابلت شخصاً من نفس الشركة الهولندية الذي قال بنبرة عتاب إن شركته كانت تتوقع دعماً أكبر من السفارات الهولندية مقارنة بما حصلوا عليه حتى ذلك الحين. أخبرته حينها عن حادثة شركته في ليبيا، موضحاً أنني كنت دائماً مستعداً لدعم جميع الشركات الهولندية التي تطلب ذلك، بشرط أن يتم تقديم جميع المعلومات الضرورية بشفافية تامة لضمان التصرف بأفضل طريقة لصالح الشركة المعنية.

## الأسلوب الثوري الليبي

غالباً ما كان الليبيون يتصرفون بأسلوب ثوري مستوحى من نظام القذافي. في دليل الدبلوماسيين الليبي، كان هناك شعار معبّر في المقدمة: «العلاقات بين الدول تمر عبر الشعوب وليس عبر الحكومات.» وبشكل عام، يُعتبر أسلوب الناس في الغرب العربي، المغرب العربي، أكثر جفافاً مقارنة بالشرق العربي (المشرق). وتقع الحدود بين المغرب والمشرق في منتصف ليبيا. يمكن أيضاً تسمية هذه الحدود بـ «حدود الكسكسي»، حيث يُعتبر الكسكسي وجبة شعبية تقليدية في الغرب أكثر منه في الشرق. في إقليم بنغازي شرق ليبيا، تكون الأجواء عموماً أكثر وداً مقارنةً بطرابلس في الغرب الليبي.

ومع ذلك، كان الأسلوب الثوري لنظام القذافي سائداً في جميع أنحاء ليبيا، خاصة بين الأشخاص المرتبطين بالنظام. اختار القذافي بوعي أسلوباً يتعارض مع ليبيا التقليدية. فقد كان لديه حرس شخصي يتكون في الغالب من نساء يرتدين الزي العسكري. بالطبع، كان هناك الكثير من الليبيين الطيبين، لكن نظام القذافي كان يثبط الاتصالات مع هؤلاء. وكان على الليبيين الذين يقيمون علاقات مكثفة مع الأجانب أن يأخذوا في الحسبان احتمال تعرضهم لعقوبات من النظام. مثل هذه العلاقات كانت تُعتبر مشبوهة بسرعة. خلال رحلات الصحراء مع المرشدين الليبيين، كانت هناك فرصة للتعرف عليهم بشكل أفضل، بعيداً عن رقابة النظام. لكن حتى في أقصى زوايا ليبيا، كان يتم مراقبة الدبلوماسيين والأجانب عموماً.

في إحدى الرحلات الصحراوية إلى الجنوب الغربي البعيد من ليبيا قرب الحدود مع الجزائر ومالي، تم توقيفي وملاحقتي بعد أن طلبت دليلاً ليبيًا ليريني النقوش الصخرية من العصر الحجري. اعتبرت السلطات وجودي مشبوهاً وطلب مني العودة فوراً إلى طرابلس. كانت لوحات أرقام سياراتنا الدبلوماسية ملونة بأحمر فلوري مشع، مما جعلنا مرئيين بوضوح دائماً.

كانت جماعة الإخوان المسلمين وكل ما يتعلق بالتيارات الإسلامية تُلاحق بشدة في ليبيا، وكان يتم عقد محاكمات شعبية من حين لآخر، تُنفذ فيها الإعدامات في أماكن مثل ملاعب رياضية بحضور جمهور كبير. كان المتهمون يُشنقون حتى الموت،

وغالباً ما كان الموت بطيئاً، كما يظهر من حركة أيديهم المقيدة خلف ظهورهم التي كانت تستمر في التحرك لبعض الوقت. كانوا يُطلق عليهم «الكلاب الضالة». قد

يتوقع المرء أن جماعة الإخوان المسلمين كانت ستحظى ببعض الدعم بين السكان المسلمين المحافظين في ليبيا، لكن بعد ثورة ٢٠١١، لم يظهر الكثير من هذا الدعم. كان القذافي يرى فيهم تهديداً محتملاً لم يكن ليسمح به.

## الغارات الجوية العسكرية على منصة القذافي

كان لدى القذافي خزانة ملابس لا تنفد وتتنوع بشكل خيالي. أحياناً كان يغير ملابسه عدة مرات في اليوم. في الصباح، كان يرتدي ثوباً واسعاً مع حذاء أبيض، وفي الظهيرة زي بدوي مع عباءة بنية مطرزة بالذهب، وأحياناً يرتدي أحذية بكعب عالٍ، أو زيًا عسكريًا مهيبًا، أو معطفًا طويلًا من الجلد الأسود بأسلوب يشبه ملابس القواد، أو زيًا أمازيغيًا، وهكذا.
خلال فترة إقامتي في ليبيا (١٩٨٥-١٩٨٣)، تم الاحتفال في طبرق بذكرى مغادرة القوات الجوية البريطانية من البلاد (١٩٧٠) بعرض عسكري كبير. وقد دُعي السلك الدبلوماسي في طرابلس ونُقل بطائرة خاصة. وكان هناك أيضًا العديد من الضيوف الأجانب والعرب، من بينهم قادة بعض المنظمات الفلسطينية. هؤلاء وصلوا بطائرات خاصة صغيرة وفرها لهم القذافي. من بين هؤلاء كان جورج حبش (زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، نايف حواتمة (زعيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، وأحمد جبريل (زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة).
كانت المناسبة حدثًا فريدًا، حيث جلس القذافي في منتصف المنصة، محاطاً بالضيوف من الجانبين. عادة ما كان الدبلوماسيون يرغبون في الجلوس بالقرب من الزعيم الليبي قدر الإمكان، ولكن بعد اغتيال الرئيس المصري أنور السادات (١٩٨١) على يد متطرفين إسلاميين خلال العرض العسكري في ٦ أكتوبر بالقاهرة، فضل معظم السفراء الجلوس بعيداً قدر الإمكان عن القذافي. كان القذافي يرتدي لهذه المناسبة بدلة برتقالية اللون، تشبه تلك المستخدمة في عنابر الطائرات الليبية (والتي أصبحت لاحقاً مستخدمة في معسكر الاعتقال الأمريكي في غوانتانامو).

لم يكن العرض مجرد عرض عسكري يمكن مشاهدته من المدرجات. قامت القوات الجوية الليبية بمحاكاة هجمات جوية بمقاتلاتها على المنصة، ولكنها كانت ترتفع فجأة وبحدة قبل أن تصطدم بها بلحظات. أمام المنصة، كان شاعر ليبي معروف يلقي قصائد شعبية باللهجة العربية الليبية، وهو شيء كان شائعاً جداً في ذلك الوقت. لكن في كل مرة كانت إحدى الطائرات المقاتلة الليبية تحلق بصوت مدوٍ على مقربة منه، كان الشاعر ينحني برعب، ثم يعود بشجاعة لاستكمال قصائده أمام القذافي حتى تأتي الغارة التالية.

## التنمية الاقتصادية الداخلية في ليبيا

كانت ليبيا تحت حكم القذافي معروفة في الخارج بشكل رئيسي بسبب دعمها للحركات الإرهابية. فقد دعم القذافي الجيش الجمهوري الإيرلندي (IRA) وكان مسؤولاً بشكل جزئي عن هجمات إرهابية، بما في ذلك في برلين، والهجمات المميتة على الطائرات فوق اسكتلندا (لوكربي) والنيجر، وعمليات اغتيال المعارضين الليبيين، كما وفر مأوى لزعيم الإرهابيين الفلسطينيين أبو نضال.

قبل اكتشاف النفط الليبي، كانت المنتجات التصديرية الرئيسية هي عشبة الإسبارتو والخردة المعدنية الناتجة عن المعارك في الصحراء الليبية خلال الحرب العالمية الثانية. وكانت البلاد تعاني من فقر شديد في ذلك الوقت.

جلب النفط فوائد كثيرة للشعب الليبي، ولم تُنفق الأموال في الغالب على النزاعات. فقد استفاد الشعب الليبي حتى في أقصى المناطق النائية من ثروات النفط، وإن كان ذلك ليس بنفس الدرجة في كل مكان. بالطبع، كانت هناك انتقادات على بعض المشاريع، مثل مشروع النهر الصناعي العظيم (الذي أطلق عليه البعض ساخراً «مشروع نهر المجنون العظيم»)، لكنه كان دليلاً واضحاً على وجود بعض التطور بفضل عائدات النفط. مشروع النهر الصناعي العظيم هو مشروع بمليارات الدولارات، يتم من خلاله ضخ المياه الجوفية من الصحراء الجنوبية في ليبيا إلى الشمال عبر شبكة ضخمة ومكلفة من الأنابيب لاستخدامها كمياه للشرب والزراعة.

ولم يكن من الواضح تماماً حجم الاحتياطيات المائية، مما جعل من الصعب تحديد

مدى جدوى المشروع الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، كان نجاح المشروع يعتمد بشكل كبير على كفاءة استخدام المياه في شمال ليبيا، وتجنب إهدار المياه الثمينة من خلال تقنيات الري غير الفعالة وفقدان المياه. كان القذافي يسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في توفير الغذاء لليبيا، وكان من شعاراته: «لا حرية لشعب يأكل من وراء البحر».

في الصحارى الليبية، لا يزال من الممكن العثور على أدوات حجرية وأسهم تعود إلى العصر الحجري، مثل أحجار طحن الحبوب وغابات متحجرة بالكامل. من خلال المشاهد الطبيعية لهذه الصحارى التي تحتوي على العديد من الأحافير البحرية، يتضح أن البحر كان موجوداً هناك في يوم من الأيام، وأنه سيعود مجدداً مع ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة للتغيرات المناخية. إنها مسألة وقت فقط.

## من يختلط بالقار...

من البديهي أن تحاول كدبلوماسي التواصل مع الشخصيات الرئيسية في النظام، وهذا ينطبق بالطبع على ليبيا. ولكن معظم الشخصيات الرئيسية كانت صعبة المنال للغاية بالنسبة لممثل هولندا، بسبب اعتبار بلادنا داعمة بشكل كبير لإسرائيل. الدول التي كانت لديها اتفاقيات تعاون خاصة مع ليبيا، كانت تحصل على مكافآت في عدة مجالات، مثل المعاملة التفضيلية في الموانئ، حيث كانت الازدحامات شائعة. وكانت السفن التابعة للدول التي لديها اتفاقيات تعاون تحظى بالأولوية على سفن الدول التي لا تمتلك هذه الاتفاقيات.

قبل مغادرتي لاهاي، أصر رئيس دائرة إفريقيا والشرق الأوسط، «البارون فيغيلين فان كليربيرغين»، على ضرورة أن أبذل جهداً لاختراق شبكة المقربين من القذافي، إذا كان هناك حاجة لتشجيع مثل هذا الجهد. لقد التقيت بالقذافي فقط في محافل أكبر، ولم يترتب على ذلك أي اتصال وثيق.

في إحدى المناسبات، أتيحت لي «فرصة غير متوقعة» لمقابلة «الرجل الثاني» في النظام، الرائد عبد السلام جلود، وهو أحد المقربين من القذافي وكان رئيس الوزراء لعدة سنوات. كان من المقرر أن تتم المقابلة لدى أحد شركاء شركة هولندية في ليبيا.

قيل لي أن هذا الشخص يملك حديقة حيوانات بها أسود، فظننت أنها ستكون شيئاً مميزاً لأطفالي لزيارته. كان ممثلو الشركة الهولندية حاضرين أيضاً، وكانوا يأملون بطبيعة الحال في إقامة علاقة أوثق مع جلود.
ولكن انتهى الأمر بخيبة أمل كبيرة. أولاً، لم تكن هناك أي حديقة حيوانات كما تم التلميح إلينا. لكن هذا لم يكن مشكلة بحد ذاته. المشكلة الحقيقية كانت أن اهتمام جلود كان منصباً على الموظفات في الشركة الهولندية، وخاصة على إحدى السكرتيرات. أراد تحديد موعد معها لأغراض تتجاوز مجرد إجراء محادثة ودية، وبدأ يمارس ضغوطاً على الشركة الهولندية لترتيب هذا اللقاء.
أصبحت الشركة الهولندية بذلك عرضة للابتزاز، وكان من الحكمة أن يقوموا بإخراج المرأة المعنية من البلاد على الفور لضمان عدم عودتها مطلقاً. كان هذا مثالاً واضحاً على المخاطر التي ترافق إقامة علاقات أوثق مع ممثلي نظام فاسد، كما كان الحال في ليبيا.

## موقع عمل «صعب» صغير

كانت سفارتنا في طرابلس تعتبر موقع عمل «صعب» صغير، وكان فيها ثلاثة موظفين فقط مبعوثين من الخارج. بالنسبة للسكرتيرات، كانت مدة التعيين محددة بستة أشهر فقط، لكن في وقتي، حصلت إحدى السكرتيرات على صديق، مما جعلها ترغب في تمديد إقامتها باستمرار... كان ذلك مرحباً به بالطبع، لأن ليبيا لم تكن وجهة مرغوبة لدى الكثيرين.
شخصياً، لم أجد ليبيا صعبة لدرجة تبرر مثل هذه الفترات القصيرة للتعيين. ولحسن الحظ، تمكنت من رؤية الكثير من جمال البلاد وعشت تجارب لا تُنسى، لكنني لم أشعر أبداً بالحنين إلى ليبيا.

# ٤

# نائب رئيس إدارة أفريقيا والشرق الأوسط

بعد أكثر من عام من تعييني في طرابلس، تلقيت خبرًا من وزارة الخارجية بأنني من المتوقع أن أعود إلى لاهاي في الربيع المقبل لتولي منصب نائب رئيس إدارة أفريقيا والشرق الأوسط. وكان من المقرر أن يصبح جندا هوراك الرئيس الجديد للإدارة، وكانت الفكرة أن نعمل كـ «ثنائي»: حيث سيكون هوراك مسؤولاً بشكل أساسي عن أفريقيا نظراً لتجاربه السابقة في ذلك القارة، بينما انا سأكون مسؤولاً عن الشرق الأوسط.

في اليوم الأول بعد عودتي من ليبيا (١٥ مارس ١٩٨٥)، كان يتوجب عليّ في وظيفتي الجديدة في لاهاي أن أرافق وفداً ليبياً قادماً من طرابلس. وكان أعضاء الوفد الليبي – كما كنت معتادًا في طرابلس – على درجة من الفظاظة جعلت هانز فورستر من إدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة الشؤون الاقتصادية يسألني عما إذا كان ينبغي لنا أن نقدم للوفد الهدايا التقليدية. فأجبته: «نعم بالطبع؛ هذا في مصلحتنا في النهاية!»

خلال زيارة الوفد الليبي إلى أدريان ياكوبوفيتز دي سيغيد، المدير العام للشؤون السياسية بوزارة الخارجية، بدأ هذا الأخير الحديث باللغة الإنجليزية. وردّ قائد الوفد الليبي نوري بيت المال – الذي كنت أعرفه جيدًا من طرابلس – ببعض الغطرسة: «أوه، هل سنتحدث اليوم باللغة الإنجليزية؟» في ليبيا، كانوا معتادين على أننا دائماً ما نكيف أنفسنا معهم ونتواصل باللغة العربية، سواء بمترجم أو بدونه. يبدو أن نوري بيت المال لم يكن قد تعوّد بعد على أنه في لاهاي يجب عليه أن يتكيف معنا. فيما يخص ذلك، كنت سعيدًا بمغادرة ليبيا التي كانت من بين القليل من البعثات التي لم أشعر فيها بأي حنين عندما ركبت الطائرة، دون النظر إلى الوراء لإلقاء نظرة أخيرة على البلد الذي كنت أغادره.

## رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في تونس

في عام ١٩٨٦، رافقت وزير الخارجية الهولندي هانز فان دن بروك خلال زيارته لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في مقر قيادته في تونس. جاءت الزيارة في إطار

رئاسة هولندا للمجموعة الأوروبية، وهدفت إلى إعطاء دفعة جديدة لعملية «السلام» في الشرق الأوسط. بسبب الاحتلال الإسرائيلي لغرب بيروت عام ١٩٨٢، اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإجلاء من لبنان ونقل مقر قيادتها إلى تونس.



**مع الوزير هانز فان دن بروك والرئيس اليمني علي عبد الله صالح ووزير الخارجية عبد الكريم الإرياني (صنعاء، ١٩٨٨).**

كان عليّ الترجمة. لم تكن الترجمة فورية، لذا كان عرفات يتحدث، ثم أترجم ما قاله. في لحظة ما، انجرف عرفات في حديثه وبدأ يتحدث بسرعة أكبر، فاضطررت

للتحدث بسرعة أكبر أيضاً. لكنه لم يكتفِ بذلك، بل بدأ يرفع صوته، وفي النهاية كنا نحن الاثنان نصرخ تقريباً؛ هو لتأكيد قوة حجته، وأنا لأجعل الوزير يفهمني بوضوح.

## عرض رودي كاريل وخميني

في فبراير ١٩٨٧، ظهر مقدم البرامج الهولندي رودي كاريل في برنامج ساخر على التلفزيون الألماني، حيث سخر من الزعيم الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية، آية الله الخميني. عرض كاريل مقطعاً معدلاً يُظهر الخميني وهو يستعرض عرضاً عسكرياً في طهران بمناسبة الذكرى الثامنة للثورة الإسلامية الإيرانية، وفي إطار المزاح، كانت الحشود تلقي حمالات صدر وسراويل نسائية باتجاه المنصة التي كان الخميني يقف عليها.

احتج الإيرانيون بشدة لدى السلطات الألمانية، لكن هذه الأخيرة رفضت تقديم اعتذار، مشيرة إلى أن حرية التعبير مكفولة في ألمانيا. في هولندا، أرادت مجلة الأخبار Achter het Nieuwsالتابعة لقناةVara  أن تعيد بث اللقطات من برنامج Rudis Tagesshow في تقرير بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٨٧. اتصلت بي السفارة الإيرانية في نفس اليوم، محاولين منع بث التقرير عبر وزارة الخارجية. لكنني لم أتمكن من تقديم أي وعود، وأوضحت أن حرية التعبير مكفولة أيضاً في هولندا، وأن ذلك ينطبق على هذا البرنامج التلفزيوني أيضاً. فالإعلام يتحمل مسؤوليته الخاصة، وبالتالي يمكن أن يتم بث البرنامج من وجهة نظرنا.

لكن الأمور تغيرت فجأة. في تلك الليلة، حوالي الساعة السابعة والنصف، تلقيت اتصالاً في منزلي في لاهاي من السفير كيس باست من طهران، برسالة عاجلة مفادها أنه تلقى تهديدات من السلطات الإيرانية: إذا تم بث المقطع في هولندا، فمن المتوقع أن تخرج مظاهرات كبيرة في طهران. وكانت هذه المظاهرات ستمر دون شك عبر السفارة الهولندية، ولا يمكن ضمان سلامة السفارة.

طلب مني باست إبلاغ الوزير فان دن بروك فوراً. بعد أن أنهى المكالمة، حاولت الاتصال بالوزير، لكن الخط كان معطلاً. كان الوقت ضيقاً، لأن البرنامج كان على وشك البث. فكرت بسرعة في أن أذهب إلى الجيران لأطلب استخدام هاتفهم. لكن فجأة عاد الخط وسمعت جرس الهاتف مجدداً، وتمكنت من تمرير الرسالة العاجلة للوزير فان دن بروك في الوقت المناسب.

اتصل الوزير على الفور بقناة – Vara وكان الوقت قد وصل إلى دقيقة واحدة قبل بدء البث – وتمكن من الدخول مباشرة إلى البرنامج المباشر الذي كان يقدمه بول ويتيمان. أوضح الوزير الوضع المهدد، وألقى على عاتق بول ويتيمان مسؤولية اتخاذ قرار بشأن بث حلقة برنامج رودي كاريل من عدمه. كان بثها سيعرض حياة الهولنديين والمؤسسات الهولندية في إيران للخطر. وتم إيقاف البث في اللحظة الأخيرة. لا أعلم كيف كان الأمر سينتهي إذا لم يتم إيقاف البث، لكن قرار اللحظة الأخيرة لعب بلا شك دوراً مهماً. كان ذلك بالتأكيد لحظة حاسمة، لأن الكثير كان يمكن أن يسوء في سفارتنا في طهران.

## الملك الحسن الثاني ملك المغرب

في عام ١٩٨٧، رافقت الوزير فان دن بروك في زيارة إلى المغرب. كان من الممكن إدراج لقاء مع الملك الحسن الثاني في جدول الزيارة فقط إذا رافق الوزير الملك خلال رحلة بالسيارة بين مدينتين كان الملك مضطراً للتواجد فيهما في ذلك الوقت. وكالعادة، كان الملك محاطاً بموكب من السيارات والدراجات النارية. كان الحديث جيداً، لكن المحادثة كانت تتوقف باستمرار عندما تمر القافلة عبر مدينة حيث كان الملك يرغب في تحية الحشود الواقفة على طول الطريق.

كان الملك يضغط على زر لفتح سقف السيارة كهربائياً. ثم يقف ويرفع يديه إلى فمه، ثم يمد ذراعيه ليعبر عن محبته للشعب المغربي من خلال إيماءة قبلة. وعندما تتجاوز الليموزين الحشود على طول الطريق، يُغلق السقف مرة أخرى وتستأنف المحادثة.

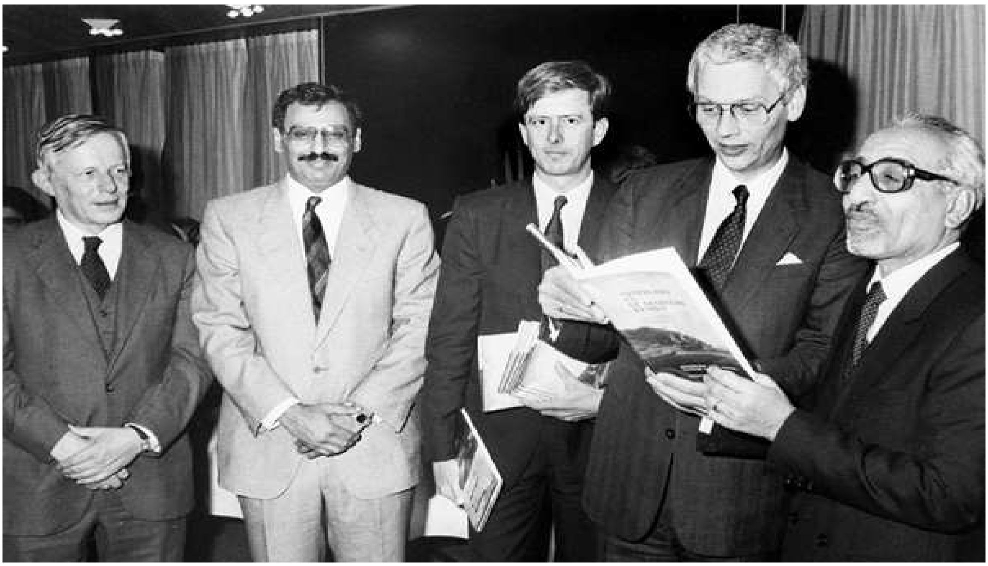
## الحذف غير المبرر في رسالة وزير المالية

في بعض الأحيان، كانت تُرسل بعثات من لاهاي لمحاولة تحقيق اختراق في قضايا طويلة الأمد. واحدة من هذه القضايا كانت قضية «هولنديا كلوس» في الكويت. الشركة المعنية، التي كان مديرها شقيق رئيس الوزراء رود لوبيرس، قامت ببناء حظيرة طائرات، لكن الكويتيين رفضوا الدفع مقابلها. في محاولة للتوصل إلى حل، رافقت سفيرنا في الخدمة العامة آنذاك، هنري وينانس، إلى الكويت. أجرينا هناك محادثات مع وزيري الخارجية والمالية. في الخلفية، كان يمكنك سماع دوي الحرب الإيرانية العراقية التي كانت لا تزال مشتعلة.

لم نتمكن من تحقيق اختراق. كان وزير المالية الهولندي قد كتب بالفعل رسالة إلى نظيره الكويتي، لكن دون نتيجة. وعندما كنا في الكويت، رأيت النص الذي تم تسليمه من قبل سفيرنا في الكويت. وتبين أن السفير قد حذف بعض الفقرات الأساسية من الرسالة بنفسه، دون أي استشارة مع لاهاي! كان السفير يعتقد أن الرسالة قد لا تكون مقبولة للكويتيين، ولم يرغب في نقل رسائل قوية لأنه اعتقد أن ذلك لن يكون مفيدًا لعلاقاته مع السلطات الكويتية.

بالطبع، كان يجب عليه إبلاغ لاهاي قبل أن يرسل الرسالة. لأنه إذا كان السفير مقتنعاً حقاً بأن الرسالة يجب أن تكون مختلفة، فربما كان من الأفضل أن يخبر لاهاي بذلك. لكنه لم يفعل. لا أقول إن المهمة فشلت بسبب ذلك، لكن تصرف السفير بالتأكيد لم يساعد في إيجاد حل للقضية.

فقط بعد طرد الجيش العراقي من الكويت في عام ١٩٩١، دفعت الكويت المبلغ المستحق. ولا شك أن موقف هولندا المبدئي خلال احتلال العراق للكويت لعب دوراً مهماً في ذلك. وكان من بين هذه المواقف إبقاء سفيرنا، يوب فيلينغ، هناك لأطول فترة ممكنة، مما أوضح أن هولندا لم تعترف بأي شكل من الأشكال بالاحتلال العراقي.



**مع الوزير هانز فان دن بروك (الثاني من اليمين)، ومن اليسار إلى اليمين، البروفيسور الدكتور جان بروغمان مع سفيري الكويت (خالد الدويسان) واليمن (محمد الرباعي)، بمناسبة الكتاب الذي قمت بتحريره «هولندا والعالم العربي» (لاهاي، ١٩٨٧)**

# ٥
# في عراق صدام حسين

## تعيين في بغداد

في ربيع عام ١٩٨٨، قرر الوزير فان دن بروك تعييني في بغداد. وبهذا أصبحت في سن الثالثة والأربعين أصغر سفير هولندي. عندما أخبرت والدي أنني سأذهب إلى بغداد، تفاعل بحماس قائلاً: «يا له من أمر رومانسي!»، حيث تبادر إلى ذهنه بلا شك صورة الخليفة هارون الرشيد وحكايات ألف ليلة وليلة. ولكن كانت حقيقة العراق في القرن العشرين أقل رومانسية من الصورة التي عكستها بلاد ما بين النهرين في العصور القديمة.

كنت على معرفة جيدة بالعراق. كطالب، قمت بزيارة البلاد لأول مرة في عام ١٩٦٥، ومنذ ذلك الحين قمت بعدة زيارات للدراسات الميدانية. في عام ١٩٧٩، ألقيت محاضرة بدعوة من جامعة بغداد حول موضوع: «إسرائيل والاندماج القومي: التعددية مقابل العروبة». ومن خلال هذه الزيارة تعرفت على العديد من القياديين في حزب البعث، وهو ما كان مفيدًا جدًا خلال أزمة الخليج عام ١٩٩٠، عندما احتل العراق الكويت واحتجز عددًا كبيرًا من الهولنديين كرهائن لفترة طويلة.

كما زرت في عام ١٩٧١، عندما كنت طالبًا، الزعيم الكردي العراقي مصطفى البارزاني. كان مقر قيادته في موقع استراتيجي عالٍ في الجبال في حاج عمران، بالقرب من الحدود الإيرانية. كان ذلك في الحقيقة حظًا بحتًا، حيث كان إقليم كردستان العراق مغلقًا إلى حد كبير في ذلك الوقت، لكن في أول نقطة تفتيش أمنية في طريقنا إلى الجبال في شمال العراق سمحوا لنا بالمرور، وفي نقاط التفتيش التالية اعتقدوا على الأرجح أن الأمور بخير. في الموصل، حصلنا على رسالة تعريف من الأمين العام المحلي للحزب الديمقراطي الكردستاني، علي السنجاري. رينكو ويلتون، زميل دراسة العلوم السياسية في جامعة أمستردام (ولاحقًا زميلي كسفير)، كان أيضًا يشارك في

هذه الرحلة، وبدأ خطواته الأولى في الصحافة خلال هذه الرحلة، حيث نشر مقالات عنها في صحيفة NRC Handelsblad .

وبالصدفة، تمكنا أيضًا من حضور احتفال الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي شارك فيه أيضًا كلا ابني البارزاني، إدريس ومسعود (الذي أصبح لاحقًا رئيسًا لإقليم كردستان). وقد وفرت لي هذه التجربة رؤى تعليمية من الدرجة الأولى حول موقف الأكراد وسعيهم إلى الحكم الذاتي. ومن خلال النقاشات الطويلة مع رئيس المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني آنذاك، محمود عثمان، حصلت على فهم أعمق للقضية الكردية في العراق. كان محمود عثمان في عام ١٩٧٠ المفاوض الرئيسي للحزب الديمقراطي الكردستاني مع نظام البعث في بغداد حول الحكم الذاتي الكردي. كان محمود عثمان في عام ١٩٧٠ كبير المفاوضين للحزب الديمقراطي الكردستاني مع نظام البعث في بغداد حول الحكم الذاتي الكردي.



**مع الزعيم الكردي العراقي مصطفى بارزاني (حاج عمران، ١٩٧١)**
**(الصورة © رينكو ويلتون)**

لقد كنت مشغولًا لفترة طويلة كهواية بدراسة اللهجات العربية في العراق، وهو ما أصبح مفيدًا جدًا الآن. وأخيرًا، كنت قد قدمت عدة محاضرات حول العراق في جامعة أمستردام، وكذلك في بريطانيا.

وصلت إلى بغداد في ١٣ يوليو ١٩٨٨. كانت الحرب بين العراق وإيران لا تزال قائمة، لكنها كانت في مراحلها الأخيرة. استمرت الحرب لمدة ثماني سنوات، وبدأها العراق في عام ١٩٨٠ كرد فعل على الثورة الإسلامية في إيران. رأت العراق في انتشار تأثير هذه الثورة على الأغلبية الشيعية في جنوب العراق تدخلاً في الشؤون الداخلية العراقية وخرقًا لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، التي كانت تحظر مثل هذا التدخل.

كانت الانتصارات العراقية على إيران في الفاو، عند الجزء الجنوبي من نهر شط العرب، بمثابة بداية النهاية للحرب. أسفرت هذه المعركة عن سقوط حوالي ٥٠,٠٠٠ قتيل. لعب استخدام العراق للأسلحة الكيميائية وتزويد الولايات المتحدة للجيش العراقي بصور الأقمار الصناعية العسكرية ذات الصلة دورًا مهمًا في هذا الانتصار. وفي ٢٠ أغسطس ١٩٨٨، تم الإعلان عن نهاية الحرب، وكانت أصوات إطلاق النار الاحتفالي تُسمع في كل أنحاء بغداد. كان الناس بطبيعة الحال سعداء بانتهاء هذه الحرب التي كانت كارثية لكل من العراق وإيران. بعد أسبوع، سمعت مرة أخرى طلقات نارية احتفالية واسعة النطاق، ولكن هذه المرة كانت أكثر كثافة. عند الاستفسار، تبين أن المنتخب العراقي لكرة القدم قد هزم الفريق السوري في بغداد؛ وهذا كان إشارة إلى أن الحياة الطبيعية بدأت تعود شيئًا فشيئًا.

في الشوارع، نادرًا ما كنت ترى جرحى أو أشخاصًا تعرضوا لتشوهات بسبب الحرب. كانوا يُخفون عن الأنظار، رغم أنه كان من الممكن أحيانًا رؤيتهم في الريف البعيد. لم تكن هناك آثار للحرب في بغداد نفسها. خلال «حرب المدن» العراقية-الإيرانية، التي شملت القصف المتبادل على المدن الكبرى، كانت آثار هذا القصف في الجانب العراقي تُمحى على الفور لتجنب إحباط معنويات السكان. وبسبب غياب العديد من الرجال لسنوات طويلة بسبب الحرب، تولت النساء الكثير من المناصب والمسؤوليات.

## العامين الأولين بعد الحرب العراقية الإيرانية

في ٥ سبتمبر ١٩٨٨، قدمت أوراق اعتمادي إلى نائب صدام حسين، عزت إبراهيم الدوري، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي. كان جميع الحاضرين يرتدون الزي العسكري، وكان عزت إبراهيم يحمل مسدساً جاهزاً في حزامه. أما صدام حسين نفسه، فلم يعد يستقبل السفراء منذ سنوات في مثل هذه المناسبات. كانت الحرب مع إيران تحظى بأولوية قصوى بالنسبة له.



**محادثة مع عزت إبراهيم الدوري بعد تقديم أوراق اعتمادي (بغداد، ١٩٨٨). كان عزت إبراهيم في ذلك الوقت نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، وهو أبرز البعثيين الذين لم يتم القبض عليهم بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق (٢٠٠٣).**

بعد تقديم أوراق اعتمادي، بدأت بزيارة جميع الوزراء والمسؤولين العراقيين. في بعض الأحيان، لا توجد مصالح ثنائية على جميع الملفات، ولكن من المفيد رغم ذلك التعرف على جميع الوزراء. كما يمكن أن تكون الروابط المتداخلة بين الوزراء ذات أهمية كبيرة. وينطبق الشيء نفسه على قيادة الجهاز الإداري. معظم السفراء اختاروا الطريق الأسهل وقصروا زياراتهم على الوزراء الأكثر أهمية لبلدانهم. يحدث هذا في معظم الدول عادة. لكن في الأزمات، من المهم معرفة معظم الوزراء.

في أول سنتين من إقامتي في العراق، ركزت بشكل أساسي على العلاقات الاقتصادية الثنائية، ومصالح الشركات الهولندية، والتطورات السياسية. كانت الموضوعات الرئيسية تشمل إعادة إعمار العراق، الوصول إلى اتفاق سلام تفاوضي مع إيران، تبادل الأسرى بين الجانبين، إعادة الملاحة في ممر شط العرب المائي في الجنوب (ودور محتمل يمكن أن تلعبه هولندا في ذلك)، وسداد الديون المستحقة للشركات الهولندية، وما إلى ذلك.

كانت هناك العديد من الشركات الهولندية التي تأمل في المشاركة في إعادة إعمار العراق، أو ترغب في استئناف تصدير منتجاتها إلى العراق. كان العراقيون يعتمدون في تقييمهم على الموقف الذي اتخذته تلك الشركات خلال الحرب مع إيران. إذا لم يكن هذا الموقف لصالح العراق، فكانت فرصهم قليلة أو معدومة لإجراء أعمال جديدة. كانت مفاهيم «المعاملة بالمثل» أو «الرد بالمثل» مصطلحات شائعة الاستخدام في العراق.

تمت إعادة بناء مدينة البصرة الساحلية بسرعة، على الأقل في الظاهر، لكن آثار الحرب ظلت واضحة في بساتين النخيل الواسعة – التي كانت رائعة في الماضي – في الجنوب على طول نهر شط العرب، حيث تحولت أجزاء كبيرة منها إلى جذوع متفحمة بفعل الحرب.

خرج العراق من الحرب مع إيران بديون هائلة، وكان يواجه صعوبة كبيرة في سدادها. لكننا أردنا رغم ذلك إلزام العراق بتعهداته. توجهت إلى المدير العام لوزارة الاقتصاد، فاروق العبيدي، للوفاء بالالتزامات القائمة، لكنه جادل بأن الديون تجاه هولندا كانت مجرد ‹فتات› وبالتالي ليست ذات أهمية. فرددت عليه بأنه إذا كان الأمر كذلك، فلماذا يكون من الصعب سداد هذا ‹الفتات›؟ كانت ترتيبات تخفيف الديون موضوعًا متكررًا.

كان معرض بغداد الدولي ظاهرة سنوية. حيث كانت الشركات الهولندية وغيرها تعرض خبراتها ومنتجاتها، وكان أحد المسؤولين العراقيين الكبار يتنقل بسرعة من جناح إلى آخر. غالبًا ما كان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية هو الذي يحضر، وأحيانًا نائب الرئيس طه ياسين رمضان. أحيانًا كانوا يتوقفون للتحدث في ‹الجناح› الخاص بالدولة المعنية. كنت قد تعرفت على كليهما بالفعل. في حديث شخصي في مكتبه، قدم لي طه ياسين رمضان مجموعة من التوصيات حول كيفية تصرف السفير في العراق من وجهة نظره.

في ذلك الوقت، كنت بحاجة إلى إذن صريح من وزارة الخارجية لمغادرة منصبي. نظرًا لأن زوجتي مارينكا، التي كانت لا تزال في هولندا، كانت حاملًا، أردت حضور الولادة. وحصلت على إذن بذلك، لكن بشرط صريح بأن أعود في الوقت المناسب لحضور افتتاح معرض بغداد الدولي في ١٤ نوفمبر ١٩٨٨. تأخرت الولادة ثلاثة أسابيع، وفي النهاية تم تحفيزها حتى أتمكن من العودة في الوقت المناسب إلى بغداد. بعد يومين عدت إلى العراق، تاركًا زوجتي وحدها مع إيما. بعد ستة أسابيع، وصلت إلى بغداد مع إيما في سلة صغيرة من القش.

لاحقًا، هنأني أحد العراقيين على ولادة ابنتنا، لكنه أضاف: ‹المرة القادمة أفضل›. كان يقصد بذلك أنه يأمل لنا أن يكون المولود القادم ذكرًا.

عندما زارت زوجتي بعد بضع سنوات طبيبًا نسائيًا في القاهرة لإجراء فحص بالموجات فوق الصوتية، أبلغته صراحة بأنها لا تريد أن تعرف جنس الجنين المنتظر. لكن الطبيب قال لي دون أن يُطلب منه: ‹مبروك!›، لأنه رأى أن الجنين سيكون ذكرًا...

## كردستان

في نهاية حرب إيران-العراق (١٩٨٨)، حاول النظام في بغداد استعادة سلطته الكاملة على المنطقة الكردية في شمال البلاد. كان المقاتلون الأكراد (البيشمركة) قد اختاروا في بعض مراحل الحرب الانحياز إلى إيران (على أمل تحسين موقفهم الخاص)، لكن ذلك كان يُعتبر في بغداد بالطبع شكلاً من أشكال الخيانة العظمى. ولمنع الأكراد من الانتفاض مجددًا، تم تدمير جزء كبير من قراهم في الجبال. تم ‹إعادة توطين› هذا

‹الشعب الجبلي› إلى حد كبير في السهول في المنطقة الكردية بشكل عام. إذ إن المناطق الجبلية أصعب بكثير في السيطرة عليها. كذلك تم إخلاء أجزاء من المنطقة الحدودية المرتفعة والقاحلة مع تركيا إلى حد كبير. حتى المواشي لم يُسمح لها بالتجول هناك، لأن ذلك قد يوفر الطعام للأكراد المتمردين المحتملين.

وقد هدد وزير الدفاع العراقي خير الله طلفاح، ابن عم صدام حسين، بإبادة الأكراد المتمردين المتبقين في الجبال ‹بالمبيد› (كما قال حرفيًا في مقابلة)، أي باستخدام الوسائل الكيميائية، وهذا ما حدث بالفعل في العديد من بؤر المقاومة الكردية المتبقية في الجبال.

في وقت سابق، خلال المرحلة الأخيرة من الحرب مع إيران، نفذ النظام العراقي الهجوم الشهير على بلدة حلبجة الكردية (١٦ مارس ١٩٨٨) باستخدام الأسلحة الكيميائية، مما خلف آثارًا مروعة على السكان. في تلك الفترة، كانت العلاقات الأمريكية-العراقية مختلفة تمامًا عما أصبحت عليه لاحقًا، وحصل الدبلوماسيون الأمريكيون في البداية على تعليمات توحي بأن إيران هي المسؤولة عن الهجوم الكيميائي، وليس العراق.

كان إخلاء المناطق الجبلية ذات الأغلبية الكردية واضحًا بشكل جلي. خلال رحلاتي عبر تلك المناطق، كان بالإمكان رؤية القرى التي سويت بالأرض في كل مكان. في بعض الأحيان، كان لا يزال بالإمكان رؤية بعض العائلات الكردية تذهب في عطلات نهاية الأسبوع للتنزه بالقرب من ينابيع قراها المدمرة، إذا لم تكن القرية بعيدة جدًا في الجبال. وفي بعض المناطق، حدثت أيضًا عمليات إزالة غابات واسعة النطاق، لضمان مراقبة المنطقة بشكل أفضل. في بلدة بيخال الغنية بالأشجار، التي كانت في الأصل منطقة جذب سياحي بشلالاتها، والتي زرتها كطالب في عام ١٩٧١، لم يعد بالإمكان رؤية شجرة واحدة تقريبًا.

كانت منطقة الأكراد واضحة بشكل كبير. عندما كنت تقود سيارتك من مدينة كركوك المتنازع عليها بين العرب والأكراد والتركمان باتجاه الشمال، كان يمكنك على الفور أن تدرك أنك في كردستان بمجرد دخولك المنطقة الجبلية. كان نظام البعث القومي العربي يسعى إلى تعريب البلاد بأكبر قدر ممكن، بما في ذلك المنطقة الكردية، رغم أن الأكراد كانوا يتمتعون ببعض الحرية الثقافية للدفاع عن هويتهم العرقية.

كان بإمكان الأكراد الذين ينحدرون من زيجات مختلطة بين العرب والأكراد اختيار الهوية العربية؛ لكن العرب في حالات مماثلة لم يكن بإمكانهم اختيار الهوية الكردية، حتى لو أرادوا ذلك.

كان من الصعب للغاية، إن لم يكن مستحيلًا، الحصول على معلومات سرية أو خاصة في العراق. ويرجع ذلك جزئيًا إلى القيود المفروضة على حرية التنقل، وكذلك إلى الطريقة التي كان النظام يخفي بها كل شيء قدر الإمكان لضمان ترسيخ موقعه. كان يُنظر إلى أي معرفة بالشؤون الداخلية للنظام على أنها فرصة محتملة لزعزعة استقراره.

كانت هناك تقارير بين الحين والآخر عن ترحيل الأكراد من الشمال، على سبيل المثال من دوكان، دربندخان، بعقوبة، السليمانية، حلبجة، رانية، رواندوز وخانقين، حيث تم فصل النساء والأطفال عن الرجال، ثم اختفى الرجال بعد ذلك ‹بلا أثر›. إذا تم رصد أكراد في جنوب العراق أو في غرب البلاد بالقرب من الرطبة، في أماكن لا ينتمون إليها عادة، كنت أحيانًا أذهب مع زملائي للتحقيق. لكن النتيجة كانت غالبًا بلا جدوى. لاحقًا اتضح أن الأمر يتعلق بأكراد أو متمردين أكراد مزعومين تم ترحيلهم من الشمال إلى معسكرات اعتقال في أماكن أخرى من البلاد حيث تم قتلهم على نطاق واسع. لم يتضح ذلك إلا في وقت لاحق، بعد أن استولى الأمريكيون على وثائق في المنطقة الكردية الشمالية، في وقت لم يعد النظام العراقي يسيطر عليها، وظهر أن أبشع ممارسات القمع والإعدام قد وقعت.

مثل هذه المعلومات، التي كانت مستحيلة الحصول عليها في السابق، أصبحت موجودة الآن، على سبيل المثال، في كتاب «جريمة الإبادة الجماعية في العراق» لمنظمة هيومن رايتس ووتش (١٩٩٥) وفي «القسوة والصمت» (١٩٩٣) لكنعان مكية (سمير الخليل). وجد مكية شاهدًا واحدًا فقط استطاع أن يروي بالتفصيل المذابح التي وقعت ضد الأكراد وغيرهم في جنوب العراق. نجح النظام العراقي في ذلك الوقت في إبقاء كل شيء تقريبًا حول هذه القضية سرًا. كان النظام مغلقًا للغاية، بفضل الانضباط الكبير لحزب البعث الحاكم والعقوبات القاسية المفروضة على ما كان يعتبر ‹خيانة للنظام›.

## مطارد من قبل وحدات أمن صدام حسين

في عام ١٩٨٩، قمت مع عائلتي برحلة نهاية الأسبوع إلى مدينة قطسيفون التاريخية، التي تقع على بعد حوالي ٣٥ كيلومترًا جنوب بغداد على نهر دجلة، بالقرب من المفاعل النووي الكبير الذي قصفه الإسرائيليون في عام ١٩٨١. كنا مهتمين في الواقع فقط بالبيئة الخلابة لغابات النخيل على ضفاف نهر دجلة، حيث كنا نخطط للنزهة. ولكن، دون قصد، وجدنا أنفسنا في موكب السيارات الذي كان يرافق الرئيس صدام حسين في طريقه لزيارة غير متوقعة إلى المفاعل النووي. بدا أن وجودنا في ذلك المكان في ذلك الوقت كان مريبًا، وتمت مطاردتنا على الفور من قبل عدد من سيارات المرسيدس السريعة. ولكن بفضل سيارتي ذات الدفع الرباعي، تمكنت من الهروب من المطاردة عن طريق تسلق تلة وسلك طريق جانبي صعب يقود إلى بستان باتجاه النهر. لم تتمكن تلك السيارات من الوصول إلينا بسبب صعوبة التضاريس. بينما كانت إحدى سيارات المرسيدس تروح وتجيء بحثًا عنا، كنا نحن نستمتع بالمناظر المحيطة بنا على ضفاف نهر دجلة. كنت أصور المشاهد الخلابة من حولنا بكاميرتي، حتى لاحظت فجأة عبر العدسة أنني كنت أصور، دون قصد، موقعًا عسكريًا على الجانب الآخر من النهر. لم أكن قد رأيته من قبل، وبالتأكيد لم أكن لأصوره لو كنت قد لاحظته. كإجراء احترازي، قمت بحذف هذا الجزء فورًا. ففي العراق، كان تصوير المنشآت العسكرية ممنوعًا بشدة. ولكن كان هناك الكثير منها، لدرجة أنك أحيانًا تفضل عدم استخدام الكاميرا على الإطلاق.

كان بإمكان نشاط بسيط مثل مراقبة الطيور أن يُعتبر مشبوهًا للغاية. كان امتلاك المناظير محظورًا في العراق، حيث كان يمكن استخدامها لمراقبة المنشآت العسكرية أو الأهداف المهمة من مسافة بعيدة، حتى لو كانت تبدو بريئة في نظرنا. كما كانت الآلات الكاتبة ممنوعة دون إذن خاص، إذ كان يمكن استخدامها لطباعة منشورات مناهضة للنظام. أما الآلات الكاتبة التي تم السماح باستخدامها، فكان يجب أن يتم أخذ نوع من ‹البصمة› لها مسبقًا، حتى يمكن تتبع مصدر أي وثائق مطبوعة.

كانت هناك محظورات عديدة، وكان الكثير من الأمور التي نعتبرها عادية تمامًا في بلادنا غير مسموح بها هناك. وكان الأفضل في كثير من الأحيان، لتجنب أي مشاكل

محتملة، أن تنظر أمامك وتتظاهر بأنك لا ترى الكثير مما يحدث حولك. ولكن على طريق مثل طريق بغداد إلى البصرة، لم يكن ذلك بالأمر السهل. ففي فترة الحرب الإيرانية-العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨)، كان هذا الطريق أشبه بمعسكر عسكري يمتد لمئات الكيلومترات مع بعض الانقطاعات. سمعت مرة من بعض الهولنديين أنهم سألوا عن الطريق عند الدوار بالقرب من المفاعل النووي، فتم اعتقالهم فورًا واستجوابهم لساعات من قبل رجال الأمن.

عندما أردت في عام ١٩٨٩ زيارة أور التاريخية في بلاد الكلدانيين وتسلق الزقورة (الهرم المدرج) كما فعلت في عام ١٩٦٥، لم يُسمح لي فجأة بتجاوز ارتفاع معين. فقد كان الصعود إلى مستوى أعلى محظورًا، لأنه من الممكن أن أتمكن من رؤية قاعدة سلاح الجو القريبة.



**عند أحد الملصقات العديدة للرئيس صدام حسين في العراق، مع زميلي في الخارجية مارتن كوبر (كربلاء، ١٩٨٩).**

## لا يتم التسامح مع النقد

بينما كان معظم البالغين في العراق يدركون تمامًا الرقابة الصارمة والقيود الشديدة على حرية التعبير، إلا أن بعض العراقيين قد يبدون استياءً عندما يواجهون هذه الظاهرة بشكل مباشر من قبل الغرباء. خلال أسبوع ثقافي أوروبي في بغداد عام ١٩٨٩، وقع حادث مثير للاهتمام. قدمت هولندا فيلم ‹هروب طيور كروان الماء الصغير›، وأشار إلينا الرقيب من وزارة الإعلام العراقية بتفاصيل دقيقة أن هناك مشهدين محددين لا يمكن عرضهما بسبب وجود مشاهد عري فيهما.

كنت أعترض بشدة على فرض الرقابة على أفلامنا، واعتبرت أنه من المؤسف حذف هذه المشاهد. كحل عملي، طلبت من السكرتير الثاني لسفارتنا جيرارد ستيجس (الذي أصبح لاحقًا خليفي في ليبيا والقاهرة ومبعوثًا خاصًا لسوريا) حضور العروض المختلفة شخصيًا خلال ذلك الأسبوع، وعند المشاهد المعنية يقف ويضع يده أمام جهاز العرض. بهذه الطريقة، بقي الفيلم سليمًا وتم توضيح أن هذه الرقابة مفروضة. وكانت النتيجة أن العديد من الأشخاص غادروا العرض مستائين. لم يرغبوا في تحمل التعرض للرقابة، حتى وإن كانوا يواجهونها يوميًا في حياتهم، ولكنها كانت أقل وضوحًا في العادة.

عندما تعيش في بلد مثل العراق وتتعرض فقط لوسائل الإعلام العراقية، تشعر وكأنك أسير لنفس شبكة المعلومات التي تعيشها السكان. يمكنك أن تتفهم جيدًا ما يعيشه الناس داخل مثل هذا النظام وكيف يؤثر عليهم. يجب أن ندرك أنه في الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، لم يكن هناك إنترنت أو تلفزيونات فضائية في العراق، وكانت تكلفة المكالمات الهاتفية إلى هولندا تزيد عن ستة جولدن (ثلاثة يورو) للدقيقة. كما كانت أجهزة استقبال الراديو ذات الموجات القصيرة والإف إم ذات النطاق الترددي الواسع محظورة بشكل عام، لأنها كانت تسمح باستقبال قنوات أجنبية أو التنصت على قنوات الشرطة. لقد جلبت معي جهاز استقبال راديو إلى البلاد لمتابعة الأخبار من خارج العراق.

بالطبع، لم يكن كل ما يُقال على التلفزيون ذا مصداقية. لكن ما كان لافتًا هو تقديم صدام حسين بطريقة مهنية للغاية. كان يبدو وكأنه دائمًا في حوار طبيعي مع الشعب

ومع حاشيته. بالطبع، كان هو الشخص الوحيد تقريبًا الذي يتحدث، لكنه كان يجلس بين الناس، وليس على منصة. نادرًا ما رأيناه يقرأ خطابًا مكتوبًا، كان يتحدث دائمًا كما لو أنه ارتجل حديثه. لا أعلم ما إذا كان مرتجلًا دائمًا. كثيرًا ما كانت نظارته القراءة موجودة أمامه على الطاولة. أعتقد أنه كان يستعد جيدًا.

في ذلك اليوم من العام الذي كان يقرأ فيه خطابًا من الورق، في ١٧ يونيو، اليوم الوطني، كان يجلس مرتديًا بدلة أمام الكاميرات ويقرأ النص. كان يبدو متخشبًا، ولم يكن ذلك مؤثرًا على الإطلاق.

لكن عندما كان يرتدي الزي العسكري ويتحدث مع الناس على الجانبين أو مع ضباط الجيش وأعضاء حزب البعث، كما كان يُعرض ذلك على التلفزيون كل أسبوع، كان الناس بلا شك يتأثرون بذلك. كانت وسائل الإعلام تُظهره وهو يزور العائلات، يدخل منازلهم، وينظر في الثلاجة، ويرفع غطاء وعاء ليرى إذا كان لديهم ما يكفي من الطعام. أو تراه يقود قاربًا بنفسه لزيارة السكان في الأهوار الجنوبية العراقية، أو تراه جالسًا في سيارة تتوقف ليتحدث مع مزارعين أكراد. كانت تقنيته أن يكون قريبًا من الشعب، ويتصرف بطريقة عادية جدًا.

كان يتمتع بالتأكيد بالكاريزما، وكان بليغًا ولديه استخدام جيد للغة. لم يكن يتحدث دائمًا العربية الفصحى فقط؛ بل كانت هناك عناصر من لهجة تكريت مسقط رأسه، وهذا كان يلقى قبولًا لدى مؤيديه، الذين كان كثير منهم من نفس المنطقة.

من خلال متابعة ظهوره بالتفصيل، كان بالإمكان تكوين فكرة واضحة جدًا عن تفكيره. ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك عندما تراه وتسمعه يومًا بعد يوم، أسبوعًا بعد أسبوع، عامًا بعد عام على التلفزيون. لكن في الواقع، كان هناك نظام دكتاتوري وحشي، يثير الخوف لدى الكثير من العراقيين. وكان عليهم التعايش معه ومحاولة التأقلم.

كان صدام حسين يقوم أحيانًا بزيارات تفتيشية غير متوقعة عن طريق طائرة هليكوبتر لزيارة المحافظين في الأقاليم. عادة ما يجلس خلف مكتب المحافظ، بينما يجلس المحافظ وطاقمه على الجانب الآخر كضيوف في مكاتبهم. في إحدى هذه المناسبات، اكتشف صدام حسين أن كرسي أحد مديري المناطق كان يحتوي على ثلاث أرجل فقط، وكانت هناك سلة قمامة موضوعة مكان الرجل الرابعة لدعم

الكرسي. تم فصل المحافظ على الفور، قائلاً إن الشخص الذي لا يستطيع حتى أن يوفر كرسيًا جيدًا بالتأكيد غير مؤهل لشغل منصب قيادي، ناهيك عن أن يكون محافظًا. تم بث كل هذا على التلفزيون بالطبع.

في مناسبة أخرى، ألقى صدام حسين خطابًا سياسيًا طويلًا وهو جالس خلف مكتب أحد المحافظين. وفي نهاية حديثه، انتقد الجميع لأنهم لم يدونوا ملاحظات عما قاله. كيف يمكنهم تذكر كل شيء بشكل جيد إذن؟ ولإعطائهم فرصة لذلك، أعلن صدام حسين أن كل ما قاله سيتم بثه على التلفزيون في تلك الليلة، وهذا ما حدث. منذ ذلك الحين، كان الناس يُشاهدون دائمًا وهم يحملون دفاتر ملاحظات خلال زيارات صدام حسين، يجلسون على حافة مقاعدهم ويكتبون بشغف كل ما يقوله القائد، حتى لا يضيع أي شيء من كلامه.

كان من المعتاد في العراق أن يقوم العديد من الكتّاب في نفس الوقت بتدوين تقرير عن نفس الاجتماع. وفيما بعد، يتم مقارنة التقارير، وقد تكون هناك عواقب إذا فشل أحدهم في تسجيل أجزاء مهمة.

كل أسبوع، كان يتم عرض الهدايا التي تلقاها صدام حسين على التلفزيون. في إحدى المرات، أهدته نسخة من خريطة رائعة تعود للقرن السابع عشر للخليج العربي رسمتها شركة الهند الشرقية الهولندية، وتظهر عليها العلم الهولندي في مدينة البصرة العراقية. كان مكتب التجارة الهولندي في البصرة يرمز إلى البعد التاريخي للعلاقات بين هولندا والعراق. وتم عرض ذلك أيضًا على التلفزيون. أحيانًا كان صدام حسين يأتي بنفسه لمشاهدة اللوحات التي رسمت له. تم افتتاح متحف في بغداد في ذلك الوقت لعرض أهم الهدايا التي تلقاها.

عندما يُزرع في عقلك كعراقي من الطفولة عبادة القائد، وتشعر أن عدم مشاركتك في هذه العبادة قد يعرّض حياتك للخطر أو يحرمك أنت وعائلتك من أي فرصة مهنية، يصبح هذا القائد كل شيء تقريبًا. لا يكاد يكون لديك أي مرجع آخر غير هذا القائد. هذا هو العالم الذي كان على معظم العراقيين أن يعيشوا فيه. كان معظمهم، من حيث المبدأ، غير قادرين على مغادرة البلاد. وهذا ينطبق على السكان، ولكنه ينطبق في الواقع، بعد فترة معينة، على القائد نفسه أيضًا. في النهاية، لم يرَ سوى نفسه. كان يصدر الأوامر للجميع عما يجب أن يفعلوه، ولم يكن يتسامح مع النقد. من ينتقد،

كان يُقتل. ولكن، من الوثائق الداخلية للنظام التي تم الكشف عنها لاحقًا، تبين أن هناك بعض الانتقادات الطفيفة التي كانت ممكنة داخل القيادة العليا للنظام. إذا كنت كقائد لا تتسامح مع النقد، فمن شبه المؤكد أنك ستصبح غير قادر على النقد الذاتي أيضًا. هذا ينطبق على صدام حسين والقذافي في ليبيا، وبدرجة معينة أيضًا على الرئيس السوري حافظ الأسد. كان الأسد يستقبل العديد من السياسيين والدبلوماسيين، لكنه كان يفضل إعطاءهم الدروس. بعض القادة يفتقرون إلى القدرة على تقييم الأمور بشكل نسبي، خصوصًا إذا كان لديهم اتصال محدود مع العالم الخارجي. وهذا أمر خطير جدًا. كرئيس، نادرًا ما غادر صدام حسين العالم العربي. في النهاية، ألحق صدام حسين ضررًا لا يمكن إصلاحه بالعراق والدول الأخرى. في ظل الظروف الطبيعية، من يفشل بهذا القدر كان سيتم إبعاده. تم إسقاطه بعد ثلاثة عشر عامًا من احتلال الكويت (١٩٩٠) نتيجة الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في عام ٢٠٠٣. قبل الحرب الكارثية مع إيران واحتلال الكويت، كان العراق في طريقه ليصبح أحد أكثر الدول العربية ازدهارًا. لم يكن مزدهرًا فقط بفضل النفط، بل أيضًا بفضل الزراعة والتطور في مجالات أخرى. وكان لدى العراق نخبة فكرية متقدمة جدًا. كل هذا تم تدميره على مدى سنوات بفضل كوارث صدام حسين. كما أن الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق (٢٠٠٣) أضاف كوارث أخرى.

## حرية التنقل المحدودة

حتى قبل أزمة الكويت (١٩٩٠)، فرض العراق العديد من القيود التي كان يعتبرها غير مقبولة على دبلوماسييه في الخارج. على سبيل المثال، لم يكن مسموح لنا بالسفر بحرية في جميع أنحاء البلاد. كان عليّ تقديم مذكرة إلى وزارة الخارجية العراقية قبل مغادرة بغداد، وذلك قبل أسبوع على الأقل. كان يجب أن تحتوي المذكرة على تفاصيل دقيقة عن خط سير الرحلة، وتاريخ السفر، والأشخاص المرافقين مع وثائق هويتهم، والسيارة المستخدمة، وما إلى ذلك. ولم يكن من المؤكد دائمًا أن الإذن المطلوب سيتم منحه.

وبسبب ذلك، كان من المستحيل وضع خطط عفوية في اللحظة الأخيرة والمغادرة.

فإذا قرر دبلوماسي خلال عطلة نهاية الأسبوع أنه يريد الخروج من المدينة، كان الأوان قد فات. لذلك، لم يكن من غير المألوف، كإجراء احترازي، تقديم طلب للحصول على إذن سفر حتى للأماكن التي قد لا تكون ضمن خططك الفعلية في ذلك الوقت – تحسبًا لرفض جزء من الرحلة. وإذا حصلت على إذن لمكان لم تتوقعه، فقد تذهب إليه بكل سرور، لأن الفرصة التالية قد لا تأتي أبدًا.

لقد حصلت مرة على إذن لزيارة مكان لم يكن موجودًا على الخريطة في المنطقة التي كنت أنوي زيارتها. فقد أضافت السلطات العراقية اسمه بالخطأ بدلاً من مكان آخر تم شطبه. كما حصلت مرة على إذن بالسفر عبر كردستان العراق، حيث كان مسموحًا لي السفر من النقطة (أ) إلى النقطة (ب)، ولكن لم يكن مسموحًا لي المرور بالمركز الرئيسي للطائفة الدينية الإيزيدية في لالش، والذي كان في الواقع هدفي الرئيسي من الرحلة. ولكن لم يكن بالإمكان الوصول من (أ) إلى (ب) إلا عبر تلك البلدة الإيزيدية، لذا ذهبت إليها في النهاية. لم أكن لأفوت زيارة هذا المكان المثير للاهتمام: كان مزارًا مقدسًا للإيزيديين يحتوي على ضريح الشيخ عدي، وكانت عند مدخل المزار صورة لأفعى سوداء منحوتة في الحجر.

في طريق العودة عبر الجبال، كان هناك عراقي يقف على جانب الطريق يطلب توصيلة. أخذته معي وسألته باهتمام عن عمله. أخبرني متلعثمًا أنه كان مسؤولاً عن إزالة الجثث من ساحة المعركة في الجبهة العراقية-الإيرانية. ربما لم يكن ينبغي لي أن آخذه معي إذا كان القرار بيد النظام العراقي، وكان يمكن أن يواجه مشاكل بسبب ذلك. لكن لحسن الحظ كنا نسافر عبر منطقة جبلية مهجورة، وعندما أنزلته، لم يكن هناك أحد قد رآنا.

## احتلال الكويت

في ٢ أغسطس ١٩٩٠، بدأ الاحتلال العراقي للكويت بشكل مفاجئ، تلاه بعد فترة قصيرة ضم الكويت إلى العراق. لم تكن الحرب الإيرانية-العراقية قد انتهت إلا قبل عامين فقط. وقبل فترة وجيزة من احتلال الكويت، كان الرئيس صدام حسين قد صرح بأن سيادة الدول العربية المستقلة يجب أن تُحترم. وكان قد تحدث عن العالم

العربي باعتباره مجموعة من ٢٢ خيمة، يظلها خيمة واحدة كبيرة. وبمعنى آخر، كان يجب أيضًا احترام الكويت كدولة مستقلة. قبل نصف عام من الاحتلال، عرض العراق حتى معاهدة عدم تدخل على الكويت، لكن يبدو أن الكويت لم تكن مهتمة بذلك في ذلك الوقت. لم يطالب العراق علنًا، في ظل حكم حزب البعث، بالكويت، على عكس الرئيس عبد الكريم قاسم في عام ١٩٦١. ومع ذلك، في عام ١٩٩٠، اعتقد العراقيون أن لهم الحق في المطالبة بأجزاء من المنطقة الحدودية بين البلدين، وبالتالي يمكن الحديث عن نزاع حدودي، ولكن ذلك كان مختلفًا تمامًا عن المطالبة بالكويت بأكملها كأرض عراقية. ومع ذلك، أبلغنا وكيل وزارة الخارجية العراقي، وسام الزهاوي، لاحقًا أن حقيقة أن العراق لم يقدم مطالبات رسمية بشأن الكويت على مدى تلك السنوات لا تعني أن العراق قد تخلى عن مطالبه بالكويت.

قبيل الغزو العراقي للكويت، كان النزاع الأساسي ذا طابع اقتصادي. كان العراق يريد أن تتحمل الكويت جزءًا من تكاليف الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، حيث كانت الكويت تتمتع بالحماية من نظام بغداد، على الأقل وفقًا لرؤية العراق. لكن الكويت رفضت دفع أي مبالغ للعراق، خشية أن يتبع ذلك مطالبات عراقية أخرى.

وكان من الأمور المهمة أيضًا بالنسبة للعراق أن الكويت (مثل بعض الدول العربية الأخرى) لم تلتزم باتفاقيات الأوبك بشأن إنتاج النفط. حيث كانت الكويت تنتج أكثر مما تم الاتفاق عليه، وهذا كلف العراق مبلغًا كبيرًا من عائدات النفط، لأن أسعار النفط انخفضت جزئيًا بسبب هذا التصرف الكويتي. وخلال قمة الجامعة العربية في بغداد في ٣٠ مايو ١٩٩٠، أي قبل شهرين من الغزو العراقي للكويت، حذر الرئيس صدام حسين القادة العرب الآخرين من أنه سيعتبر تجاهل اتفاقيات الأوبك شكلاً من أشكال الحرب ضد العراق. ومع ذلك، لم تأخذ الدول العربية الأخرى هذا التهديد على محمل الجد، وحقيقة أن الكويت لم تعبأ بذلك كانت في النهاية سببًا لغزو العراق للكويت. ولكن كان ذلك قرارًا كارثيًا جلب على العراق الكوارث فقط، وفي النهاية أدى إلى سقوط نظام البعث بقيادة صدام حسين.

هذا مثال من بين العديد من الأمثلة التي يظهر فيها أن القائد السياسي يريد أكثر بكثير مما هو ممكن أو واقعي، مما يؤدي في النهاية إلى أن ينتهي به الأمر بأقل مما كان لديه، أو لا شيء على الإطلاق.

كان هناك نمط في تصرفات الرئيس صدام حسين، وقد تكرر هذا النمط أيضًا قبل الحرب الإيرانية-العراقية. شعر صدام حسين في الحالتين بأنه مستفز: في حالة الكويت، لأن هذا البلد لم يلتزم باتفاقيات الأوبك، وفي حالة إيران لأن إيران - في تفسير العراق - لم تلتزم باتفاقية الجزائر التي تم توقيعها في عام ١٩٧٥ بين صدام حسين وشاه إيران. علاوة على ذلك، وفقًا للعراق، لم تكن إيران قد انسحبت بعد من عدة مناطق حدودية. النمط المتكرر كان أن العراق أرسل تحذيرات متعددة إلى كل من الكويت وإيران، ولم يتم الرد على هذه التحذيرات. وبعد عدة تحذيرات، ضرب العراق بقوة.

لكن حتى لو كان النظام العراقي محقًا في بعض النقاط، كانت النتائج كارثية، سواء بالنسبة للعراق نفسه أو للدول المجاورة التي تم الهجوم عليها. كان فرض ما يُعتقد أنه حق بالقوة العسكرية تصرفًا غير حكيم للغاية. فيما يتعلق بإيران، يمكن القول إن الثورة الإسلامية ربما كانت ستضعف لو لم يقم العراق بغزو إيران في سبتمبر ١٩٨٠.

## الرهائن الأجانب

بعد فترة وجيزة من احتلال العراق للكويت، بدأ النظام في بغداد في احتجاز الأجانب كرهائن لمنع الهجمات على العراق. كانت الحجة العراقية هي أن العالم الخارجي سيفكر مرتين قبل أن يقصف أو يهاجم العراق إذا كان هناك رهائن أجانب في مواقع استراتيجية. لذلك، تم احتجاز مدنيين من دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا واليابان وإيطاليا في مواقع استراتيجية. على سبيل المثال، تم وضع بعض اليابانيين في منتصف سد. فإذا تم قصف ذلك السد، فسيتم جرف اليابانيين مع المياه.

تم وضع الإيطاليين في مواقع مصافي النفط بالقرب من بغداد وفي جنوب العراق للمساعدة في منع قصف هذه المنشآت الحيوية للبلاد. ولحسن الحظ، لم يكن هذا هو الحال مع معظم الهولنديين. كان هناك هولندي واحد فقط كان مهددًا بالترحيل إلى ‹موقع استراتيجي› – على الأرجح بشكل عشوائي – لكنني تمكنت من منع ذلك من خلال اصطحابه بسرعة وإيوائه في منزلي. تم القبض على آخرين، اعتمادًا على جنسيتهم، بشكل عشوائي ونقلهم إلى ‹مواقع استراتيجية›.

في بداية أغسطس ١٩٩٠، حثثت جميع الهولنديين الذين لم يعد لديهم أي شيء أساسي للقيام به في العراق على مغادرة البلاد في أسرع وقت ممكن. لقد عقدنا اجتماعات خاصة لهذا الغرض في السفارة مع ممثلي الشركات الهولندية. كان هناك مدير لإحدى الشركات الهولندية الذي لم يرغب في المغادرة إلا بعد مغادرة جميع موظفي شركته من العراق، تمامًا مثل القبطان الذي يغادر سفينته الغارقة آخرًا. كانت تلك فكرة نبيلة في حد ذاتها، ولكن عندما حان الوقت، لم يعد بإمكانه المغادرة. علاوة على ذلك، كان يعاني من ‹متلازمة معسكرات الاعتقال اليابانية›، مما زاد من توتره بشكل كبير.

بعد بضعة أيام، لم يعد يُسمح للغربيين بمغادرة البلاد. أما الدبلوماسيون المعتمدون في العراق فقد سُمح لهم بذلك، لكن كان عليهم البقاء بالطبع بسبب الأزمة. ومع ذلك، لم يُسمح لأفراد أسرهم بمغادرة البلاد وتم احتجازهم كرهائن.

بصفتي سفير هولندا في العراق، كنت منذ بداية الاحتلال العراقي للكويت مشغولًا بشكل أساسي بقضية الرهائن وبالتقارير السياسية الموجهة إلى لاهاي. كان ذلك يشغلني تمامًا. عند اندلاع حرب الخليج، كان لدينا فريق عمل صغير مكون من أربعة موظفين: السكرتير الثاني للسفارة جيرارد ستيغس، مساعد المستشار بيتر دي ليو، السكرتيرة إيلس ويتريرز، وأنا. في النصف الثاني من أغسطس، انضم إلينا زميلان آخران من سفارتنا في الكويت كانا محتجزين كرهائن، لكن لم يكن بإمكانهما المشاركة بالكامل لأنهما لم يكونا معتمدين كدبلوماسيين في العراق. فلم يعد العراق يعترف بالوضع الدبلوماسي الذي كان لديهما في الكويت.

خلال أزمة احتجاز مواطنينا كرهائن، لم يكن بإمكاني، بطبيعة الحال، أن أتعامل مع علاقاتي الشخصية الجيدة مع المسؤولين العراقيين بشكل ودي وأتصرف كما لو أن الأمور كانت على ما يرام. لم يفهم بعض الأصدقاء والمعارف العراقيين ذلك، واشتكى البعض من أنني تجاهلتهم ببرود. عندما تكون العلاقات في أزمة عميقة، من الصعب أن تظل تتعامل معهم كأصدقاء كالمعتاد. سيضعك ذلك في موقف غير مقبول.

بالنسبة للرهائن، كان عليّ بالطبع أن أؤكد باستمرار أن وضعهم كان غير مقبول تمامًا. لا يمكنك ببساطة أن تجلس لتتناول فنجان قهوة وتقول لشخص ما إنك تحبه، ولكن يجب عليك إيصال رسالة غير سارة من حكومتك. سيبدو ذلك غير منطقي

على الإطلاق. يجب أن تجعل الطرف الآخر يشعر بالتوتر في العلاقات في كل تفاصيلها. عندما يتم وضع شركاء الحوار تحت ضغط نفسي معين، يكونون أكثر استعدادًا واقتناعًا بضرورة القيام بشيء ما داخل نظامهم. إذا قمت بإيصال نفس الرسالة بطريقة لطيفة، سيظنون أنهم يستطيعون تجاهلك بسهولة.

من البديهي أنه يجب أن تكون لديك علاقات شخصية جيدة. يمكن أن تكون هذه العلاقات مفيدة للغاية أثناء الأزمات. ويفضل بالطبع أن تكون قد بنيت هذه العلاقات قبل أن تحتاج إلى الطرف الآخر. لحسن الحظ، كنت قد أقمت بعض هذه العلاقات منذ فترة طويلة قبل أن أعلم يومًا أنني سأصبح سفيرًا في العراق.

كنت قد تعرفت على وزير الخارجية طارق عزيز قبل خمسة عشر عامًا. في عام ١٩٧٣، زرته لأول مرة في بغداد عندما كان لا يزال رئيس تحرير صحيفة حزب البعث «الثورة». لقد ساعدني بشكل استثنائي في الوصول إلى العديد من الشخصيات البارزة داخل حزب البعث، وهم أشخاص كان من الصعب الوصول إليهم بالنسبة للآخرين. في عام ١٩٧٩، ساعدني مرة أخرى خلال رحلة دراسية، وكان حينها وزيرًا للإعلام. خلال أزمة الخليج، استغل طارق عزيز هذه العلاقات الشخصية في لقاءاته مع السفراء الأوروبيين. وقال إنني، على الأرجح، سأكون الشخص الوحيد في المجموعة الذي يمكن أن يظهر تفهمًا أكبر للموقف العراقي نظرًا لمعرفتي الخلفية بالبلاد وحزب البعث الحاكم. بطبيعة الحال، لم أعلق على مثل هذه التصريحات. كنت أفهم الموقف العراقي تمامًا، لكنني لم أتمكن من التعاطف معه.

كانت الاستراتيجية العراقية محسوبة بعناية. لكن ما لم يفكر فيه النظام بشكل كافٍ هو أنه من خلال هذه التصرفات، كان يخسر آخر ما تبقى لديه من حسن النية على المدى الطويل. كانت أعمال احتجاز الرهائن تحديدًا هي التي سلطت الأضواء بشدة على العراق. لو لم يكن هناك رهائن هولنديون، لما كانت وسائل الإعلام الهولندية قد أولت هذا القدر من الاهتمام للأمر. وكان الحال نفسه بالنسبة للدول الأخرى التي كان لديها مواطنون محتجزون كرهائن. لقد أضفت هذه الأحداث فجأة بُعدًا هولنديًا على الصراع.

كان الأمر يتعلق في البداية بأكثر من خمسمائة هولندي. حتى أسرتي لم يُسمح لها بالمغادرة في الأسابيع الثلاثة الأولى، لكنها تمكنت في النهاية من المغادرة بعد أن حصلت على إذن شخصي من وزير الخارجية العراقي طارق عزيز. غادروا في أسرع وقت ممكن برًا إلى الأردن،

وذلك خلال ساعات قليلة من منح الإذن. لم يكن من المستبعد أن يسحب العراقيون إذنهم فجأة. تمكّنوا من عبور الحدود العراقية-الأردنية في حافلة صغيرة مع عمال مصريين. بعد أسبوع، سُمح لجميع النساء والأطفال الآخرين بالمغادرة، ومعظمهم من الكويت، ثم تم إطلاق سراح الرجال تدريجيًا. جاءت بعثات سياسية أجنبية إلى العراق، حيث بذلوا كل جهدهم لإقناع صدام حسين بالإفراج عن الناس. شملت هذه البعثات عددًا من السياسيين والشخصيات البارزة، بمن فيهم الرئيس النمساوي كورت فالدهايم، المستشار الألماني السابق ويلي برانت، رئيس الوزراء الياباني السابق ياسوهيرو ناكاسوني، الزعيم السابق لنيكاراغوا دانييل أورتيغا، الملاكم السابق كاسيوس كلاي (المعروف ب محمد علي كلاي)، الزعيم السياسي الفرنسي ماري لو بين، والمدعي العام الأمريكي السابق رامزي كلارك.

كنت أخشى أن تشجع هذه البعثات صدام حسين على فرض المزيد من التنازلات، وكنت أرى في ذلك عيوبًا أكثر من الفوائد. كما أن الحكومة الهولندية لم توافق على هذه البعثات. ربما كانت البعثة قد تُفرج عن عدد قليل من الرهائن، لكن كان من المحتمل أن يستمر صدام حسين في استخدام الرهائن حتى آخر رهينة لتحقيق مكاسب سياسية.



**اجتماع مع الرهائن الهولنديين في مقر الإقامة (بغداد، ١٩٩٠)**

## المعايير المزدوجة والمبادئ

في منتصف أغسطس ١٩٩٠، حاول العراق ربط الانسحاب من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، حيث كانت تلك الأراضي تحت الاحتلال الإسرائيلي بتسامح من المجتمع الدولي، وفقًا لمنطق الرئيس صدام حسين. كما كانت احتلال سوريا للبنان مقبولًا. رأى صدام حسين في ذلك سببًا للربط بين التواجد العراقي في الكويت وأشكال أخرى من الاحتلال في المنطقة.

لم يتم التعامل مع هذا المنطق العراقي في الغرب. تم رفض أي ربط بين هذه الأشكال من الاحتلال بشكل صارم، حيث رأت الأطراف الرافضة أن هذا الربط سيزيد من تعقيد حل المشكلات في الشرق الأوسط. ومع ذلك، طرحت دول مثل فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة إمكانية وجود ارتباط غير مباشر، بمعنى أنه يجب استئناف الجهود لحل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي بجدية بعد حل أزمة الخليج. لكن، بعد عقود، يبدو أن حل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي أبعد مما كان عليه من قبل.

**✵ وكانت النقاط الرئيسية في اقتراح صدام حسين كالتالي:**

- جميع أشكال الاحتلال، أو ما يُعتبر كذلك ]أي الاحتلال العراقي للكويت[، يجب أن تُحل وفقًا لمعايير ومبادئ موحدة تحددها الأمم المتحدة.
- وبناءً على هذه المبادئ، يجب أن يتم الاتفاق على:
- الانسحاب الفوري وغير المشروط لإسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وسوريا ولبنان؛
- انسحاب سوريا من لبنان؛
- انسحابات متبادلة بين العراق وإيران؛
- التوصل إلى ‹تسوية لقضية الكويت›.

وفيما يتعلق بالكويت، ينبغي أخذ ‹الحقوق التاريخية للعراق على أرضه ورغبة الشعب الكويتي› في الاعتبار. (ملاحظة: هنا تم ترك مجال للتفاوض، بينما كان الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون فوريًا وغير مشروط).

يجب أن تتم انسحابات الدول المذكورة أعلاه وفقًا لترتيب الاحتلال الأصلي ووفقًا لقرارات مجلس الأمن المعنية. (أي أولاً انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، ثم انسحاب سوريا من لبنان، ثم العراق وإيران، وأخيرًا انسحاب العراق من الكويت).

كانت هذه المقترحات، رغم أصالتها، غير قابلة للتحقيق، حتى ولو اتبعت الدول المعنية معايير مختلفة في كل حالة. ومع ذلك، فإنها لاقت صدى لدى ‹العربي العادي› (خارج الكويت ودول الخليج العربي).
شرح طارق عزيز مبادرة صدام حسين في ١٤ أغسطس ١٩٩٠ للسفراء الأوروبيين في بغداد. وقال إنه من الممكن التوصل إلى اتفاق مع العراق، بشرط تطبيق مبادئ ومعايير موحدة في جميع الحالات. المعايير المزدوجة كانت غير مقبولة للعراق، بحسب طارق عزيز. ولكن المشكلة كانت تكمن في أن اعتماد معايير مختلفة هو جزء من سياسة العديد من الدول: تختلف المعايير والمبادئ في التطبيق من حالة إلى أخرى. ما يُقبل أو يُتسامح معه من دولة صديقة يتم رفضه بشدة عندما يتعلق الأمر بدولة غير صديقة.
احتج السفراء الأوروبيون، بمن فيهم أنا، بشدة على احتلال العراق للكويت. وأعربنا عن قلقنا البالغ بشأن وضع مواطنينا في العراق والكويت، وطالبنا بالإفراج الفوري عنهم. أكد لنا طارق عزيز أنه لن يلحق ضرر بمواطنينا. ووفقًا له، كانت هذه مجرد ‹إجراءات أمنية مؤقتة›، لكن في الواقع، تم احتجاز الرهائن لمدة تقارب الأربعة أشهر. وأضاف عزيز أن موقف الدول المعنية تجاه العراق سيتم أخذه في الاعتبار. وكان اتباع مبدأ المعاملة بالمثل هو الخط المفضل للعراق مرة أخرى في هذه الحالة. البلدان التي جمدت الأصول المالية للعراق في الخارج كانت تتوقع مواجهة تدابير مضادة. وفي محادثة لاحقة بين السفراء الأوروبيين وطارق عزيز في ١ نوفمبر ١٩٩٠، هدد بأن العراق لن يستسلم للضغط السياسي أو الاقتصادي أو العسكري. وكلما زاد الضغط على العراق، كلما كانت موقفه أكثر صلابة، وفقًا لطارق عزيز. وبخصوص اقتراح صدام حسين السابق بربط الصراع مع النزاعات الأخرى في المنطقة، قال عزيز إنه سيكون هناك إما دمار واسع النطاق في جميع أنحاء المنطقة، أو سلام شامل وأمن. وأضاف أنه لا يرى كيف يمكن حل الصراع في الخليج (أو الكويت) دون إنهاء النزاعات الإقليمية الأخرى.

الدمار الإقليمي الواسع الذي تنبأ به طارق عزيز لم يحدث، كما كان قد تنبأ. مع طرد العراق من الكويت في عام ١٩٩١، بقي النظام في بغداد سليمًا تمامًا. أما الدمار الواسع فقد حدث بعد الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق في عام ٢٠٠٣ وسقوط نظام صدام حسين. النتيجة غير المباشرة لهذا الاحتلال وتنصيب حكومة عراقية جديدة من قبل الأمريكيين كانت ظهور تنظيم القاعدة في العراق – في ظل غياب القبضة الحديدية لصدام حسين – مما أتاح له الفرصة للظهور بقوة، وكذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق (ISI)، الذي تطور لاحقًا ليصبح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وأخيرًا ليشمل مناطق أوسع مثل ليبيا ومصر وأجزاء من إفريقيا تحت مسمى «الدولة الإسلامية» (IS)، بدون إضافة جغرافية لأن هذا التنظيم لم يعد يرغب في تقييد نفسه بمنطقة محددة كما كان في البداية.

وقد أكملت هذه التحركات، جنبًا إلى جنب مع الربيع العربي الدموي الذي بدأ في عام ٢٠١١، جزءًا من السيناريو الذي وصفه طارق عزيز، على الرغم من أنه ربما كان لديه تصور مختلف تمامًا عندما قدم لنا مقترحات الرئيس صدام حسين. التدخل العسكري الأمريكي-البريطاني ساهم في النهاية في مقتل مئات الآلاف في العراق وسوريا ومناطق أخرى، ولم تعد المنطقة إلى الاستقرار بعد.

لو أن العراق قد انسحب من الكويت في عام ١٩٩١ في الوقت المناسب، لكان قد احتفظ بجميع أسلحته من الناحية المبدئية.

في أواخر أغسطس ١٩٩٠، حصل زملاؤنا في السفارة من الكويت على إذن من السلطات العراقية بالسفر إلى بغداد مع عائلاتهم. سُمح للنساء والأطفال بعد ذلك، جنبًا إلى جنب مع السكرتيرة، بمغادرة البلاد، لكن الرجال كان عليهم البقاء وتم ضمهم إلى سفارتنا، على الرغم من أن وضعهم الدبلوماسي لم يعد معترفًا به. أمضينا أكثر من ثلاثة أشهر معًا في الإقامة الهولندية في بغداد. ولم يُسمح لهم بالمغادرة حتى ديسمبر. الإقامة الطويلة لنفس الضيوف يمكن أن تكون خانقة للطرفين، خاصة عندما يكون من غير المؤكد متى سيغادرون، حتى لو كانوا أفضل أصدقائك.

لكن صديقي وزميلي السفير جوب فيلينج كان عليه البقاء في الكويت لأن الحكومة الهولندية أرادت التأكيد، ولو بشكل رمزي، على أنها لا تعترف بالاحتلال العراقي للكويت.

كان فيلينج في الواقع سجينًا في منزله، حيث لم يكن بمقدوره الخروج إلى الشارع، حتى لو كان ذلك فقط لتمشية كلبه، لأنه كان معرضًا لخطر الاعتقال من قبل قوات الاحتلال العراقية ونقله إلى وجهة غير معروفة. عدة مرات، اقتحمت القوات العسكرية منزله، لكنهم تركوا فيلينج نفسه في النهاية دون مساس. كان فيلينج في عزلة تامة، ولم يكن يعرف ما إذا كان سيخرج من الكويت حيًا. كان كل شيء غير مؤكد، وخاصة مع التصرفات العشوائية التي قامت بها القوات العراقية في الكويت. كنت أتواصل معه أحيانًا عبر رسائل شخصية عن طريق ساعٍ خاص.

في ١١ أكتوبر ١٩٩٠، سُمح لفيلينج بمغادرة الكويت إلى بغداد، وحصل على غرفة منفصلة في إقامتنا، جنبًا إلى جنب مع كلبه الراعي. وكزميل سفير، لم يكن بإمكاني ضمه إلى طاقم سفارتنا في بغداد، لكنه كان شخصًا مهمًا للتشاور معه. قال لي: ‹أنا دائمًا تحت تصرفك. إذا كان بإمكاني فعل أي شيء، فأنا على استعداد تام لذلك.› لكن موقفه كان مختلفًا تمامًا عن موقفي. كان فيلينج محتجزًا كرهينة في بغداد، بينما لم أكن كذلك.

عندما كنت أرغب في مناقشة شيء سري مع فيلينج في بغداد، مثل محاولة هروب بعض الرهائن، كنا نذهب إلى وسط حديقة الإقامة ونهمس في أذن بعضنا البعض. بهذه الطريقة، لم يكن بإمكان أحد سماعنا. كنا نُراقب بشكل شبه مؤكد في الإقامة، ولم يكن ذلك مفاجئًا في بلد مثل العراق. كان عليك دائمًا أن تفترض أنك مراقب.

في الإقامة، كان لدي في الصالة صندوق خشبي عربي مزخرف بشكل جميل. عندما تفتحه، تسمع لحن ‹مصطفى والجمال›. في إحدى المرات، سمعنا نفس اللحن يتردد في المنزل المجاور لنا. على ما يبدو، كان يتم تشغيل تسجيل صوتي تم تسجيله في منزلنا هناك.

كانت زوجتي مارينكا، في الفترة التي سبقت الاحتلال العراقي للكويت، تتلقى دروسًا في الكمان في غرب بغداد من فكري بشير، شقيق عازف العود العراقي الشهير منير بشير. كان دائمًا هناك شخص حاضر أثناء الدروس تحسبًا لقول شيء قد يرغب النظام في معرفته...

خلال أزمة الخليج، قلصت السلطات العراقية حركة الاتصالات الهاتفية مع الخارج إلى الحد الأدنى. كان كل شيء يمر عبر المشغل، وحتى إذا تم إنشاء اتصال هاتفي مع هولندا، فإنه غالبًا ما كان ينقطع بعد ثلاث دقائق.

لتجاوز هذه المشكلات، أُرسل لي من لاهاي هاتف يعمل عبر الأقمار الصناعية في صندوق خشبي كبير، والذي كان يعمل فقط من خلال طبق استقبال. عندما قمنا، أنا وجوب فيلينج، بتركيب الطبق على السطح، تم رصده بالطبع من قبل المخابرات العراقية. بعد الانتهاء من المهمة، قلت لجوب: ‹أريد أن أجرب خط الهاتف الأرضي مرة أخرى.› وفجأة عاد الهاتف للعمل تمامًا كما كان قبل الأزمة! على ما يبدو، منحنا العراقيون خطًا ‹حرًا› مرة أخرى، لأن التجسس على هاتف عبر الأقمار الصناعية أكثر تعقيدًا من خط الهاتف الأرضي.

بعض الرهائن في بغداد بدأوا في تخزين حصص غذائية خاصة بهم من باب الاحتياط. قاموا بإغلاق نوافذهم بشريط لاصق في محاولة لحماية أنفسهم من أي هجمات بغاز سام محتملة. آخرون قاموا ببناء ملاجئ ضد القصف وطلبوا الحصول على ملابس واقية ضد الأسلحة الكيميائية. تم إرسال الملابس الواقية من هولندا بناءً على رغبتهم. كانت هناك أحجام مختلفة، لكن لم يكن هناك أحجام للأطفال الصغار، بما في ذلك ابنتنا إيما.

بعضهم أراد فجأة إعداد وصية وطلبوا من السفارة المساعدة. لم تكن تلك مهمة سهلة، لأنه كان يتعين الالتزام بدقة بجميع المتطلبات القانونية الخاصة بالتوثيق، وأحيانًا كانت الوثائق الضرورية ترسل ذهابًا وإيابًا عدة مرات عبر الساعي الدبلوماسي قبل أن تصبح جميع الإجراءات صحيحة.

غالبًا ما كان يقول الرهائن: «لو كنا نعلم على وجه اليقين أننا سنكون في منازلنا بحلول عيد الفصح القادم، لما كان الأمر بهذا السوء، لكننا لا نعلم إطلاقًا ما سيحدث لنا. هل سنرى عائلاتنا مرة أخرى؟» بالطبع، كان الرهائن يرغبون في المغادرة في أسرع وقت ممكن، ولم أترك أي فرصة تفوتني لإخراجهم من البلاد. كان هذا العمل مستمرًا ليلاً ونهارًا.

نهبت القوات العراقية العديد من المتاجر في الكويت، وبعد ذلك عُرضت مختلف السلع الفاخرة في أسواق بغداد، مثل ساعات «رولكس»، والسجاد الفارسي الفاخر، وحتى السيارات المسروقة. اشترى العديد من الرهائن الهولنديين هذه السلع الفاخرة بأسعار منخفضة، ورغبوا في إرسالها إلى هولندا عبر الساعي الدبلوماسي. بمجرد أن سمعت بذلك، وضعت حدًا لهذا الأمر. لأنني في بعض الأحيان كنت أسمع صوت

طقطقة في الطرود المرسلة، فقلت إن الطرود المقدمة يجب أن تكون «مقاومة للمطرقة». بدا لي أن هذه وسيلة فعالة لمنع إرسال الساعات، على سبيل المثال. ونجح ذلك. كما جاء شخص ليقدم سجادة فارسية باهظة الثمن لإرسالها عبر الساعي الدبلوماسي. بالطبع، رفضت ذلك على الفور. لم أكن محبوبًا بسبب هذه القرارات، لكنني لم أستطع قبول مثل هذه الممارسات. بالإضافة إلى ذلك، كنا سنعرض إرسالياتنا الدبلوماسية للخطر.

## المعاملة بالمثل

في محاولة لإطلاق سراح زملائنا المحتجزين من الكويت، اقترحت اتخاذ تدابير مضادة، مثل احتجاز الدبلوماسيين العراقيين الذين كانوا في طريقهم عبر هولندا إلى الأمم المتحدة في نيويورك، والاحتفاظ بهم حتى يتم إطلاق سراح زملائنا في السفارة المحتجزين من الكويت، على سبيل المثال. ففي النهاية، تم احتجازهم أثناء مرورهم عبر بغداد وتجريدهم من وضعهم الدبلوماسي. لكن لاهاي كانت مترددة في اتخاذ هذا الإجراء، وكانت تخشى من العواقب غير المرغوبة على مستوى القانون الدولي، وخطر المزيد من التصعيد.

كانت وجهة نظري أن زملائنا من الكويت كانوا في رحلة قسرية في العراق، وأنه يجب على الأقل النظر بجدية في اتخاذ تدابير انتقامية على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.

طلبت لجنة عائلات الرهائن الهولندية صراحةً تعليق أي عقوبات ضد السفارة العراقية في هولندا، حتى لا تعرض مهمة هولندية في العراق للخطر.

خلال اجتماع عقد في بروكسل للدول الأعضاء في المجتمع الأوروبي، والذي تناول مسألة ما إذا كان ينبغي تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، تبين أن الذين «لديهم معرفة بالعراق والمنطقة» (كما ورد في التقرير) كانوا يؤيدون هذا المبدأ ويعتقدون أنه سيكون فعالًا، لكن آخرين كانت لديهم تحفظات، والنتيجة أنه لم يتم المضي قدمًا في تطبيقه. شخصيًا، أنا أؤمن بمبدأ المعاملة بالمثل: فمن خلال المعاملة على أساس الندية، يمكنك أن تفرض قدرًا من الاحترام.

## احتجاز الرهائن كان غير مثمر

كان قرار العراق باحتجاز هذا العدد الكبير من الناس صادمًا للغاية وغير مثمر. كان هناك أشخاص يحتضرون ومرضى بمرض عضال ولم يُسمح لهم بالمغادرة – كل ذلك في محاولة للضغط على الغرب. كان من البديهي أنني كنت أحاول كل ما في وسعي، وأحيانًا حتى المستحيل، لتحقيق تحرير جميع الرهائن. الجميع كانوا يريدون مغادرة البلاد، ولم يكن يهمهم كيف. أولئك الذين كانوا قد تعهدوا في البداية بألا يغادروا أبدًا مع بعثة ألمانية، بسبب الصدمات العميقة التي خلفتها الحرب، قرروا في النهاية المغادرة عندما جاء ويلي برانت إلى بغداد بطائرة خاصة لإجلاء الرهائن. لم يكن هناك في ذلك الوقت شيء أهم من حريتهم الشخصية.
في الإقامة الهولندية في بغداد، كنت أعقد بانتظام اجتماعات نناقش فيها بشكل مفصل أفضل الطرق الممكنة للخروج من البلاد. كنا نتشاور بشأن طرق الهروب، وأين يمكننا وضع مخزونات مسبقة من البنزين والمياه، وكيفية التحضير لنقص الطعام، والاستعداد لأي قصف محتمل، بما في ذلك القصف بالأسلحة الكيميائية، وما إلى ذلك. في مرحلة ما، تم تقنين المواد الغذائية، لذلك كان علينا أيضًا حل هذه المشكلة. اشتريت كميات كبيرة من المؤن، حتى يتمكن الرهائن من الصمود لمدة عام إذا لزم الأمر.

## إرسال بعثة لاستعادة الرهائن أم لا

كان الرهائن يلوموننا باستمرار لأن الحكومة الهولندية لم تكن ترغب في إرسال بعثة إلى بغداد بهدف تحريرهم. فقد أرسلت حكومات أخرى وفودًا، ولكن في هولندا كان هناك نائب برلماني واحد فقط مستعد للمشاركة في مثل هذه البعثة دون دعم من الحكومة الهولندية، وهو هانز يانمات من حزب الوسط. أما الحكومة، فلم تكن ترغب في إرسال بعثة دون دعم كافٍ من البرلمان. كان الجميع ينتظر بعضهم البعض، ولم يكن لدى الرهائن، من منظور وضعهم الصعب، أي تفهم لذلك. كانوا يرون أننا لم نفعل ما يكفي، خاصة عندما اتضح أن دولاً أخرى قد نجحت في تحرير رهائنها.

فقد حصل الرئيس النمساوي كورت فالدهايم على إطلاق سراح جميع النمساويين المحتجزين في العراق دفعة واحدة في بداية الأزمة، ولكن كان لذلك ثمن سياسي؛ فقد كان بمثابة تقديم تنازل لصدام حسين. أما البعثات التي أُرسلت لاحقًا، فلم تتمكن إلا من تحرير عدد محدود من مواطنيها.

في ١٤ نوفمبر ١٩٩٠، غادرت إلى هولندا لإجراء مشاورات حول قضية الرهائن، بدعوة من الوزير فان دن بروك. وفي بيان حصلت عليه من الرهائن قبل مغادرتي، دعوا رسميًا مرة أخرى إلى إرسال بعثة. وعندما وصلت إلى مطار سخيبول، كان هناك عدد كبير من الصحفيين الذين أرادوا معرفة آخر الأخبار عن الرهائن في بغداد مباشرة مني. ولكن المتحدث باسم وزارة الخارجية، ديغ إيستا، همس في أذني قائلاً: «لا تقل شيئًا...». كان هذا غالبًا هو نهج وزارة الخارجية. لم يكن هناك اتفاق مسبق على ما يمكن قوله وما لا يمكن، الأمر الذي كان سيكون أكثر فعالية وإنتاجية. غالبًا ما كان يُفضل عدم التصريح بشيء بدلاً من قول أي شيء. ولكن الصحفيين كانوا يريدون سماع شيء على الأقل، ولذلك تحدثت معهم، رغم أن المحادثات الحقيقية كان من المقرر أن تجري في لاهاي لاحقًا.

أحد أول الأسئلة التي طرحها علي الوزير فان دن بروك كان ما إذا كنت شخصيًا أعتقد أنه يجب إرسال بعثة أم لا. كان يعلم تمام العلم مدى التوتر الذي كان يشعر به الرهائن في بغداد. وكان رأيي هو عدم إرسال بعثة، لأن كل بعثة كانت ستعزز موقف صدام حسين وتضعف موقفنا. كررت رؤيتي السابقة بأننا قد نتمكن من تحرير عدد قليل من الرهائن بهذه البعثة، ولكن يجب أن نتوقع أن صدام حسين سيلعب علينا حتى آخر رهينة.

في اليوم الأول تحدثت في لاهاي مع رؤساء الكتل البرلمانية للأحزاب السياسية الكبرى. وبعد ذلك، تمت دعوتي لزيارة الملكة بياتريكس في قصر هاوس تن بوش. وبصفتها رئيسة الدولة، كانت ترغب بالطبع في معرفة التفاصيل الكاملة عن الوضع.

خلال وجودي في هولندا، أجريت مشاورات مع القس داوي ووترز من لجنة العائلات لتحرير الرهائن. كان ابنه أحد الرهائن في بغداد. قمت بالاتصال بجميع أفراد عائلات الرهائن المتاحين واحدًا تلو الآخر لأعطيهم فكرة عن الوضع هناك. وبهذه الطريقة، كانوا يسمعون من مصدر مباشر كيف كان حال أقاربهم المحتجزين.

عند عودتي إلى بغداد، كانت توقعات الرهائن مرتفعة بطبيعة الحال. لقد استطعت أن أطلعهم على المحادثات التي أجريتها في هولندا، ولكن الأهم من ذلك هو أنه لن يتم إرسال بعثة. لم أكن أعبر فقط عن الموقف الرسمي للحكومة، بل كنت أرى شخصيًا أيضًا أن هولندا لا ينبغي أن ترسل بعثة. كان ذلك بالطبع خيبة أمل كبيرة وإحباطًا شديدًا للرهائن. في تلك اللحظة شعرت أن الجميع كان ضدي، ولا ينبغي أن يُفاجأ أحد بأن الكلمات الحادة قد قيلت. في نهاية المطاف، كان الرهائن محتجزين منذ ما يقرب من أربعة أشهر، ولم يكن هناك أي أمل في إطلاق سراحهم.

## قوائم الرهائن المراد إجلاؤهم

كان معظم الرهائن يعتقدون أنه يجب إدراجهم في قائمة معينة من الأشخاص الذين يستحقون الإفراج عنهم: كبار السن، المرضى، الرهائن من الكويت، الإندونيسيين السابقين، وما إلى ذلك. وكانت المشكلة أنني لم أكن أستطيع التمييز بين الرهائن، لكن كان عليّ إعداد قوائم متعددة في حالة احتياجها من أجل مصلحة الرهائن أنفسهم. لقد أرادوا ذلك، وكان من حقهم. الشخص الذي اختار في ذلك الوقت الجنسية الهولندية بدلاً من الإندونيسية أراد الآن استعادة جنسيته الأصلية، لأنه كان يعتقد أن ذلك سيمكنه من مغادرة البلاد. وقد كان السفير الإندونيسي في بغداد كريمًا بما يكفي ليزوده بجواز سفر إندونيسي بناءً على طلبي، ولكن بسبب عدم وجود ختم دخول فيه، كان مضطرًا للبقاء في العراق.

في إحدى الليالي، تلقيت مكالمة في وقت متأخر في المنزل من مدير الشؤون العامة بوزارة الخارجية العراقية، وداد عجم، الذي كنت دائمًا على علاقة جيدة معه. طلب مني أن أقدم فورًا أسماء محددة للأشخاص الذين أعتقد أنهم يجب أن يكونوا أول من يتم الإفراج عنهم. كان من المقرر أن يغادروا البلاد في اليوم التالي مع بعثة برلمانية أوروبية، وكانت الطائرة جاهزة تقريبًا للإقلاع. كان اتصال وداد عجام بي شخصيًا بهذا العرض نتيجة للعلاقة الجيدة التي كانت بيننا.

في البداية، رددت عليه بشكل رسمي بأنني لا أستطيع التمييز، وأعدت التأكيد على المطالبة بالإفراج الفوري عن جميع الرهائن دون استثناء. ولكن، وكما توقعت

بالطبع، أبلغني أنه لا يمكنه التعامل مع هذا الطلب. فقلت له بعد ذلك إنه إذا طلب مني تقديم قوائم بجميع الفئات الممكنة من الأشخاص، يمكنني توفيرها إذا أراد. على سبيل المثال، بالنسبة لقائمة كبار السن والمرضى، أشرت إلى الأسماء التالية. وتم الإفراج عن هؤلاء الأشخاص بعد ذلك. لو لم أذكر أسماء محددة أو أقدم قوائم، لما تم الإفراج عن أي شخص على الأرجح، وفقًا لما أشار إليه مدير الشؤون العامة العراقي. لقد كان ذلك هو البديل المتاح. وبالإضافة إلى ذلك، كنت أتصرف بروح ما تمت مناقشته خلال الجلسات الأسبوعية مع الرهائن. وبطبيعة الحال، كان الأمر مريرًا بالنسبة لمن بقوا، لأن دورهم لم يأت بعد.

## محاولات الهروب الناجحة والفاشلة

اتخذت بعض مجموعات الرهائن زمام المبادرة وحاولت الهروب من العراق بسرية تامة. كنت أُبلَغ مسبقًا بهذه المحاولات، على الأقل كإجراء احترازي في حال حدوث أي طارئ. في إحدى الحالات، حاولت مجموعة في أواخر أكتوبر ١٩٩٠ الهروب إلى السعودية، رغم نصيحتي لهم بعدم القيام بذلك. أبلغت سفارتنا في الرياض برسالة مشفرة سرية عن الخطة، حتى يكونوا مستعدين لاستقبال الرهائن فور خروجهم من العراق. تم توجيه المجموعة عبر طرق غامضة نحو جنوب العراق، لكنها في النهاية عادت خائبة الأمل.

العراقيون الذين وعدوهم، مقابل مبلغ كبير من المال، بتأمين طريق هروب آمن، لم يجرؤوا في النهاية على الوفاء بوعدهم بسبب العواقب الوخيمة التي قد يواجهونها من نظام صدام حسين إذا اكتُشفت محاولة الهروب. كما عبّر السفير العراقي منذر الونداوي في هولندا آنذاك بقوله لي: « صدام حسين لا يخاطر»، وأثناء قوله ذلك، قام بإيماءة بإصبعه تشير إلى سحب زناد المسدس عدة مرات.

في الواقع، صدام حسين لم يكن يقبل المخاطرة. أدنى شك يمكن أن يكون قاتلاً إذا

اشتُبه في أن شخصًا ما كان يخطط ضد القائد العراقي أو نظامه. إذا قال أحدهم في محادثة بين شخصين شيئًا «تقويضيًا» عن صدام حسين، فإن الشخص نفسه كان يواجه خطر الإعدام، وكذلك محادثه، ما لم يبلغ السلطات العراقية في الوقت المناسب. مجموعة أخرى من ثلاثة رهائن غادرت بغداد في ٢٠ نوفمبر ١٩٩٠ تحت ذريعة «رحلة» إلى شمال العراق. في الواقع، قاموا بمحاولة هروب ناجحة، حيث تمكنوا في أوائل ديسمبر ١٩٩٠ من الوصول إلى إيران، جزئيًا سيرًا على الأقدام وبمساعدة الحمير عبر المناطق الجبلية الكردية في الشمال الشرقي. على حد علمي، كانوا الوحيدين الذين نجحوا في محاولة هروب من هذا النوع. لقد نجوا بالكاد من مواجهات خطيرة مع وحدات عسكرية عراقية دورية. نجاحهم في الهروب يعود في المقام الأول إلى أن مرشديهم الأكراد كانوا على دراية جيدة بالمسارات الوعرة في الجبال.

الرهائن الذين بقوا في بغداد أصابهم الشك عندما اكتشفوا أن غرف الرهائن الذين فروا ظلت فارغة. شعروا بالإثارة لفكرة أنهم قد يتمكنون من الهروب أيضًا. ومع ذلك، كانت تلك مغامرة خطيرة للغاية، نصحت الناس بشدة بعدم الإقدام عليها. كان تبريري هو أن البقاء رهينة لبعض الوقت أفضل من الوقوع في سجون النظام العراقي، بكل ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

## إطلاق سراح الرهائن

بحلول أوائل ديسمبر ١٩٩٠، أي بعد أربعة أشهر من اندلاع حرب الكويت، كان لا يزال هناك ٥٢ رهينة هولنديًا في بغداد. في الخامس من ديسمبر ١٩٩٠، احتفلنا بليلة «سانتا كلوز» في مقر الإقامة، حيث تبادلنا الهدايا والأشعار، في محاولة للحفاظ على الروح المعنوية. بعض الرهائن رفضوا المشاركة في الاحتفال، إذ رأوا أنه غير مناسب في ظل هذه الظروف، لكنني شعرت أن مثل هذه الأنشطة قد ترفع

معنوياتهم. لم نكن نعلم حينها أن في اليوم التالي سيُعلن عبر إذاعة بغداد قرار صدام حسين بالإفراج عن جميع الرهائن. وهكذا، تحول السادس من ديسمبر إلى يوم احتفالي كبير، حيث تم الإفراج عن الجميع.



**مع الرهائن الهولنديين وموظفي السفارة بعد إعلان الرئيس صدام حسين عن إطلاق سراحهم (بغداد، ١٩٩٠). في أعلى اليمين السفير يوب فيلينغ.**

غادر معظم الرهائن العراق في أول فرصة أتيحت لهم، لكن المفاجأة كانت أن بعض الأشخاص الذين كانوا يلحون بشدة على مغادرة البلاد بدأوا يتباطؤون لإنهاء بعض الأمور، مثل استكمال علاج طبيب الأسنان، أو بيع ممتلكاتهم، أو حتى ترتيب تصدير سياراتهم.
نصحت الجميع بالمغادرة فورًا، لأن الوضع قد يتغير في أي لحظة، ولم يكن هناك شيء مؤكد. ومع ذلك، بعد زوال شعورهم بالاحتجاز، تلاشت رغبتهم في المغادرة

لدى البعض، رغم أن الحرب الشاملة التي كانت ستجبر الجيش العراقي على الخروج من الكويت قد تندلع في أي لحظة. كان لديهم شهور لتجهيز حقائبهم، ولكن عندما حان الوقت الحاسم، استغرق البعض وقتًا أطول من المتوقع.
شعرت بالارتياح عندما غادر جميع الرهائن في النهاية، فقد كانت تلك مسؤولية كبيرة أزيحت عن كاهلي. في مثل هذه الظروف الصعبة، يتسنى لك التعرف بشكل حقيقي على الناس، ومعظمهم كانوا متعاونين بشكل جيد.
عندما غادر الرهائن البلاد، ظهرت في الغرب حالة من المشاعر التي تدعو إلى قصف العراق. بالطبع كان النظام العراقي مسؤولًا عن إثارة هذه المشاعر المعادية للعراق، ولكن كل ما يتعلق بالعراق أصبح يُنظر إليه بسلبية. يمكن القول إنه بينما يُعتبر من الطبيعي أن يشعر المرء بالرعب عند وقوع الكوارث والحروب التي يكون الأطفال ضحاياها، إلا أن التعاطف مع العراق كان أقل نسبيًا. فقد أدت السياسات العقابية المفروضة لاحقًا على العراق إلى وفاة مئات الآلاف من الأطفال في النهاية.

## المغادرة «المؤقتة» من بغداد تصبح نهائية

في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٠، غادرت بغداد بنفسي. كنت سأذهب في إجازة لمدة أسبوعين إلى سويسرا على أن أعود إلى بغداد قبل ١٥ يناير ١٩٩١. كان ذلك الموعد هو المهلة النهائية التي حددها مجلس الأمن الدولي ليقوم العراق بالانسحاب من الكويت. لكن العراق رفض الانسحاب.
سافرت بسيارتي ذات الدفع الرباعي من بغداد عبر الطريق الصحراوي باتجاه عمان في الأردن، ومنها كنت سأطير إلى جنيف. كان مدى الرؤية غير واضح بسبب العواصف الرملية، لدرجة أنني كنت أتجاوز السيارات التي أمامي من الجهة اليمنى عبر الرمال. كان استخدام الجهة اليسرى من الطريق خطيرًا بسبب ضعف الرؤية، مما كان يجعل من الصعب رؤية السيارات القادمة من الاتجاه المعاكس في الوقت المناسب. في منطقة الرطبة، كانت هناك طوابير طويلة من السيارات أمام محطات الوقود. غامرت بالاستمرار في الطريق دون التزود بالوقود، وفي النهاية كان لدي كمية كافية فقط من الوقود بفضل خزانات الوقود الاحتياطية التي كانت بحوزتي نتيجة الأزمة، والتي أخذتها معي في الرحلة. في ذلك الوقت، لم أكن أعلم أنني لن أعود إلى العراق أبدًا.

بعد وصولي إلى سويسرا مباشرة في ديسمبر ١٩٩٠، تلقيت اتصالاً من رئيس قسم شؤون الموظفين، إد فان بونج، وأخبرني أنني لن أتمكن من العودة إلى العراق. لم يُقدم سبب واضح لذلك. لو كنت أعلم ذلك مسبقًا، لما كنت غادرت بغداد بالطبع. بالإضافة إلى ذلك، لم أحضر معي سوى القليل من الأمتعة من العراق؛ لكن ذلك كان أمرًا ثانويًا. بعد حوالي عام ونصف، استعدت معظم أمتعتي من بغداد، بعد فترة طويلة من بدء عملي كسفير في القاهرة.

إنه أمر غريب أن تغادر بلدًا وأنت تعتقد أنك ستعود إليه بعد أسبوعين، ثم تكتشف أنك لن تعود إليه أبدًا. خاصة إذا كان ذلك بلدًا تهتم به بشدة وتتابع أوضاعه، وكنت قد مررت فيه بتجارب عديدة.

قبل وقت قصير من انتهاء المهلة النهائية التي حددها مجلس الأمن الدولي، والتي طالب فيها العراق بالانسحاب من الكويت في موعد أقصاه ١٥ يناير ١٩٩١، أغلقنا سفارتنا. وفي ١٧ يناير ١٩٩١، بعد يومين من انتهاء هذه المهلة، بدأت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة هجومها على القوات العراقية في الكويت. في النهاية، لم تتجاوز عملية «عاصفة الصحراء» طرد العراق من الكويت.

## العقوبات ضد العراق أضرت الشعب أكثر من النظام

بعد أن توليت منصبي الجديد في القاهرة عام ١٩٩١، أجريت مقابلة مع جوس فان نورد من صحيفة «دي تلغراف» (٢٠ يوليو ١٩٩١). حذرت خلالها من العواقب الوخيمة التي ستعانيها الشعب العراقي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة. كانت العقوبات موجهة ضد نظام صدام حسين، لكن في الواقع، كان الشعب البريء هو الذي عانى بشكل كبير منها. العقوبات كانت ستؤدي إلى وفاة العديد من الأشخاص، بما في ذلك الكثير من الأطفال، خاصة بسبب نقص الغذاء والأدوية. في الغرب، تم تقديم الدعم للأكراد في العراق، ولكن لم يكن هناك دعم مماثل للسكان العرب.

تلقيت توبيخًا شديدًا من وزارة الخارجية، نقله لي الأمين العام آنذاك (والذي أصبح لاحقًا وزير الخارجية) برنارد بوت. سألني ما إذا كنت قد قلت فعلاً ما ورد في صحيفة «دي تلغراف». فأجبت أن بعض الأجزاء قد تم تضخيمها قليلاً، لكن أي شخص

يعرفني كان يعلم أنني كنت سأختار كلمات مختلفة. ومع ذلك، كان محتوى المقابلة صحيحًا. كنت قد أجريت عدة محادثات مع الكاتب، جوس فان نورد، على متن الفرقاطات الهولندية التي كانت عائدة من مهمتها في الخليج عبر قناة السويس.
وفقًا لقواعد وزارة الخارجية، لم يكن ينبغي لي إجراء هذه المقابلة دون الحصول على إذن مسبق، وكان من الأفضل لي، من الناحية الرسمية، أن أصمت. تصريحاتي كانت تتعارض مع سياسة الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية، وبالتالي مع سياسة هولندا. أشار بوت، نيابة عن الوزير فان دن بروك، إلى أن السلطات العراقية قد تحصل على انطباع خاطئ حول تغير محتمل في الموقف الهولندي.
لكن من حيث المضمون، كنت على حق (للأسف). في ذلك الوقت، سُئلت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت عما إذا كان الثمن يستحق ذلك. في النهاية، توفي أكثر من نصف مليون طفل، وهو عدد أكبر من ضحايا القصف على هيروشيما. أجابت أولبرايت: «نعتقد أنه يستحق ذلك.» لكنها اعترفت لاحقًا بأنه كان «خطأً فادحًا» قول ذلك. حدث الاعتراف بالأخطاء فيما بعد عدة مرات، مثلما فعل رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بشأن الغزو البريطاني-الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، بذريعة أسلحة الدمار الشامل التي تبين لاحقًا عدم وجودها. ولكن الأذى كان قد وقع بالفعل، وأولئك الذين كانوا مسؤولين جزئيًا عنه تمكنوا من البقاء دون ملاحقة قانونية.

## الدعاية الإعلامية

خلال الأزمة التي أعقبت احتلال العراق للكويت في عام ١٩٩٠، لم أشعر كثيرًا بأنني كنت مكشوفًا جدًا أمام الإعلام. من بغداد، لم أتمكن من متابعة وسائل الإعلام الهولندية بشكل جيد. حتى أن الثنائي الكوميدي «فان كوتن ودي بي» تطرق إلى مستقبلي في إحدى الحلقات التلفزيونية مازحين: «وزير خارجية جديد؟» كانت بالطبع مزحة، لكن أحد الزملاء الدبلوماسيين، الذي فضل البقاء مجهولًا، أخذ الأمر بجدية وأعلن أنه يعتبرني «غير مؤهل تمامًا» لهذا المنصب. أعتقد أنه كان محقًا تمامًا، لكن يبدو أنه لم يدرك أن المزحات لا يجب أن تؤخذ بجدية دائمًا.

لم أدرك تأثير الظهور على أخبار هيئة الإذاعة الهولندية إلا لاحقًا. خلال زيارة قصيرة لهولندا، أوقفتني الشرطة بسبب لوحات ترخيص سيارتي المستعملة التي كانت بالكاد قابلة للقراءة. لكنهم سمحوا لي بالمرور قائلين بلطف: «نحن نعرفك».

عندما أخبر الناس حاليًا أنني خدمت في العراق في ذلك الوقت، غالبًا ما تكون ردود الفعل: «أوه، كنت هناك في الوقت الجيد إذن...»

عادةً ما تكون هذه الملاحظة نتيجة نقص المعرفة حول العراق، ولكن ربما تكون هذه العبارة غير المقصودة صحيحة بشكل غير مباشر. فمنذ عام ٢٠٠٣، شهد العراق سلسلة من الصراعات المروعة بسبب الاحتلال الأمريكي-البريطاني. تصاعد الإرهاب بشكل كبير، وظهرت موجات ضخمة من اللاجئين، وحدثت دمار واسع النطاق في المنطقة. يبدو أن الأكراد العراقيين خرجوا من الصراع في وضع أفضل، وكذلك العديد من الأحزاب الشيعية التي كانت ممنوعة بشدة في السابق. لكن بالنسبة للشعب ككل، يمكن وصف الوضع بأنه كارثي على مدى طويل.

# ٦

# في مصر خلال عهد حسني مبارك

بعد أقل من عامين على بدء عملي في العراق، تلقيت في بغداد مكالمة هاتفية سرية من رئيس قسم شؤون الموظفين بوزارة الخارجية، حيث قال لي: «لقد قرر الوزير أن يتم نقلك إلى القاهرة، ويجب أن تعتبر ذلك شرفًا.» وبالفعل، اعتبرت ذلك شرفًا عظيمًا. كانت القاهرة بالنسبة لي إحدى أجمل الوجهات العربية التي كنت أحلم بالعمل فيها، وبالتالي كانت فرصة ذهبية لي!

ومع ذلك، كان تعييني في مصر لا يزال سرًا يتعين الحفاظ عليه، إذ لم يتم طلب الاعتماد بعد، ولم يكن قد منح من الجانب المصري. ومع اندلاع حرب الخليج في ٢ أغسطس ١٩٩٠ بعد احتلال العراق للكويت، لم أتمكن بالطبع من مغادرة بغداد. استغرق الأمر نحو تسعة أشهر قبل أن أتمكن من بدء عملي في القاهرة.

في ١٦ أبريل ١٩٩١، وصلت بالسفينة إلى مدينة نويبع الساحلية المصرية على الساحل الشرقي لشبه جزيرة سيناء. نظرًا لأنني قدت سيارتي من بغداد إلى عمان في ديسمبر ١٩٩٠ على أساس اعتقاد خاطئ بأنني سأعود بعد أسبوعين، كانت سيارتي ذات الدفع الرباعي لا تزال في العاصمة الأردنية. ولقد كانت تلك السيارة مفيدة للغاية خلال سنواتي في مصر.

استغرقت الرحلة من عمان إلى القاهرة ثلاثة أيام، متضمنة رحلة بحرية من العقبة إلى نويبع، إلى جانب الإجراءات البيروقراطية لتخليص سيارتي في مصر. وخلال الطريق عبر الأردن، زرت مع أصدقائي وادي رم الرائع، حيث الصخور الحمراء الوعرة التي تم تصوير جزء من فيلم «لورنس العرب» فيها.

أقمنا في القاهرة في سكن جميل بحي الدقي، حيث كانت تلك المنطقة واحة من الهدوء وسط مدينة مليئة بالضوضاء والتلوث. كان السكن يقع في شارع جانبي هادئ، وكانت الحديقة تستقبل بانتظام طيور الهدهد التي كانت تتوقف في المكان، بينما تحلق مجموعات من طيور آكلة النحل فوق أشجار النخيل والمانجو. على الرغم من ضجيج المدينة، كانت الطبيعة الجميلة تصل إليك. أصبحت الحديقة ممرًا للقطط الضالة التي كانت تأتي لإخفاء صغارها، وكنت أجدها أحيانًا خلف رف الكتب في مكتبتي. كما كان هناك قط ضخم برأس عريض وندبة كبيرة، وأسميته على اسم أحد زملائي في السفارة الذي لم أكن على وفاق معه. كانت الشوارع مزينة بأشجار البونسيانا، التي تزينها زهورها الحمراء الزاهية في شهر أبريل.

كانت السفارة قريبة من منزلنا، في فيلا تقليدية جميلة بمنطقة الزمالك. وكانت هناك نية من قبل إدارة المباني بوزارة الخارجية لاستبدالها بمبنى حديث كبير على شكل صندوق، لكن لحسن الحظ، لم يحدث ذلك. كانت المنطقة قد فقدت العديد من مبانيها التقليدية الجميلة لصالح أبنية حديثة بلا طابع، لكن جهدًا كبيرًا بُذل للحفاظ على هذا التراث المعماري. قاد هذا الجهد المؤرخ المصري سمير رأفت، الذي ساهم في منع تدمير المزيد من هذا الجزء الرائع من القاهرة التقليدية.

## تقديم أوراق الاعتماد للرئيس مبارك

في ٤ مايو ١٩٩١، قدمت أوراق اعتمادي إلى الرئيس حسني مبارك، في نفس اليوم الذي قدم فيه اثنا عشر سفيرًا آخرين أوراق اعتمادهم، كل على حدة. كان السفير الأوروغوياني يكرر في غرفة الانتظار جملة قصيرة كان ينوي قولها للرئيس عند لحظة لقائه. نظرًا لأن المراسم كانت طويلة – حيث تم عزف ثلاثة عشر نشيدًا وطنيًا، بما في ذلك النشيد الوطني المصري ثلاث عشرة مرة – أبلغنا رئيس البروتوكول بأن تسليم أوراق الاعتماد سيكون عبر بساط موضوع على الأرض، ثم يتعين علينا مغادرة القاعة فورًا. كان الرئيس يقف على الجانب الآخر من البساط، وكان علينا تسليمه الأوراق دون الوقوف عليه، ويفضل بأقل عدد ممكن من الكلمات. ورغم ذلك،

انتهزت الفرصة لقول شيء مهم، إذ أن اللقاء الشخصي مع الرئيس نادر الحدوث. لاحقًا، حظيت بفرصة لقاء الرئيس مبارك مرات عديدة أثناء مرافقة الشخصيات الأوروبية رفيعة المستوى أو خلال زيارات المشاريع التي كانت هولندا تمولها، مثل تلك التي في القطاع الصحي.

لم يكن مبارك قائدًا كاريزميًا مثل سابقيهجمال عبد الناصر أو أنور السادات، بل كان أكثر «رئيسًا بيروقراطيًا»، ولكنه تطور كقائد على مر السنوات. تولى مبارك الرئاسة بطريقة بيروقراطية في عام ١٩٨١ بعد أن كان نائبًا للرئيس حين اغتيل الرئيس السادات. وفقًا للدستور، كان عليه تعيين نائب للرئيس بعد توليه المنصب، لكنه لم يفعل ذلك إلا بعد ثلاثين عامًا، عند اندلاع ثورات الربيع العربي، وهو ما أجبره على اتخاذ هذه الخطوة كجزء من عملية تنحيه.



**تقديم أوراق اعتمادي إلى الرئيس حسني مبارك (القاهرة، ١٩٩١). يقف إلى يمينه الدكتور عصمت عبد المجيد، وزير الخارجية آنذاك.**

## تعرف سريع على مجلس الوزراء المصري بأكمله

كان لدي ميزة عند وصولي، حيث توليت مباشرة رئاسة المجموعة الأوروبية المحلية، مما يعني أنني كنت أحصل على مكان شرفي في العديد من المناسبات، وأُدعى عند زيارة رئيس وزراء إحدى الدول الأعضاء مصر رسميًا، على سبيل المثال. وهكذا أتيحت لي الفرصة خلال أسبوعين للتعرف على معظم أعضاء مجلس الوزراء المصري، لأن رئيس الوزراء البرتغالي كان في زيارة لمصر. تم قضاء الجزء الأول من هذه الزيارة على متن سفينة نيلية، حيث تمكنت في أجواء مريحة من الحديث مع العديد من الوزراء. وقد لاحظ الحضور أنني أتحدث اللغة العربية، مما كان ميزة إضافية ساعدتني في أن أكون معروفًا لدى الوزراء المصريين الحاضرين بسرعة أكبر مما كان سيحدث في الظروف العادية.

أثناء انتظار وصول رئيس الوزراء البرتغالي، تحدث إليَّ رئيس الوزراء المصري عاطف صدقي في قاعة الانتظار قائلاً: «أعتقد أنني التقيت بك من قبل.» بالطبع، كان عليّ أن أتظاهر بأن هذا صحيح بالفعل، لكنني رددت تلقائيًا (ربما بتلقائية زائدة قليلاً) قائلاً: «إذًا، ذاكرتك أفضل من ذاكرتي!» لكن لم يُؤخذ ذلك على محمل سيء، وتم إدراك «الدعابة» في الموقف.

كما فعلت في بغداد، قمت أيضًا بزيارة جميع الوزراء تقريبًا في وزاراتهم في القاهرة، مما مكنني تدريجيًا من بناء شبكة علاقات جيدة. كانت لدى هولندا العديد من العلاقات مع مصر، وكان التعاون الإنمائي في ذلك الوقت جزءًا مهمًا منها من خلال العديد من المشاريع.

## مصر كوجهة سياحية

كانت مصر تحظى بشعبية كبيرة بين السياح، وكان هناك العديد من الأسباب لذلك نظرًا لما يمكن رؤيته وتجربته في مجالات مختلفة. كانت الكنوز الفنية المصرية القديمة من العصور الفرعونية مذهلة، وكذلك المدن مثل القاهرة بمساجدها الرائعة، والأسواق، والمتاحف، والمباني الإسلامية. ثم نهر النيل الساحر نفسه، مع

إمكانية القيام برحلات بالقوارب مثل الفلوكة، على طول الأراضي الزراعية الخضراء والقرى الريفية الحيوية على ضفتيه. أو ركوب الخيل حول الأهرامات. ولا ننسى الصحارى المهيبة: سيناء، الصحراء الغربية، والصحراء الشرقية، بكل ما تحويه من الواحات المثيرة للاهتمام، القرى، الأديرة، والمناظر الطبيعية الوعرة المتنوعة. كانت السواحل الجميلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر مع مناطق الغوص المثيرة تجذب الكثيرين. وكان هناك المزيد أيضًا. لا عجب أن مصر استقبلت عددًا أكبر من الضيوف لدينا مقارنة بأي منصب آخر.

## الأنشطة المثيرة للاهتمام التي يقوم بها الهولنديون في مصر

كانت مصر تجذب العديد من الهولنديين الذين كانوا نشطين في مجالات متعددة. فإلى جانب الأنشطة الاقتصادية في مجالات مثل المياه، والقطاع الطبي، والصناعة، والزراعة، والفندقة، وبناء الجسور، كان هناك هولنديون يعملون في مجالات مثل علم المصريات، والآثار، ودراسة اللهجات العربية. هذا النشاط خلق العديد من الفرص الفريدة للزيارات واللقاءات المثيرة.

كان المعهد الهولندي للآثار والدراسات العربية (الذي أصبح لاحقًا المعهد الهولندي الفلمنكي في القاهرة) نقطة التقاء متميزة للعلماء المصريين والهولنديين وغيرهم من الباحثين والطلاب. وبناءً على طلب مديره، فريد ليمهاوس، قدمت محاضرات حول الاستماع إلى اللغة العربية الفصحى المعاصرة لفترة من الوقت.

كما أتاح لنا هانس شنايدر (شقيق الكاتب وزميلي في وزارة الخارجية كارل شنايدر، المعروف باسم ف. سبرينغر) فرصة زيارة مقابر مصرية قديمة اكتشفها فريقه في منطقة سقارة، جنوب الأهرامات الشهيرة في الجيزة بالقرب من القاهرة.

في الزاوية الجنوبية الشرقية من الصحراء الشرقية، زرت الحفريات التي قام بها الهولنديون مثل ويليكي ويندريش وهانس بارنارد، في المدينة اليونانية الرومانية القديمة برينيك على البحر الأحمر. كانت لديهم مصلحة خاصة في هذه الحفريات، حيث كانوا بحاجة إلى إذن من السلطات المصرية لمواصلة أعمالهم. قدمت السفارة في القاهرة بالفعل الدعم اللازم، ولكن كان من المهم أيضًا أن يدعمهم قائد المنطقة العسكرية.

خلال زيارتي للحفريات في برينيك، تمت دعوة الجنرال المعني لتناول غداء موسع في الخيمة الرئيسية للعلماء الأثريين. وبعد انتظار طويل دون وصوله، قررنا الاستمتاع بالغداء الوفير بأنفسنا، والذي تضمن عدة أطباق. ولكن عندما كدنا ننتهي من تناول الحلوى، وصل الجنرال أخيرًا برفقة بعض الجنود الذين كانوا يحملون صندوقًا خشبيًا كبيرًا، وصاح بصوت عالٍ: «توقفوا عن الأكل الآن!». وتبين أنه قد أعد لنا غداء وفيرًا آخر بنفسه.

لم يكن لدينا خيار سوى تناول وجبة غداء ثانية تضمنت مجموعة متنوعة من الأطباق المصرية الشهية، مثل شوربة العدس المصرية، والفول، والحمص، والملوخية، والطعمية (الفلافل)، وأصناف مختلفة من اللحوم المشوية والكباب، وأنواع خاصة من الأسماك، وختامًا بحلوى «أم علي» المليئة بالمكسرات المتنوعة.

استمتعت بالفعل بهذه التجربة، رغم أن الدبلوماسيين يتعرضون أحيانًا للانتقادات بأنهم ينشغلون بالولائم، والعشاء، والاستقبالات، «مع كأس في اليد». ومع ذلك، فإن الحقيقة غالبًا ما تكون مختلفة. فقد مررت بتجارب اضطررت فيها إلى تناول كميات كبيرة من الطعام في وقت لم تكن لدي فيه شهية، وفي أوقات أخرى لم أتمكن من تناول الطعام رغم شعوري بالجوع. إن تناول الطعام في أوقات منتظمة هو امتياز لا يدركه الكثيرون.

في برينيك، اضطر علماء الآثار إلى تناول غداء ثانٍ شامل رغم أنهم لم يعودوا يشعرون بالجوع. ومع ذلك، لم يكن بإمكانهم إظهار أي علامات تدل على تناول الطعام «بلا رغبة». في النهاية، كانت الوجبة الثانية ناجحة للغاية، وزاد موقف الجنرال إيجابية تجاه الأنشطة الأثرية. وفي ختام الزيارة، قدم لنا الجنرال بعض الهدايا التي كان من غير القانوني إخراجها من البلاد، مثل أسماك البخاخ المحنطة، لذا تركناها في القاهرة.

كان من بين الحاضرين في برينيك العالم المتخصص في اللغة العربية رودولف دي يونغ، الذي كان يجري أبحاثًا عن اللهجات بين قبيلة العبابدة في تلك المنطقة. يرتدي أفراد هذه القبيلة المضيافة أثوابًا بيضاء بسيطة وعمامات بيضاء ضيقة، ويعيش بعضهم في المدن والقرى في وادي النيل أو على ساحل البحر الأحمر. بينما يتمسك آخرون بنمط حياتهم البدوي التقليدي، حيث يتنقلون عبر الصحراء والسهول مع جمالهم وأغنامهم وماعزهم من بئر إلى أخرى. كان رودولف دي يونغ

أيضًا يعمل على أطروحة حول اللهجات البدوية في سيناء. وقد كتبت له خطاب دعم إلى أحد المحافظين في تلك المنطقة للحصول على الإذن اللازم، وهو أمر كان من الصعب جدًا الحصول عليه في مصر. فقد كان هناك باحثون بارزون آخرون في هذا المجال، مثل بيتر بهنستيدت ومانفريد ووديش، اللذان نشرا في عام ١٩٨٥ أطلسًا لغويًا ضخمًا من ثلاثة أجزاء عن «اللهجات العربية المصرية» (التي تضم العديد من اللهجات)، وقد أوضحوا أن رودولف دي يونغ كان واحدًا من القلة القليلة، إن لم يكن الوحيد، الذي حصل على مثل هذا التصريح في سيناء. ومع ذلك، حصل دي يونغ على الإذن بشرط ألا يتواصل مع السكان المحليين، وهو شرط صعب لمثل هذه الأبحاث. بدلاً من ذلك، سُمح له بالاطلاع على مكتبة متحف فولكلوري محلي تحتوي على أربعين كتابًا، تبرعت بها هولندا لهذه المكتبة.
كثيرًا ما تساءلت السلطات المصرية عن الفائدة من مثل هذه الأبحاث، حيث يقولون: «فايِدتُه إيه؟» إذ يُنظر إليها بعين الشك، حيث يعتقد البعض أن لها صلة بالتجسس أو شيء مشابه.

## الالتزام بالمواعيد

لم يكن من السهل دائمًا في مصر تنظيم المواعيد. كان من السهل تحديد موعد، لكن لا يمكن التأكد دائمًا من الالتزام به أو حضوره. في عام ١٩٩٢، زار وفد كبير من الأساتذة الهولنديين القاهرة، ونظمت عشاءً ودعوت وزيرة التعليم المصرية كضيفة شرف. في ظهر اليوم الذي سبق العشاء، زرتها برفقة بعض أعضاء الوفد وذكّرتها بالدعوة. فأكدت حضورها. ولكن في المساء، ومع حضور جميع الضيوف، لم تكن الوزيرة موجودة. انتظرنا قدومها قبل أن نبدأ تقديم العشاء، لأن البدء دون حضور الضيف الشرفي كان سيعتبر تصرفًا غير لائق. وبعد انتظار دام ساعتين، قررنا البدء بالعشاء؛ ولم تظهر الوزيرة أبدًا ولم تقدم اعتذارًا.
إذا تمت دعوتي إلى مناسبة ما ولم أتمكن من الحضور، أعتبر أنه من الأدب أن أعتذر. ولكن في بعض البلدان العربية، لا يُنظر إلى الاعتذار المباشر على أنه تصرف مهذب. بل يُعتبر من الأدب أن تتظاهر بمحاولة الحضور، حتى لو كنت تعلم أنك لن تستطيع.

كضيف، من المهم أن يشعر المضيف أن بإمكانك دائمًا الحضور، وأن هناك مكانًا محفوظًا لك.

في مرة أخرى، كنت قد دعوت وفدًا مصريًا، واتصل بي أحدهم قبل الموعد مباشرة ليسأل عن كيفية الوصول إلى منزلي. كانت الوفود الهولندية تنتظر في المنزل، لكن بعد ساعة، اتصل شخص آخر ليعتذر نيابة عنه.

في أحيان أخرى، قد يعتبر التأخير تصرفًا غير مقبول تمامًا، وهذا يعتمد على السياق والظروف، خاصة إذا كان الشخص المتأخر في مرتبة أدنى في التسلسل الاجتماعي. على سبيل المثال، خلال عشاء مع رئيس البرلمان المصري، أعلن فجأة أنه سيعود قريبًا، لكنه لم يعد في تلك الليلة.

كذلك، لا يمكنك أن تتوقع، عند دعوتك لعشاء في الساعة الثامنة مساءً، أن تجلس إلى الطاولة في التاسعة. في بعض الأحيان، تبدأ المضيفة في إعداد العشاء بعد وصول الضيوف، وقد لا يبدأ العشاء حتى الساعة الحادية عشرة أو بعدها.

حدث ذلك عند فتحي عرفات، شقيق رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الذي كان يعيش في القاهرة. كان لديه صورة معلقة على الحائط تجمعه بياسر عرفات، فكنا نمزح قائلين: «نحن نعرفك، ولكن من هذا الرجل الذي بجانبك؟»

أحد الأسباب التي تجعل الناس يتناولون العشاء في وقت متأخر هو أن الضيوف يميلون إلى المغادرة فورًا بعد تناول الطعام. في هذا السياق، يُعتبر تمديد الوقت الذي يسبق العشاء علامة على حسن الضيافة، لأنه الوقت الذي تُجرى فيه أغلب المحادثات. لذلك، في بعض الأحيان، من الأفضل أن تكون قد تناولت شيئًا خفيفًا قبل الذهاب إلى مثل هذه الولائم؛ ولهذا السبب كنا غالبًا نأخذ طبقًا صغيرًا من الأرز قبل الحضور، كإجراء احتياطي.



**مع وزير الخارجية بيتر كويمنس وطاقم السفارة مع الشركاء والأطفال والوفد في القاهرة (١٩٩٣).**

## الجسر في قنا

قامت شركة هولندية ببناء جسر للسكك الحديدية فوق نهر النيل في مدينة قنا بجنوب مصر، وذلك لنقل الفوسفات المستخرج من الضفة الغربية للنهر. كان الجزء العلوي من الجسر في حالة ممتازة، لكن أسفل الهيكل الذي بناه مقاول مصري لم يكن على المستوى المطلوب، حيث كانت هناك ثقوب في الأعمدة الخرسانية تحت الجسر تسمح للأسماك بالسباحة من خلالها. وعلى الرغم من أن الشركة الهولندية لم تكن مسؤولة عن الجزء السفلي، بل الشركة المصرية، إلا أن السلطات المصرية لم تكن ترغب في دفع مستحقات الشركة الهولندية حتى تقوم الشركة المصرية بإصلاح كل شيء.

تطلب الأمر جهدًا كبيرًا وتدخلات، بما في ذلك من وزير التجارة الخارجية الهولندي، لحل هذه المسألة. وفي النهاية، تم حلها بنجاح.

تعد هذه الحالة مثالاً على كيفية التزام شركة بجميع التزاماتها، ورغم ذلك تواجه مشكلات في الحصول على مستحقاتها. وفي مثل هذه الحالات، يكون دعم الحكومة أمرًا ضروريًا.

## زيارة الوزير يان برونك إلى أسوان:
## «يبدو وكأنها عطلة!»

في يناير ١٩٩٦، قام الوزير يان برونك، وزير التعاون الإنمائي، بزيارة عمل إلى مصر. وكان هدفه من الزيارة الاطلاع على أنشطة التعاون الإنمائي عن قرب، وربما اختيار منطقة ثانية لتكون «منطقة تركيز للتعاون الإنمائي»، أي منطقة يُركز فيها التعاون الإنمائي الهولندي مع مصر. كانت هناك بالفعل منطقة تركيز واحدة وهي محافظة الفيوم الواقعة غرب القاهرة.

في إطار التحضيرات لزيارة برونك إلى مصر، زرتُه في مكتبه في لاهاي. وبعد بحث ومفاضلة دقيقين، اخترنا في السفارة منطقة بني سويف كمنطقة تركيز محتملة ثانية. طلب برونك مني أن أشير إلى هذه المنطقة على خريطة مصر، وعندما لاحظ أنها

تقع بالقرب من الفيوم، أبدى عدم رغبته في ذلك بوضوح، لأنها كانت قريبة جدًا من بعضها البعض. وأصر برونك على اختيار منطقة أخرى قائلاً: «وإلا لن أذهب إلى مصر.» لقد جاءت هذه الاختيارات بعد دراسة متأنية، حيث تم استبعاد عدد من محافظات صعيد مصر نظرًا لسوء الأوضاع الأمنية هناك والهجمات الإرهابية التي كانت تحدث بين الحين والآخر.

كان من المفترض أن أطلب من الوزير منحه الوقت اللازم لإعادة التفكير في اقتراح جديد، وأقترح عليه تأجيل زيارته إلى مصر إلى موعد لاحق. لكنني شعرت بضرورة بذل كل ما في وسعي لضمان استمرار الزيارة؛ لذا اقترحت كبديل محافظة أسوان في أقصى جنوب مصر.

زار الوزير برونك مصر كما كان مخططًا، وكانت أولى زياراتنا بعد القاهرة إلى منطقة تركيز التعاون الإنمائي في الفيوم. في تلك الفترة، كان برونك محافظًا على لياقته البدنية، إذ كان يجري مسافات طويلة كل صباح. في البداية، كان حراسه الشخصيون يركضون خلفه، لكنهم سرعان ما أدركوا أنهم لا يستطيعون مواكبته، فعادوا ليتبعوه بالسيارة.

كان من الضروري استغلال الوقت بأفضل شكل ممكن، لذا وأثناء رحلتنا بالحافلة إلى الفيوم، جلس عدد من الخبراء بشكل متتابع أمام الوزير لتقديم إحاطات حول مواضيع تقنية متنوعة. كانت الجلسات مكثفة إلى درجة أن برونك وصل إلى حده الأقصى وكاد أن يغفو (خصوصًا لأنه لم يحصل على قسط كافٍ من النوم بعد رحلته من هولندا). لحسن الحظ، وصلنا إلى الفيوم في الوقت المناسب لعقد الاجتماعات والزيارات.

خلال الاجتماعات، كان برونك يواظب على تدوين ملاحظاته في دفاتر ملاحظات خاصة ذات غلاف صلب. وفي هذه الزيارة إلى مصر، كان قد تجاوز الصفحة رقم ١٣,٠٠٠ في دفتر ملاحظاته المرقم. كما كان يمزق بانتظام مقالات مثيرة للاهتمام من الصحف ليحتفظ بها في أرشيفه الواسع.

بعد ذلك، كان من المقرر أن نسافر بالطائرة إلى أسوان، لكن العاصفة كانت قوية ولم يكن من المؤكد ما إذا كانت الرحلة ستستمر. كان عليّ اتخاذ القرار: إما السفر بالقطار، وهو ما كان سيؤدي إلى تأخر كبير، أو المخاطرة بالسفر بالطائرة وسط العاصفة. اخترت الخيار الأخير، ووصلنا في الوقت المحدد إلى أسوان، حيث كان المحافظ، وهو جنرال، في استقبالنا. أقمنا في فندق «Old Cataract» الفاخر، حيث كتبت

أجاثا كريستي روايتها «موت فوق النيل». حصلت على جناح «أجاثا كريستي» الضخم المطل على النيل، وهو نوع من الفخامة التي لم أحظَ بها من قبل. لا أعرف أي غرفة خصصت للوزير برونك، لكنني أعتقد أن جناح أجاثا كريستي كان مخصصًا له، حيث كانت غرفته العادية أصغر بكثير، وربما كان هذا مناسبًا له لأنه لم يكن يحب الترف الزائد. وقد ظهر ذلك بوضوح عندما كنا نتجول في الحديقة المزهرة، حيث قال بنبرة نقدية: «يبدو هذا وكأنه إجازة!» وعندما أخبرته لاحقًا عن الشعاب المرجانية الجميلة في البحر الأحمر (التي تتعرض لبعض المخاطر البيئية)، قال: «أنا لا أتعامل مع السياحة.»

بشكل عام، كانت زيارة الفيوم ناجحة، لكن زيارة أسوان كانت أقل نجاحًا. فقد كان المحافظ المحلي سلطويًا جدًا، وكان يسعى للسيطرة على كل شيء ويركز على بناء منشآت حديثة، بما في ذلك مستشفى. ولكن أولوياتنا لم تكن في بناء المباني، بل في تعزيز القدرات ودعم المشاريع المحلية الصغيرة التي تعود بالفائدة المباشرة على السكان. في النهاية، لم تصبح أسوان منطقة تركيز ثانية.

بعد بضعة أسابيع، اتصل بي الوزير برونك في القاهرة للاستفسار عن التقدم الذي تحقق بعد زيارته. نادرًا ما قابلت وزيرًا كان بهذا القدر من الالتزام والمتابعة المباشرة لكل ما يقع تحت مسؤوليته، وكانت مسؤولياته كثيرة للغاية.

## منع إعادة سوري قسريًا

في القاهرة، طلب مني صديقي السوري والمدافع عن حقوق الإنسان، هيثم المالح، التدخل بشكل عاجل لمنع إعادة سوري مشتبه بانتمائه لجماعة الإخوان المسلمين السورية قسرًا إلى سوريا من قبل السلطات المصرية. كان من المؤكد أنه سيواجه عقوبة شديدة، إن لم تكن الإعدام، نظرًا لأن عقوبة الإعدام كانت لا تزال مفروضة على الانتماء للإخوان المسلمين في ذلك الوقت. كنت قد تعرفت على هيثم المالح منذ سنوات من خلال زياراتي السابقة له ولمنظمته الحقوقية في دمشق. بفضل الجهود التي بذلها توين فان دونغن، نائب رئيس البعثة في سفارتنا بالقاهرة، الذي كان ملمًا جيدًا بالموضوع، استطعنا تأمين قبول هذا السوري في هولندا، رغم أن العملية لم تكن سهلة.

## الهجمات الإرهابية

من حين لآخر، كانت تقع هجمات إرهابية في مصر، غالبًا ما تنفذها جماعات إسلامية متطرفة. وقد استهدفت هذه الهجمات أماكن وشخصيات مختلفة، مثل القاهرة والإسكندرية والأقصر والمواقع السياحية في سيناء وأماكن أخرى على ساحل البحر الأحمر، إلى جانب الكنائس القبطية. وكان السياح والأجانب من بين الأهداف الرئيسية لهذه الهجمات. كما تم وضع قنابل مسامير في أنفاق المرور بالقاهرة، واستهدفت الهجمات الفنادق، والقطارات، والحافلات السياحية.
لأسباب أمنية، كانت السلطات المصرية تفضل في بعض الأحيان توفير مرافقة شرطية لي، خاصة في المناطق الواقعة على طول نهر النيل في جنوب مصر. لكن المشكلة كانت أن سيارات الشرطة المصاحبة لنا، سواء من الأمام أو الخلف، كانت تستخدم صفارات الإنذار باستمرار، مما جذب انتباه المهاجمين المحتملين الذين قد يختبئون في حقول القصب، حيث يمكنهم بسهولة انتظار «اللحظة المناسبة». لحسن الحظ، مر كل شيء بسلام معنا، لكن كثيرين آخرين لم يكونوا بنفس الحظ، ولقوا حتفهم.

## نشر كتابي عن سوريا في مكتبة مدبولي

في القاهرة، نشرت في عام ١٩٩٥ أول طبعة عربية من كتابي عن سوريا. كانت هناك العديد من الترجمات غير المرخصة المتداولة في سوريا، ولكن لم يكن أي منها معتمدًا أو موافقًا عليه من قبلي. بالطبع، قد يعتبر بعض الكتاب أن قرصنة كتبهم دليل على شعبيتهم، لكن ذلك يشكل ضررًا كبيرًا على الناشر. قمت بتصحيح الترجمات الموجودة وأضفت فصولًا جديدة. وقد حصلت على مساعدة قيمة من مترجمتنا في السفارة، منى شنودة، وفي المسائل النحوية المعقدة كنت أستشير العالم رودولف دي يونغ.
قُدِّمَت الترجمة إلى دار نشر معروفة للنظر في إمكانية نشرها. وأبدوا اهتمامًا، ولكن بشرط أن تخضع للرقابة، وهو ما رفضته. بعد ذلك، زرت مدير مكتبة مدبولي في

ميدان طلعت حرب بوسط القاهرة، وتم الاتفاق على النشر خلال ربع ساعة فقط. ونفدت الطبعة الأولى بسرعة، وصدرت طبعة ثانية موسعة خلال بضعة أشهر، شملت بعض التحديثات. ووصل كتابي إلى قائمة الكتب الأكثر مبيعًا في صحيفة الشرق الأوسط، وكتبت عنه العديد من الصحف الأخرى، بما في ذلك بعض الصحف في لبنان.

الشيء اللافت للنظر حول مؤسس مكتبة مدبولي، الحاج مدبولي، هو أنه كان معروفًا بأنه أمي أو شبه أمي، وقد بدأ ببيع الصحف في كشك بميدان طلعت حرب قبل أن يؤسس مكتبته الشهيرة في نفس المكان. قد يبدو أن الأمية أو شبه الأمية صفة غير معتادة لناشر مرموق، لكن مدبولي كان يتمتع بمهارات تجارية استثنائية، وكان لديه فريق عمل كفء. وكأي رجل أعمال جيد، حمل معه حقائب مليئة بنسخ من كتابي إلى لبنان. بالنسبة لأي كاتب، فإن الأهم هو أن تتم قراءة كتابه، وكان مدبولي الخيار المثالي لتوزيع فعال.

ما ساعد في توزيع الكتاب بشكل أكبر هو أن صحفيًا سوريًا في دمشق نشر مقالًا لاذعًا ضد الكتاب في صحيفة السفير اللبنانية، التي كانت تُباع في دمشق رغم أن الكتاب كان محظورًا هناك. أثار هذا المقال اهتمام العديد من القراء الذين أصبحوا يرغبون في قراءة الكتاب بسبب هذا الهجوم. وقد أتاحت لي الصحيفة الفرصة للرد بمقالين بعنوان: «كيف تناقشون كتاباً ممنوعاً من التداول؟» و«أشكره على الترويج!». بذلك، حقق الصحفي السوري تأثيرًا معاكسًا تمامًا لما كان يرغب فيه. وتبعت ذلك مقالات نقدية أخرى في الصحف اللبنانية مثل «الديار»، وكان لها نفس التأثير.

صديقي وزميلي فرديناند سميت، الذي كان يعمل في دمشق في ذلك الوقت، هو من التقط الصورة التي ظهرت على غلاف الكتاب. وبما أن الهدف كان تصوير طبيعة النظام السوري، قام فرديناند بالتقاط صور للوحات إعلانية كبيرة وملصقات ونصب تذكارية للرئيس حافظ الأسد، وأحيانًا مع ابنه باسل، الذي كان في ذلك الوقت المرشح الأبرز لخلافة.

ويظهر كلاهما عادةً بملامح صارمة مرتديين الزي العسكري. كانت هذه الصور تُعلق عادةً في الثكنات العسكرية التابعة لوحدات النخبة في الجيش السوري، ولذلك لم يكن من السهل التقاط مثل هذه الصور. لكن فرديناند كان يمتلك جرأة كبيرة ونجح في ذلك، على الرغم من أن أجهزة الاستخبارات السورية (المخابرات) كانت تطارده أحيانًا.
بعد خمس سنوات، في فبراير ٢٠٠٠، تم قتل فرديناند مع اثنين من أصدقائه أثناء رحلتهم المغامرة في صحراء مالي. كان ذلك جريمة سرقة ليس لها أي صلة بالسياسة. قبل رحيله بوقت قصير، أرسل لي فرديناند رسالة إلكترونية يخبرني فيها بأنه قد انتهى أخيرًا من كتابة أطروحته حول تطرف الشيعة في لبنان، وأنه قد قدمها إلى لجنة التحكيم؛ وكان من المفترض أن يعود في أواخر فبراير ٢٠٠٠.
تكريمًا لفرديناند وعمله الأكاديمي الذي كان ذا قيمة كبيرة، مُنح درجة الدكتوراه بعد وفاته في جامعة رادبود في نيميغن بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٠٠. وقد تشرفت بالدفاع عن أطروحته كمقرر مشارك بعد وفاته. ولكن بالطبع، كنا نتمنى لو كان هو من يقوم بذلك بنفسه.

## الذكرى الخمسون لمعركة العلمين

يتم إحياء ذكرى معارك العلمين الشهيرة كل عام في مصر. وقعت هذه المعارك بين ١ و٢٧ يوليو ١٩٤٢، وبين ٢٣ أكتوبر و١١ نوفمبر ١٩٤٢، وكانت أحد أهم نقاط التحول في الحرب العالمية الثانية لصالح الحلفاء. حيث تم دحر فيلق إفريقيا الألماني بقيادة المشير إرفين روميل في معركة العلمين الثانية، وتمت هزيمتهم في النهاية.
تُقام الاحتفالات بالذكرى بالتناوب بين الدول الرئيسية التي شاركت في المعركة. وفي عام ١٩٩٢، تم إحياء الذكرى الخمسين، وكانت القيادة من نصيب الألمان. بدأت الاحتفالات في ذلك العام عند المقبرة الألمانية، ثم انتقل كل بلد إلى نصبها التذكاري الوطني الخاص بها. حضر هذه المرة رؤساء وزراء فرنسا وبريطانيا، وقمت بوضع إكليل من الزهور نيابةً عن هولندا.

في ذلك الوقت، كان لا يزال هناك بعض المصريين الذين يحملون أسماء تعود إلى فترة ما قبل معارك العلمين. على سبيل المثال، كان نائب رئيس الأركان في الجيش المصري آنذاك يحمل اسم «هتلر الطنطاوي»، وهو اسم لم يعد شائعًا بعد عام ١٩٤٢.

المشير روميل يحظى بصورة أقل سلبية مقارنة بالجنرالات الآخرين من الجيش الألماني (Wehrmacht) وفرق قوات الأمن الخاصة (SS)، وذلك لأنه ارتبط بشكل أساسي بالحرب في شمال إفريقيا، حيث اعتبره الحلفاء خصمًا شديد البأس. لم يكن لقبه «ثعلب الصحراء» بدون سبب. في مرسى مطروح، المدينة الساحلية الواقعة غرب العلمين، أقامت الحكومة المصرية «متحف روميل» في الكهوف التي كانت بمثابة مقر قيادته. يعرض المتحف بعض ممتلكات روميل الشخصية، وأصبح الآن مزارًا سياحيًا.

عادةً، لا نفكر في المعاني الحقيقية للأسماء مباشرة، لكن في حالة اسم «متحف روميل»، يبدو أنه كان هناك ربط تلقائي مع كلمة «رومل» في اللغة الهولندية، والتي تعني «فوضى»، وليس مع اسم المشير الشهير في فيلق إفريقيا الألماني.

## الوداع من مصر

في يوليو ١٩٩٦، انتهت فترة عملي في القاهرة. قدّم لنا العديد من الوزراء المصريين توديعًا حارًا تعبيرًا عن تقديرهم للعلاقات المصرية-الهولندية الممتازة والتعاون المثمر الذي جمعنا خلال تلك الفترة، سواء على المستوى الشخصي أو المهني. بالإضافة إلى ذلك، أقام الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، مأدبة غداء وداعية فخمة بمناسبة مغا درتنا، حضرها ٢٢ من الممثلين الدائمين أو نوابهم في جامعة الدول العربية. لم تكن القاهرة مجرد بعثة ثنائية، بل كانت أيضًا محطة متعددة الأطراف بفضل وجود مقر جامعة الدول العربية، مما أتاح لنا فرصًا عديدة للتواصل مع دول عربية أخرى. وعلى الرغم من أن جامعة

الدول العربية لم تكن فعالة بشكل كبير، إلا أنها لعبت دورًا مهمًا في تعزيز التعاون العربي المشترك. كما كانت مصدرًا مهمًا للمعلومات بالنسبة لي.

عكس وداعنا العلاقات الدافئة والصداقة التي بنيناها واستمتعنا بها خلال خمس سنوات قضيناها في القاهرة.



**مع الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وزوجتينا (القاهرة، ١٩٩٦).**

# ٧

# تركيا: بين العلمانية والإسلامية

بعد أكثر من خمس سنوات قضيتها في مصر، تم نقلي إلى تركيا بناءً على طلبي الشخصي، إذ كانت تركيا تحظى باهتمامي الشديد لأسباب متعددة، منها الروابط التاريخية والثقافية العديدة التي تربطها بالشرق الأوسط، والإرث العثماني القديم، والإسلام، إضافة إلى التنوع العرقي والديني الذي يشمل الأكراد، والعرب، والأرمن. إلى جانب ذلك، كانت تركيا تتمتع بعلاقات قوية مع أوروبا وحلف الناتو.

قبل تقديم أوراق الاعتماد، من الضروري أن تتحلى بالحذر الشديد في التصريحات التي تقدمها لوسائل الإعلام حول الدولة التي ستباشر مهامك فيها. لقد مررت بهذه التجربة خلال مقابلة تلفزيونية في برنامج «نوفا» مع بول ويتيمان قبل مغادرتي إلى أنقرة في أغسطس ١٩٩٦. خلال التحضير للمقابلة، كنت قد أوضحت بجلاء أنني لا أرغب في تناول موضوع الأكراد في تركيا نظرًا لحساسية الموضوع آنذاك. ومن الأسباب الرئيسة لذلك كانت الحرب المستمرة في المناطق ذات الأغلبية الكردية في جنوب شرق البلاد بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني المحظور (PKK)، الذي كان يسعى لتحقيق نوع من الحكم الذاتي للأكراد في تلك المناطق. كانت الحكومة التركية آنذاك، ولا تزال، تسعى إلى قمع الهوية الكردية لصالح الهوية التركية. ورغم توضيحي بأنني لا أرغب في الخوض في موضوع الأكراد، إلا أن ويتيمان بادر فورًا بطرح السؤال، ولم أكن حكيماً في الرد. سألني عن الفرق بين وضع الأكراد في العراق ووضعهم في تركيا، وهو سؤال وجيه، فأجبت بأن الأكراد في العراق يتمتعون بحرية التعبير عن هويتهم الثقافية، بما في ذلك اللغة والفولكلور مثل الملابس التقليدية. أما في تركيا، فهذه الأمور كانت محظورة على الرغم من أن العراق كان يحكمه دكتاتور مثل صدام حسين، في حين أن تركيا كانت تعد دولة ديمقراطية. لاحقًا، أبلغني السفير التركي في لاهاي، باقي إلكين، بأن هذا التصريح لم يكن مرحباً به في أنقرة.

كانت مفاجأتي كبيرة عندما أدركت أن هولندا تعتبر تركيا أكثر أهمية من مصر، التي يمكن تصنيفها كإحدى أهم دول الشرق الأوسط. كان ذلك بسبب أن العلاقات الثنائية مع تركيا كانت تؤثر بشكل مباشر على هولندا، في حين أن القضايا المرتبطة بمصر، رغم أهميتها، كانت تُعتبر بالنسبة لنا في أوروبا أمورًا جانبية لا تمس مصالحنا بشكل مباشر.

لمست هذا الفارق بوضوح من خلال المكالمات التي كنت أتلقاها في أنقرة من وزير الخارجية الهولندي آنذاك، هانس فان ميرلو. في القاهرة، كنت أحيانًا أتلقى مكالمات مباشرة من الوزير برونك حول قضايا التنمية، لكن لم يسبق لي أن تلقيت اتصالًا من وزير الخارجية حول مسألة ثنائية أو الصراع العربي الإسرائيلي، حيث كانت هذه الأمور تُناقش عادةً عبر المراسلات المكتوبة.

ومن الفروق الأخرى بين تركيا ومصر من وجهة نظر هولندية، أن عدد المصريين المقيمين في هولندا كان ضئيلًا مقارنةً بالجالية التركية الكبيرة. ورغم أن هذا البعد لم يكن يلعب دورًا كبيرًا في العلاقات الثنائية في التسعينيات، إلا أن الوضع تغير الآن بشكل جذري، حيث أصبحت الجالية التركية في هولندا تؤدي دورًا سياسيًا حساسًا، خصوصًا مع التدخلات القادمة من أنقرة عبر تلك الجالية في الشؤون الداخلية الهولندية.

في اليوم التالي لوصولي إلى أنقرة عام ١٩٩٦، كان عليّ أن أتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي المحلية نيابة عن أيرلندا. نظرًا لعدم وجود سفارة أيرلندية في أنقرة آنذاك، كانت هولندا تتولى الرئاسة بالنيابة عن أيرلندا، وهو نفس الأمر الذي حدث لاحقًا مع لوكسمبورغ. كانت العلاقات بين تركيا وأيرلندا جيدة، وقد انعكس ذلك في طريقة تعامل وزارة الخارجية التركية معي، حيث كانوا «ودودين للغاية». ولكن عندما تولت هولندا رئاسة الاتحاد الأوروبي في ١ يناير ١٩٩٧ خلفًا لأيرلندا، تغيرت الأوضاع. نفس الأشخاص الذين كانوا «ودودين للغاية» في الفترة السابقة، أصبحوا فجأة تحت الرئاسة الهولندية «ودودين بشكل استثنائي». يرجع هذا إلى أن هولندا، في فترة تولي هانس فان ميرلو وزارة الخارجية، كانت من الدول الأوروبية القليلة التي دعمت بصدق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وكان الأتراك على علم تام بذلك. حاول سفراء دول أوروبية أخرى في أنقرة أن يتركوا نفس الانطباع عن بلادهم، ولكن

الحقيقة لم تكن كذلك، وكان الدبلوماسيون الأتراك المطلعون يعرفون هذا الأمر جيدًا. بحسب السفير الألماني في أنقرة، كانت المسألة في هذا السياق أشبه بـ»مسابقة جمال» بين السفراء الأوروبيين.

في ١ يوليو ١٩٩٨، تغيّر تعاملي مع السلطات التركية مرة أخرى، وهذه المرة بشكل جذري. فقد تولت لوكسمبورغ رئاسة الاتحاد الأوروبي، وكان رئيس الوزراء جان كلود يونكر غير محبوب إطلاقًا في أنقرة. على سبيل المثال، قال يونكر إن الأتراك لا ينتمون إلى الاتحاد الأوروبي من ناحية الحضارة، وأضاف أنه لا يرغب في التفاوض مع دولة مثل تركيا حيث لا يزال التعذيب يمارس. تم التعبير عن استياء الأتراك من خلالي بصفتي الممثل المحلي لرئاسة الاتحاد الأوروبي عن لوكسمبورغ، وكنت أُعامل من حين لآخر في هذا المنصب الأوروبي وكأن الأتراك «يشوونني» بمعنى مجازي. لاحقًا، أعرب لي المسؤولون في لوكسمبورغ عن امتنانهم الكبير على أدائي نيابة عنهم.



**تقديم أوراق اعتمادي إلى الرئيس التركي سليمان ديميريل (أنقرة، ١٩٩٦).**

في تلك الفترة، كانت تركيا في نزاعات مع معظم جيرانها، مما جعل عضويتها في الناتو ذات أهمية كبيرة لها. كانت العلاقات مع سوريا متوترة بشكل خاص بسبب دعم نظام الرئيس حافظ الأسد لحزب العمال الكردستاني . (PKK) لا شك أن تلك الفترة كانت صعبة بالنسبة للسفير السوري آنذاك. فعندما سُمح له أخيرًا بمغادرة منصبه بعد خدمة استثنائية استمرت لمدة ثلاثة عشر عامًا في أنقرة، قُدمت له «الطبق الفضي» المعروف كهدية وداع تقليدية من السلك الدبلوماسي، وقال في كلمته: «لقد كنت أتطلع إلى هذا الطبق منذ ثلاثة عشر عامًا...»

لكن تركيا كانت تواجه أيضًا مشاكل مع دول مثل اليونان، بلغاريا، روسيا، جورجيا، أرمينيا، إيران، العراق، وقبرص. كانت بالتأكيد وضعية معقدة، ولا تزال كذلك حتى اليوم.

## انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي

كانت المحادثات بين سفراء الاتحاد الأوروبي والوزراء الأتراك تتمحور غالبًا حول موضوع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وبما أن تركيا كانت مرتبطة بالجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ عام ١٩٦٣ عبر اتفاقية شراكة، فقد كانت ترى أن لديها أحقية أكبر في الانضمام الكامل إلى الاتحاد الأوروبي مقارنة بالدول التي انضمت لاحقًا. وفي عام ١٩٨٧، تقدمت تركيا بطلب للعضوية الكاملة. إلا أنه بحلول ذلك الوقت، كانت الجماعة الأوروبية تتطور لتصبح اتحادًا سياسيًا أيضًا. وفي عام ١٩٩٩، مُنحت تركيا وضع المرشح الرسمي للعضوية، وفي عام ٢٠٠٥ بدأت مفاوضات الانضمام.

كان ذلك إيذانًا ببداية عملية طويلة، والسؤال الذي كان يُطرح حينها هو ما إذا كانت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جادة بالفعل في نيتها المعلنة بالسماح لتركيا بالانضمام في المستقبل. في تلك الفترة، كانت هولندا جادة في هذا الصدد، لكن كانت هناك شكوك حول نوايا بعض الدول الأخرى. كان البعد الإسلامي لتركيا يشكل عائقًا واضحًا أمام أي اتفاقية انضمام محتملة، وزاد هذا العائق مع مرور الوقت مع تصاعد النفوذ الإسلامي في أنقرة.

خلال فترة وجودي في أنقرة، كان المسؤولون الأتراك يؤكدون في كثير من الأحيان أن تركيا تُعتبر دولة أوروبية، وهو موقف تاريخي يعود إلى ما قبل نهاية الإمبراطورية

العثمانية التي كانت تسعى باستمرار نحو الغرب، ليس فقط لتفادي التخلف عن التقنيات الحديثة، وخاصة في المجال العسكري. وقد أطلق القادة الأوروبيون في تلك الحقبة على الإمبراطورية العثمانية المتهالكة لقب «الرجل المريض في أوروبا»، وهو لقب امتد ليشمل الأراضي العثمانية في أوروبا. وكان هذا التوصيف يعكس رؤية بأن تركيا كانت تُعتبر جزءًا من أوروبا.

قام كمال أتاتورك بتعزيز «الأوربة» أو «التغريب» في تركيا بشكل جذري. فقد ألغى استخدام الحروف العربية في اللغة التركية العثمانية واستبدلها بالحروف اللاتينية المعدلة. كما حظر الملابس الدينية التقليدية مثل «الطربوش» في الأماكن العامة، مفضلًا الزي الغربي. وكانت تركيا واحدة من الدول القليلة التي كانت تفرض ارتداء البدلة الرسمية في بعض المناسبات. وحتى الموسيقى الشرقية تم استبدال جزء منها بالموسيقى الكلاسيكية الأوروبية، حيث كان يتم عزف أعمال بيتهوفن في افتتاح البرلمان التركي السنوي. كما كان يُمنع رسميًا على النساء ارتداء الحجاب الإسلامي في المؤسسات الحكومية.

ولكن هل جعلت هذه التغييرات تركيا دولة أوروبية؟ من تابع وسائل الإعلام التركية آنذاك كان سيلاحظ التنوع الكبير في الآراء، والاختلافات الواضحة في المعايير والأخلاقيات داخل المجتمع التركي.

كانت تركيا بالفعل دولة شرق أوسطية في معظمها، رغم أن جزءًا صغيرًا منها يقع في أوروبا غرب مضيق البوسفور حيث تقع إسطنبول. ولكن التقسيمات الجغرافية غالبًا ما تكون عشوائية. فإذا اعتبرنا بحر إيجة بمثابة بحيرة داخلية مثل البحر الأسود، فلماذا لا نعتبر أن آسيا تبدأ من سوريا وإيران، وتظل تركيا أوروبية بالكامل؟ وهل يمكن اعتبار جورجيا وأرمينيا وأذربيجان أكثر أوروبية من تركيا؟ هذه الدول، مثل تركيا، أعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولو لم يكن لتركيا ذلك الجزء الصغير في أوروبا، لكان من السهل الحكم بأنها دولة آسيوية بالكامل، كما يُعتبر المغرب أفريقيًا، بغض النظر عن العوامل الثقافية.

لكن الجغرافيا ليست العامل الوحيد في تحديد الهوية؛ فالثقافة تلعب دورًا أساسيًا. الهويات والثقافات ليست دائمًا مرتبطة بجغرافيا محددة، ولذلك لا ينبغي أن تتوقف الهوية الأوروبية عند البوسفور أو الدردنيل، تمامًا كما لا تتوقف الهوية الآسيوية أو

الشرق أوسطية عند تلك الحدود. فهي يمكن أن تمتد إلى عمق أوروبا، بما في ذلك البوسنة والهرسك.

مدى عشوائية تصنيف «الأوروبي/غير الأوروبي» يظهر بوضوح عندما نتساءل عن وضع قبرص الواقعة شرق إسطنبول، أو الجزر اليونانية القريبة من الساحل التركي مثل كوس وليسبوس وساموس. هل تُعتبر هذه الجزر أوروبية لأن سكانها يونانيون، أم كانت ستُعتبر شرق أوسطية أو آسيوية لو كان سكانها أتراكًا؟ وهل الأتراك القبارصة يُعتبرون أوروبيين مثل اليونانيين القبارصة، بينما الأتراك في البر الرئيسي ليسوا كذلك؟ هل استطاع أتاتورك من خلال تحريمه للملابس التقليدية أن يحول «الشعب التركي» من أمة آسيوية أو إسلامية إلى أمة أوروبية؟ أعتقد أن الإجابة هي لا. فبمجرد تغيير الملابس لا تتغير الهوية الداخلية، حتى وإن كان البعض يرغب في تصديق ذلك.

في تحليل قدمته لوزارة الخارجية الهولندية في أبريل ١٩٩٧، أكدت أن حزب الرفاه الإسلامي بقيادة رئيس الوزراء نجم الدين أربكان يمثل تيارًا يعكس جزءًا من الهوية التركية التقليدية التي تم قمعها لفترة طويلة وبشكل مصطنع؛ وهي هوية كانت دائمًا موجودة، ولكن النظام العلماني الذي أسسه أتاتورك وأتباعه قلل من ظهورها، أو أخفاها تمامًا في بعض الأحيان.

على مدار أكثر من عقدين منذ إقامتي في أنقرة (١٩٩٦-١٩٩٩)، تغير المشهد السياسي الداخلي في تركيا بشكل كبير. حزب الرفاه، الذي تم حظره في عام ١٩٩٨ وكان يقوده أربكان (الذي أُطيح به من منصبه كرئيس للوزراء في عام ١٩٩٧ من قبل العسكريين)، قد تم استبداله الآن بحزب العدالة والتنمية (AKP)، الذي حقق انتصارات انتخابية غيّرت بشكل جذري وجه السياسة التركية. ومع تصاعد النفوذ الإسلامي في تركيا، تضاءلت فرص انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي أكثر، إذا كانت تلك الفرص موجودة من الأساس.

كانت هناك شكوك كبيرة في أوروبا منذ فترة طويلة حول مدى حكمة ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة فيما يتعلق بالبعد الإسلامي. فضلت العديد من الدول الانتظار لمعرفة كيف ستتطور الأمور، لكنها استمرت في مفاوضات الانضمام رغم ذلك. أعتقد أن الأفضل كان السعي منذ البداية إلى علاقة تعاون أقل شمولًا، ولكن ليست أقل قيمة، لكن تركيا رفضت ذلك بشكل قاطع.

في الواقع، أسهمت المطالب الأوروبية لتركيا بضرورة الامتثال للمعايير الأوروبية في

تفكيك النظام العلماني الكمالي بشكل غير مباشر؛ إذ كان من الضروري تقليص دور الجيش في السياسة التركية، وهو الدور الذي كان يضمن الحفاظ على الديمقراطية العلمانية. ربما كانت هذه التطورات ستحدث حتى بدون مفاوضات الانضمام التركي-الأوروبي.

في تقرير قدمته لوزارة الخارجية الهولندية في عام ١٩٩٧، تساءلت عما إذا كان الإسلام بحد ذاته يشكل عائقًا أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. آنذاك، كنت أعتقد أن الإسلام لن يشكل عائقًا طالما احتفظت تركيا بنظامها العلماني الصارم، وهو ما كان موجودًا حينها، ولكن هذا الوضع تغير بوضوح منذ ذلك الحين.

من ناحية أخرى، أشرت في ذلك الوقت إلى أن الأتراك في هولندا يتمتعون بحرية ارتداء الحجاب الإسلامي والملابس الدينية في الأماكن العامة، وهو ما كان لا يزال محظورًا في تركيا في عام ١٩٩٧. كان من غير المنطقي مطالبة تركيا كدولة عضو في الاتحاد الأوروبي بالاستمرار في حظر أمور مسموح بها في دول الاتحاد الأخرى، فقط لأن ذلك يناسبنا أو لأننا نعارض الأصولية الإسلامية أو التقاليدية.

إذا كان يُنظر إلى الإسلام كتهديد لأوروبا، لأن تركيا قد تصبح دولة إسلامية أكثر في إطار الديمقراطية بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، فمن الأفضل إبقاء تركيا خارج الاتحاد. وهذه الفكرة التي طرحتها في تقريري عام ١٩٩٧ تحققت بالفعل في وقت لاحق.

في أواخر التسعينيات، بدأت تظهر بوادر هذا التوجه. فقد انتقدت وزيرة الخارجية التركية آنذاك، تانسو تشيلر، الاتحاد الأوروبي ووصفته بأنه «نادي مسيحي»، وهو ما قالته عبر وسائل الإعلام وفي حديثها مع وزيرالخارجية الهولندي فان ميرلو. ولم تكن تشيلر الوحيدة التي عبرت عن هذا الرأي في تركيا. طرح هذا الموضوع في ذلك الوقت جعل منه عاملًا مؤثرًا، بطريقة لم تكن مقصودة، وكأنه نبوءة تتحقق.

من ناحية، اعتقدت في ذلك الوقت أنه كان من الأفضل تجنب إثارة هذا الموضوع. ومن ناحية أخرى، كان من الجيد طرحه وعدم الانتظار حتى تصبح تركيا عضوًا في الاتحاد الأوروبي، «ثم نندم على ذلك لاحقًا».

عندما قدمت أوراق اعتمادي في أنقرة عام ١٩٩٦ إلى الرئيس سليمان ديميريل، أشار بوضوح إلى أنه يعتبر الأتراك في تركيا أوروبيين أو على الأقل أتراكًا بثقافة أوروبية. وأكد ذلك بقوله: «نحن أوروبيون، كما تعلم.» ربما كان هذا مرتبطًا برغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. لكن عند السفر عبر تركيا، يمكن رؤية أن البلاد تجمع

بين الطابع الأوروبي والشرق أوسطي معًا. فالأسواق التركية، والأطعمة، والموسيقى تكشف بسرعة عن البعد الشرق أوسطي، بغض النظر عن العدد الكبير من المساجد. ففي نهاية المطاف، تتمحور معظم فصول التاريخ العثماني-التركي في الشرق الأوسط أكثر مما في أوروبا.

كانت تلك تركيبة فريدة. الأتراك الذين هاجروا من آسيا إلى الشرق الأوسط والأناضول، جلبوا معهم لغة ألتايكية (آسيوية)، وكان من المتوقع أن يُعتبروا أوروبيين وفقًا للكماليين وغيرهم. قد يبدو ذلك متناقضًا، لكنه ليس كذلك بالضرورة؛ فالثقافات والهويات يمكن أن تتغير بغض النظر عن اللغة أو القارات.

في تركيا الكمالية، كان الأتراك يُعتبرون لفترة طويلة شعبًا نقيًا عرقيًا، وهو ما كان في الواقع وهمًا ولا يزال كذلك. نادرًا ما توجد شعوب نقية عرقيًا؛ فمعظم الشعوب تتكون من مزيج من الخلفيات المختلفة نتيجة الهجرة أو التحركات السكانية أو عوامل أخرى. وتركيا ما بعد العثمانية هي خير مثال على ذلك.

في بعض أجزاء مصر، مثل الإسكندرية، كان يُعتبر من علامات الرقي أن تفخر بامتلاك أصول عثمانية «تركية»، ولكن العكس كان صحيحًا في تركيا عندما يتعلق الأمر بالأصول العربية. على سبيل المثال، أخبرتني سيدة تركية خلال عشاء في أنقرة أن والدها كان من بغداد. وعندما سألتها إذا كان من أصل عربي، أجابت بشكل قاطع: «ليس هناك قطرة دم عربية!» كان واضحًا أن التقدير للعرب لم يكن كبيرًا في هذا السياق. وعلى الرغم من أنني لا أود التعميم، إلا أنني أعتقد أن هناك بشكل عام نقصًا في الصداقة أو التقدير المتبادل بين الأتراك والشعوب العربية التي كانت خاضعة سابقًا للحكم العثماني.

عندما وصلت إلى أنقرة من مصر وأعربت بحماس عن اكتشافي أن معظم الكلمات التركية التي تبدأ بحرف «م» هي من أصل عربي، لم يُقابل هذا الحماس بترحاب كبير. ربما لأن الأتراك لم يفضلوا التأكيد على أن لغتهم تحتوي على العديد من الكلمات المستعارة من العربية، والتي جاءت من المناطق العربية التي كانت تحت الحكم العثماني وخسرتها تركيا الحديثة. ربما كان علي أن أكون أكثر حذرًا في التعبير عن هذا الحماس. لكن لا غرابة في أن تحتوي لغة ما على العديد من الكلمات المستعارة، خاصة عندما يكون هناك اتصال مكثف مع لغات وثقافات أخرى. بالنسبة لتركيا، يعد هذا من بقايا الماضي العثماني الغني والمتنوع.

## مغادرة مفاجئة من أنقرة

في ديسمبر ١٩٩٨، كنت أعتقد أنني سأبقى في أنقرة حتى منتصف عام ٢٠٠٠ على الأقل، وكنت متحمسًا للحصول على بعض الوقت بعد عام ونصف من تحمل مسؤولية رئاسة الاتحاد الأوروبي المكثفة، لأتمكن من متابعة دراستي للغة التركية واستكشاف تركيا بشكل أوسع. لكن ذلك لم يحدث، إذ تبيّن فجأة أنه يجب علي الانتقال إلى وجهة جديدة في غضون أسبوعين. لم يكن مسموحًا لي أن أخبر أحدًا بوجهتي حتى يتم منح الموافقة الرسمية. الشخص الوحيد الذي أخبرته كان نائبي هيرو دي بوير.

حتى عند توديعي لزملائي، لم أستطع الإفصاح عن وجهتي الجديدة، باستثناء زميلي السفير الألماني هانجو فيرجاو، الذي أصبحت صديقًا مقربًا له منذ بداية إقامتنا في تركيا. أقام السفير فيرجاو حفل وداع لنا، حيث رقصنا على أنغام أغنية «إسطنبول – ليست القسطنطينية». وحتى في خطاب الوداع، لم يتمكن فيرجاو من ذكر وجهتي المقبلة، ولكن لمن كان يفهم الأمور، كان التلميح واضحًا. لم يحدث لي من قبل أن تم نقلي بهذه السرعة وبهذا الشكل المفاجئ.

# ٨

# ألمانيا: من بون إلى برلين

## إلى برلين، «أكبر مدينة تركية خارج تركيا»

بعد أكثر من عامين في أنقرة، تلقيت في نهاية عام ١٩٩٨ مكالمة شخصية من وزير الخارجية يوزياس فان آرتسن، حيث أبلغني أن مجلس الوزراء قرر تعييني سفيرًا في بون-برلين. بالطبع، كنت سعيدًا جدًا بهذا التعيين، رغم أنني لم أفكر يومًا في إبداء اهتمامي بمنصب في برلين. جاء هذا التعيين فجأة بعدما أصبح منصب السفير في بون-برلين شاغرًا، وذلك بسبب طلب غير متوقع من الوزير فان آرتسن للسفير بيتر فان والسوم، قبل تقاعده بفترة قصيرة، بأن يصبح ممثل هولندا الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك، خاصة مع اقتراب العضوية المؤقتة لهولندا في مجلس الأمن. وبفضل الجهود المكثفة للسفير ياب رامكر، حصلت هولندا على هذا المقعد في مجلس الأمن.

كان عليّ الشروع فورًا في الاستعداد للانتقال إلى ألمانيا، حيث كان يجب أن أغادر أنقرة إلى بون خلال أسبوعين فقط. وعند مغادرتي، قال لي كبار الدبلوماسيين الأتراك إنني سأغادر إلى «أكبر مدينة تركية خارج تركيا»، وهي برلين. بقيت عائلتي في أنقرة لمدة ستة أشهر أخرى بسبب التزامات الدراسة، إذ لم يكن من المتوقع أن أبقى في بون لأكثر من ثمانية أشهر.

## تقديم أوراق الاعتماد في برلين

اختيرت بون عاصمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية الجديدة عام ١٩٤٩. وبعد سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩، الذي كان يفصل بين برلين الشرقية والغربية، وإعادة توحيد ألمانيا في عام ١٩٩٠، أصبحت برلين مجددًا عاصمة ألمانيا ومقر البرلمان والممثلين

الفيدراليين ورئيس الدولة. لهذا السبب، قدمت أوراق اعتمادي إلى الرئيس الألماني رومان هيرتسوغ في برلين في يناير ١٩٩٩. وفي صيف ١٩٩٩، انتقلت معظم الوزارات الألمانية من بون إلى برلين، وكذلك السفارة الهولندية.
تعد برلين من أهم المواقع بالنسبة للحكومة الهولندية ولرئيس الدولة أيضًا. كان جميع الوزراء الهولنديين تقريبًا يزورون برلين بانتظام نظرًا للمصالح الثنائية الكبيرة. وكان رئيسة الدولة، الملكة بياتريكس حينها، تزور برلين بانتظام كذلك. أتيحت لي الفرصة لتقديم إحاطة شخصية لمدة نصف ساعة للوزراء الزائرين في السيارة من المطار إلى وجهتهم في برلين، وفي رحلة العودة كنا نناقش النتائج. كان ذلك وسيلة فعالة للغاية.

## زيارة إلى رئيس الوزراء ويم كوك

قبل مغادرتي إلى بون، طُلب مني زيارة رئيس الوزراء ويم كوك في مكتبه في مقر الحكومة في لاهاي. كانت هذه هي المرة الأولى (والوحيدة) التي طُلب مني فيها زيارة رئيس الوزراء قبل استلامي منصبًا جديدًا. كما أدركت جيدًا في السنوات اللاحقة، أن رئيس الوزراء كوك كان يولِي اهتمامًا كبيرًا بألمانيا، سواء على المستوى الثنائي أو في الإطار الأوروبي. قام بالعديد من الزيارات إلى ألمانيا، ليس فقط للحكومة الفيدرالية ولكن أيضًا للولايات الفيدرالية. خلال حديثنا الأول، أراد كوك التأكد من أنني على دراية كاملة بما كان يعتبره «قضية رئيسية».
علاوة على ذلك، كان من الواضح أنه يدرك تماماً أنني لست ضليعاً في القضايا الأوروبية. وأكد كوك خلال حديثنا على ضرورة أن نلتزم في مفاوضات الاتحاد الأوروبي بعدم الإفصاح عن أي معلومات بشكل غير رسمي قبل الأوان، لأن ذلك قد يجعلنا نفقد قوتنا التفاوضية ويفسد موقفنا حتى قبل اكتمال المفاوضات. كما أوضح رئيس الوزراء أنه سيتخذ مثل هذه القرارات بنفسه «قبل دقيقة واحدة من منتصف الليل». كانت تلك المحادثات مفيدة للغاية وغنية للاستفدة منها. في النصف الأول من عام ١٩٩٩، تولت ألمانيا رئاسة الاتحاد الأوروبي، وفي تلك الفترة عُقد مجلس أوروبي استثنائي في برلين (في مارس)، حيث تم الاتفاق على خطط

السياسات المستقبلية للاتحاد الأوروبي («أجندة ٢٠٠٠»). استمرت اجتماعات رؤساء الحكومات حتى وقت متأخر من الليل، وتمكن رئيس الوزراء كوك من تحقيق نتيجة إيجابية لصالح هولندا. لاحقاً، انعقد المجلس الأوروبي العادي في كولونيا (في يونيو). وهكذا بدأت فترتي في ألمانيا في وقت كان حاسماً بالنسبة لهولندا.



**مع الرئيس الألماني المنتهية ولايته رومان هيرتسوغ (على اليمين) والرئيس الجديد يوهانس راو (في الوسط) (بون، ١٩٩٩).**

## غير معروف ولكنه مألوف مع ألمانيا

قبل تعييني في ألمانيا، لم أزر بون أو برلين قط، لكنني قضيت عدة إجازات مع والديّ وإخوتي في الغابة السوداء (في الجنوب)، حيث ترتبط ذكرياتي عن ألمانيا بالمشي في الغابات والجبال الجميلة. كنا نسافر دائمًا بالقطار عبر فرايبورغ، ثم نستقل الحافلة إلى نفس القرية الجبلية الصغيرة التي لم تكن تضم أكثر من ثلاثة منازل.

ومع ذلك، لم أكن «صفحة بيضاء» تمامًا فيما يتعلق بألمانيا. فقد نشأت في عائلة تقدّر الأدب والفلسفة الألمانية، حيث كان عمل جوته «فاوست» من المفضلات لدى والديّ وأختي وإخوتي الأكبر سنًا. كان والدي معجبًا بالفلاسفة الألمان مثل نيتشه وشيلينغ وشوبنهاور وفيشته وكانط. ومن بين الكتب الأجنبية في مكتبته، كان ٩٠٪ منها باللغة الألمانية. وحتى عندما درست اللغة العربية، كانت القواعد الأساسية (التي وضعها كارل بروكيلمان) مكتوبة بالألمانية، إذ كانت الدراسات العربية الألمانية تحظى بمكانة بارزة. أختي وإخوتي حفظوا أجزاء من «فاوست» عن ظهر قلب قبل حضورهم عروضه في ألمانيا أو سويسرا.

ورغم أنني لم أكن ملمًا بتفاصيل هذه الأمور التي كانت تدور في محيط عائلتي، إلا أنها غرست في نفسي مشاعر إيجابية تجاه كل ما يتعلق بألمانيا، خاصة في مجالات الثقافة والعلم والموسيقى. كانت موسيقى الملحنين الألمان مثل برامز وباخ وبيتهوفن تتردد دائمًا في منزلنا بينما كان إخوتي يتدربون على البيانو أو الكمان. لكنني لم أكن أربط هذه الموسيقى بألمانيا كدولة.

كان هناك رفض قوي داخل عائلتي للنظام النازي الألماني، وللطبق الأسود الذي مثّل تلك الصفحة السوداء في التاريخ الألماني. ومع ذلك، لم يكن هذا يعني أن كل شيء في الثقافة والعلم والموسيقى الألمانية كان سيئًا. كان من المهم التمييز بينهما، رغم أن ذلك قد يكون صعبًا بالنسبة لأولئك الذين عانوا من صدمات الحرب. وفي تعبير رمزي عن هذا الرفض، نشر والدي في عام ١٩٤١ أطروحته حول أورام المخ بغلاف برتقالي، وهو لون لم يكن محبوبًا لدى المحتل الألماني آنذاك، لأنها كانت لون العائلة المالكة «أوراني».. وفي مقدمة الأطروحة، وضع اقتباسًا من الفيلسوف الألماني شيلينغ حول إساءة استخدام الحرية، وكان ذلك إشارة واضحة إلى إساءة النازيين استخدام الديمقراطية في ألمانيا وأماكن أخرى.

## التحيزات الهولندية تجاه ألمانيا

عندما بدأت عملي في ألمانيا، كانت لا تزال هناك العديد من الأحكام المسبقة في هولندا تجاه الألمان، بناءً على التجارب المروعة التي حدثت خلال الحرب العالمية

الثانية. ومع ذلك، بحلول ذلك الوقت، كانت هناك على الأقل جيلان جديدان من الألمان الذين وُلدوا بعد الحرب، ولم يكن بالإمكان تحميلهم مسؤولية ما حدث قبل ولادتهم. وصف المستشار الألماني هيلموت كول ذلك بأنه «نعمة الولادة المتأخرة»، وهي عبارة استعارها من الصحفي غونتر غاوس. ومع ذلك، فإن الآراء والتحيزات غالبًا ما تنتقل من جيل إلى آخر، حتى بعد زوال الأسباب المباشرة لها. إنها أشبه بطعم مر يبقى بعد الاحتلال أو الحرب، ويستمر لفترة طويلة.
كانت مهمتي الأساسية في ألمانيا هي تعزيز مصالحنا هناك بأفضل طريقة ممكنة. وبرزت الحساسيات في هولندا بشكل خاص خلال مقابلاتي مع وسائل الإعلام الهولندية.

## الرابع والخامس من مايو

أجريت أول مقابلة لي مع وسائل الإعلام الهولندية المكتوبة من قبل ليونارد أورنستين لصالح مجلة «فراي نيدرلاند» (هولندا الحرة). وفي نهاية حديث طويل نُشر في «فراي نيدرلاند» بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠٠٠، طرح أورنستين سؤالًا حول رأيي إذا ما تمت دعوة المستشار الألماني غيرهارد شرودر لحضور مراسم إحياء ذكرى الشهداء في ساحة «دام» في وسط امستردام في الرابع من مايو. أجبت بأنني أعتقد أن الوقت قد حان لتقارب ألمانيا وهولندا في التعامل مع آلام الحرب. وقلت: «لماذا لا؟ فقد حضر القائد الألماني السابق للفيلق الألماني الهولندي المشترك، الفريق كارستن أولتمانز، بالفعل إحياء ذكرى ٤ مايو واحتفالات ٥ مايو لاحقًا.» وأضفت: «إن القوى في ألمانيا التي ترفض الحرب وتدينها هي بنفس القوة الموجودة لدينا. أرحب حقًا بانضمام الجيل الجديد من الألمان إلينا في إحياء الذكرى للتعبير عن رفضهم لما حدث خلال الحرب. نحن الآن في عصر جديد مع جيل جديد وأشخاص جدد.»
ولكن كان هذا الأمر يبدو خطوة كبيرة جدًا، على الأقل فيما يتعلق بمراسم إحياء الذكرى الوطنية في ساحة «دام». وأبلغتني «لجنة ٤ و٥ مايو» أن هذه الاحتفالات الوطنية مخصصة فقط للهولنديين. بينما كان الأمر مختلفًا في الاحتفالات الإقليمية والمحلية، حيث تمت دعوة الألمان في بعض الأحيان، مثل الجنرال الألماني أولتمانز. ومع ذلك، لم يكن هناك اهتمام كبير بمثل هذه الاحتفالات المحلية. فعندما ألقى

رئيس الوزراء بير شتاينبروك من ولاية شمال الراين-وستفاليا في عام ٢٠٠٥ خطابًا مؤثرًا بمناسبة إحياء ذكرى الشهداء في أيندهوفن، لم تجد صحيفة «دي تليغراف» سوى أن تذكر أن سيارته اصطدمت بعمود، ولم يكن هناك اهتمام إعلامي يُذكر بهذه المناسبة بشكل عام.

في ذلك الوقت، بدا أن الهولنديين لم يعودوا بحاجة إلى بادرة تصالح من الألمان، أو على الأقل هذا ما أظهره استطلاع دولي في يوليو ٢٠٠٥، حيث أشار إلى أن ٨٨٪ من الهولنديين لديهم صورة إيجابية عن ألمانيا.

في عام ٢٠١٢، ظهر اهتمام واضح عندما حضر الرئيس الألماني يواخيم غاوك، ليس لحضور مراسم إحياء الذكرى، بل للاحتفال بيوم التحرير الهولندي. ألقى غاوك خطاب ٥ مايو في بريدا، وقد لاقى ترحيبًا كبيرًا. كانت هذه المرة الأولى التي يُدعى فيها رئيس ألماني لإلقاء هذا الخطاب. وفي نفس اليوم، حضر غاوك حفل التحرير في أمستردام، برفقة الملكة بياتريكس. كان ذلك لحظة تاريخية.

## يوم الحداد الوطني

يتعامل الألمان مع مراسم إحياء الذكرى بشكل مختلف. لديهم يوم خاص يسمى «يوم الحداد الوطني» (Volkstrauertag)، حيث يتم إحياء ذكرى جميع الضحايا الذين لقوا حتفهم في الصراعات المسلحة أو كانوا ضحايا للقمع العنيف (وليس فقط ضحايا الحربين العالميتين الأولى والثانية، وليس الألمان فقط بل أيضًا غيرهم). في ١٧ نوفمبر ٢٠٠١، تمت دعوتي لإلقاء خطاب بهذه المناسبة، ويتم اختيار دولة مختلفة كل عام. أعددت خطابي بعناية بالتنسيق مع وزارة الخارجية، وخاصة مع مكتب وزير الدولة للشؤون الخارجية ديك بينشوب. وكان بينشوب قد أعرب عن نفس الأفكار التي طرحتها سابقًا حول ٤ و٥ مايو. على سبيل المثال، أشار بينشوب إلى أن زيارة المستشار الألماني هيلموت كول لمدينة روتردام في ٢٢ مايو ١٩٩٥، التي تعرضت لقصف شديد خلال الحرب العالمية الثانية، كانت لحظة مهمة لهولندا، وأن حضور المستشار غيرهارد شرودر في الاحتفال القادم بتحرير هولندا من الاحتلال النازي في ٥ مايو يمكن أن يكون خطوة تالية مرحب بها.

لكن حتى ذلك الحين، كان هذا يبدو خطوة متقدمة جدًا، وتلقيت في اللحظة الأخيرة مكالمة هاتفية من مكتب وزير الخارجية في لاهاي عندما كان قد فات الأوان لتغيير خطابي. ويبدو أن التصريحات السابقة لوزير الدولة بينشوب، التي تم نشرها في وسائل الإعلام، تجاوزت في النهاية ما كان يُعتبر مقبولًا في هولندا آنذاك.

في الماضي، كانت مراسم ٤ مايو مخصصة فقط لضحايا الحرب العالمية الثانية، وكان من المفهوم أن الحلفاء يرغبون في إحياء هذه الذكرى، ولم يكن لألمانيا، الخصم في ذلك الوقت، أي دور فيها.

لكن اليوم، أصبحت الصياغة أكثر شمولًا: «في إحياء الذكرى الوطنية، نكرم الضحايا الهولنديين في الحروب. جميعهم - من المدنيين والعسكريين - الذين قتلوا أو اغتيلوا داخل مملكة هولندا أو في أي مكان في العالم منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبعدها في حالات الحرب وعمليات حفظ السلام.»

وبهذه الصياغة، تُعتبر ألمانيا من حلفائنا في عمليات حفظ السلام بعد الحرب. فعندما كنت في منصبي، كانت ٨٠٪ من الوحدات القتالية الهولندية في ألمانيا تحت القيادة المشتركة للفيلق الألماني الهولندي المشترك، الذي كان مقره في مدينة مونستر الألمانية. كان هذا المقر جزءًا من قيادة عمليات الأرض في حلف الناتو، وقد عملت ألمانيا وهولندا معًا على قيادة هذه الوحدة. ولم يكن هناك تعاون أوثق من هذا.

وقد تعاونا مع الألمان في مختلف عمليات حفظ السلام، بما في ذلك في البلقان وأفغانستان. وخلال هذه العمليات المشتركة، سقط جنود هولنديون وألمان.

ومع ذلك، من الواضح أن لجنة ٤ و٥ مايو تظل هي الجهة التي تحدد سياسة الدعوات.

## ساكسنهاوزن (Sachsenhausen)

في ألمانيا، أقيمت أيضًا العديد من مراسم إحياء ذكرى الشهداء في الرابع من مايو. من برلين، كانت المراسم تُقام في معسكر الاعتقال السابق بالقرب من ساكسنهاوزن (معسكر اعتقال ساكسنهاوزن أيام الحكم النازي). كانت الأجواء في ذلك المكان محملة بالكآبة الشديدة. وكان من بين الحضور أعضاء مؤسسة «أصدقاء ساكسنهاوزن الهولندية»، الذين سبق أن سُجنوا هناك. وقد أعادت خطبهم إحياء الواقع القاسي الذي عاشوه.

كان ليو فان ديني، رئيس المؤسسة، يلقي خطابًا سنويًا لائقًا باسم المؤسسة، ولكن عندما غاب في أحد الأعوام بسبب المرض، ألقى ويم فان آلدرين الكلمة. كان فان ألدرين قد سُجن في ساكسنهاوزن مع والده، وشارك بتفاصيل مروعة عن تجربتهما. روى أنه في الليلة الأولى، اضطر إلى النوم مع والده على نفس السرير في أحد المهاجع، وكانا كلاهما حليقي الرأس، وحصلا على أرقام، وأجبرا على النوم عاريين بجانب بعضهما البعض. كما تحدث عن توزيع الحساء، حيث كان من الأفضل الوقوف في آخر الصف للحصول على بعض البقايا الثقيلة في القاع. وذكر أيضًا أنهم كانوا يتلقون أحيانًا قطعًا من اللحم الفاسد، والتي كان السجناء الجائعون يلتهمونها رغم إصابتهم بأمراض شديدة بعد ذلك، وكانوا ممنوعين من الخروج لقضاء حاجاتهم. كانت لفان آلدرين قدرة كبيرة على إيصال هذه التفاصيل المؤلمة والتأثير على كل من كبار السن والجيل الجديد.

في الوقت نفسه، رأيت شيئًا لم أكن أتوقعه. فقد اعترف فان ديني بأن فان آلدرين، وهو طبيب، يمتلك «مهارات تواصل رائعة»، لكنهما جاءا من خلفيات مختلفة في المجتمع الهولندي. ولم يكن فان ديني يرغب إطلاقًا في أن يضع فان آلدرين إكليلًا من الزهور باسم المؤسسة في العام الذي لم يتمكن فيه من الحضور، رغم أنهما كانا قد سُجنا معًا.

## الدراسة السلبية لمعهد كلينغندايل (Clingendael Institute) عن ألمانيا

عندما بدأت عملي في ألمانيا في يناير ١٩٩٩، واجهت قضيتين أثرتا سلبًا على صورتنا هناك بشكل واضح. أولًا، سُئلت مراراً وتكراراً عن الدراسة التي أجراها معهد كلينغندايل حول ألمانيا. أُجريت هذه الدراسة في عام ١٩٩٣، أي قبل ست سنوات، واستطلعت آراء الشباب الهولندي حول الألمان. كانت النتائج سلبية بشكل لافت. وكان على غلاف الكتاب الذي نُشر لاحقًا بعنوان «ألمانيا في الصورة» جملة معبرة: «لقد تعلمنا أن التمييز خطأ، لكننا نستثني الألمان.»

كانت نتائج هذه الدراسة لا تزال تتردد في ألمانيا، رغم أنها بدأت تخف تدريجيًا. يمكن القول بوضوح إن هذه الدراسة أثرت سلبًا على العلاقات بين شعبينا، رغم أن لحسن الحظ العلاقات بين حكومتينا بقيت إيجابية.

بعد سنوات قليلة، أظهر بحث بديل نُشر في عام ١٩٩٩ في مجلة «أكتا بوليتيكا» أنه باستخدام نفس البيانات البحثية، يمكن التوصل إلى استنتاج مختلف، وهو أن الوضع لم يكن سلبيًا كما صُوّر في البداية، وأن مواقف الشباب الهولندي تجاه دول كبيرة أخرى مثل فرنسا وبريطانيا كانت مشابهة لموقفهم تجاه ألمانيا. ومع ذلك، لم تلقَ هذه النتائج الجديدة اهتمامًا كبيرًا في وسائل الإعلام. كان المعيار الإعلامي آنذاك أن «الأخبار الجيدة ليست أخبارًا». لذلك، بقيت الصورة السلبية التي رسمتها دراسة معهد كلينغندايل راسخة إلى حد كبير.

وبالمثل، لم تحظَ الدراسة الإيجابية التي أجرتها جامعتي غرونينغن وأولدنبورغ عام ٢٠٠٠ بعنوان «هولندا وألمانيا: معرفة وفهم بعضنا البعض» باهتمام يُذكر من وسائل الإعلام. بعبارة أخرى، من الصعب جدًا تغيير صورة سلبية بمجرد أن تستقر، حتى لو ثبت بوضوح أن تلك الصور السلبية كانت بعيدة عن الحقيقة.

## القنبلة المائية وحملة التوعية: الجارالاقرب هولندا

على الجانب الآخر، من السهل جدًا إفساد الصورة الإيجابية التي تشكلت على مدى طويل. يمكننا التفكير في هذا السياق بما يُعرف ب»قنبلة الماء» أو «الطماطم الهولندية عديمة الطعم»، والتي نُشرت عنها تقارير سلبية للغاية في الصحف الألمانية مثل «دير شبيغل» في منتصف التسعينيات. ونتيجة لذلك، تضررت صادراتنا الزراعية إلى ألمانيا (والتي تشكل أكثر من ٢٥٪ من إجمالي صادراتنا الزراعية) بشكل واضح. ولكن، بفضل حملة توعية استمرت أربع سنوات نظمتها السفارة الهولندية في ألمانيا تحت عنوان «الجار الأقرب: هولندا» (١٩٩٩-٢٠٠٣)، تم تحسين هذه الصورة تدريجيًا. إضافة إلى ذلك، لعبت التغييرات في أساليب الإنتاج الزراعي الهولندية دورًا مهمًا، حيث تم إعادة استخدام بعض «الجينات القديمة»، مما جعل الطماطم الهولندية تعود لتتصدر قوائم التذوق. ومع ذلك، لم تحظَ هذه التطورات بنفس التغطية الإعلامية الكبيرة.

## حملة «أنا غاضب»

نقطة أخرى كانت تُثار كثيرًا في ألمانيا هي حملة «أنا غاضب». ففي عام ١٩٩٣، عندما أُشعلت النيران في مركز لإيواء طالبي اللجوء في ألمانيا، أرسل مئات الآلاف من الهولنديين بطاقات احتجاج إلى المستشار الألماني كول تحمل عبارة «أنا غاضب»، بناءً على افتراض متسرع بأن الألمان هم الجناة. لكن تبيّن لاحقًا أن الهجوم كان جزءًا من انتقام داخل مجموعة طالبي اللجوء أنفسهم. وبالتالي، كانت هذه الحملة غير ملائمة تمامًا. ومع ذلك، لم يقم الألمان برد فعل مماثل عندما أُحرقت مساجد ومدارس في هولندا عام ٢٠٠٤.

## رد الفعل الإيجابي الألماني والدور النموذجي لهولندا

على الرغم من كل ما سبق، كنا نتمتع بقدر كبير من حسن النية لدى الألمان. بل يمكن القول إن هناك رد فعل إيجابي تجاهنا. ومع ذلك، بدأ هذا الرد الإيجابي يتراجع تدريجيًا، إذا كان قد وُجد أصلاً بشكل تلقائي. لذلك، كان علينا توخي الحذر للحفاظ على هذه النية الحسنة، وبذل جهود واضحة للحفاظ على موقفنا الإيجابي وترسيخه. وكان يمكن تحقيق ذلك من خلال ممارسة «الدبلوماسية العامة»، على الرغم من أنه لم يكن ينبغي أن نبالغ في تقدير تأثيرها المستدام.

ما كان يمكننا الاستفادة منه في هذا السياق هو أن العديد من الألمان كانوا يرون أن بلادنا تؤدي دورًا «نموذجيًا» من نوع ما. لقد أُعجبوا بنا لسنوات بسبب نموذج مثل النموذج التوافقي ((Poldermodel لدينا، وبسبب ما اعتبروه تسامحنا وسياساتنا تجاه الأقليات، وحلولنا لقضايا الاندماج، وما إلى ذلك. وللاستفادة من هذه الصورة - في إطار الدبلوماسية العامة - قمت خلال فترتي في ألمانيا بإلقاء العديد من المحاضرات حول النموذج التوافقي (Poldermodel)، كما نظّمنا في السفارة في برلين ندوات حول قضايا مثل الاندماج وسياسات المدن الكبرى. وتمت مناقشة هذه المواضيع بالتفصيل أيضاً في المؤتمر البرلماني السنوي الهولندي-الألماني. وكانت ردود الفعل الألمانية إيجابية للغاية في الغالب.

ومع ذلك، كانت هناك أيضًا مواضيع سجلنا فيها نتائج سلبية واضحة كدولة في نظر الألمان. من بين هذه المواضيع، سياستنا بشأن المخدرات والقتل الرحيم، واغتيالات بيم فورتاين وتيو فان غوخ، والسلوك الفظ الذي كان يظهره بعض مشجعي كرة القدم الهولنديين تجاه الألمان خلال المباريات الثنائية. وكانت مواقع كرة القدم الألمانية مثل «Ihr seid nicht dabei» تبدو بريئة نسبيًا مقارنة بمواقعنا.

ومع ذلك، فإن اغتيالات فورتاين وفان غوخ أضافت تحولاً آخر في صورة ألمانيا عن هولندا. إلى جانب الصدمة والدهشة حول كيف كانت مثل هذه الأمور ممكنة في هولندا، كان التركيز بشكل خاص على مقتل تيو فان غوخ وتداعياته، حيث أُثيرت تساؤلات حول التأثيرات المحتملة لتطور مماثل في ألمانيا. وهكذا، عادت هولندا لتُعتبر دولة نموذجية يُتابعها الألمان باهتمام بحثاً عن حلول محتملة. تلقيت دعوات للمشاركة في ندوات، وللاجتماعات مع لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني، بل وتمت دعوتي من قبل الرئيس الألماني هورست كوهلر لتقديم توضيحات إضافية. وعلى الرغم من أن هذه التطورات السلبية كانت شديدة، إلا أنها وفرت لنا فرصة لإعادة وضع بلدنا مرة أخرى على الخريطة بصورة أكثر إيجابية.

فيما يتعلق بالقتل الرحيم، كتبت عدة مرات ردودًا على مقالات سلبية نُشرت في صحف مثل «دير شبيغل» عندما كانت تحتوي على معلومات غير دقيقة. لكن في بعض الأحيان، كنا نفتقر إلى الحجج القوية لتقديم رد فعّال، إذ لم تكن الانتقادات دائمًا غير صحيحة. في بعض الحالات، كان من الأفضل عدم الرد لتجنب تفاقم المشكلة.

وبالنسبة لسياسة المخدرات، كانت هذه القضية أيضًا صعبة. لم أكن قادرًا على تقديم رد إيجابي بشأن فتح المقاهي الخاصة بتجارة المخدرات في المناطق الحدودية، أو على تقارير الشرطة البافارية التي تفيد بأن أكثر من ٨٠٪ من المخدرات المصادرة كانت قادمة من هولندا. كما لم يكن لدي رد على سياسة الإفراج دون عقوبة عن ناقلي المخدرات.

ظلّت سياسة المخدرات الهولندية نقطة خلافية في العلاقات الهولندية الألمانية. مدى الإزعاج الألماني كان يختلف باختلاف الوقت والسياسيين والولايات، لكنه كان دائمًا موجودًا. ولم يكن هناك مجال كبير لتحسين الوضع عبر الدبلوماسية العامة، حيث كانت هناك اختلافات جوهرية في السياسات بين بلدينا.

## أمثلة على دبلوماسية عامة هولندية ناجحة في ألمانيا

مع ذلك، كانت هناك أمثلة على دبلوماسية عامة هولندية ناجحة في ألمانيا. المثال الأول كان مبنى السفارة الهولندية الجديد في برلين، الذي صممه ريم كولهاس. هذا المبنى العصري جذب اهتمامًا كبيرًا منذ افتتاحه في نهاية عام ٢٠٠٣، واعتُبر من قبل الجمهور والحكومة الألمانية بادرة مميزة من هولندا تجاه ألمانيا. قدمت هولندا نفسها كدولة حديثة تتمتع بثقافة شفافة، حيث كان المبنى مكونًا إلى حد كبير من الزجاج الشفاف، مما ساهم في تحديث الصورة التقليدية عن هولندا المرتبطة بالزهور والقباقيب وطواحين الهواء، والتي كانت بدورها مصدرًا كبيرًا للنوايا الحسنة.
كان من بين الأمثلة الناجحة برنامج المنح للصحفيين، الذي حققنا من خلاله تجارب إيجابية للغاية. هذا البرنامج كان عبارة عن تبادل للصحفيين، حيث عمل الصحفيون الألمان لبضعة أشهر في تحريرات الصحف الهولندية، في حين عمل الصحفيون الهولنديون في تحريرات الصحف الألمانية. أتاح هذا البرنامج للمشاركين فرصة للتعرف على الدولة الأخرى عن قرب ومن خلال الخبرة العملية، مما مكّنهم لاحقًا من الكتابة عن هولندا أو ألمانيا بشكل أفضل وأكثر دقة مما كانوا يستطيعون بدون هذه التجربة. كانت هذه وسيلة مستدامة للتأثير على وسائل الإعلام، دون الانخراط في حملات دعائية سطحية. لم يكن ذلك يعني استبعاد المقالات النقدية، ولكن تلك المقالات كانت تُكتب من قبل صحفيين يعرفون بلدنا ومجتمعنا بشكل أعمق، ولم تكن مبنية على الأفكار النمطية السائدة. وكانت التكلفة المحدودة لهذا البرنامج تؤدي إلى عائد مرتفع. كان هذا التعاون يقدم حلاً فعالًا للشعار: «أنا لا أحب الألمان، باستثناء الذين أعرفهم.»

## ألمانيا الشرقية والغربية السابقة

لم يمضِ وقت طويل على وصولي إلى ألمانيا في يناير ١٩٩٩، حتى قمت بأول زيارة لي إلى ألمانيا الشرقية. كان عليّ التوجه إلى مدينة فايمار، مدينة جوته. توقفنا عند محطة استراحة بعد فترة قصيرة من عبور الحدود الألمانية-الألمانية السابقة – وهي

الحدود التي لا تزال عالقة في أذهان الألمان – ولاحظت أن هناك عددًا أكبر من الأشخاص يعملون مقارنة بنظرائهم في الغرب على نفس العمل. وكان يبدو أن الأمور تسير بوتيرة أبطأ. وربما كان هذا مجرد تحيز من جانبي.

رغم عدم وضوحها للعين، كانت هناك بالفعل فجوة نفسية بين الشرق والغرب. فعندما كنا نسير مع وفد هولندي رفيع المستوى على الطريق مع مرافقة من الدراجات النارية، كان مستخدمو الطريق في الشرق يسارعون إلى الانحراف جانبًا حتى تمر القافلة، بينما كان رد فعل مستخدمي الطريق في الغرب أكثر استرخاءً. في الشرق، كان الناس معتادين لفترة طويلة على الدكتاتورية التي كانوا مجبرين على الامتثال لها. فمنذ عام ١٩٣٣، كانت هناك دكتاتورية في الشرق، أولاً تحت حكم هتلر ثم الاتحاد السوفييتي وجمهورية ألمانيا الديمقراطية حتى عام ١٩٨٩. أما في الغرب، فقد كان الوضع مختلفًا تمامًا بعد عام ١٩٤٥.

لفترة طويلة، كان هناك تفاوت في الأجور بين الشرق والغرب، ولا يزال قائماً إلى حد ما. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٤، كان العمال في غرب برلين يتقاضون أجورًا أعلى من أولئك في الشرق، حتى في مواقع العمل المشتركة مثل «مُهوِّلِندامشلويس (Mühlendammschleuse)»، وهو ما لم يكن يساعد في تقليص الفجوة القائمة. حاليًا، توجد فروقات في الأجور حسب المناطق الألمانية، لكن ليس بناءً على الأصل داخل ألمانيا نفسها.

مسألة أخرى كانت مشكلة «الهجرة الداخلية» الكبيرة من قرى الشرق إلى الغرب، حيث كان الشباب يغادرون للحصول على وظائف ذات رواتب أفضل في الغرب، مما أدى إلى تفاقم مشكلة الشيخوخة في الشرق.

## مؤتمر البرلمان الهولندي الألماني

الملفت أن الألمان أبدوا اهتمامًا مبكرًا بموضوع الشيخوخة. وهذا الأمر برز بوضوح خلال إحدى جلسات مؤتمر البرلمان الهولندي الألماني، الذي عُقد في ماستريخت. كان البرلمانيون الألمان يرون هذه المسألة كقضية ملحة، بينما كان نظراؤهم الهولنديون أكثر استرخاءً حيالها في ذلك الوقت. ربما كان السبب في ذلك هو أن

الألمان، بسبب التطورات في شرق بلادهم، واجهوا هذا التحدي مبكرًا. ومع ذلك، كانت الإحصاءات تشير إلى أن هذه القضية لم يكن بالإمكان تجاهلها في كلا البلدين.
من الجانب الهولندي، كان عدد كبير من البرلمانيين في مؤتمر البرلمان الهولندي الألماني من المقاطعات الشرقية. وكانت لديهم معرفة واضحة ووطيدة بجيرانهم الألمان أكثر مما كان الحال لدى البرلمانيين من المقاطعات الغربية، بسبب التواصل المباشر عبر الحدود، سواء من خلال شراء الوقود أو التسوق، أو الاستماع إلى المحطات الإذاعية الألمانية، أو متابعة المسلسلات التلفزيونية الألمانية المدبلجة، في وقت لم تكن فيه الأقمار الصناعية وتلفزيون الكابل موجودة بعد.
يمكن للمرء أن يقول ربما إن أوجه التشابه بين الهولنديين من المناطق الحدودية الشرقية وجيرانهم الألمان في شمال الراين-وستفاليا وساكسونيا السفلى، في جوانب عدة، أكبر من تلك الموجودة مثلاً بين الألمان من منطقتنا الحدودية والألمان من المناطق البعيدة مثل بافاريا أو برلين أو براندنبورغ؛ حيث إنهم قد يكون لديهم طابع أقرب إلى الطابع الأوروبي الوسطي. أما بالنسبة للهجات المحلية، فقد كانت اللهجات على جانبي الحدود الهولندية الألمانية متشابهة إلى حد أن الكاتب الألماني هاينريش هاينه قال ساخرًا: «في لغة أهل دوسلدورف يمكننا أن نلحظ بالفعل تحولاً نحو نعيق الضفادع في المستنقعات الهولندية.»

## عواقب نقل العاصمة من بون إلى برلين

كان هناك اعتقاد شائع في ذلك الوقت بأنه مع انتقال العاصمة من بون إلى برلين في عام ١٩٩٩، ستتغير نظرة ألمانيا تجاه بقية أوروبا، وربما تحاول إحياء طموحاتها القديمة في القوة. لكن هذا لم يحدث على الإطلاق. ورغم أن برلين أصبحت تقع في قلب الاتحاد الأوروبي بعد انضمام العديد من دول وسط وشرق أوروبا، إلا أن السياسة الألمانية لم تتغير كثيرًا.
برلين كانت – وربما لم يدرك الكثيرون ذلك – تقع جغرافيًا على أطراف جمهورية ألمانيا الاتحادية في الشرق. إضافة إلى ذلك، كانت حينها المدينة الأكثر مديونية في ألمانيا. رغم أن برلين تمتلك دارين للأوبرا وتقدم الكثير من الناحية الثقافية، إلا أن

الازدهار الألماني كان متركزًا بشكل أكبر في الغرب والجنوب، في ولايات شمال الراين-وستفاليا، بادن-فورتمبيرغ وبافاريا، إلى جانب هامبورغ في الشمال. ولم تكن الولايات الأخرى سعيدة بتقديم مساهمات كبيرة لدعم العظمة الثقافية لبرلين الفقيرة.
لم تصبح برلين مركزًا رئيسيًا باتجاه شرق أوروبا. فقد احتفظت العديد من الشركات الكبرى بمقارها الرئيسية في الولايات الألمانية الأكثر ثراءً، مثل منطقة الرور، هامبورغ، فرانكفورت أو جنوب ألمانيا.
نقل العاصمة إلى برلين لم يعني أنني سأضطر إلى تقليل السفر؛ بل على العكس كان صحيحًا، نظرًا لأن موقع العاصمة كان أقل مركزية. خلال فترة عملي، كان لدينا ٢١ قنصلية وممثلية في جميع أنحاء البلاد. جولة تشمل جميع هذه الممثليات كانت تغطي حوالي ٦٠٠٠ كيلومتر انطلاقًا من بون، ولكنها كانت تبلغ حوالي ١٠,٠٠٠ كيلومتر انطلاقًا من برلين. كنت أستغل كل فرصة خلال رحلاتي لقراءة الملفات والمستندات، وكان ذلك ضروريًا للبقاء على اطلاع تام بكل المستجدات.

## ألمانيا واحتلال العراق الأمريكي-البريطاني

ما تغيّر فعليًا كان الموقف الدولي لألمانيا، ولكنه لم يكن نتيجة لنقل العاصمة من بون إلى برلين. في الماضي، لم تكن ألمانيا ترسل قوات عسكرية إلى الخارج، لأن ذلك كان حساسًا للغاية بسبب إرث الحرب العالمية الثانية. ولكن مع مرور الوقت، تم تجاوز هذا المحظور، وأرسلت ألمانيا قواتها في مهام حفظ السلام، دون أن تشارك في تدخلات عسكرية. وفي حين كانت العديد من الدول في الماضي تعارض نشر القوات الألمانية في الخارج، أصبح الاحتجاج الآن عندما ترفض ألمانيا المشاركة.
عارضت ألمانيا التدخل العسكري الأمريكي-البريطاني في العراق عام ٢٠٠٣، ورأت أنه كان يجب استخدام جميع الوسائل السياسية أولاً قبل التفكير في مثل هذا التدخل العسكري. وكان هذا الموقف يُعتبر سيئًا للوحدة الأوروبية، بدلاً من التركيز على جوهر المسألة. عندما قدمتُ لوفد من البرلمانيين الهولنديين الزائرين إلى برلين شرحًا عن الموقف الألماني تجاه العراق، كان يُفهم ذلك أحيانًا على أنني أنتقد الخط العسكري المتبع. نعم، كنت أملك هذا النقد بالفعل، ولكن في هذه الحالة كانت

المسألة تتعلق فقط بتحليل الموقف الألماني، وليس موقفي الشخصي. عادةً ما لم يكن من الممكن إجراء نقاش حقيقي؛ إما أن تكون مؤيدًا أو معارضًا، وكانت الفروق الدقيقة شبه معدومة.

عندما قام وزير الخارجية الهولندي ياب دي هوب شيفر بزيارة نظيره الألماني يوشكا فيشر في برلين خلال الفترة التي سبقت الغزو الأمريكي-البريطاني للعراق، تمت مناقشة القضية العراقية بطبيعة الحال. وطلب دي هوب شيفر مني أن أتحدث، مشيرًا إليّ على أنني «خبيرنا» في هذا المجال، بناءً على خبرتي السابقة كسفير في العراق. كان فيشر معارضًا بشدة لأي تدخل عسكري، لكن حدسه كان يقول له إن الأمريكيين والبريطانيين سيمضون قدمًا في خططهم، وقد تبين أن هذا التقدير كان صحيحًا.

بعد الاحتلال الأمريكي-البريطاني للعراق، لم يُمنح لي الإذن بالتحدث علنًا عن الوضع في العراق. رغم أنني تمت دعوتي من قبل لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الهولندي في لاهاي للحديث عن التطورات في العراق، إلا أن وزارة الخارجية الهولندية سمحت لي فقط بتقديم «معلومات واقعية» دون تحليل. أفترض أن السبب في ذلك كان أن تحليلاتي كانت تختلف عن السياسة المؤيدة لأمريكا التي كانت تتبعها الحكومة الهولندية آنذاك. وبدون تحليل، كانت مشاركتي أقل أهمية، ولذلك تم إلغاء ظهوري في البرلمان في النهاية.

## توسيع الاتحاد الأوروبي بانضمام عشرة أعضاء جدد

أدى توسيع الاتحاد الأوروبي بانضمام عشرة أعضاء جدد، من بينهم ثماني دول من وسط وشرق أوروبا، إلى اضطرار ألمانيا لتوزيع اهتمامها على عدد أكبر من الدول مقارنةً بالسابق. فقد حصلت ألمانيا على جيران جدد داخل الاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لهولندا، فقد تطلب الأمر منها بذل جهود أكبر لتحقيق نفس النتائج التي كانت تحصل عليها سابقًا مع ألمانيا. ولم يكن لهذا التغيير أي علاقة بنقل العاصمة من بون إلى برلين. كانت بون كعاصمة أكثر فائدة لهولندا من الناحية الاستراتيجية، ليس فقط لقربها الجغرافي من برلين، ولكن أيضًا لأنها تقع في ولاية شمال الراين-وستفاليا، وهي الولاية الأهم اقتصاديًا لهولندا. هذه الميزة كانت تجمع بين القرب الجغرافي والأهمية الاقتصادية.

## ألمانيا تُجبَر على الدفاع عن مصالحها

من التطورات الأخرى التي تزامنت مع الفترة الأولى بعد نقل العاصمة من بون إلى برلين، هو اضطرار ألمانيا للدفاع عن مصالحها بشكل أكبر نتيجة للتباطؤ الاقتصادي. بدأت ألمانيا في تجاوز معايير ميثاق الاستقرار والنمو (١٩٩٧)، وهو أمر لم يُستقبل جيدًا في هولندا. في الماضي، كانت ألمانيا تحل العديد من الخلافات الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم «حقيبة كبيرة من المال»، لكن هذه الحقيبة بدأت تفرغ تدريجيًا. ورغم ذلك، بقيت ألمانيا واحدة من أكبر المساهمين في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي طالبت بنفوذ أكبر في اتخاذ القرار.
تحولت ألمانيا إلى قوة عظمى عادية داخل الاتحاد الأوروبي، وكان من غير المنطقي أن يُتوقع من الدولة صاحبة أكبر اقتصاد أن تبقى صامتة. لقد انتهى ذلك الوقت الذي كان يُطلب فيه من ألمانيا تقديم الكثير دون أن يكون لها رأي مسموع.

## التعامل مع الماضي وتقييد الذات

بعد الحرب العالمية الثانية، كانت ألمانيا موجهة بشكل كبير نحو أوروبا ولم تُظهر ميولًا قومية ألمانية. يمكن اعتبار القومية الأوروبية لألمانيا بمثابة نوع من «القومية البديلة»، التي تأثرت بلا شك بتاريخ الحرب. لم يكن هناك حاجة لتذكير الألمان بماضيهم الحربي، فقد كانوا يفعلون ذلك بأنفسهم على نطاق واسع. إذا كان هناك بلد يعمل على مواجهة الماضي (Vergangenheitsbewältigung) ، فهو ألمانيا (باستثناء جمهورية ألمانيا الديمقراطية التي لم تتعامل مع هذا الماضي قبل إعادة توحيدها في عام ١٩٩٠). ولهذا، كانت ألمانيا شديدة الحساسية عندما يحاول الآخرون تذكيرها بماضيها.
خلال مناقشات المجلس الأوروبي في نيس عام ٢٠٠١ حول موازين التصويت الجديدة داخل الاتحاد الأوروبي بناءً على عدد السكان، قدم القادة السياسيون البولنديون حججًا بأن سكان بولندا كانوا سيكونون ضعف عددهم الحالي لو لم يتعرضوا لكل ما حدث خلال الاحتلال الألماني بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٥، وبالتالي،

كان من حق بولندا الحصول على وزن تصويتي أكبر داخل الاتحاد الأوروبي. ومع اعتماد التوزيع الجديد بناءً على عدد السكان، كان الوزن التصويتي لألمانيا سيصبح أكبر بكثير من بولندا. وقد عارضت بولندا هذا التوزيع لمنع الهيمنة الألمانية على أوروبا.

السؤال كان: هل ستدفع هذه الهجمات ألمانيا للانطواء على نفسها، أم أنها ستحفز على بروز قومية ألمانية متجددة على حساب القومية الأوروبية لألمانيا؟

كان بإمكاننا أن نجعل الأمور أسهل على الألمان من خلال معاملتهم مثل باقي الدول، مما قد يسمح لهم بالتخلي عن تقييد الذات (Selbstbeschränkung)الذي فرضوه على أنفسهم، لكن هذا التغيير استغرق وقتًا.

لقد جادلت مرارًا بأن الوقت قد حان لأن نبدأ في اعتبار ألمانيا دولة «طبيعية». لقد أضفت في بعض الأحيان أننا يجب أن نحرص على أن نصبح نحن أنفسنا «طبيعيين» أيضاً.

## الأولوية لدى الحكومة الاتحادية في برلين أم الولايات؟

من الأسئلة الاستراتيجية التي طرحتها على نفسي في بداية تعييني في ألمانيا كان ما إذا كان يجب أن أركز على الأنشطة في بون/برلين مع الحكومة الاتحادية، أم على الولايات التي لدينا فيها (وما زلنا) مصالح كبيرة. بالطبع، كانت الإجابة تشمل كلا الجانبين، لكن لا يمكن القيام بكل شيء في الوقت نفسه. لذلك، كان من الضروري توزيع أنشطتي بين برلين والولايات الستة عشر. في برلين، كانت السفارة تضم عدة أقسام تراقب التطورات على المستوى الاتحادي بشكل جيد. كان لدينا خبراء ممتازون في شؤون الاتحاد الأوروبي، مثل ماتياس فان بونزل، راينوت فوس، وهينك فوسكامب. قضايا الاتحاد الأوروبي معقدة للغاية وتحتاج إلى خبرة واسعة، وهو ما كنا نتمتع به.

## أهمية السفارات في أوروبا

يُقال أحيانًا إن السفارات الهولندية داخل الاتحاد الأوروبي يمكن إغلاقها لتجنب إهدار المال، لأن كل شيء يمكن ترتيبه في بروكسل. لكن في بروكسل يتم التركيز على وضع اللوائح والسياسات المشتركة بين الدول الأعضاء، وليس على المصالح الثنائية اليومية والمحددة.

إلى جانب الشؤون القنصلية، يجب الاستمرار في العمل على المصالح الثنائية في مجالات مثل التجارة، الاقتصاد، الزراعة، التعاون الشرطي، النقل، الثقافة، السياسة، التعاون العلمي، الطيران، الشؤون العسكرية، والعديد من المجالات الأخرى. هذه الأمور لا يمكن حلها في بروكسل. بالإضافة إلى ذلك، هناك منافسة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولا أرغب في ترك فرصة الحصول على صفقة كبيرة لشركة هولندية لتذهب إلى دولة أخرى.

المصالح الاقتصادية الهولندية في ألمانيا ضخمة ولا يمكن مقارنتها في كثير من الأحيان بتلك الموجودة في دول أخرى. خلال فترة عملي في ألمانيا، كانت صادرات هولندا إلى ولاية شمال الراين-وستفاليا وحدها تفوق صادراتها إلى جميع دول العالم خارج أوروبا. وكانت صادراتنا إلى ولايتي بادن-فورتمبيرغ وبافاريا أكبر من صادراتنا إلى الصين واليابان مجتمعتين. لذلك، كان رؤساء وزراء هذه الولايات الاقتصادية الألمانية أكثر أهمية بالنسبة لهولندا من رؤساء العديد من الدول الأفريقية أو اللاتينية أو الآسيوية.

بالطبع، يجب على الحكومة الهولندية أن تبذل جهدًا لدعم قطاع الأعمال في جميع أنحاء العالم، ولكن في ألمانيا تكون المصالح غالبًا أكبر بكثير. وتختلف صعوبة ممارسة الأعمال التجارية من دولة لأخرى. في بعض الدول يكون الاعتماد على الحكومة أكبر، بينما في دول مثل ألمانيا يمكن ترتيب الأمور بشكل مباشر. ومع ذلك، غالباً ما يُستهان بصعوبة ممارسة الأعمال التجارية في ألمانيا. فكل شيء هنا تنافسي للغاية. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد الهولنديون غالباً أنه يمكنهم إنجاز الكثير في ألمانيا باللغة الإنجليزية. قد يكون هذا صحيحاً اليوم أكثر مما كان عليه في الماضي. ومع ذلك، ستكون منافساً أفضل إذا تمكنت من إنجاز كل شيء باللغة الألمانية؛ ويفضل أن تكون الألمانية جيدة. في معرض المعادن في هانوفر، رأيت شركات هولندية تروّج لمنتجاتها باللغة الإنجليزية. ربما حققوا صفقات جيدة، ولكن الألمانية كانت ستكون الخيار الأفضل؛ حيث يمكنك على الأرجح تحقيق أرباح أكبر.

كانت السفارة تعمل بجد لدعم الشركات الهولندية، سواء الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة. في بعض الأحيان، كانت الشركات تجد صعوبة في الوصول إلى شركات كبرى مثل فولكسفاجن. قمت بزيارة لمجلس إدارة فولكسفاجن في فولفسبورغ مع وفد من الشركات الهولندية الموردة. قبل ذلك، لم تكن تلك الشركات قادرة على الوصول

المباشر إلى هذا العملاق التنافسي. كانت الزيارة ناجحة، وأسفرت عن طلبات متابعة. لقد استطعت فتح الأبواب لهم.

## افتتاح السفارة الهولندية في برلين

في الثاني من مارس ٢٠٠٤، تم افتتاح السفارة الهولندية الجديدة في برلين رسميًا على يد الملكة بياتريكس، بحضور الرئيس الألماني يوهانس راو، ورئيس البرلمان الهولندي، وأعضاء من مجلسي النواب والشيوخ الهولنديين، وأعضاء من الحكومة الاتحادية الألمانية، ووزراء هولنديين، ورؤساء وزراء الولايات الألمانية، وأعضاء من البرلمان الألماني «البوندستاغ»، والمعماري الشهير ريم كولهاس، والعديد من الشخصيات البارزة الأخرى، بقدر ما يمكن استيعابهم بشكل ملائم في قاعة الاستقبال الكبرى.

كان الجو غائمًا في ذلك اليوم، وتم وضع السجادة الحمراء خارج المبنى، بينما تولت امرأتان من الشرطة العسكرية حراسة مدخل السفارة وهما تحملان السيوف.

ألقيت الكلمة الترحيبية الأولى، حيث استهللتها بذكر خمسة عشر شخصية ومجموعة مختلفة، وتمت الإشارة إليهم جميعًا وفقًا للبروتوكول المناسب، إذ كان من الضروري احترام الترتيب لتجنب أي سوء فهم قد يُعتبر إهانة.

أقيمت مراسم الافتتاح في القاعة الكبرى، التي أُطلق عليها من ذلك اليوم اسم «قاعة الأمير كلاوس»، تكريمًا واعترافًا بالدور الإيجابي الذي لعبه الأمير كلاوس في تعزيز العلاقات بين هولندا وألمانيا.

بعد كلمتي، تحدث وزير الخارجية الهولندي برنارد بوت، الذي شغل سابقًا منصب السفير في ألمانيا الشرقية. أشار بوت إلى أنه في الماضي، كان بإمكانه أن يشعر بوحدة برلين الشرقية والغربية فقط من خلال رائحة الفحم البني المشتركة بينهما. أما الآن، فإن الوحدة أصبحت حقيقية، وقد اختفت تلك الرائحة.

استغرق بناء السفارة الجديدة أربع فترات لوزراء الخارجية الهولنديين: فان ميرلو، دي هوب شيفر، فان آرتسن، وبرنارد بوت، ولكن النتيجة كانت رائعة.

بعد انتهاء مراسم الافتتاح، قام الضيوف بجولة في قلب مبنى السفارة عبر «المسار»، وهو طريق متعرج يمر عبر جميع طوابق المبنى.

في جزء معين من المسار، كان عليك السير على ممر طويل وضيّق مصنوع من الزجاج الشفاف، حيث يمكنك من خلاله النظر إلى الأسفل لمسافة بعيدة. بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من الخوف من المرتفعات، كان هذا الجزء صعباً، لذلك تم تغطيته بسجادة حمراء أثناء الافتتاح الرسمي. لاحقاً، أتيحت لي الفرصة مراراً للقيام بجولات إرشادية في مبنى كولهاس، الذي كان يحظى باهتمام كبير. وكلما زادت الجولات الإرشادية التي قمت بها، زادت معرفتي بالمبنى، مما مكنني من توجيه الزوار بشكل أفضل إلى خصائصه المميزة. ومن بين تلك الخصائص أن المبنى لم يكن يحتوي على أي تكرار؛ فكل غرفة كانت مختلفة عن الأخرى. البعض لم يكن راضياً عن هذا الأمر بسبب نقص الخصوصية. أما أنا، فقد كانت غرفتي تطل على نهر سبري، واستمتعت كثيراً بالعمل في هذا المبنى.



**مع الملكة بياتريكس ووزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر خلال افتتاح السفارة الهولندية الجديدة في برلين (٢٠٠٤)**
**(Bundesbildstelle Berlin ©)**

# ٩

# إندونيسيا: ماضٍ «مشترك» أم «مفروض»؟

## «لقد وقفنا في الجانب الخطأ من التاريخ»

لم أكن لأتصور لحظة أفضل لبدء عملي في جاكرتا. فقد ألقى وزير الخارجية الهولندي برنارد بوت في ١٦ أغسطس ٢٠٠٥ خطابه «التاريخي» بمناسبة الذكرى الستين لاستقلال إندونيسيا. في هذا الخطاب، عبّر بوت، باسم الحكومة الهولندية، عن «القبول» السياسي والأخلاقي لتاريخ إعلان استقلال إندونيسيا (Proklamasi) في ١٧ أغسطس ١٩٤٥. كما اعترف بأن هولندا، خلال الفترة الاستعمارية، وخاصة في مراحلها الأخيرة، تسببت في إلحاق الكثير من الأضرار بالشعب الإندونيسي. وأقر بأن هولندا «كانت في الجانب الخطأ من التاريخ»، خصوصًا منذ التدخل العسكري الواسع النطاق في عام ١٩٤٧، وهي الفترة التي شهدت إراقة الكثير من الدماء وارتكاب جرائم حرب. قال بوت: «لا يستطيع المرء أن يعرف أفضل الطرق للوصول إلى القمة إلا بعد أن يصل إليها.»

قدّم بوت، نيابةً عن الحكومة الهولندية، «أسفه العميق» لكل المعاناة التي تسببت بها تلك الفترة، مؤكدًا أن هذه التطورات المؤلمة لا ينبغي أن تعرقل طريق المصالحة، وأن الوقت قد حان للنظر إلى المستقبل.

استُقبل خطاب بوت، الذي وُلد في الهند الشرقية الهولندية، بترحيب كبير من الجانب الإندونيسي، واعتُبر في هولندا خطوة هامة إلى الأمام.

وصلت إلى جاكرتا في اليوم التالي لمغادرة الوزير بوت، وخلال لقاءاتي التعريفية، كنت أشير إلى هذا الخطاب، مما جعلني ألقى استقبالًا إيجابيًا للغاية، حيث أُزيلت بعض العناصر التي كانت تُثقل العلاقات الثنائية. ومع ذلك، كانت هناك بعض التعليقات بين الحين والآخر، مثل ما قاله رئيس المحكمة العليا الإندونيسية: «ماذا؟ هل استغرق الأمر ستين عامًا حقًا؟» وقال دينو باتي جلال، المتحدث باسم الشؤون الخارجية للرئيس سوسيلو بامبانغ يودهويونو آنذاك: «هل تعتقدون حقًا أن بلدنا

انتظر لمدة ستين عامًا حتى يعترف ذلك البلد الصغير في الجانب الآخر من العالم بتاريخ استقلالنا؟» ومع ذلك، كان معظم الإندونيسيين الذين التقيت بهم إيجابيين. بشكل عام، كانت العلاقات الثنائية ممتازة. ففي جميع الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء ، والعديد من الوزراء، ووكلاء الوزراء، وأعضاء اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية، ورؤساء البلديات، والوفود التجارية، وغيرهم، كان ذلك جليًا. وكان عدد الوزراء والسياسيين الهولنديين الذين زاروا إندونيسيا في تلك الفترة يفوق بكثير عدد الزوار من الدول الأوروبية الأخرى.



**مع رئيس الوزراء يان بيتر بالكننده في زيارة لجمعية المحمدية (جاكرتا، ٢٠٠٦).**

## العلاقات غير المتكافئة

إحدى الملاحظات الأولى التي استوقفتني في إندونيسيا كانت الطابع غير المتكافئ للعلاقة بين بلدينا. فقد كان الاهتمام الهولندي بإندونيسيا أكبر بكثير من اهتمام الإندونيسيين بهولندا. وهذا الأمر لم يكن مفاجئًا، إذ أعلنت جمهورية إندونيسيا

استقلالها قبل ستين عامًا، واتخذت منذ ذلك الحين مسارًا دوليًا مختلفًا تمامًا. نتيجة لذلك، أصبحت الدول الإقليمية مثل الصين، اليابان، وأستراليا، إلى جانب الولايات المتحدة، أكثر أهمية لإندونيسيا، بينما أصبحت هولندا، في نظر الكثير من الإندونيسيين، دولة صغيرة تقع في الجانب الآخر من العالم. كان من الطبيعي أن تركز إندونيسيا على مصالحها الاستراتيجية في منطقتها.

ورغم أن إندونيسيا كانت حاضرة في أذهان الهولنديين، إلا أن هذا الاهتمام بدأ يتناقص بمرور الوقت. لكن ما هي الصورة التي يحملها الهولنديون عن إندونيسيا؟ هل يرونها كالديمقراطية الحديثة التي هي عليها اليوم؟ أم أنهم يرونها شيئًا آخر، شيئًا كان موجودًا يومًا ما ولم يعد كذلك؟ العديد من الأعمال الأدبية الهولندية التي تصف إندونيسيا، والتي ربما تتناول إندونيسيا من منظور الخيال الهولندي، لا تزال متاحة في المكتبات الهولندية. هذه الأعمال تقدم صورة قد تكون مبنية على تجارب أو أحلام هولنديين عاشوا هناك، لكنها ليست بالضرورة الرؤية التي يحملها الإندونيسيون أنفسهم.

أغلب الهولنديين يعرفون أن الغالبية العظمى من الإندونيسيين هم مسلمون، حيث يبلغ عدد المسلمين حوالي ٢٢٥ مليونًا من أصل ٢٦٥ مليون نسمة، مما يجعل إندونيسيا الدولة التي تضم أكبر عدد من المسلمين في العالم. لكن هذا لا يعني بالضرورة وجود وعي عاطفي حقيقي لدى الهولنديين بهذا الواقع. قد يكون جزء من هذا ناجمًا عن أن العديد من الهولنديين من أصول إندونيسية هم من المسيحيين، مما يعطي الهولنديين صورة لا تعكس الواقع العام لإندونيسيا بشكل دقيق. وقد يكون هذا أيضًا نتيجة نوع من التنافر المعرفي.

على سبيل المثال، الهولنديون الذين يطلبون في أحد المطاعم الإندونيسية في هولندا طبق «بابي بانجانغ» (لحم الخنزير المشوي) قد يتفاجؤون بأن هذا الطبق نادرًا ما كان ضمن قوائم الطعام في إندونيسيا، لأن المسلمين لا يأكلون لحم الخنزير. وحتى في وصفة «ناسي غورينغ» الإندونيسية الشهيرة التي تقدمها «كونيمكس» الهولندية، كان يُطلب سابقًا قلي قطع من لحم الخنزير المقدد، وهو ما لا يعتبر جزءًا من المطبخ الإندونيسي التقليدي، بل يرتبط بالمجتمع الصيني الإندونيسي أو المسيحيين في هولندا.

## الإندونيسي الأصيل والـ «الإندو» (Indo) الأصيل

في عام ٢٠١٠، أبلغتني رئيسة «معرض تونغ تونغ» في جاكرتا بانزعاج أن السفير الإندونيسي في هولندا، «فاني حبيبي»، قال إن «معرض تونغ تونغ» في لاهاي ليس إندونيسيًا أصيلًا، ولذلك نظم «حبيبي» بديلًا إندونيسيًا هو «بازار مالام». كان كلاهما على حق؛ فكلا المعرضين أصيلان، أحدهما إندونيسي أصيل والآخر إندو أو «هولندي إندونيسي» أصيل. يُقام «معرض تونغ تونغ» سنويًا في لاهاي ويركز أساسًا على ثقافة الأشخاص من أصول أوروبية وإندونيسية مختلطة، ويصف نفسه بأنه «متجذر في العاصمة الإندونيسية للعالم، لاهاي».

## نقص المعرفة حول إندونيسيا

قد يعتقد الإندونيسيون والهولنديون أنهم يعرفون بعضهم البعض جيدًا، لكن الحقيقة هي أن معظمهم لا يعرفون بعضهم بالقدر الذي يظنونه. التعليم في هولندا حول تاريخ أرخبيل إندونيسيا يُعتبر، بعبارات دبلوماسية، بدائيًا إلى حد ما، وينطبق الأمر ذاته على التعليم في إندونيسيا. كما أن المناهج الدراسية لا تركز بشكل كافٍ على البعد الإسلامي في إندونيسيا.

## المملكة الهولندية التي كانت تضم أكبر عدد من المسلمين في العالم

من يتذكر أن المملكة الهولندية كانت في وقت من الأوقات تضم أكبر عدد من المسلمين في العالم، بفضل مستعمراتها في إندونيسيا الحالية؟ ومن يعلم أن القنصلية الهولندية في جدة، المملكة العربية السعودية اليوم، كانت واحدة من أهم القنصليات في العالم نظرًا للعدد الكبير من الحجاج الإندونيسيين الذين مروا عبرها في طريقهم إلى مكة؟

كانت المستعمرات الهولندية في أرخبيل إندونيسيا هي الدافع الرئيسي لدراسة الإسلام في هولندا. وتركزت الدراسات الهولندية حول الإسلام بشكل كبير على الوضع في أرخبيل إندونيسيا، ولا تزال هذه الدراسات ذات قيمة كبيرة حتى اليوم.

كانت هولندا تمتلك أفضل المكتبات والأرشيفات في هذا المجال. ورغم أن هذه المكتبات والوثائق لا تزال موجودة، إلا أن الاهتمام في هولندا بإندونيسيا قد تراجع بشكل كبير، كما انخفض عدد الطلاب الذين يدرسون إندونيسيا وثقافتها بشكل ملحوظ.
قد يتوقع المرء أن الدولة التي كانت في السابق تضم أكبر عدد من المسلمين في العالم ستتمتع بوعي خاص وخبرة ومعرفة متميزة عن الإسلام. لكن هذا لم يكن الحال، وربما لم يكن كذلك أبدًا. أحد الأسباب هو أن الهولنديين في أرخبيل إندونيسيا لم يكونوا على تواصل وثيق مع المجتمعات المسلمة هناك، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الخوف من العداء المحتمل من تلك المجتمعات تجاه الاستعمار الهولندي. بالإضافة إلى ذلك، كان معظم الهولنديين من أصول إندونيسية من المسيحيين. وهذا الانفصال يظهر أيضًا في مجموعات المتاحف الهولندية المعاصرة.
في المجموعة التقليدية للمعهد الملكي لدراسات المناطق الاستوائية في أمستردام، كان يتم عرض الكثير نسبيًا عن الأقليات الإندونيسية مثل الباتاك، الداياك، البابوا، وما إلى ذلك، ولكن كان هناك عرض قليل نسبيًا عن الأغلبية المسلمة. ولم يكن هذا الأمر مصادفة، إذ تم تجنب تسليط الضوء على السكان المسلمين في الماضي. بالطبع، لا يجب أن تكون المعارض منظمة بناءً على تناسب أحجام مجموعات السكان المختلفة، ولكن في هذه الحالة كانت العناية بالأقليات غير متناسبة مع حجم الأغلبية المسلمة التي تشكل أكثر من ٨٨٪ من السكان، رغم أن الأقليات غالبًا ما تكون أكثر إثارة للاهتمام من الناحية الثقافية. ومن ناحية أخرى، تهدف المتاحف إلى إظهار التنوع الكبير.

## هولندا لم تعد في الصدارة في دراسات إندونيسيا

في الماضي، كانت هولندا تضم النخبة الأكاديمية الأكثر تميزًا في العالم في مجال دراسات إندونيسيا، لكن هذا لم يعد الحال. ورغم وجود العديد من الأكاديميين الهولنديين البارزين والمؤهلين الذين لا يزالون جزءًا من هذه النخبة، إلا أن هولندا لم تعد تحتل تلك المكانة الرائدة.
قلة المعرفة ببعض الأمور قد تعتبر أحيانًا «نعمة مستترة»، لكنها في الحقيقة نقص كبير يجب معالجته، خاصة في حالة إندونيسيا. شخصيًا، أرى أنه من الواجب

الأخلاقي أن نكون على دراية جيدة بتاريـخ الاستعمار الهولندي، ليس فقط لفهم مشاعر السكان الذين كانوا مستعمرين سابقًا بشكل أفضل.

## «ماذا كان يدور في ذهن والدي قبل أن يُعدم على يد الهولنديين؟»

في أحد الأيام في جاكرتا، تأثرت بشدة بمقال افتتاحي في مجلة «تيمبو» الإندونيسية للكاتب غوناوان محمد، وهو شخصية إندونيسية بارزة كانت السفارة على تواصل جيد معها لسنوات. في مقاله، تساءل عن «ما الأفكار التي كانت تدور في ذهن والده قبل أن يُعدم على يد الهولنديين». لم يذكر لنا هذا الموضوع أبدًا من قبل، وكان دائمًا ودودًا ومهذبًا في تعاملاته معنا. أعرف أيضًا إندونيسيين آخرين مروا بتجارب مشابهة. لا يمكن افتراض أن الإندونيسيين سيفصحون عن كل شيء. يجب دائمًا أخذ الحساسيات العميقة في الاعتبار، حتى وإن لم تكن هذه الحساسيات ظاهرة بشكل مباشر.

## ماضٍ «مشترك» أم «مفروض»؟

غالبًا ما يستخدم الهولنديون بحماسة مصطلحات مثل «الماضي المشترك» أو «التاريخ المشترك» أو «الإرث الثقافي المشترك». وعادة ما يُقصد بذلك تاريخ الفترة الاستعمارية الهولندية في أرخبيل إندونيسيا، أو الفترة التي تلت إعلان استقلال إندونيسيا في ١٧ أغسطس ١٩٤٥ حتى نقل السيادة في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٩.

عندما نتحدث عن «الإرث الثقافي المشترك»، غالبًا ما يُشار إلى الكنوز الفنية التي تم جلبها من أرخبيل إندونيسيا ووصلت إلى هولندا خلال الحقبة الاستعمارية.

لقد استحوذت قضية «الإرث الثقافي المشترك» على اهتمامي مرارًا خلال إقامتي في إندونيسيا. بدأت هذه القضية فور وصولي تقريبًا، إذ تم افتتاح معرض حول اكتشاف الماضي الإندونيسي في ١٧ أغسطس ٢٠٠٥، وقد افتتحه الوزير بوت، ثم عُرض نفس المعرض لاحقًا في «نيوي كيرك» في أمستردام.

من الجانب الهولندي، كان الاهتمام بالمعرض أكبر بكثير، وهو أمر غير مستغرب، نظرًا لأن جميع القطع المعروضة كانت إندونيسية الأصل، مما جعل الإندونيسيين

يرون أنه بإمكانهم مشاهدتها في أي وقت. وبما أن المشروع كان يحمل اسم «الإرث الثقافي المشترك» بين متاحف جاكرتا ولايدن، كنت أتوقع وجود بعض القطع الهولندية أيضًا، لكن جميع المعروضات كانت ذات أصول إندونيسية، وقد كانت في حيازة الهولنديين أو ما زالت كذلك. ولم يكن هناك سوى بعض الصور التي توثّق الفترة الاستعمارية الهولندية في الهند الشرقية الهولندية.

كتب المنسقون الإندونيسيون في كتالوج المعرض: «منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى فترة الكفاح من أجل الاستقلال، كان من المعتاد إرسال جزء من المقتنيات التي تم جمعها إلى هولندا. ونتيجة لذلك، يمتلك المتحف الوطني للأنثروبولوجيا في لايدن مجموعات إندونيسية لم يسبق لأي إندونيسي من إندونيسيا الحديثة أن يراها.»

لكن، هل يعني هذا حقًا أن هناك شيئًا «مشتركًا»؟ بعض الكنوز الفنية تم الاستيلاء عليها خلال العمليات العسكرية الهولندية ضد الحكام المخلوعين في جاوة وبالي وآتشيه وغيرها من الجزر الكبرى في أرخبيل الهند الشرقية. مثال على ذلك هو «كنوز لومبوك» التي تم الاستيلاء عليها خلال الحرب الدموية في لومبوك عام ١٨٩٤، والتي انتهى بعضها في المتاحف الهولندية. يمكن وصفها بأنها «غنائم حرب».

كان الهولنديون حاضرين في أرخبيل إندونيسيا منذ بداية القرن السابع عشر، أي على مدار ٣٥٠ عامًا. وخلال هذه الفترة، تم بناء أكثر من مئات الحصون الهولندية في جميع أنحاء الأرخبيل. وقد تم نشر أطلس جميل حول هذا الموضوع في جاكرتا بعنوان «حصون في إندونيسيا» (٢٠١٣)، وتم تطوير موقع إلكتروني رائع يحمل اسم «أطلس الإرث المشترك». وعند تصفحي كتاب «حصون في إندونيسيا»، كنت أبحث عن «حصون هولندية»، لكن كان يجب أن أبحث عن «حصون في إندونيسيا» التي بناها الهولنديون خلال فترة شركة الهند الشرقية الهولندية، غالبًا بمساعدة كبيرة من القوى العاملة المحلية في الأرخبيل.

لكن الرقم ٣٥٠ عامًا مضلل، لأن السيطرة الهولندية في بعض مناطق إندونيسيا لم تدم أكثر من أربعين عامًا. على سبيل المثال، لم تخضع آتشيه للسيطرة الهولندية الكاملة إلا في عام ١٩٠٤ بعد حرب دموية طويلة، وبالي في عام ١٩٠٦.

أشار الكاتب الإندونيسي توفيق عبد الله في كتابه «إندونيسيا: نحو الديمقراطية» (٢٠٠٩) إلى أن شعار «٣٥٠ عامًا من الاستعمار الهولندي» هو مجرد خرافة، لأن

الهولنديين لم يتواجدوا في أجزاء كبيرة من إندونيسيا لهذه الفترة الطويلة. وقد بدأ الوجود الهولندي صغيرًا ثم توسع تدريجيًا على مر السنين. وقد روج لهذه الخرافة كل من الرئيس سوكارنو وقادة إندونيسيا المستقلة فيما بعد.

في جاكرتا ومدن إندونيسية أخرى، يمكن العثور على أمثلة جميلة للعمارة الهولندية. وقد كتب المهندس المعماري الهولندي كور باسشيار والعديد من الآخرين كثيرًا عن هذا الموضوع. وتضم اللغة الإندونيسية آلاف الكلمات المستعارة من الهولندية. كما تمتلك المتاحف الهولندية أروع القطع الفنية الإندونيسية، وينطبق الأمر نفسه على قصر نوردآينده في لاهاي.

اليوم، يأتي العديد من الهولنديين إلى إندونيسيا كسياح، بعضهم للاستمتاع بالثقافات المثيرة أو السواحل الجميلة، والبعض الآخر لرؤية أماكن عاش فيها أجدادهم، أو أماكن احتجازهم في معسكرات الاعتقال اليابانية، أو ساحات المعارك التي شارك فيها أسلافهم في الصراعات العنيفة مثل «تصرفات الشرطة» التي تُعرف في المصطلحات الإندونيسية بأنها «العدوان العسكري الهولندي الأول والثاني» في فترة الاستقلال العنيفة بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩.

يمكن التساؤل عما إذا كانت هذه التطورات التاريخية أو الكنوز أو التعبيرات الفنية «مشتركة» حقًا بين الهولنديين والإندونيسيين. نعم، يمكن القول إنها مشتركة إلى حد ما، لكن هل «المشاركة» هي المصطلح المناسب؟ فالكلمة تحمل ضمنًا عنصرًا من المساواة أو علاقة بين شركاء متساوين. ولكن هل يمكن استخدام مصطلح «المشاركة» عند الحديث عن العلاقة بين شعب استعماري ومستعمر؟ هل يمكن القول بأن اليابانيين والإندونيسيين لديهم «تاريخ مشترك» فيما يتعلق بفترة ١٩٤٢-١٩٤٥؟ وهل لدى الهولنديين «تاريخ مشترك» مع الألمان بين ١٩٤٠-١٩٤٥؟ بالتأكيد، قضينا أجزاء من التاريخ في وجود بعضنا البعض، ولكن لم يكن ذلك دائمًا بمحض الإرادة. ولذلك، قد يكون من الأنسب استخدام مصطلحات أخرى.

النقطة الرئيسية التي أود طرحها هنا هي أن التاريخ وكل ما نتج عنه قد يُنظر إليه بشكل مختلف تمامًا من قبل الطرف المسيطر الذي يصفه من خلال تجربته الشخصية، مقارنة بالطرف الذي خضع للسيطرة. بدلاً من استخدام تعبير «تاريخ مشترك»، قد يكون من الأنسب هنا الإشارة إلى تاريخ «مفروض» أو «مُلقى» على الطرف الآخر.

يتوقع العديد من الهولنديين أن استحضار «التاريـخ المشترك» يعزز الروابط بين الشعوب، ويعتبرونه خطوة إيجابية. لكن في الواقع، الكثير من الإندونيسيين لا يشاركونهم هذا الرأي، رغم أنهم نادرًا ما يعبرون عنه بوضوح.

## من دون معرفة لغة البلد، تتحرك وكأنك شبه أعمى

منذ تأكيد تعييني في جاكرتا من قبل وزارة الخارجية الهولندية، بدأت بتعلم اللغة الإندونيسية. لم يكن الأمر مجرد فائدة، بل ضرورة تزيد من ثراء التجربة. عدم إتقانك للغة البلد يجعلك تتحرك وكأنك أعمى جزئيًا. واصلت دراسة اللغة الإندونيسية بحماس طوال سنوات إقامتي، تقريبًا كل يوم وحتى أوقات متأخرة من الليل.

كانت أول تجربة لي في اختبار مهاراتي في اللغة الإندونيسية يوم ١٤ مارس ٢٠٠٦، عندما قمت بزيارة تعارفية للوزير للعدل السابق ، يوسريل مهندرا، الذي كان قد صرّح في السابق بأنه يكره الهولنديين لأنهم دائمًا يتحدثون عن حقوق الإنسان دون تحقيق جاد في انتهاكاتهم، مثل تلك التي ارتكبها القائد الهولندي ريموند ويسترلينغ في جنوب سولاوسي، والتي تسببت في مقتل آلاف الإندونيسيين.

عادة ما كنت أصطحب زميلًا معي لتدوين الملاحظات أثناء مقابلاتي مع الوزراء، لكن في هذه الحالة قررت الذهاب وحدي، معتقدًا أن اللقاء الشخصي سيكون أكثر فاعلية. في غرفة الانتظار، سألني أحد المساعدين عما إذا كنت أتحدث الجاوية أو الإندونيسية. أجبت بأنني أستطيع التحدث قليلًا بالإندونيسية، وإذا تطلب الأمر، فأنا مستعد للتحدث بالعربية. وكان واضحًا أن الحديث سيُجرى بالإندونيسية. بذلت قصارى جهدي ونجحت، رغم أنني كنت قد قضيت فقط سبعة أشهر في إندونيسيا. كان اللقاء وديًا للغاية، ودعاني الوزير مهندرا للقاءات مستقبلية. أعتقد أن استخدامي للإندونيسية ساهم في تحسين موقف الوزير الذي كان بحق ناقدًا للهولنديين في الماضي بشأن حقوق الإنسان.

## السياسة واللغة

من الخطأ افتراض أن الإندونيسيين الذين يتحدثون الهولندية بطلاقة يفضلون استخدامها. على سبيل المثال، كان الوزير السابق للشؤون الخارجية علي العطاس يفضل التحدث بالإندونيسية أولًا، ثم الإنجليزية، وربما في النهاية الهولندية. أما وزير البيئة رحمت ويتويار، الذي تلقى تعليمه في هولندا، فقد أخبرني بأدب خلال أول لقاء لنا أن استخدام الهولندية قد يكون حساسًا.

تمامًا كما لدى البريطانيين تعبيرات غير لطيفة عن الهولنديين نتيجة الحروب الماضية، كذلك لدى الإندونيسيين تعابير سلبية تتعلق بـ«هولندا»، مثل:

- Batu Belanda– ماسة مقلدة (حرفيًا: حجر هولندي).
- Belanda hitam– إندونيسي متعاون مع المستعمرين الهولنديين (حرفيًا: هولندي أسود).
- Kera Belanda– قرد أنف (حرفيًا: قرد هولندي).
- Seperti Belanda minta tanah– جشع ولا يكتفي (حرفيًا: مثل الهولندي الذي يريد المزيد من الأرض).

## فيلم «فتنة» المعادي للإسلام (مارس-أبريل ٢٠٠٨)

في أواخر مارس ٢٠٠٨، أطلق زعيم حزب PVV الهولندي خيرت فيلدرز فيلمه المعادي للإسلام «فتنة»، مما أثار استفزاز المسلمين حول العالم، وأدى إلى نقاشات حادة، مظاهرات، وتهديدات في العديد من الدول الإسلامية، بما في ذلك إندونيسيا.

بفضل علاقاتي الجيدة مع البروفيسور دين شمس الدين، رئيس منظمة «المحمدية»، إحدى أكبر المنظمات الإسلامية في إندونيسيا، تمت دعوتي لتقديم عرض حول الفيلم في مقر المنظمة في جاكرتا يوم ٧ أبريل ٢٠٠٨. لحسن الحظ، كنت قد بنيت علاقات طيبة مع هذه المنظمات قبل اندلاع هذه الأزمة، فلم أكن أتوجه إليهم فقط عند حدوث المشكلة.

حضر الاجتماع ممثلون من عدة منظمات إسلامية، بما في ذلك بعض الجماعات الراديكالية. في الوقت نفسه، نُظمت مظاهرات كبيرة أمام السفارة الهولندية في جاكرتا من قبل «حزب التحرير» الراديكالي، الذي حمل الحكومة الهولندية مسؤولية الفيلم. كانت الأجواء مشحونة للغاية، وصدرت تهديدات علنية، بما في ذلك رفع لافتات تطالب بإعدام فيلدرز وإعادة الخلافة الإسلامية.



**مع رئيس منظمة المحمدية، البروفيسور الدكتور دين شمس الدين (على اليمين) ورئيس المجلس الاستشاري، هداية نور وحيد (على اليسار) بعد تقديمي عرضًا حول فيلم «فتنة» لزعيم حزب الحرية الهولندي خيرت فيلدرز (جاكرتا، ٢٠٠٨).**

في السفارة، استقبلت ممثلاً غاضبًا عن المتظاهرين، حيث كنت وما زلت مقتنعًا بأن الحوار والتواصل يجب أن يكونا الخيار الأمثل دائمًا عند محاولة حل النزاعات. إلا أنه مع حزب التحرير، لم يكن هناك مجال لحوار حقيقي. ومع ذلك، فإن الأمر لم يكن ضارًا بأي حال من الأحوال.

في خطابي أمام جمعية «المحمدية»، أكدت بشكل واضح أن فيلم فيلدرز لا يعكس بأي حال من الأحوال سياسة الحكومة الهولندية أو توجهاتها. لقد أساء فيلدرز بفيلمه إلى عدد كبير من الأشخاص. وقد أعلنّا بشكل جلي عن تبرؤنا من هذا الفيلم لأسباب عدة، منها أنه ربط الإسلام بالعنف وارتكاب الفظائع، إضافة إلى تأثيره المهين والمستفز. في الواقع، كنا متحدين في موقفنا الرافض لهذا الفيلم. وأعربنا عن أسفنا العميق لإقدام فيلدرز على إصدار هذا الفيلم، خاصةً وأنه لم يكن له أي هدف سوى الاستفزاز والإساءة. ومع ذلك، أضفت قائلاً، لا يجب أن يكون الشعور بالإهانة ذريعة للعنف أو العدوان. كانت الحكومة الهولندية مسرورة بردود الفعل التي أبدتها منظمات المسلمين الهولنديين في البداية، حيث أظهرت ضبطاً للنفس، وهو ما تكرر من جانب غالبية المنظمات الإسلامية في إندونيسيا. كان واضحاً أن الحكومة الهولندية لم تكن وحيدة في رفض هذا الفيلم، إذ رفضته أيضاً غالبية الشعب الهولندي ووسائل الإعلام الهولندية. وفي البداية، لم يتمكن فيلدرز حتى من العثور على مزود خدمة إنترنت هولندي لعرض فيلمه، مما اضطره إلى اللجوء إلى مزودي خدمات في الخارج.

تمكنت من الإشارة إلى أن المسلمين في هولندا يمكنهم ممارسة دينهم بحرية. إن حقيقة أن الدستور الهولندي يحمي مبدأ حرية التعبير تعني أن لكل شخص الحق في التعبير عن رأيه علنًا دون الحاجة إلى الحصول على إذن مسبق. لم يكن بإمكان الحكومة الهولندية منع الفيلم مسبقًا لأنه من المستحيل حظر شيء لم تُعرف محتوياته بعد. إذا انتقد شخص ما عقائد دين معين، فيمكنه التعبير عن ذلك، وبعدها يقرر القضاء ما إذا كان القانون قد تم انتهاكه. لكن حرية التعبير يجب ألا تُعتبر رخصة لإهانة الآخرين كما يشاء. فالجميع يتحملون مسؤولية إظهار الاحترام لحقوق الآخرين وسمعتهم. لم يكن الاستقطاب المتزايد في مصلحة أي طرف، وكان من أولى أولوياتنا إجراء حوار يقوم على الاحترام المتبادل ومبادئ دولة القانون.

شكرتُ الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودويونو على بيانه بشأن فيلم «فتنة»، الذي دعا فيه جميع الإندونيسيين إلى الالتزام بالقانون وعدم تجاوزه. كما أن الحكومة الهولندية كانت منفتحة على الحوار ودعت إلى الاحترام المتبادل. ولحسن الحظ، دعمت الحكومة الإندونيسية والمنظمات الإسلامية المعتدلة فكرة حل هذه

المسألة بطرق سلمية. كانت هذه الجهات أيضًا ضد المنظمات الإسلامية المتطرفة التي سعت إلى المواجهة والاستقطاب.

بعد اجتماعي مع «المحمدية»، عقدت مؤتمرًا صحفيًا في السفارة الهولندية في جاكرتا، وتحدثت إلى وسائل الإعلام الإندونيسية باللغة الإندونيسية، بما في ذلك عبر التلفزيون الوطني، مما أتاح لي الوصول إلى جميع أنحاء أرخبيل إندونيسيا البالغ عدد سكانه ٢٦٥ مليون نسمة. ومن خلال هذا المنبر، تمكنت من إيصال الرسالة التي قدمتها في خطابي أمام «المحمدية» مرة أخرى.

كان من الصعب على العديد من الإندونيسيين فهم لماذا لم يتم حظر فيلم فيلدرز ببساطة، لكنني تمكنت من توضيح الأمر بما يكفي لتجنب حدوث مزيد من التعقيدات. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من المسلمين الإندونيسيين معتدلون دون شك، إلا أن هناك جماعات راديكالية صغيرة تدعو إلى العنف والتعصب تجاه الآخرين، وكانت في بعض الأحيان تهيمن على الصورة الإعلامية. هذه الجماعات قامت بشن هجمات إرهابية ووجهت تهديدات متكررة. في ١٧ يوليو ٢٠٠٩، وقعت تفجيرات في فندق ريتز كارلتون وفندق ماريوت في جاكرتا، نفذتها «الجماعة الإسلامية» الراديكالية. وقد أسفرت الهجمات عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة أكثر من خمسين شخصًا. من بين الضحايا كان هناك اثنان من الهولنديين الذين تصادف وجودهم في المنطقة، وكان ماكس بون، أحد الهولنديين المصابين بجروح خطيرة، قد فقد ساقيه. وبفضل نقله السريـع إلى سنغافورة مع هولندي آخر، تم إنقاذ حياتهم. وقد زرتهم في المستشفى هناك.

## إحياء ذكرى مذبحة راواغيدي/بالونغساري (ديسمبر ٢٠٠٨)

في ٩ ديسمبر ٢٠٠٨، حضرت الذكرى الـ ٦١ للمذبحة التي ارتكبها الجنود الهولنديون في راواغيدي (غرب جاوة) عام ١٩٤٧، حيث تم إعدام أكثر من ٤٠٠ رجل من سكان القرية. تمكن عدد قليل فقط من الهروب. كانت الدورية الهولندية تبحث عن المناضل الإندونيسي لوكاس كوستاريو، لكنها لم تتمكن من العثور عليه. وعندما لم يقدم السكان أي معلومات حول مكانه، تم قتل الرجال.

أقيمت مراسم التأبين في الموقع الذي دفنت فيه جميع الضحايا. وكانت بعض أرامل الضحايا، اللواتي لم يبقَ منهن سوى القليل، حاضرات. كان حضوري شرفًا كبيرًا، إذ لم يكن من المعتاد السماح لممثل عن الدولة المسؤولة عن جرائم الحرب تلك بالحضور.
في تقرير «Excessennota» )مذكرة التجاوزات (عن الحرب في إندونيسيا، الذي أعده كيس فاسور عام ١٩٦٩ بشكل مستعجل، تم تخصيص ٢٠ سطرًا فقط لمذبحة راواغيدي، التي تُعرف اليوم باسم بالونغساري. وقد خُتم التقرير بالإشارة إلى أن الضابط الهولندي المسؤول عن الإعدامات، بعد التشاور بين قائد الجيش والمدعي العام، لم يُحاكم «لأسباب تتعلق بالملاءمة». حدث ذلك كثيرًا. حتى أن هذا الضابط (فونز وينين) حصل لاحقًا على وسام ملكي.
تمت مراجعة النص الهولندي لكلمتي في راواغيدي بعناية مع لاهاي، لكن الترجمة الإندونيسية لم تخضع لنفس التدقيق. النص الهولندي استخدم مصطلح «التعبير عن الأسف» (penyesalan)، مقتبسًا من خطاب وزير الخارجية برنارد بوت في الذكرى الـ ٦٠ لاستقلال إندونيسيا.
لكن في الترجمة الإندونيسية، تم استخدام عبارة «طلب الاعتذار» (permintaan maaf). عندما استخدمت في خطابي كلمة «اعتذار عميق « (permintaan maaf yang sedalam-dalamnya) بالإندونيسية، لم ألاحظ أن هذا قد يُعتبر غير ملائم. بالنسبة لي، كان هذا طبيعيًا تمامًا، وقلته عن قناعة تامة. ففي حالة جرائم الحرب، الاعتذار العميق مبرر تمامًا. لم أجد في ذلك شيئًا خاطئًا.
ربما تأثرت بذلك بسبب خدمتي لمدة تقارب سبع سنوات في ألمانيا، حيث كنا نرى أنه من الطبيعي أن يعرب الألمان ليس فقط عن أسفهم للجرائم التي ارتكبها مواطنوهم خلال الحرب العالمية الثانية، بل أيضاً أن يقدموا اعتذاراً.
لقد أتيحت لي الفرصة لنثر الزهور على قبور سكان راواغيدي الذين قُتلوا، كعلامة على الاحترام. أثناء وقوفي في المقبرة بين أكثر من ٤٠٠ قبر تحمل أسماء الرجال الذين تم إعدامهم، سُئلت ما إذا كان ما أعبر عنه هو مجرد «أسف» أم «اعتذار» أيضًا. أكدت أن الاعتذار كان بالتأكيد جزءًا من ذلك.
في ذلك الوقت، لم أكن مدركًا تمامًا لحساسية هذه القضية في لاهاي. كان من المفترض أن أكون على علم بذلك بالطبع، لكنني لم أكتشف الأمر إلا بعد فوات

الأوان، حينما تلقيت مكالمة هاتفية في الرابعة فجرًا من مدير عام الشؤون السياسية، بيتر دي غوويير، الذي أبلغني بأن وزير الخارجية، ماكسيم فيرهاخن، كان غاضبًا للغاية مما قلته («كأن الزجاج كان يتحطم على الحائط»)، وذلك إذا كان ما ورد في مقال إلسكي شوتين في صحيفة NRC Handelsblad صحيحًا. أكدت له أن تقريرها كان دقيقًا وأنني متمسك بما قلته.

لم يكن من السهل على الإطلاق تسوية هذه المسألة الحساسة مع الوزير فيرهاخن عندما زار جاكرتا في وقت لاحق من ذلك الشهر، حيث إن خطابي في راواغيدي خلق نوعًا من «الواقع السياسي» الذي أزعج الوزير، خاصة أمام جمهوره السياسي في هولندا. كانت أحداث راواغيدي والمناقشات اللاحقة من أصعب اللحظات التي مررت بها خلال فترة عملي في إندونيسيا. لم أكن أعتقد أن مجرد التعبير عن الأسف كان كافيًا، بل كنت أرى أن تقديم اعتذار مناسب كان ضروريًا، وكان ينبغي أن يتم ذلك منذ وقت طويل، ربما مباشرة عند نقل السيادة في عام ١٩٤٩.

طالبت هولندا، وبحق، باعتذارات من اليابان وألمانيا عن الجرائم الوحشية التي ارتكبها مواطنوهم خلال الحرب العالمية الثانية، لكنها لم تكن مستعدة للاستماع عندما تعلق الأمر بجرائم الحرب التي ارتكبها الهولنديون في إندونيسيا. الكثير من الهولنديين كانوا يرون أن الألمان «شعب ارتكب الجرائم» (Tatervolk) ، لكنهم لم يعتقدوا أن ذلك ينطبق عليهم في إندونيسيا.

لم أتمكن من فهم سبب صعوبة تقبل المخضرمين الهولنديين لهذا الأمر. فهناك «مخضرمون صالحون» و«مخضرمون سيئون». السيئون ارتكبوا جرائم حرب، بينما الآخرون لم يفعلوا ذلك. ربما يعود السبب الرئيسي إلى الولاء لرفاقهم، حيث لم يرغبوا في خيانتهم. بالإضافة إلى أنهم أُرسلوا إلى إندونيسيا تحت مسؤولية الحكومة الهولندية، ونفذوا ما اعتبروه «مجرد أوامر» من القيادة العسكرية الهولندية. ومع وفاة معظمهم، بدأت الحساسيات المتعلقة بهذه القضية تتلاشى.

خلال زيارة الوزير فيرهاخن في سبتمبر من نفس العام، سأل المراسل مايكل ماس من صحيفة فولكسكرانت الوزير عما إذا كان يمكن الحديث عن «اعتذارات» هولندية، كما ذكرتُ في خطابي، أو عن «أسف» فقط. لكن الوزير أجاب بأنني «لم أقل ذلك»، وكان هذا هو الموقف الرسمي: أنني لم أقل ذلك. كان مايكل ماس كريمًا بما يكفي

لعدم الاستمرار في الضغط على الوزير، وبالتالي مضت الزيارة بشكل أفضل مما كنت أتوقعه. لكن موقفي الشخصي لم يتغير.

بعد ثلاث سنوات، في ٩ ديسمبر ٢٠١١، أصبح تقديم الاعتذارات سياسة رسمية، حيث قدم خلفي، السفير تييرد دي زوان، نيابة عن الحكومة الهولندية، اعتذارًا رسميًا عن مذبحة راواغيدي، بعد مرور ٦٤ عامًا على وقوعها. جاءت هذه الاعتذارات نتيجة دعوى قضائية رفعتها المحامية ليزبث زيغفيلد باسم أرامل ضحايا راواغيدي ضد الدولة الهولندية، وطالبت بتعويضات، التي تم منحها لاحقًا.

أشار البروفيسور غيرت أوستينيدي، بناءً على دراسته للرسائل والمذكرات والكتب التذكارية التي كتبها المخضرمون الهولنديون في إندونيسيا، إلى أن عدد «التجاوزات» أو جرائم الحرب التي ارتكبها الهولنديون في إندونيسيا بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٠ يجب أن يُقدر بعشرات الآلاف، وأن جرائم الحرب كانت تحدث بشكل منهجي وليس عرضيًا.

في ١٠ مارس ٢٠٢٠، قدم الملك فيليم ألكسندر خلال زيارته الرسمية إلى إندونيسيا اعتذاراته إلى الحكومة الإندونيسية عن «العنف المفرط من الجانب الهولندي خلال تلك السنوات».

## محاضرتي في معهد الدراسات القرآنية في جاكرتا

في ٢٩ أبريل ٢٠٠٩، ألقيت محاضرة في معهد الدراسات القرآنية في جاكرتا بدعوة من مدير المعهد، البروفيسور الدكتور نصر الدين عمر، بحضور وزير الشؤون الدينية الإندونيسي ومحافظ جاكرتا. كانت المناسبة هي حفل تخرج دفعة من الطلاب.

على إثر هذه المحاضرة، قدم زعيم حزب PVV، خيرت فيلدرز، عدة أسئلة برلمانية إلى وزير الخارجية، داعيًا إلى استدعائي من جاكرتا. ووصف فيلدرز محاضرتي بأنها «خطاب لتبرير الإسلام» ومحاولة «للتغطية على مشاكل الإسلام بأسلوب تعددي ثقافي».

لم يستجب الوزير (بطبيعة الحال) لدعوة استدعائي، بل أوضح أن تلبية الدعوة كانت جزءًا من واجباتي الوظيفية. وأكد أن المصالح الهولندية تُخدم بشكل أفضل عندما يحافظ السفير الهولندي في إندونيسيا، الدولة الديمقراطية التي تضم أكبر عدد من المسلمين في العالم، على علاقات مع ممثلي المنظمات الإسلامية المعتدلة.

وأشار الوزير إلى أن السفير استغل هذا المنبر لتشجيع التسامح والتفاهم المتبادل، مشددًا على أن الموضوعات الرئيسية في المحاضرة كانت الحوار، والفهم المتبادل، والتسامح، والتنوع الثقافي.

أحد زملائي علق قائلاً: «بفضل الأسئلة البرلمانية لفيلدرز، حصلت على بضعة ملايين من الأصدقاء الجدد». كما أن إشارة فيلدرز إلى موقعي الإلكتروني في أسئلته البرلمانية جعلت خطابي يحظى بقراءة أوسع.

كان الموضوع الرئيسي لمحاضرتي هو توضيح ما هو الإسلام حقًا، والتمييز بين ما يتعلق بالإسلام وما يُنسب إليه زورًا. على سبيل المثال، ما العلاقة بين الإسلام وسلوكيات الأشخاص الذين يعتنقونه؟ في رأيي، هناك العديد من الأمور التي لا علاقة لها بالإسلام كدين، لكنها تُنسب إليه فقط لأن الأشخاص المعنيين مسلمون.

من المهم أيضًا أن ندرك أن الأفعال التي يرتكبها الأفراد أو الجماعات المتطرفة باسم الإسلام لا تحظى بدعم الغالبية العظمى من المسلمين، بل غالبًا ما تُدان من قبلهم، رغم أن رفضهم لهذه الأفعال قد لا يكون دائمًا واضحًا بما يكفي لإظهار أن هؤلاء المتطرفين لا يمثلون المسلمين ككل.

## تصورات خاطئة

غالبًا ما أدت هذه العوامل إلى سوء فهم. الكثير من هذه المفاهيم الخاطئة ناتجة عن تصورات غير دقيقة وليس عن الواقع الأكاديمي. ومع ذلك، يمكن القول إن التصورات قد تتحول إلى واقع إذا اعتقد الناس أنها تعكس الحقيقة. ولهذا يجب أن يلعب الأكاديميون دورًا في اختبار هذه التصورات عبر «اختبار الواقع»، خاصة إذا كان ذلك سيسهم في تعزيز التفاهم المتبادل والصداقة بين الشعوب وثقافاتهم. هذا الدور لا يقتصر على الأكاديميين فقط، بل يمكن للحكومات والسياسيين والدول أيضًا أن يؤدوا دورًا مهمًا في بناء جسور التواصل بين الثقافات والأطراف المتنازعة.

## هل تكيف الإسلام مع المجتمعات غير العربية أم أن تلك المجتمعات تكيفت مع الإسلام؟

في محاضرتي، طرحت سؤالًا حول ما إذا كان الإسلام قد تكيف مع المجتمعات التي انتشر فيها (خارج شبه الجزيرة العربية في زمن النبي محمد)، أم أن تلك المجتمعات هي التي تكيفت مع الإسلام. ينبغي النظر إلى الإسلام، وفقًا لفهمه الذاتي، كدين عالمي شامل يمس جميع جوانب الحياة. كما أن الإسلام دين نشأ في شبه الجزيرة العربية، مما يعني أنه يحمل طابعًا ثقافيًا واجتماعيًا عربيًا واضحًا مرتبطًا بالزمن الذي عاش فيه النبي محمد. بالإضافة إلى ذلك، الإسلام مرتبط باللغة العربية لأن القرآن نزل بها وسُجل لاحقًا بهذه اللغة.

في المناطق خارج شبه الجزيرة العربية، مثل إندونيسيا، حيث أصبح الإسلام هو الدين السائد، كان هناك تبادل وتفاعل ثقافي ملحوظ.

يعتبر البعض إندونيسيا دولة إسلامية، على الرغم من أن هناك العديد من السكان الذين يعتنقون ديانات أخرى. يُشكل غير المسلمين نحو ١٠٪ من السكان (بما في ذلك المسيحيون والبوذيون والهندوس)، أي ما يزيد على ٢٦ مليون شخص (حتى عام ٢٠١٧).

في عام ٢٠١٠، كان عشرة من بين ٣٣ محافظًا في إندونيسيا غير مسلمين. لذلك، يُفضل في إندونيسيا استخدام مصطلح «البلد الذي يضم أكبر عدد من المسلمين في العالم»، مع تبني أيديولوجية الدولة الرسمية القائمة على ال- «بانشا سيلا» (Pancasila) (المبادئ الخمسة لجمهورية إندونيسيا)، وهو نظام علماني يضمن احترام مبدأ «الوحدة في التنوع»، كما يعبر عنه الشعار الوطني .«Bhinneka Tunggal Ika»:

## الإسلام: موضوع ساخن في الغرب

يُعد الإسلام موضوعًا ساخنًا في الغرب، وليس هناك فقط، بل أيضًا في العالم الإسلامي. هناك الكثير من الحديث حوله، لكن قلة من الناس لديهم فهم عميق حقيقي عنه. إذا حاولت تنظيم ندوة حول «الديمقراطية في جنوب شرق آسيا»، قد تجد صعوبة في الحصول على التمويل. ولكن إذا أضفت كلمة «الإسلام»، تزداد فرص الحصول على الدعم بشكل كبير.

ومع ذلك، قد يكون من الخطأ التركيز بشكل مفرط على الربط بين الإسلام والتطورات المختلفة في العالم. هناك خطر في جعل الإسلام محور التركيز، مما قد يؤدي إلى زيادة الفجوة وسوء الفهم بين المسلمين وغير المسلمين، أو بين ما يُعرف بالدول الإسلامية والدول غير الإسلامية. يبدو الأمر كما لو أننا نشجع على الاستقطاب، في حين أن الاستقطاب هو آخر ما نحتاجه.

بعد أحداث ١١ سبتمبر، اعتقد العديد من الناس في الغرب أن قراءة القرآن ستمنحهم فهمًا أعمق للهجمات الإرهابية التي نفذتها القاعدة في نيويورك. في ذلك الوقت، كنت سفيرًا في برلين، وسمعت أن الترجمة الألمانية للقرآن كانت واحدة من الكتب الأكثر مبيعًا خلال تلك الفترة. ولكن هل ساعدت قراءة القرآن الناس على فهم ما حدث؟ لا أعتقد ذلك. بالطبع، قراءة القرآن قد تكون مفيدة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن كل ما يحدث في العالم يمكن فهمه من خلاله. في بعض الأحيان، يمكن شرح الأمور بطريقة أبسط وأسهل.

## هل يوجد «ال»-إسلام؟

يرى بعض المراقبين أن «ال»-إسلام ككيان واحد غير موجود، نظرًا لوجود العديد من الأشكال المختلفة للإسلام. ولكنني أرى أن الإسلام موجود كدين موحد، رغم تنوع أشكاله وتفسيراته. فهذا التنوع لا ينفي وجود «ال»-إسلام» ذاته. بل يعني فقط أن هناك تفسيرات ونسخًا مختلفة منه. ومع ذلك، هناك مبادئ أساسية موحدة في كل مكان. أما ما يختلف فهو التنوع الثقافي والإقليمي بين المجتمعات الإسلامية.

بما أن الإسلام نشأ في بيئة اجتماعية وثقافية عربية، كما كانت في زمن النبي محمد في شبه الجزيرة العربية، فمن الطبيعي أن يحمل سمات عربية واضحة، مثل بعض العادات والتقاليد العربية. لذا، يمكن القول إن الإسلام بدأ كدين عربي، وقد نزل القرآن باللغة العربية. وهذه اللغة جزء لا يتجزأ من الدين الإسلامي إلى حد أن أداء الصلاة بلغة غير العربية يُعتبر غير مناسب. على سبيل المثال، تم سجن أحد الزعماء الدينيين في إندونيسيا لأنه قاد الصلاة باللغة الإندونيسية بدلاً من العربية.

## النظام الأمومي للشعب المينانغكاباو في غرب سومطرة

عندما انتشر الإسلام خارج شبه الجزيرة العربية واحتك بثقافات أخرى، تكيف مع تلك المناطق من خلال قبول العادات والتقاليد المحلية، ليس فقط لكونها غير متعارضة مع الإسلام، ولكن لأن المجتمعات المحلية بدأت تعتبرها جزءًا منه. كثير من الناس الذين اعتنقوا الإسلام استمروا في ممارساتهم التقليدية، ومع مرور الوقت، بدؤوا يرون أن هذه التقاليد جزء من الإسلام.
على سبيل المثال، في المجتمع التقليدي للشعب المينانغكاباو في غرب سومطرة، يُقال إن ثقافة المينانغ تستند إلى الإسلام: «ثقافة تستند إلى الدين، الذي يستند بدوره إلى القرآن». ومع ذلك، يمكن القول أيضًا إن الإسلام اختلط بشكل كبير مع الثقافة المحلية هناك، حيث يُنظر إلى الدين الإسلامي والعرف المحلي (أدات/عادة) في هذه المنطقة على أنهما متداخلان إلى حد كبير. ما يميز مجتمع المينانغكابو هو أنه منظم وفق نظام أمومي، وهو أمر يختلف بشكل واضح عن معظم المجتمعات الإسلامية الأخرى.

## الرامايانا التي يؤديها المسلمون

الرامايانا هي ملحمة شهيرة في إندونيسيا، وخاصة في جزيرة جاوة. عندما شاهدت لأول مرة أداء الرقصات المرتبطة بها، سألت عن ديانة الراقصين، وجاءت الإجابة بأنهم جميعًا مسلمون. كنت متفاجئًا قليلاً، حيث كنت أعتقد أن الرامايانا رقصة هندوسية، مما جعلني أتعجب من أداء المسلمين لها. أوضح لي أحد أصدقائي الذين درسوا إندونيسيا لفترة طويلة أن الرامايانا في هذه الحالة ليست رقصة هندوسية، بل هي تعبير عن الثقافة الإندونيسية أو الجاوية. وهكذا، كانت الثقافة هي المفهوم الرئيسي هنا، وليس الدين.

## المساجد الجاوية ذات الطراز الهندوسي

يحدث شيء مشابه في العديد من المساجد الجاوية. كما وصف أستاذي السابق في الدراسات العربية، البروفيسور الدكتور جي. إف. بيبر، في دراسته الشهيرة حول

المساجد في جاوة، فإن أسقف المساجد الجاوية غالبًا ما تتألف من طبقات مائلة متعددة، وهي مستوحاة من العمارة الهندوسية في جاوة. هذه الطبقات المتعددة ترمز إلى السماوات المختلفة، وهي فكرة مأخوذة من الهندوسية ولا علاقة لها بالإسلام.

## أسماء جاوية بدلاً من الأسماء العربية الإسلامية

في العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة، تحظى الأسماء العربية الإسلامية بشعبية كبيرة مثل محمد، أحمد، وعبد الرحمن. هناك أيضًا أسماء عربية لا ترتبط بالإسلام بشكل مباشر في العالم العربي ويستخدمها غير المسلمين أيضًا (مثل عبد الله)، ولكن في إندونيسيا، يُعتبر الأشخاص ذوو الأسماء العربية مسلمين في الغالب. مع ذلك، في إندونيسيا، وخاصة في جاوة، من الشائع استخدام الأسماء الجاوية التقليدية التي لا تحتوي على أي عنصر عربي. في هذه الحالات، يصبح من الصعب تحديد الهوية الدينية للشخص، رغم أن معظم الجاويين مسلمون، ولكن يمكن التعرف بسهولة على الهوية الثقافية أو العرقية. هذا يوضح مرة أخرى الدور البارز الذي تحتله الثقافة التقليدية في المجتمع الإندونيسي. في الآونة الأخيرة، عاد استخدام الأسماء العربية الإسلامية ليصبح أكثر شيوعًا.

ومن الأمثلة المميزة على التقاليد الإندونيسية، هو قراءة النساء للقرآن في المراسم الافتتاحية أو الاجتماعات المهمة، وهي ممارسة نادرة في البلدان الإسلامية أو العربية الأخرى، مما يجعلها جزءًا من التقاليد الإندونيسية الفريدة.

## التنوع المحترم في عبارات التحية

من الظواهر الفريدة في إندونيسيا هي استخدام عبارات تحية مخصصة لكل طائفة دينية، حتى وإن كان المتحدث ينتمي إلى دين آخر. فعلى سبيل المثال، عند مخاطبة جمهور مسلم، من المقبول أن يبدأ المتحدث بعبارة «السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»، حتى لو لم يكن المتحدث مسلمًا (رغم أن بعض المسلمين قد لا يفضلون ذلك). وعند مخاطبة المسيحيين، كما في مانادو (شمال سولاوسي)، يمكن استخدام عبارة

«شالوم»، وفي بالي تُستخدم عبارات التحية الهندوسية أو البوذية. ولكن بعد التحية الدينية، يُستخدم عادةً تعبير عام مثل «سلام سيجاهترا "salam sejahtera bagi kita semua» (أتمنى السلام والازدهار لنا جميعًا) لضمان عدم استثناء أي شخص من الجمهور.
عندما افتتح الرئيس سوسيلو بامبانغ يودويونو في ديسمبر ٢٠٠٧ مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمناخ في بالي بعبارات إسلامية مثل «بسم الله الرحمن الرحيم» و»السلام عليكم ورحمة الله وبركاته»، رحب عريف الحفل بالضيوف باللغة الإنجليزية قائلاً: «مرحبًا بكم في جزيرة الآلهة»، وهو اسم شائع لبالي (Pulau Dewata) المثير للاهتمام هو استخدام الجمع لكلمة «الله»، وهو ما قد يُعتبر غير مقبول عادةً في دين توحيدي مثل الإسلام، لكن في إندونيسيا يُفهم ذلك كمفهوم ثقافي وليس دينيًا.

## تماثيل الآلهة الهندوسية

مثال آخر من إندونيسيا هو فندق بوروبودور في جاكرتا، الذي يعج بتماثيل الآلهة الهندوسية. هذا الأمر لا يزعج أحدًا، حيث يُعتبر تعبيرًا عن الثقافة، كما تُعتبر صور الفراعنة وآلهة مصر القديمة مقبولة في بلد إسلامي تقليدي مثل مصر.
لدى الدول الإسلامية الأخرى أمثلة مشابهة حيث تتواجد التراثات الثقافية المحلية بجانب الإسلام. على سبيل المثال، في أفغانستان، ولكن في أفغانستان، تم تدمير تماثيل بوذا الشهيرة في باميان من قبل طالبان، وهي خطوة عكست رفضًا لهذه التقاليد الثقافية.

## موقع المرأة يعتمد بشكل كبير على الثقافة

في السعودية، التي تُعتبر مجتمعًا إسلاميًا تقليديًا للغاية، كان يُحظر على النساء قيادة السيارات حتى وقت قريب، بينما كان ذلك مسموحًا به في جمهورية إيران الإسلامية.
هذه الاختلافات لا ترتبط بالضرورة بالإسلام بحد ذاته، بل تعود إلى الاختلافات الثقافية أو السياسية بين هذين البلدين.

يُعد الاعتداء على النساء بإلقاء الحمض المشوه على وجوههن، والذي يحدث في بعض أجزاء آسيا مثل الهند وكمبوديا وبنغلاديش، جريمة بحتة. هذا الفعل لا علاقة له بالإسلام، حتى وإن كان الجناة مسلمين.

ومن الأمثلة الأخرى التي تُربط خطأً بالإسلام: ختان الإناث وجرائم الشرف. ختان الإناث شائع في بعض المجتمعات الإسلامية وفقًا للتعاليم الشافعية، ولكنه غير مألوف أو محظور في معظم المجتمعات الإسلامية الأخرى. كما أنه يُمارس بكثرة خارج العالم الإسلامي، مثلًا في أفريقيا، وخاصة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى.

## الشريعة

من الأمثلة الأخرى، عقوبة الجلد التي تُستخدم كشكل من أشكال العقاب في الشريعة. فهل يعارض الناس هذه العقوبات البدنية لأسباب مبدئية، أم لأن هذه العقوبات جزء من الشريعة؟

خلال نقاش في جاكرتا حول هذا الموضوع مع بعض الأوروبيين، أشرت إلى أن عقوبات مشابهة تُطبق في سنغافورة. فجاء رد أحد المشاركين غير المسلمين: «نعم، لكن هذا ليس جزءًا من الشريعة».

بوجه عام، يمكن القول إن الإسلام في أجزاء كبيرة من إندونيسيا قد تأقلم مع الثقافات والتقاليد المحلية واندماج فيها، بدلاً من أن يتكيف المسلمون الإندونيسيون بشكل كامل مع الثقافة والتقاليد العربية.

حدثت ظاهرة مشابهة في مناطق أخرى مما يُسمى بالعالم الإسلامي، حيث يقوم الناس بتفسير العادات والتقاليد المحلية على أنها جزء من الإسلام، رغم أنها ليست كذلك. أشار الباحث كليفورد غيرتز في دراسته الكلاسيكية «مراقبة الإسلام: التطور الديني في المغرب وإندونيسيا» (١٩٦٨) إلى الفروقات الكبيرة بين الإسلام في المغرب وإندونيسيا، وهما مجتمعان ينتميان إلى ثقافتين وحضارتين مختلفتين تمامًا.

في إندونيسيا، تتعايش المظاهر الثقافية والدينية المتنوعة بسلام جنبًا إلى جنب.

## عرْبَنة الإسلام

يمكن القول إن تأثير الإسلام العربي قد يزداد أحيانًا بناءً على تأثير البلدان الإسلامية المحافظة جدًا، مثل السعودية، في إندونيسيا. يُطلق على هذه الظاهرة في إندونيسيا اسم «عرْبَنة الإسلام».

ورغم أن شبه الجزيرة العربية تُعد مركز الإسلام، حيث تقع الأماكن المقدسة مكة والمدينة، وحيث نزل الإسلام باللغة العربية، إلا أن هناك عددًا أكبر بكثير من المسلمين في جنوب وجنوب شرق آسيا مقارنةً بالشرق الأوسط. يمكن الإشارة إلى دول مثل إندونيسيا، باكستان، الهند، وبنغلاديش. قد يُنظر إلى شرق آسيا على أنه هامش جغرافي للعالم الإسلامي، لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه هامش فكري. فقد نشر العلماء المسلمون هناك العديد من الأعمال حول الإسلام. ومع ذلك، يظل معظم المسلمين العرب ينظرون إلى شرق آسيا وإندونيسيا على أنهما هامش للعالم الإسلامي.

# ١٠
# من سابانج إلى ميراوكه

أثناء إقامتي في إندونيسيا، زرت جميع المحافظات الثلاثة والثلاثين الموجودة آنذاك؛ من سابانج إلى ميراوكه. غالبًا ما يسألني الناس عن أجمل جزء من إندونيسيا في نظري، لكنني لا أستطيع تقديم إجابة محددة، إذ إن إندونيسيا تزخر بالكثير من الجمال. لكل محافظة طابعها المميز، وبالنظر إلى اتساع مساحة البلاد الهائلة، فإن هذا ليس مستغربًا. من سابانج إلى ميراوكه، أو من الغرب إلى الشرق، تمتد إندونيسيا على مسافة ٥٢٤٥ كيلومترًا، وهي مسافة تقارب المسافة بين أمستردام وكابول في افغانستان.

زرت معظم المحافظات لأغراض تتعلق بالعمل، أما البعض الآخر فقد زرته بدافع الفضول. لقد تأثرت بشدة بالتنوع الثقافي الغني الذي تتميز به إندونيسيا. وهذا ليس مفاجئًا بالنظر إلى الامتداد الواسع للأرخبيل الإندونيسي. في هذا الفصل، سأقوم باختيار موجز لبعض المحافظات التي زرتها.

في جميع أنحاء إندونيسيا، استطعت التواصل بسهولة باستخدام اللغة الوطنية (البهاسا الإندونيسية)، رغم أن العديد من اللغات الإقليمية كانت مستخدمة في أماكن متعددة. كثير من الإندونيسيين يتحدثون لغتين في آن واحد (ازدواجية لغوية)، بينما نجد بين الجاويين عدة مستويات لغوية داخل لغتهم نفسها (ثلاثية اللغة أو حتى تعددية اللغة)، وذلك وفقًا للمستوى الاجتماعي للأشخاص.

## آتشِه: محادثات السلام بعد تسونامي

في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٤، ضرب تسونامي منطقة آتشِه، مما أسفر عن كارثة هائلة أودت بحياة أكثر من ١٥٠,٠٠٠ شخص، وتسبب في نزوح نصف مليون آخرين فقدوا منازلهم. أرسلت العديد من الدول مساعدات، من بينها هولندا، لكن الجروح الاجتماعية العميقة التي خلفتها الكارثة كانت غير قابلة للإصلاح. فقد دُمّرت قرى بأكملها، وتعرضت العاصمة باندا آتشِه للتدمير بشكل كبير.

قبل كارثة التسونامي، عانت آتشِه من حرب دامت ثلاثة عقود (١٩٧٦-٢٠٠٥) بين الحكومة الإندونيسية المركزية وحركة آتشِه الحرة (Gerakan Aceh Merdeka - GAM)، التي كانت تسعى دون جدوى إلى استقلال منطقة آتشِه.
في ١٥ أغسطس ٢٠٠٥، تم توقيع مذكرة تفاهم في هلسنكي بين الأطراف المتنازعة. تم التوصل إلى وقف إطلاق النار، وكان من الضروري مراقبته عبر بعثة مراقبة آتشِه (Aceh Monitoring Mission - AMM) التي قادها الدبلوماسي الهولندي يونكهير بيتر فايث. أثيرت بعض التساؤلات بين السفراء في جاكرتا حول مدى ملاءمة أن يتولى هولندي هذا الدور، نظرًا للتاريخ الدموي لهولندا في إندونيسيا، وخاصة في آتشِه. إلا أن فايث قدّم أداءً متميزًا، ورأيت أن دوره يعكس بصورة إيجابية علاقاتنا الثنائية، إذ أُتيح لهولندي أن يؤدي هذه المهمة المحورية. لقد زرت بيتر فايث في آتشِه عدة مرات لأسمع منه مباشرة عن التطورات الميدانية.
في الحقبة الاستعمارية الهولندية، اندلعت حرب دامية في آتشِه استمرت أكثر من ٤٠ عامًا، من ١٨٧٣ إلى ١٩١٤. وتمكنت القوة الاستعمارية الهولندية من ضم آتشِه إلى الهند الشرقية الهولندية باستخدام العنف الشديد. ولولا هذه الحرب، لربما كانت آتشِه الآن سلطنة مستقلة مثل بروناي دار السلام. بطبيعة الحال، لم تكن الجمهورية الإندونيسية الحديثة على استعداد للتنازل عن أي جزء من أراضي المستعمرة السابقة. وكان هذا ينطبق أيضًا على بابوا، التي ضُمت إلى إندونيسيا عام ١٩٦٢. فقد أصبحت حدود الهند الشرقية الهولندية السابقة هي نفسها حدود جمهورية إندونيسيا. ولهذا، لم تكن تيمور الشرقية، التي كانت تحت السيطرة البرتغالية، جزءًا من إندونيسيا.

## سنوك هرغرونيه (Snouck Hurgronje) والأتشيهيون

كان المستشار السياسي للحكومة الاستعمارية الهولندية، الدكتور كريستيان سنوك هرغرونيه، قد نشر دراسة موسعة بعنوان «الأتشيهيون» عام ١٨٩٣. بفضل توصياته، تمكن الهولنديون بقيادة الجنرال جو فان هوتس من هزيمة سكان أتشيه وقادتهم وإخضاعهم لسيطرتهم. ركز نهج سنوك هرغرونيه على التعامل الصارم مع

المقاتلين الأتشيهيين المستوحاة حركتهم من الدين، بالإضافة إلى السعي لكسب ولاء النخب الإقطاعية المحلية واحتوائها.
من اللافت للنظر أن «البندوبو» (القاعة الأمامية) في مقر إقامة المحافظ في أتشيه ما زالت تحتفظ بصور الحكام الاستعماريين الهولنديين، ومن بينهم الجنرال فان هوتس. قد يتوقع البعض أن هذه الصور لم تعد تُعرض الآن، نظرًا للماضي الدموي الذي شهده حكم هؤلاء الحكام، لكنني أفسر ذلك كرمز لنضال الأتشيهيين من أجل الاستقلال ضد الهولنديين، وكأنهم يرغبون في إبراز هذا الجانب من تاريخهم بهذه الطريقة.
في الأصل، كنت أخطط لتسليط الضوء على الأعمال الأكاديمية للبروفيسور سنوك هرغرونيه بمناسبة مرور ١٥٠ عامًا على ميلاده، وقد تمت ترجمة جميع أعماله إلى الإندونيسية بفضل جهود المعهد الملكي للدراسات اللغوية والجغرافية والأنثروبولوجية (KITLV) التابع لجامعة ليدن في جاكرتا. غير أنني عندما استشرت سياسيًا جاويًا بشأن هذا الأمر، رفض الفكرة بشدة، بحجة أن سنوك هرغرونيه ساعد الحكومة الاستعمارية الهولندية في قمع الإندونيسيين. كان هذا أحد الأسباب التي دفعتني إلى العدول عن الفكرة.
لكن عندما أخبرت سياسيًا بارزًا في أتشيه بذلك لاحقًا، رد قائلاً: «لكن الجاويين أيضًا قاموا بقمعنا!» من وجهة نظره، لم يكن هناك مانع من إيلاء اهتمام خاص لسنوك هرغرونيه. يبدو أن الأتشيهيين يرون الأمور بطريقة مختلفة، فهم يعتبرون التاريخ الاستعماري الهولندي سلبيًا للغاية، لكنه لا يزال جزءًا أصيلًا من نضالهم من أجل الاستقلال.

## المسجد الكبير في باندا أتشيه: منطقة محظورة لغير المسلمين

خلال فترة عملي، زار عدد من الوزراء أتشيه، من بينهم ماريا فان دير هوفن بصفتها وزيرة التعليم والثقافة والعلوم، ووزراء التعاون الإنمائي أغنيس فان أردين، وبيرت كوندرز، ووزير العدل إرنست هيرش بالين. لم أتمكن قط من إدخال أي منهم إلى المسجد الكبير بيت الرحمن في باندا أتشيه من الداخل. بُني هذا المسجد خلال الحقبة الاستعمارية الهولندية على أسس مسجد أقدم، وقد صمد أمام التسونامي بشكل جيد، ربما بفضل هيكله المتين وموقعه المناسب. يتميز المسجد بواجهة بيضاء مبهرة مع سبع قباب سوداء لامعة.

على الرغم من محاولاتي العديدة، لم يُسمح لنا بالدخول إلى المسجد. يُقال إن الأتشيهيين المحليين في البداية لم يرغبوا حتى في استخدام هذا المسجد، لأنه بُني على يد الحكام الاستعماريين الهولنديين. يُعد إقليم أتشيه من أكثر المناطق التي تطبق فيها الشريعة الإسلامية رسميًا، ويشتهر بتشدد كبير فيما يتعلق بدخول المساجد.

## الشريعة في أتشيه

كانت زيارة وزير العدل الهولندي إرنست هيرش بالين إلى أتشيه مدفوعة برغبته في الاطلاع مباشرة على كيفية عمل المحاكم الشرعية على أرض الواقع، وكيف يتم تطبيق الشريعة في الحياة اليومية. في مناطق أخرى من إندونيسيا، كانت هناك مخاوف متزايدة من تأثير تطبيق الشريعة في أتشيه، حيث خشي البعض من «طالبانية» تدريجية أو زاحفة، كما حدث في أفغانستان. كما تم التفكير في بعض المقاطعات الفرعية في إندونيسيا في إمكانية تطبيق الشريعة.

من المثير للاهتمام أن بعض القضاة في محكمة الشريعة في باندا أتشيه أشاروا إلى أن بعض المحكوم عليهم كانوا يفضلون الخضوع لعقوبات الشريعة، مثل الجلد، بدلاً من قضاء فترات طويلة في السجن، حيث إن السجن لفترات طويلة قد يحرمهم من القدرة على إعالة أسرهم. أما العقوبات الأكثر صرامة، مثل الرجم بتهمة الزنا أو بتر الأيدي بسبب السرقة، فلم يتم تطبيقها في أتشيه، نتيجة الضغوط الخارجية، بما في ذلك الضغوط من داخل إندونيسيا نفسها.

من الطبيعي أن جميع الوزراء الذين زاروا المنطقة كانوا يرغبون في رؤية تطورات الوضع بعد التسونامي، وما تم تحقيقه من مساعدات طارئة ودعم دولي، بما في ذلك من هولندا.

## صناعة زيت النخيل

يُعد زيت النخيل من المنتجات الرئيسية في شمال سومطرة. برفقة وزيرة الزراعة الهولندية غيردا فيربورغ، قمت بزيارة عدة مزارع لزيت النخيل. من الضروري تنظيم زراعة أشجار النخيل على مراحل لتجنب موتها بشكل متزامن بعد سنوات، الأمر

الذي قد يؤدي إلى توقف مؤقت في الإيرادات. تُشكّل صناعة زيت النخيل مشكلة كبيرة، خاصةً أن مناطق غنية بالتنوع البيولوجي يتم تجريفها لزراعة أشجار النخيل، ليس فقط في سومطرة، بل في مناطق أخرى واسعة مثل كاليمانتان وبابوا. وقد نجح لوبي زيت النخيل القوي بشكل كبير في فرض مصالحه. يلعب الفساد وغياب تطبيق القوانين من قبل الحكومة دورًا هامًا في هذا السياق.

يمكن أن يكون نخيل السكر الصديق للبيئة منافسًا قويًا لأشجار زيت النخيل. في توموهون (شمال سولاويسي)، زرت مصنعًا لسكر النخيل أسسه الهولندي ويلي سميتس، أثناء افتتاحه من قبل الرئيس يودويونو. يمكن استخراج السكر وكذلك الإيثانول من نخيل السكر، حيث يُستخدم الإيثانول كوقود. ولكن، واجه لوبي زيت النخيل القوي تطور صناعة نخيل السكر بشدة.




**الرئيس سوسيلو بامبانغ يودهويونو وزوجته آني هيراواتي خلال افتتاح مصنع نخيل السكر المبتكر الذي أسسه ويلي سميتس في توموهون (سولاويسي، ٢٠٠٧).**

## جاكرتا: «أغنية واحدة، وستحصل على منزل آخر!»

في ٨ سبتمبر ٢٠٠٥، قدمت أوراق اعتمادي إلى الرئيس يودويونو في قصر الحرية الرئاسي (إستانا مرديكا) في جاكرتا. كانت المراسم مهيبة وجميلة. عزفت الفرق العسكرية خارج القصر النشيد الوطني بإتقان. وكان للقصر بعدٌ تاريخي إضافي، حيث كان في السابق أحد مقرات إقامة الحاكم العام الهولندي في جزر الهند الشرقية الهولندية، وكان يُعرف باسم «قصر كونينغسبلين»، وقد شُيد عام ١٨٧٧. استقبلني الرئيس بودٍ ولطف، بحضور وزير الخارجية حسن ويراجودا. أجرينا حديثًا وديًا جسّد بالنسبة لي العلاقات الطيبة بين هولندا وإندونيسيا. وفي الوقت ذاته، كانت تلك المرة الأولى التي أعمل فيها في بلد له ماضٍ استعماري ثقيل مع هولندا، وهو ما شعرت به مرارًا في جميع أنحاء إندونيسيا، في بعض الأحيان بشكل إيجابي، وفي أحيان أخرى بشكل سلبي.

كانت إقامتنا تقع في جالان ديبونيغورو ٣٩، في حي منتينغ الراقي. هذا المكان أتاحه الرئيس سوكارنو بفضل جهود سي. دي. باركمان، أول قائم بالأعمال الهولندي المؤقت بعد استعادة العلاقات الدبلوماسية بين هولندا وإندونيسيا في عام ١٩٦٣. وكانت النية أن تتخذ السفارة الهولندية هذا المكان مقرًا لها، لكن لاحقًا أصبح المقر الرسمي للإقامة. خلال حفل استقبال في تلك الفترة في حديقة القصر الرئاسي، حضر باركمان حيث عُزفت موسيقى احتفالًا بيوم القوات المسلحة الإندونيسية. طلب الرئيس سوكارنو من باركمان أن يغني أغنية هولندية، لكنه رفض. ثم حاول سوكارنو مرة أخرى وقال: «أغنية واحدة، وستحصل على منزل آخر!»، لكن باركمان لم يرضخ لهذا الطلب أبدًا.

احتفظت بهذه القصة في ذاكرتي قبل قدومي إلى إندونيسيا، وكنت دائمًا مستعدًا لأداء أغنية، ليس بهدف الحصول على منزل آخر، بل لأن الطلب كان يتكرر كثيرًا في إندونيسيا التي تغيرت منذ ذلك الحين. الغناء الجيد يعد أمرًا مهمًا للسياسيين الإندونيسيين، حيث يعزز فرصهم في الانتخابات.

فقد أصدر الرئيس يودهويونو (٢٠٠٤-٢٠١٤) موسيقى من تأليفه، بما في ذلك الألبومات «My Longing for You» (رغبتي فيك)، «Evolusi» (Yockie and Susilo)،

و «I’m Certain I’ll Make it» (أنا واثق أنني سأنجح). كما قام بتأليف أغنية خاصة لقمة الأمم المتحدة حول تغير المناخ التي عُقدت في بالي عام ٢٠٠٧.

مع نقل السيادة إلى إندونيسيا في نهاية عام ١٩٤٩، كانت هولندا بطبيعة الحال أول دولة تعترف رسميًا ب»الولايات المتحدة الإندونيسية» في ذلك الوقت. وقد تجلى هذا أيضًا في اللوحة الدبلوماسية لسيارة السفير الهولندي، التي كانت تحمل الرقم ١. ولكن في عام ١٩٦٠، قطعت إندونيسيا العلاقات الدبلوماسية مع هولندا بسبب قضية غينيا الجديدة، وهي منطقة لم يتم تسليمها إلى إندونيسيا في عام ١٩٤٩. بعد استئناف العلاقات في عام ١٩٦٣، حصل السفير الهولندي على اللوحة الدبلوماسية رقم ٦٠، حيث اضطر للوقوف في آخر الصف خلف الدول الأخرى التي اعترفت بإندونيسيا «قبل» هولندا. وكان ذلك رمزًا واضحًا إلى أن هولندا لم تعد تحتل المرتبة الأولى في إندونيسيا كما كانت في السابق. الرقم ١ لم يعد مستخدمًا الآن.

## جاكرتا: زيارات لجميع الوزراء

في جاكرتا، قمت بزيارات لجميع الوزراء الإندونيسيين، وتم استقبالي دائمًا بشكل جيد. أحيانًا كان الوزراء يتحدثون فيما بينهم عني. على سبيل المثال، عندما زرت وزير الشؤون الإدارية، توفيق أفندي، بخصوص أرشيفات شركة الهند الشرقية الهولندية (VOC) التي كانت تحت إشرافه وتخضع للترميم، قُدمت لي وجبة إندونيسية شهية، واستمتعت بشكل خاص بال»سامبال تراسي» المرافق لها. في اليوم التالي، زرت وزير الدفاع الودود، جونو سودارسونو، وبدأ حديثنا بالقول: «السفير الهولندي يحب السامبال تراسي». يتضح أن الوزراء كانوا يتحدثون عنك، وكان ذلك في هذه الحالة بشكل إيجابي. كان من الجيد أن أتعرف على جميع الوزراء، حيث أتاح لي ذلك فرصة للتعرف على كل منهم من زاوية مختلفة.

## حفلات الزفاف والجنازات

كان من المهم أيضًا حضور حفلات الزفاف. حفلات زفاف الشخصيات البارزة في إندونيسيا كانت تُقام مع استقبال تقليدي فاخر يتبعه عشاء، وكانت هناك زاوية

مخصصة للوزراء والسفراء والمقربين. إلى جانب كونها مناسبة ممتعة، كانت فرصة ممتازة لإجراء محادثات طويلة، حيث كانت الأجواء غير رسمية. حتى الرئيس ونائب الرئيس كانا يحضران أحيانًا هذه الحفلات. كانت هذه مناسبات فريدة لم أواجه مثلها في أي بلد آخر.

ينطبق نفس الأمر على الجنازات، رغم أنها كانت مناسبات حزينة للغاية، إلا أن حضورك كان يُقدر بشكل كبير من قبل عائلات المتوفين. لم يكن الناس ينسون ذلك، خصوصًا إذا لم يكن الأمر مجرد إجراء بروتوكولي. إظهار الاحترام والمواساة كان أمرًا مهمًا للغاية، حيث يحمل في طياته جانبًا شخصيًا قويًا. حتى الرئيس كان يحضر جنازات الإندونيسيين الذين لعبوا دورًا مهمًا على المستوى الوطني.

## زيارات عيد الفطر

كان عيد الفطر، العيد الذي يلي شهر رمضان، مناسبة مهمة أخرى. خلال عيد الفطر، كانت شوارع جاكرتا المليونية تصبح هادئة للغاية. كانت هذه الأيام غالبًا ما تكون تحت سماء زرقاء صافية، حيث كان هناك القليل من السيارات وبالتالي القليل من التلوث. كان معظم الناس يحصلون على إجازة لمدة أسبوع، ويستغلون هذه الفرصة لزيارة عائلاتهم في مناطق أخرى من إندونيسيا (ويُطلق على هذه الظاهرة باللغة الإندونيسية «موديك» (mudik)أو «بولانغ كامبونغ.(pulang kampung)»

كان الرئيس ونائب الرئيس وجميع الوزراء والسياسيين البارزين يستقبلون الضيوف في منازلهم المفتوحة للتهنئة بمناسبة نهاية شهر الصيام. وكان العرف أن يتم زيارة القصر الرئاسي أولاً، ثم نائب الرئيس، ثم الوزراء، ورئيس البرلمان، وهكذا. بالطبع، كان من المستحيل من الناحية العملية والتنظيمية زيارة الجميع، لكنني كنت أبذل جهدًا جادًا كل عام. كنت دائمًا أتحدث مع سائقي، باك أغوس، وبعد وفاته، باك يودي، للتخطيط لأفضل الطرق والترتيبات لكل عام.

كان بعض الوزراء يقيمون في منازل رسمية تقع في نفس الحي، مما جعل من السهل الانتقال من منزل وزاري إلى آخر سيرًا على الأقدام، بينما كان آخرون يقيمون بعيدًا. كنت أحرص على إعداد قائمة كاملة بالمواضيع لكل وزير، وكانت الزيارات فرصة

لمناقشة بعض القضايا بالإضافة إلى تقديم التهاني. غالبًا ما كان الوزراء يأخذونني جانبًا لإجراء محادثة قصيرة، وكانت هذه اللقاءات مثمرة للغاية وتلقى تقديرًا كبيرًا. في بعض الأحيان، كنت أزور أكثر من ٣٥ وزيرًا وشخصية بارزة في اليوم نفسه.

## جائزة ناسي جورنج

بصفتي سفيرًا، كان عليّ المشاركة في العديد من الفعاليات الجادة، وأحيانًا في فعاليات تبدو أقل جدية. على سبيل المثال، في أغسطس ٢٠٠٩، أُقيمت مسابقة «ناسي جورينج» (nasi goreng)للسفراء ونوابهم. كان بإمكان المشاركين إحضار المكونات من منازلهم، لكن عليهم إعداد الطبق في الموقع. بعد أن انتهى الجميع من إعداد أطباقهم، قام الطاهي الإندونيسي الشهير ويليام وونجسو بتذوق النتائج. وكانت بعض الأطباق قد استُبعدت تلقائيًا، مثل طبق السفير السويسري الذي زين ناسي جورينج بشرائح الجبن السويسري «غرويير». أما الذين كانوا معتادين على المطبخ الإندونيسي التقليدي، مثل هولندا وسورينام، فكانت لديهم فرصة أكبر للفوز. شخصيًا، كنت قد اعتدت على إعداد ناسي جورينج كوجبة فطور متأخرة أثناء فترة دراستي.

قامت زوجة الرئيس الإندونيسي، آني بامبانغ يودويونو، بجولة تفقدية للأطباق. كنت قادرًا على شرح تفاصيل الأطباق لها باللغة الإندونيسية، حيث إن العديد من الأطباق مثل ناسي جورينج (nasi goreng) ، بيسانج جورينج (pisang goreng) ، سامبال مانيس (sambal manis) ، أتشير تشامبور(atjar tjampur)، وسيروندينج (serundeng) معروفة جيدًا في هولندا. في النهاية، حصلت على المركز الأول وتسلمت الجائزة من وزيرة التجارة ماري إلكا بانجستو، وكانت ملكة جمال إندونيسيا شاهدة على الحدث.

قد تبدو مثل هذه الفعاليات غير مهمة، لكنها تترك أثرًا إيجابيًا في الأوساط الإندونيسية، وتعتبر دبلوماسية عامة فعالة. أهديت الكأس التي حصلت عليها إلى طاهيتنا في جاكرتا، إبو سري، التي تُعد من أفضل الطهاة في إعداد مائدة الأرز في جاكرتا. يشار إلى أن مائدة الأرز (Rijsttafel) هي ابتكار استعماري هولندي، تمثل

رفاهية تقديم العديد من الأطباق المتنوعة في وقت واحد، وهي بالتأكيد ليست من المأكولات اليومية في إندونيسيا.

## عرض «وايانغ كوليت» في القصر الرئاسي حتى الرابعة صباحًا

في الليلة التي فزت فيها بجائزة «ناسي جورينج»، تلقيت دعوة من الرئيس يودويونو لحضور عرض «وايانغ كوليت» (عرض الدمى الظلية) في القصر الرئاسي في جاكرتا. كان العرض مقررًا أن يبدأ في الساعة الثامنة والنصف مساءً، وأخبرت زوجتي أنني سأكون في المنزل حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف. لم أكن أعلم آنذاك أن العرض سيستمر حتى الساعة الرابعة من صباح اليوم التالي. فمن المعتاد أن تستمر مثل هذه العروض حتى الفجر.

كان جميع الدبلوماسيين الآخرين قد غادروا بحلول منتصف الليل، فبقيت وحدي في الصف الأمامي بجانب الرئيس وزوجته. كان حدثًا رائعًا وفريدًا من نوعه، ولم أكن لأرغب في تفويته. ومع ذلك، كان عليّ أن أقاوم النوم وأبقى متيقظًا طوال تلك المدة. عندما غادرنا في الصباح الباكر، رفع العديد من الوزراء إبهامهم لي، تعبيرًا عن تقديرهم. وفي وقت لاحق، عبّر لي وزير الداخلية، مارديانتو، عن شكره لحضوري العرض حتى نهايته، حيث كنت الدبلوماسي الوحيد الذي بقي حتى انتهاء العرض. وقد غنى الوزير نفسه بعض الأغاني الجاوية خلال هذا العرض.

## smp (Sudah Makan Pulang): «إذا أكلت، فعد إلى بيتك»

في إندونيسيا، تختلف آداب الطعام وتوديع الضيوف عن تلك في هولندا. في هولندا، لا توجد غالبًا إشارة واضحة على انتهاء الضيافة وحلول الوقت المناسب للرحيل. كما أن لدينا المثل القائل: «الأجواء الممتعة لا وقت لها». في هولندا، إذا سألت أحدهم في نهاية المساء بلطف عما إذا كان يرغب في مشروب إضافي، فغالبًا ما تكون الإجابة نعم. لا يوجد لدينا إشارة أدبية أو بروتوكولية بأن الضيافة قد انتهت وأنه حان وقت المغادرة.

أما في إندونيسيا، فالأمر مختلف تمامًا. ففي المناسبات الرسمية، يوجد غالبًا مدير للحفل يُعلن متى انتهى اللقاء أو السهرة. وغالبًا ما يكون ذلك غير ضروري، لأن الضيوف الإندونيسيين يغادرون عادة بعد تناول الطعام مباشرة. هناك أيضًا تعبير إندونيسي شائع يعبر عن ذلك: «Sudah makan pulang» أو «smp»، بمعنى «إذا أكلت، فعد إلى بيتك.»

## ساحر المطر (Pawang Hujan)

خلال حفلات الاستقبال التي كانت تُقام بمناسبة عيد الملكة في جاكرتا، كان يتم عادة استدعاء شخص مختص لدرء المطر . (Pawang Hujan) لم أكن على علم بذلك، لكنني لم أكن لأعترض لو كنت أعلم. قد يبدو الأمر سخيفًا بالنسبة للبعض، ولكن إذا كانت المجتمعات المحلية تؤمن بذلك بشدة، فمن الأفضل التعامل مع الأمر بجدية، لأنه يصبح واقعًا بالنسبة لهم. لذلك، ليس من الحكمة التقليل من شأن «القوة الخفية». وفي المرة الأولى التي لم نستأجر فيها هذا الشخص، أمطرت بشدة، مما أدى إلى تعطيل حركة المرور، وتأخرنا حتى عن حضور استقبالنا الخاص.
في بداية عملي في جاكرتا، كنا نقيم حفلات عيد الملكة في منزل «رينير دي كليرك»، حاكم الهند الشرقية الهولندية (١٧٧٨-١٧٨٠)، وهو مبنى فخم يتمتع بأجواء مناسبة لمثل هذه المناسبات. وكانت هناك لوحة لـ «دي كليرك» معلقة في المبنى، ووضعت تحتها زجاجة جِن وسيجار، لإبقاء روحه في حالة مزاجية جيدة. فقد اندلع حريق ذات مرة بسبب ماس كهربائي، وكان الهدف من هذه الطقوس تجنب حدوث مثل هذه الكوارث في المستقبل.
لكن بعد حادثة فيلم «فتنة» للمخرج «خيرت فيلدرز»، اضطررنا للأسف إلى نقل حفلات عيد الملكة إلى فنادق يمكن تأمينها بشكل أفضل من منزل «رينير دي كليرك»، رغم أن أجواء الفنادق لم تكن تضاهي الأجواء المميزة لذلك المنزل.

## جاوة الوسطى: لينغاجاتي: الدبلوماسية والنضال العسكري من أجل السلام

في نوفمبر ٢٠٠٦، رافقت وزير الخارجية الإندونيسي حسن ويراجودا في رحلة بقطار تقليدي على طول الساحل البحري من جاكرتا إلى تشيريبون، وهي رحلة استغرقت ثلاث ساعات ونصف. من هناك، واصلنا بالسيارة صعودًا نحو الجبال إلى القرية الجبلية الخضراء والمعتدلة الحرارة لينغاجاتي(Linggajati) . كانت هذه الرحلة

بمناسبة مرور ستين عامًا بالضبط على المحادثات التي جرت في عام ١٩٤٦ بين وفد هولندي بقيادة رئيس الوزراء السابق وعضو اللجنة العامة لجزر الهند الشرقية الهولندية، ويم شيرمرهورن، ووفد إندونيسي بقيادة سوتان شاهرير. يُعتبر شاهرير من أبرز السياسيين الإندونيسيين في تلك الفترة، حيث شغل منصب أول رئيس وزراء لجمهورية إندونيسيا، التي لم تكن معترفًا بها من قبل هولندا في ذلك الوقت.

في القطار، كان معنا أيضًا روسيهان أنور (١٩٢٢-٢٠١١)، أحد الصحفيين القلائل الذين قاموا بتغطية محادثات «لينغجاتي» بين إندونيسيا وهولندا، التي جرت من ١١ إلى ١٣ نوفمبر ١٩٤٦. كنا تقريبًا جيرانًا في جاكرتا.

أسفرت اتفاقية «لينغجاتي»، التي تم التصديق عليها في مارس ١٩٤٧، عن قبول هولندا لأول مرة مبدأ استقلال «جمهورية إندونيسيا» بحكم الأمر الواقع، ولكن ليس لأرخبيل إندونيسيا بأكمله، بل فقط لمناطق جاوة وسومطرة ومادورا. كانت هذه الجزر تحت سيطرة الجمهورية الإندونيسية التي أُعلنت في ١٧ أغسطس ١٩٤٥. أما بقية أرخبيل إندونيسيا، بما في ذلك بورنيو (كليمنتان) والجزء الشرقي من البلاد، فقد ظل جزء منه تحت السيطرة الهولندية.

كانت التسوية التي سعت هولندا إلى تحقيقها هي إنشاء دولة فدرالية إندونيسية تُسمى «الولايات المتحدة الإندونيسية»، تحت التاج الهولندي. لكن من الجانب الإندونيسي، كان الهدف هو الاستقلال التام لأرخبيل إندونيسيا بأكمله. ورأت إندونيسيا أن اتفاقية «لينغجاتي» كانت مجرد مرحلة انتقالية يجب قبولها لتجنب المزيد من إراقة الدماء غير الضرورية.

بالنسبة للإندونيسيين، كانت العملية تتمثل في استخدام الدبلوماسية كوسيلة مكملة للنضال العسكري من أجل تحقيق الهدف النهائي، وهو الاستقلال الكامل عن هولندا. من الجانب الهولندي، وبعد توقيع اتفاقية «لينغجاتي»، حاولت هولندا استخدام الوسائل العسكرية على نطاق واسع لتحقيق ما لم تنجح فيه الدبلوماسية، وهو منع الاستقلال الكامل لإندونيسيا.

من الواضح أن هولندا وإندونيسيا كانتا تسعيان إلى أهداف مختلفة. فقد أرادت جمهورية إندونيسيا استقلالًا كاملًا يشمل جميع أراضي المستعمرة الهولندية السابقة، بينما كانت هولندا تسعى إلى إقامة علاقة دستورية تُنشئ اتحادًا هولندي-إندونيسي سياديًا بين هولندا و»الولايات المتحدة الإندونيسية». وقد خُصصت

لجمهورية إندونيسيا، التي كانت تغطي جزءًا محدودًا فقط من إندونيسيا الحالية، دور ثانوي في هذا الاتحاد.
في يوليو ١٩٤٧، ألغت هولندا اتفاقية «لينغجاتي» وبدأت «العملية البوليسية الأولى»، وهي حرب تلتها تدخل عسكري واسع آخر في عام ١٩٤٩.
كانت هولندا تأمل في أن يثور القوميون «المعتدلون» في إندونيسيا ضد طموحات سوكارنو الاستقلالية، لكنها لم تدرك بما فيه الكفاية أن هؤلاء أيضًا كانوا يرغبون في الاستقلال. وفي أواخر ديسمبر ١٩٤٩، تم نقل السيادة رسميًا من هولندا إلى «الولايات المتحدة الإندونيسية»، التي كانت جمهورية إندونيسيا جزءًا منها فقط. لكن خلال عام واحد، قام الرئيس سوكارنو بإلغاء «الولايات المتحدة الإندونيسية» من جانب واحد، وأسس «الجمهورية الإندونيسية الوحدوية»، التي شملت جميع أراضي المستعمرة الهولندية السابقة، باستثناء بابوا التي تم نقلها إلى إندونيسيا في عام ١٩٦٢.

## الجنازة الرسمية للرئيس السابق سوهارتو

توفي الرئيس الإندونيسي السابق سوهارتو في يناير ٢٠٠٨ في جاكرتا، بعد أن شغل منصب رئيس إندونيسيا لأكثر من ثلاثين عامًا. مع وفاته، طُويت صفحة واحدة من أبرز الشخصيات السياسية في التاريخ الحديث لإندونيسيا. دخل سوهارتو التاريخ كشخصية سياسية مثيرة للجدل على الصعيدين الوطني والدولي. في أواخر التسعينيات، بلغت الانتقادات ضده حدًا دفعه إلى التنحي عن منصبه.
لا شك أن هناك الكثير من الانتقادات التي وُجهت لطريقة حكم سوهارتو، خاصة فيما يتعلق بسياسات حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، لا يمكن إنكار أن سوهارتو قد قدّم الكثير لإندونيسيا.
قام الرئيس يودويونو بمنح سوهارتو جنازة رسمية، ودعا قادة الحكومات من جميع أنحاء العالم لحضور مراسم الجنازة. كما دعت الحكومة الهولندية، وجرى التفكير في إرسال الوزير السابق ورئيس الوزراء الأسبق رود لوبيرز لتمثيل هولندا، لكن نظرًا لبعد المسافة وقصر الوقت، كان من المستحيل وصوله في الوقت المناسب. إذ من المعتاد لدى المسلمين أن تُجرى الجنازة في أسرع وقت ممكن، ويفضل أن تكون خلال ٢٤ ساعة، ما جعل من الصعب جدًا حتى من داخل جاكرتا الوصول في الوقت المناسب إلى «غيريبانغون»، بالقرب من سوراكارتا، حيث دفن سوهارتو في الضريح العائلي.

كانت الطريقة الوحيدة المتاحة لي هي السفر عبر طائرة عسكرية خاصة، لكنني تلقيت تأكيدات متكررة بعدم توفر مكان. ومع ذلك، أشار لي المدير العام لأوروبا والأمريكيتين في وزارة الخارجية الإندونيسية، إدي هاريادي، بطريقة غير مباشرة أنني إذا وصلت إلى المطار في الوقت المناسب، قد أتمكن من اللحاق بالرحلة.

بالفعل، تمكنت من الوصول إلى «غيريبانغون» في الوقت المناسب للجنازة. في الخامسة صباحًا، أقلعت من جاكرتا على متن طائرة مستأجرة من طراز «فوكر ١٠٠»، برفقة عدد من الوزراء وأعضاء البرلمان وكبار الشخصيات. وقد نُقلنا بسيارات خاصة إلى الضريح، الذي يقع وسط الجبال الجميلة بوسط جاوة. أما السفراء الآخرون، فقد اضطروا للوصول بوسائلهم الخاصة، وكان آخر جزء من الرحلة في بعض الحالات باستخدام «أوجيك» (دراجة نارية عامة)، مما أدى إلى تأخر البعض عن الوصول أو عدم تمكنهم من الحضور.

في الضريح المزدحم، قدمت تعازيّ لابنة سوهارتو الكبرى، سيتي هاردجيانتي هستوتي (توتوت)، وعبّرت لها عن ذلك باللغة الإندونيسية نيابة عن الحكومة الهولندية، فردّت عليّ بالشكر باللغة الهولندية. خلال الجنازة الرسمية، قال الرئيس يودويونو: «إندونيسيا فقدت أحد أفضل أبناء الوطن، مقاتلًا مخلصًا، جنديًا حقيقيًا، ورجل دولة شريفًا.»

بعد انتهاء الجنازة، تلقيت أسئلة مباشرة عبر الراديو من هولندا. أوضحت أنني حضرت الجنازة نيابة عن الحكومة الهولندية، نظرًا لاستحالة إرسال شخص من لاهاي في الوقت المناسب؛ حتى أنني بالكاد تمكنت من الوصول. كما تلقيت سؤالًا آخر حول ما إذا كان من الصواب حضور جنازة «ديكتاتور» مثل سوهارتو. وكانت الأسئلة الرئيسية في وسائل الإعلام تتعلق بما إذا كان سوهارتو رئيسًا جيدًا أم سيئًا. أشرت إلى الدور المهم الذي لعبه سوهارتو في تاريخ إندونيسيا، وإلى أن الرئيس يودويونو منحه جنازة رسمية تقديرًا لذلك. وفي كلتا الحالتين، سواء حضرنا الجنازة (كما حدث) أو غبنا، كانت وسائل الإعلام ستوجه انتقادات: «ملعون إن فعلت وملعون إن لم تفعل.»

## الزلازل، الرحلات الوزارية المشتركة، وفاكهة الدوريان

في ديسمبر ٢٠٠٦، رافقتُ وزيري الخارجية الهولندي بوت والإندونيسي ويراجودا خلال زيارتهما إلى يوجياكارتا والمناطق المحيطة بها. بدأنا بزيارة مدرسة تعرضت للدمار نتيجة الزلزال وأعيد بناؤها بدعم من هولندا. إن الأضرار التي تتسبب بها

الزلازل في المناطق السكنية المكتظة بالسكان تكون صعبة للغاية في إصلاحها. أولًا، تتراكم أنقاض المنازل المدمرة عند جيرانها، والعكس صحيح، مما يجعل إزالتها أمرًا معقدًا دون إزعاج الآخرين. وحتى إذا توفرت الأموال والمواد اللازمة، يجب أيضًا توفر عدد كافٍ من العمال لإعادة البناء. لذلك، في ذلك الوقت، تم استقدام عدد كبير من العمال من محافظات أخرى، بما في ذلك من أتشيه.

رافقنا وزير الخارجية حسن ويراجودا خلال افتتاح المباني المدرسية التي أعيد بناؤها في كلاتين، جاوة، بعد أن دمرها الزلزال في عام ٢٠٠٧.

بعد زيارة منطقة الكارثة، تناولنا الغداء في دار ضيافة على منحدرات بركان «غونونغ ميرابي» النشط. كانت المنطقة خضراء تمامًا، حتى إننا بالكاد شعرنا بقربنا من فوهة البركان. قدّم ويراجودا فاكهة الدوريان اللذيذة، وهي فاكهة أثارت ذكريات بوت الإيجابية من طفولته في إندونيسيا (التي كانت صعبة للغاية): كلما شمّ رائحتها القوية (التي قد يعتبرها البعض غير مستساغة)، زاد استمتاعه بتناولها.



**مع وزير الخارجية حسن ويراجودا خلال افتتاح إعادة بناء المباني المدرسية التي دمرها الزلزال في كلاتن، جاوة (٢٠٠٧).**

في نهاية الزيارة، تم التوقيع الأولي على وثيقة الشراكة الاستراتيجية بين إندونيسيا وهولندا في يوجياكارتا. وقد وضعت هذه الوثيقة السياسات المشتركة للأعوام المقبلة في مجالات متعددة، منها الاقتصاد، التجارة المستدامة، البيئة، التعاون الإنمائي، إدارة المياه، الأمن الغذائي، التراث الثقافي، وغيرها. لم يتم التصديق على هذه الوثيقة حتى عام ٢٠١٣، عندما وقّع عليها الرئيس يودويونو ورئيس الوزراء الهولندي مارك روته خلال زيارة الأخير إلى جاكرتا.

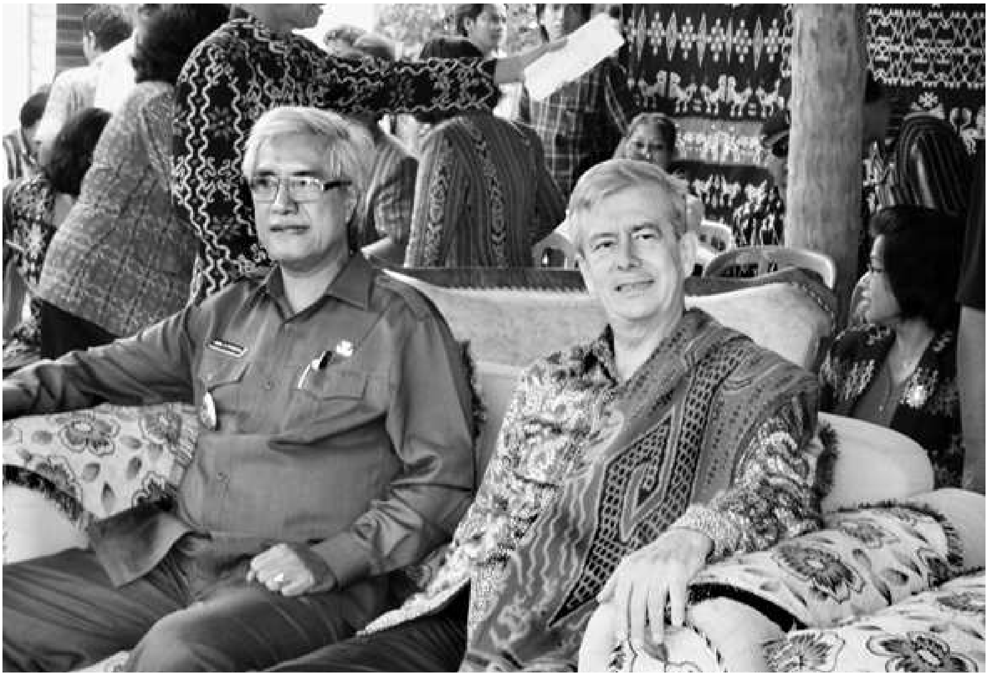
كان من المخطط أن يتم توقيع الاتفاقية خلال الزيارة الرسمية للرئيس يودويونو في عام ٢٠١٠، إلا أن الزيارة ألغيت في اللحظة الأخيرة بسبب دعوى قضائية رفعت ضده من قبل نشطاء مولوقيين هولنديين، طالبوا باعتقاله بتهمة انتهاكات حقوق الإنسان. كان هذا الأمر غير مقبول بالنسبة للرئيس الإندونيسي، الذي كان بالفعل في مطار جاكرتا، مستعدًا للمغادرة إلى هولندا.

أحد الجوانب الخاصة في زيارة الوزير بوت هو أن المحادثات الثنائية لم تجرَ في غرف اجتماعات رسمية، بل استمرت لساعات أثناء السفر بالسيارة بين بوت وويراجودا. كانت هذه طريقة فعالة للغاية لتعزيز العلاقات الثنائية الودية. وكان بوت يطلعنا لاحقًا على ما تم مناقشته، لكي نتمكن من متابعة الأمور اللازمة.

## تدشين راديو جيغالي في سومبا والتكريم بلقب «أومبو“

في فبراير ٢٠٠٩، زرتُ جزيرة سومبا الواقعة في جنوب شرق إندونيسيا، حيث تم تدشين محطة إذاعية جديدة مولتها جزئيًا هولندا. كنت برفقة «جونكيه دي ريدير»، من قسم الإعلام والشؤون الثقافية في سفارتنا في جاكرتا. تُعد سومبا منطقة نائية إلى حد كبير، خصوصًا فيما يتعلق بتطوير التعليم والرعاية الصحية وتوفير المياه وغيرها من الخدمات الأساسية. كان للراديو الجديد دور تعليمي مهم، خاصة في مجال الزراعة. كما كان له فائدة جانبية تتمثل في تمكين المزارعين من تحذير الآخرين عند سرقة ماشيتهم، مما سهل تعقب اللصوص بمساعدة الإذاعة. أُطلق على المحطة اسم «جيغالي»، نسبة إلى طائر أبو قرن الجميل الذي يعيش حصريًا في هذه الجزيرة.

استقبلنا حاكم وسط سومبا، «أومبو سابي باتيدوك»، وتم إهدائي ثوبًا تقليديًا فاخرًا مصنوعًا من قماش «إيكات» المنسوج، مزينًا بنقوش بألوان الأحمر والبرتقالي والأسود والأصفر الداكن، بالإضافة إلى «بارانغ» تقليدي، وهو سيف ثقيل وعريض. بمناسبة تدشين المحطة الإذاعية، قدّم رجال المنطقة رقصة حربية تقليدية بالسيوف والدروع. ثم كان عليّ أن أؤدي دورًا رمزيًا في التضحية بثور، حيث اكتفيت بالإشارة بالسيف نحو الثور، الذي كان معصوب العينين بقش فوق رأسه، ولم يكن يعلم ما سيحدث له. قام رجل آخر بضربة قوية في رقبة الثور باستخدام سيف ثقيل، مما أدى إلى نزفه حتى الموت. بقي الثور على الأرض لمدة يوم كامل قبل أن يتم تناوله.



**مع حاكم سومبا الوسطى، أومبو سابي باتدوك، بمناسبة افتتاح محطة إذاعة جيغالي (٢٠٠٩).**

## حصون شركة الهند الشرقية الهولندية (VOC)

لم يكن بإمكان الهولنديين إدارة أرخبيل إندونيسيا بأكمله أو أجزاء كبيرة منه بمفردهم. كانوا بحاجة إلى دعم النخب الإندونيسية المحلية، التي احتفظت بدورها بقدر كبير من السيطرة على السكان المحليين. في المقابل، كان القادة الإندونيسيون يلجؤون إلى الهولنديين لمساعدتهم في صراعاتهم مع المنافسين الإقليميين.
خلال فترة شركة الهند الشرقية الهولندية (VOC) ، بنى الهولنديون العديد من الحصون في منطقة غورونتالو (سولاويسي)، مما مكنهم من لعب دور رئيسي في الصراعات الإقليمية بين الحكام المتنافسين، وهو دور كان مفيدًا أيضًا لتعزيز نفوذهم في منطقة أوسع. كانت هناك ترتيبات تعاون مماثلة في أجزاء أخرى من أرخبيل الهند الشرقية.
نظرًا لأن هولندا ساهمت في تمويل دراسة موسعة عن الحصون في إندونيسيا (التي يزيد عددها عن ٤٢٥ حصنًا، أُنشئ معظمها بواسطة الهولنديين)، فقد أُتيحت لي الفرصة في أوائل عام ٢٠١٠ لزيارة ثلاثة حصون قرب غورونتالو برفقة الدكتور جوهاري سومينتاردجا، رئيس مركز التوثيق المعماري، والمؤرخ الدكتور هندريك إي. نيميير، والمشاركة في تقييم المشروع. اثنان من هذه الحصون كانا صغيرين نسبيًا وأقل إثارة من معظم الحصون الأخرى التي زرتها في إندونيسيا (مثل تلك الموجودة في جزر الملوك)، لكنها كانت بمثابة نقاط مراقبة استراتيجية في منطقة نائية ذات كثافة سكانية منخفضة. قام نيميير برقمنة جزء كبير من أرشيف شركة VOC الضخم في جاكرتا.

## جزر الملوك وجزر بَندا

قمت بزيارة أمبون والمناطق المحيطة بها عدة مرات لمناقشة الأنشطة التي تدعمها هولندا مع الحاكم كاريل ألبرت رحالالو. وكانت آخر زيارة لي في يوليو ٢٠١٠، قبل نهائي كأس العالم لكرة القدم الذي جمع بين هولندا وإسبانيا. كان سكان جزر الملوك بوضوح يشجعون هولندا، كما ظهر من العدد الكبير من الأعلام الهولندية التي كانت مرفوعة في ذلك الوقت.
من أمبون، قمت بثلاث رحلات إلى جزر بَندا برفقة باك ديس ألوي، الذي كان يُعرف

بـ «الملك غير المتوج لجزر بَندا». بذل ديس ألوي جهودًا كبيرة للتعريف بجزر بَندا على مستوى إندونيسيا والعالم، حيث استضاف العديد من الشخصيات البارزة الإندونيسية والدولية، بما في ذلك الأمير برنارد، الأميرة ديانا، وجاك إيف كوستو. أصبح ديس ألوي يتيمًا في سن مبكرة، لكن لحسن حظه تم تبنيه (بشكل غير رسمي) من قبل الزعيم الوطني سوتان سيهارير، بعد أن نُقل الأخير إلى جزر بَندا مع محمد هاتا، بعيدًا عن معتقل «بوفين-ديغول» الهولندي في بابوا.

في عام ١٦٢١، قُتل جزء كبير من سكان جزر بَندا على يد يان بيترزون كوين، لأنهم رفضوا الالتزام بالاحتكار الذي فرضته شركة الهند الشرقية الهولندية (VOC) على تجارة جوزة الطيب. خلال زيارتي الثانية مع ديس ألوي إلى جزر بَندا عبر رحلة ليلية من أمبون، أخبرني عند الهبوط في مطار بَندا نيرا فجأة أنني سأُلقي خطابًا في مناسبة إحياء ذكرى المجزرة التي ارتكبت ضد سكان بَندا القدماء. كان العديد من الإندونيسيين يعتقدون أن هولندا كان يجب أن تعتذر عن هذا الفعل، كما فعلت في قضايا أخرى مثل «راوا جيديه»، لكن ذلك لم يحدث، ربما لأن المجزرة وقعت قبل أربعة قرون. ورغم أن مفهوم «الدين التاريخي» لا يُعترف به رسميًا في هولندا، قلت في خطابي ذلك الصباح إنه لو كنا نؤمن بمفهوم «الدين التاريخي»، لكنت قدمت اعتذارًا الآن. وكان هذا كافيًا للحاضرين.

## جزيرة رون مقابل مانهاتن (نيو أمستردام(

سعت شركة الهند الشرقية الهولندية لاحتكار تجارة جوزة الطيب والقرنفل. لكن البريطانيين تمكنوا من تقويض هذا الاحتكار باحتلالهم جزيرة رون الصغيرة، حيث زرعوا جوزة الطيب المنافسة. تقع جزيرة رون، التي يبلغ طولها ٣ كيلومترات وعرضها كيلومترًا واحدًا، في غرب أرخبيل بَندا. وفي معاهدة «سلام بريدا» عام ١٦٦٧، تم تسليم جزيرة رون رسميًا للهولنديين مقابل مدينة نيو أمستردام (مانهاتن، نيويورك حاليًا) التي تبلغ مساحتها ٨٧,٥ كيلومتر مربع. بعد ذلك، قطع الهولنديون جميع أشجار جوزة الطيب في جزيرة رون لمنع أي تهديد لاحتكارهم في حال استعادتها أي قوة أخرى.

ما زال هناك مزارعو جوزة الطيب (المعروفون باسم «البركينيير») في بَندا، ومن

بينهم «بونكي فان دن بروكي»، الذي ينحدر من سلالة هولندية تعود إلى فترة شركة VOC. يُعد بونكي الجيل الثالث عشر من مزارعي جوزة الطيب في بَندا، ولديه تاريخ عائلي مأساوي. ففي أواخر التسعينيات، عندما اندلعت أعمال عنف دموية في أمبون وامتدت إلى بَندا، قُتل جزء كبير من عائلته، واضطر بونكي إلى التحول من المسيحية إلى الإسلام للبقاء على قيد الحياة.

خلال زيارتي الثالثة والأخيرة لجزر بَندا، التقيت ببونكي مجددًا بمناسبة افتتاح «سبانجي بي» المرمم، وهو منزل مزارعين تموله هولندا بهدف تعزيز السياحة في بَندا. شاركت في حفل الافتتاح مع ديس ألوي. ومن أبرز ما حدث في الزيارة أن قاربنا كان برفقة مجموعة من قوارب التجديف الطويلة «كورا كورا» من بَندا، والتي كان بعضها يحوي ٣٦ مجدفًا. كانت القوارب مزينة بالأعلام الإندونيسية مع خمسة أشرطة برتقالية على جانبي القوس والمؤخرة، وكان المجدفون يتلقون التشجيع من شخص يدق على الطبل. كان استخدام الأشرطة البرتقالية بمثابة ترحيب استثنائي بهولندا، رغم أن أحد أسلاف شركة VOC كان مسؤولًا عن المجزرة التي وقعت في الأرخبيل.

## بابوا

مرت بابوا بعدة تسميات عبر التاريخ، مما قد يسبب بعض الارتباك أحيانًا. في السابق، كان جزيرة غينيا الجديدة مقسمة إلى قسمين؛ يشمل الجزء الشرقي بابوا-غينيا الجديدة حاليًا، بينما كان الجزء الغربي مستعمرة هولندية تُعرف باسم غينيا الجديدة الهولندية. بعد ضمها إلى جمهورية إندونيسيا، تغيّر اسم المنطقة عدة مرات: سُميت «إيريان جايا» (إيريان المجيدة) بعد نقل السلطة في عام ١٩٦٢، ثم تغير الاسم لاحقًا إلى «بابوا» في عام ٢٠٠٢. وفي العام التالي، تم تقسيم بابوا، التي تبلغ مساحتها أحد عشر ضعف مساحة هولندا، إلى مقاطعتين: بابوا وبابوا الغربية.

تتمتع بابوا بحساسية خاصة في العلاقات الثنائية بين هولندا وإندونيسيا بسبب التاريخ الاستعماري الهولندي في المنطقة، لا سيما وأن هولندا لم توافق على تسليم بابوا إلى جمهورية إندونيسيا إلا بعد ١٣ عامًا من نقل السيادة في عام ١٩٤٩. كان سلفي المباشر ممنوعًا حتى من زيارة المنطقة، لكن الوضع تحسن لاحقًا.

## بابوا الغربية: لا تمجيد للعهد الاستعماري الهولندي

في أبريل ٢٠٠٧، زرت بابوا الغربية وعاصمتها مانوكواري. كان الهدف من زيارتي هو الاطلاع على مشاريع متعددة، بما في ذلك تلك التي حصلت على الدعم الهولندي أو التي تسعى للحصول عليه. زرت مراكز صحية، مدارس، مشاريع زراعية، ومصنعًا لإنتاج زيت النخيل. قبل زيارتي، أبلغني المحافظ الدكتور دومينغوس ماندوكان برغبته في إضافة زيارة قصيرة في الصباح إلى مقبرة محلية تعود إلى الحقبة الاستعمارية الهولندية. لم أمانع في ذلك، طالما كان ذلك بناءً على رغبته.

لكن عندما وصلت إلى المقبرة، فوجئت بوجود خيمة كبيرة مع عدد من المقاعد للضيوف، وكان من المتوقع أن أشارك في مراسم رسمية لوضع إكليل كبير من الزهور مع صليب على قبر المقيم السابق «كلاس لولوفز»، الذي توفي هناك في فبراير ١٩٢٢، على الأرجح منتحرًا. كان هناك العديد من الصحفيين الحاضرين لتغطية الحدث. اضطررت لاتخاذ قرار سريع قبل بدء المراسم، وقررت على الفور عدم المشاركة في هذا الحدث، خشية أن يُفهم ذلك كنوع من تمجيد العهد الاستعماري الهولندي. أوضحت موقفي للصحفيين، ثم غادرت المكان. ربما كان كلاس لولوفز شخصًا جيدًا، لكنني لم أرغب في المشاركة في مثل هذه المراسم بصفتي الرسمية، رغم أن الأمر كان محرجًا بعض الشيء للمحافظ.

بعد ذلك، ظهرت مقالات في وسائل الإعلام الوطنية الإندونيسية تفيد بأن «السفير الهولندي فضل زيارة مركز صحي بدلاً من زيارة قبر المقيم السابق»، وأنني كنت أكثر اهتمامًا «بالتعليم والحياة الاقتصادية في بابوا الغربية». لاحقًا، تلقيت إشادة من العديد من الإندونيسيين على موقفي، واعتبروا أنني تصرفت بشكل صحيح.

أعتقد أن الهدف الرئيسي للحاكم كان الحصول على تمويل هولندي لترميم المقبرة الهولندية في مانوكواري. كان من الصعب رفض هذا الطلب لو أنني وضعت إكليلًا رسميًا هناك بالفعل. تم تقديم طلبات مماثلة للحصول على مساعدة مالية لترميم المقابر الهولندية القديمة في مناطق أخرى من إندونيسيا، ولكن نادرًا ما كانت تؤدي إلى نتائج إيجابية. كان الإندونيسيون مهتمين بالترميم لأن القبور كانت تبدو في حالة إهمال شديد.

كان كلاس لولوفز والد الكاتبة الهولندية الشهيرة مادلون زيكيلي-لولوفز، التي أصبحت معروفة فيما بعد بكتبها الرائعة التي تناولت تجربتها في جزر الهند الشرقية الهولندية. عندما توفي كلاس لولوفز، كانت زوجته وأطفالها الثلاثة في أستراليا، بينما كانت ابنته الكبرى مادلون تعيش مع عائلتها في مزرعة مطاط بعيدة في دلي، شمال سومطرة. هناك استلهمت تجربتها التي أصبحت أساسًا لكتبها مثل «Rubber» (المطاط) و ”Koelie“(الحمال).

## شمال بابوا

تدريجيًا، بدأ عدد متزايد من الإندونيسيين من مقاطعات أخرى بالاستقرار في بابوا، خاصة التجار. لاحظت خلال زيارتي للعاصمة جايابورا أن معظم المتاجر والأكشاك كانت مملوكة لأشخاص من غير البابويين القادمين من مناطق أخرى من إندونيسيا. وقد أدى هذا في بعض الأحيان إلى توترات بسبب الفوارق الواضحة في الثروة بين «المهاجرين» الإندونيسيين وسكان بابوا الأصليين. أما في المناطق الداخلية النائية، فكان الوضع مختلفًا، حيث كانت أقل جاذبية للإندونيسيين القادمين من مناطق أخرى. ولكن هذه المناطق بدأت تشهد تغيرات مع تحسن إمكانية الوصول إليها.

خلال زياراتي إلى بابوا، كنت أبدأ دائمًا بلقاء المحافظ بارناباس (باس) سويبو لمناقشة الوضع المحلي والمشاريع المخطط لها أو الجديدة. كان لدى سويبو خطط طموحة لبابوا، تركز على تعزيز الاكتفاء الذاتي وتنمية السكان المحليين، حيث كانت بابوا متأخرة في العديد من المجالات مقارنة ببقية إندونيسيا. كان من بين مقترحاته فرض وقف مؤقت لقطع الأشجار، مع التأكيد على أن الخشب الذي يتم قطعه يجب أن يُعالج في بابوا بدلاً من تصديره إلى أجزاء أخرى من إندونيسيا، خصوصًا جاوة، وذلك لتعزيز الاقتصاد المحلي.

إلى جانب حضوري للاجتماعات الرسمية والمؤتمرات في جايابورا، كنت مهتمًا برؤية المناطق الداخلية في بابوا. كنت قد قرأت عن هذه المناطق في كتب كارل شنايدر (المعروف باسم ف. سبرينغر) وسمعت عنها من صديقي وزميلي يوب فيلينغ. كلاهما كان قد خدم هناك كمسؤولين حكوميين. كتب شنايدر بتفصيل عن هذه

المناطق في كتبه مثل «رسالة من هولانديا» (١٩٦٢)، و»العمود الأملس للسلطة» (١٩٦٩)، و»جميعها أكاذيب» (٢٠٠٢)، و»بهدوء وبدون ضجيج» (٢٠١٢).
أخبرني فيلينغ مرة كيف استُقبل بعناق حار من أحد سكان بابوا خلال دورية، وكان الرجل مغطى بشحم الخنازير والسخام الأسود، مما جعله يبدو أسود لامعًا. استمرت رائحة الشحم القوية ملازمة لفيلينغ لعدة أيام، وكان من الصعب إزالة السخام الأسود.
كانت المناطق الداخلية الكثيفة الغابات في بابوا معزولة لدرجة أن قبائل البابوا تمكنت من تطوير ثقافاتها بمعزل عن بعضها البعض. في جزيرة غينيا الجديدة، يتم التحدث بأكثر من ٨٠٠ لغة مختلفة، مما يجعلها واحدة من أكثر المناطق تنوعًا لغويًا في العالم. لغات البابوا غير مرتبطة باللغات الأسترونيزية مثل الإندونيسية والجاوية. ويتمتع سكان بابوا عمومًا بقدرة جيدة على التحدث بالإندونيسية، حيث إنهم، على عكس العديد من الإندونيسيين الآخرين، لا تتأثر لغتهم بلغة أسترونيزية أخرى تشترك في جوانب عديدة مع الإندونيسية.
برفقة سعيد فاضلي من قسم الشؤون السياسية في سفارتنا بجاكرتا، قمت برحلة سيرًا على الأقدام لعدة أيام عبر وادي باليم، بعيدًا عن العاصمة الإقليمية وامينا. كانت الحياة هناك بدائية جدًا، وما زال التعليم يواجه تحديات كبيرة. في بعض المناطق، بدأت تظهر المساجد الأولى في القرى التي استقر فيها إندونيسيون من مقاطعات أخرى، مما أثار أحيانًا توترات وصراعات مع السكان المحليين، الذين كانوا في الغالب من المسيحيين.

## جنوب بابوا

في إحدى المناسبات، قمنا بزيارة الجزء الجنوبي من بابوا، حيث تعيش قبائل تختلف عن تلك الموجودة في الشمال. تختلف ملابسهم التقليدية أيضًا حسب القبيلة التي نلتقي بها. ففي بعض المناطق، يرتدي الرجال أغطية خاصة للأعضاء التناسلية، بينما في مناطق أخرى يضعون قواقع ضخمة لتغطيتها. وأحيانًا تجد الناس مسلحين برماح، يحملون دروعًا خشبية مزخرفة بأنماط تقليدية من جنوب بابوا، أو يكونون مغطين بالكامل بالطلاء ومزينين بالريش، مثل ريش طائر الجنة الذي يوشك على

الانقراض. في هذه المناطق أيضًا كان العزل ملحوظًا جدًا نظرًا لصعوبة الوصول إليها. لم تكن هناك طرق تقريبًا، ولذلك كانت هذه المناطق متأخرة بشكل كبير في مجالات التعليم والرعاية الصحية وغيرها من مظاهر التنمية.

حاولت هولندا المساهمة عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) حيثما أمكن. وتم تنظيم الرحلة إلى الجنوب بشكل كبير من قبل بول م. سوتمولر، منسق البرنامج الخاص لبابوا وبابوا الغربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي عاش في هذه المنطقة لسنوات طويلة واكتسب خبرة كبيرة. أصبحت بابوا في الواقع منزله الثاني، إن لم يكن الأول.

وصلنا من جاكرتا على متن رحلة ليلية مع محطات توقف في بياك وجايابورا؛ كانت رحلة طويلة استغرقت أكثر من سبع ساعات. وعند هبوطنا في ميراوك، اندفعت بقرة عبر المدرج، لكننا نجحنا في تفاديها في اللحظة الأخيرة. بعد الاجتماعات مع محافظ منطقة ميراوك، واصلنا رحلتنا إلى بوفين-ديغول، والتي تُعرف أيضًا باسم «الأرض الحمراء» (Tanah Merah) في الإندونيسية. لم تكن بوفين-ديغول مجرد منطقة نائية، بل كانت خلال الحقبة الاستعمارية الهولندية مكانًا لنفي الإندونيسيين الذين عوقبوا على مواقفهم الوطنية. زرنا السجن القديم الذي احتُجز فيه العديد من الإندونيسيين؛ في البداية كان السجناء من الشيوعيين، ولاحقًا أصبح الكثير من الوطنيين الإندونيسيين الذين لعبوا دورًا سياسيًا بارزًا في إندونيسيا المستقلة، مثل محمد حتا وسوتان سيهارير. لا تزال زنازينهم قائمة، وكان الحارس السابق يعرف تمامًا من كان محتجزًا في كل زنزانة.

لكن في تلك الفترة، لم تكن الزنازين دائمًا مغلقة، حيث كانت فرص الهروب ضئيلة جدًا نظرًا للأنهار الملتوية المليئة بالتماسيح القاتلة والغابات الكثيفة التي تسكنها قبائل بابوا المعادية. بالإضافة إلى ذلك، كانت هذه المنطقة معروفة بانتشار الملاريا المستوطنة.

في بوفين-ديغول، كان هناك مجمع حديث بالكامل يضم مباني حكومية جديدة لكنها غير مستخدمة. وكان رئيس المنطقة يمتلك سيارة فاخرة تحمل لوحة الأرقام «بوفين-١».

في المناطق الواقعة على ضفاف نهر ديغول، زرنا العديد من المشاريع لتقييم ما تم

تحقيقه من الدعم الهولندي السابق، وناقشنا مع السكان المحليين فرص التنمية الجديدة. وكانت النتيجة النهائية تقديم الدعم للعديد من المشاريع الجديدة التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

انتهت آخر ليلة من زيارتنا بمجموعات من البابويين الذين قدموا رقصات دائرية في ضوء القمر، وهم يغنون ويدندنون بلحن رتيب لم يتجاوز بضع نغمات، واستمروا على هذا المنوال بلا كلل حتى بزوغ الفجر. لم نتمكن من النوم تلك الليلة، لكن كان من الرائع أن نعيش هذه التجربة الفريدة.



**مع البابويين في كو، بوفين-ديغول، جنوب بابوا (٢٠٠٩)**



**تقديم دجاجة من قِبل سيدة من بابوا في بوفن ديغول، بابوا (٢٠٠٩).**

## وداع إندونيسيا

بعد سنوات عديدة مليئة بالذكريات الجميلة التي قضيناها في إندونيسيا، برفقة العديد من الزملاء الودودين والأصدقاء والتجارب الرائعة، كان وداع إندونيسيا أمرًا صعبًا للغاية. بدا وكأن تجربتنا مع وزارة الشؤون الخارجية (BZ) قد انتهت بشكل نهائي، إلا أن الأمور أخذت منحى غير متوقع بعد بضع سنوات.

# ١١

# سوريا: الاحتكاك بين الديمقراطية والسياسة الواقعية (الريالپوليتيك)

## تعييني كمبعوث خاص لسوريا

في أواخر عام ٢٠١٤، وبعد مرور أكثر من أربع سنوات على تقاعدي من آخر منصب دبلوماسي شغلته لدى وزارة الخارجية الهولندية كسفير لها في إندونيسيا، حدثت لي مفاجأة خلال اجتماع لمؤسسة لطفية رباني في لاهاي، حيث ألقى المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا، الأخضر الإبراهيمي، محاضرة. في ذلك الاجتماع، سألتني مديرة قسم شمال إفريقيا والشرق الأوسط، بريجيتا تازيلار، عما إذا كانت لديّ اقتراحات لشخصية جديدة لمنصب المبعوث الخاص الهولندي لسوريا. اقترحت اسمًا اعتقدت أنه مناسب، لكن وجهة نظرها كانت مختلفة. فقلت بعفوية: «لكنني شخصيًا أرى أن هذا المنصب سيكون مثيرًا للاهتمام بالنسبة لي!» وهكذا، بدأت مهامي في يناير ٢٠١٥ في إسطنبول بصفتي المبعوث الخاص الجديد لسوريا.

في بداية مسيرتي المهنية، فاتتني فرصة العمل في دمشق، ففي عام ١٩٧٩، طلب مني سفيرنا في دمشق، السيد «هـ.س.إ. فان إيدي فان دير بالس»، أن أعمل معه في السفارة هناك. رحبتُ بهذا الطلب بكل سرور، خاصةً بسبب اهتمامي الكبير بسوريا. فقد كنتُ قد حصلتُ على درجة الدكتوراه حول سوريا في عام ١٩٧٧، وكان هذا بالنسبة للسفير «فان دير بالس» سببًا إضافيًا لرغبته في ضمي إلى طاقم السفارة. علاوة على ذلك، كنتُ قد زرتُ سوريا مرات عديدة منذ أول رحلة لي إليها عندما كنتُ في التاسعة عشرة من عمري في عام ١٩٦٤. وفي عام ١٩٧٠، عشتُ لفترة في دمشق وحلب لأغراض دراساتي حول حزب البعث. كانت سوريا البلد العربي الذي كنتُ أمتلك فيه في ذلك الوقت أكبر قدر من الخبرة والمعرفة. رئيس إدارة الخدمة الخارجية حال دون تعييني في دمشق. وكانت حجته أنني، بدون أي خبرة سابقة في

«العمل الدبلوماسي»، ولا يمكنني أن أصبح الرجل الثاني (نائب رئيس البعثة) هناك. ولكن عندما لاحظتُ لاحقًا أن ستة على الأقل من النواب السابقين لرئيس البعثة في دمشق لم تكن لديهم أيضًا أي خبرة سابقة في ذلك «العمل الدبلوماسي» المزعوم، حيث كانت دمشق أول تعيين لهم في الخارج، قيل لي إن أفراد السلك الدبلوماسي يتمتعون ببساطة بـ «امتياز مسبق».

وهكذا انتهى الأمر، رغم أن الحجة لم تكن مقنعة. في ذلك الوقت، كان لا يزال هناك نظامان منفصلان في وزارة الخارجية الهولندية: السلك الدبلوماسي العامل في الخارج موظفو الوزارة في لاهاي الذين كنت انتمي اليهم آنذاك. ولم يتم دمج الخدمتين إلا في عام ١٩٨٧ عندما تم إنشاء «خدمة الشؤون الخارجية». لذلك، لم يتم تعييني في دمشق في عام ١٩٧٩، رغم أنني كنتُ أعتقد أن لدي المؤهلات الممتازة التي تؤهلني لذلك المنصب الذي كنتُ أطمح إليه بشدة. **في ذلك الوقت، كانت المعرفة المتخصصة مُستهانة بها إلى حد كبير، مما حال دون الاستفادة المثلى من الخبرات المتاحة.**

لكن في عام ٢٠١٥ أتيحت لي الفرصة للعمل على ملفات سوريا لصالح وزارة الخارجية، وإن كان ذلك من إسطنبول، نظرًا لانقطاع العلاقات مع النظام السوري، حيث لم يُسمح لنا بالذهاب إلى دمشق. لكن إسطنبول على البوسفور كانت وجهة ساحرة ومناسبة.

في الوصف الوظيفي للمبعوث الخاص لسوريا بوزارة الخارجية، ذُكر أنني سأزور سوريا «إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك»، وحتى أن الفريق الهولندي لسوريا في إسطنبول قد يتمكن من الانتقال إلى سوريا إذا ما تطورت الأوضاع. لكن ذلك لم يحدث أبدًا. كانت تجربة غنية، حيث تمكنت من توظيف خبرتي التي اكتسبتها على مدار أكثر من خمسين عامًا في سوريا. وأنا ممتن للغاية لهذه الفرصة.

في إسطنبول، كنت أعمل من القنصلية الهولندية التقليدية التي تأسست في عام ١٧١٤ (قصر هولندا) والموجودة في شارع الاستقلال التجاري المزدحم بمنطقة بيوغلو. دعمني الفريق الهولندي المحترف لسوريا، وحافظت على علاقات مع معظم أطراف المعارضة وأطراف أخرى تشارك في الصراع السوري. لهذا الغرض، قمت بالسفر إلى العديد من المدن مثل موسكو، طهران، الرياض، أنقرة، القاهرة، جنيف، فيينا، بيروت، عمان، أنطاكيا، غازي عنتاب، ستوكهولم، وغيرها. وفي

إسطنبول نفسها، كان مقر جماعات المعارضة الرئيسية، الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. وكانت هذه هي الأسباب الرئيسية لاختيار إسطنبول مقرًا للفريق الهولندي لسوريا. كما كان لدينا زميل في عمان يتابع التطورات من هناك.

## الدعم الهولندي للمعارضة السورية

قدمت هولندا دعمًا كبيرًا لمشاريع في المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة السورية وخارجها. وشمل الدعم اللاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن والعراق. قدم معهد كلينغندال الهولندي للعلاقات الخارجية دورات حول التفاوض لإيجاد حل سياسي للصراع السوري. كما دعمت هولندا الشرطة الحرة السورية في شمال سوريا، وقدمت «مساعدة غير فتاكة « (Non Lethal Assistance - NLA) لعدد من الجماعات العسكرية المعارضة، التي كانت جميعها تنتمي إلى الجيش السوري الحر. بالإضافة إلى ذلك، دعمت هولندا «الخوذ البيضاء»، الذين أنقذوا العديد من السوريين من تحت الأنقاض بعد قصف النظام السوري والروس. وفي جامعة غازي عنتاب، في جنوب شرق تركيا، دعمنا عددًا من الطلاب السوريين الذين فروا من سوريا لمواصلة دراستهم. وكانت نتائجهم الدراسية ممتازة، وأظهروا حماسًا كبيرًا. وكان هناك العديد من الأنشطة الأخرى أيضًا.

أما «الحكومة المؤقتة السورية» للمعارضة، والتي كانت مقرها في غازي عنتاب، فقد كانت ترغب في أن يتم توجيه جميع الأموال عبرها لتعزيز سيطرتها على التطورات داخل سوريا. لكن معظم هيئات المعارضة كانت تفضل تلقي الدعم مباشرة لأنها لم تكن تثق بما فيه الكفاية في هذه الحكومة المؤقتة ولا ترغب في الاعتماد عليها. كان هذا الوضع يشبه دائرة مفرغة؛ فبدون دعم كافٍ، لم يكن بوسع الحكومة المؤقتة اكتساب الشرعية، ومع غياب الشرعية، كان التساؤل حول ما إذا كان يجب توجيه الدعم عبرها منطقيًا.

## بعض الشهرة المسبقة

كان العديد من أعضاء المعارضة السورية يعرفونني أو يعرفون اسمي منذ فترة طويلة قبل تعييني كمبعوث خاص لسوريا، بفضل النسخة العربية من كتابي «الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة». وقد كان لهذا أثر إيجابي، إذ لم أكن بحاجة إلى البدء من الصفر ولم أُعتبر وافدًا جديدًا. في بداية مهمتي كمبعوث خاص لسوريا، عندما التقيت في أضنة مع عدد من جنرالات الشرطة الحرة السورية، نصحني

أحدهم بقراءة «كتاب نيقولاوس فان دام عن سوريا»، وأراني نسخة من الكتاب على هاتفه الذكي. لم يكن يعلم حينها من أكون، وأبدى دهشته الكبيرة عندما اكتشف أنه يجلس بجوار مؤلف الكتاب نفسه. كانت هذه البداية دافئة ومشجعة لي.



**مع، من اليسار إلى اليمين: روت فان دام، وعلي فرزات، وميشيل كيلو، والمؤلف، والصحفي ثائر سلوم، ووجيه مصطفى لدى منزل السفير الهولندي رودريك فان شرييفن في دمشق (٢٠٠٤)**

## الأولوية للمثل الأخلاقية على السياسة الواقعية

منذ البداية، كانت المقاربة الغربية تجاه الثورة السورية مبنية على قدر كبير من التفكير الرغائبي. أُعطيت الأولوية للمثل الأخلاقية والديمقراطية على حساب السياسة الواقعية. اعتمد العديد من السياسيين الغربيين في مواقفهم على ردود أفعال سياسية داخلية يومية، دون أن يمتلكوا رؤية طويلة الأمد أو براغماتية موجهة نحو تحقيق النتائج المطلوبة لحل النزاع. كان معظم هؤلاء السياسيين متمسكين بفكرة أن الحل لا يمكن أن يتحقق إلا بإزاحة الرئيس بشار الأسد. في ذلك الوقت، كانت هناك توقعات شائعة بأن النظام سيسقط في فترة قصيرة نسبيًا. بعض

الدبلوماسيين في دمشق كانوا يعتقدون أن الأسد سيغادر بحلول صيف ٢٠١٢. تم التقليل من قوة النظام بشكل كبير، وذلك نتيجة جزئية للجهل ونقص المعرفة حول النظام، وجزئيًا نتيجة تفاؤل غير واقعي. الأشخاص – بمن فيهم أنا – الذين توقعوا أن هناك احتمالًا حقيقيًا لبقاء نظام الأسد لفترة طويلة، تم اتهامهم بأنهم مؤيدون للأسد أو حتى معادون للديمقراطية.

أصبحت التغطية الموضوعية للأحداث في سوريا مسألة حساسة بشكل متزايد. كان الأكاديميون والصحفيون والسياسيون يُتهمون بسهولة إما بأنهم مؤيدون للنظام أو معارضون له. اندلعت حرب دعائية شرسة في وسائل الإعلام. وسيتعين على المؤرخين في المستقبل تحديد أي من هذه التغطيات كانت أقرب إلى الحقيقة. بشكل عام، كان الناس يميلون إلى تصديق من يتوافقون معه أيديولوجيًا.



**في السوق القديم في حلب (٢٠٠٧). لقد تم تأسيس أول قنصلية هولندية في العالم العربي في عام ١٦٠٧ في مدينة حلب. وفي عام ٢٠٠٧، حضرت الذكرى الـ ٤٠٠ لتأسيسها، وألقيت محاضرة بهذه المناسبة[1].**

(١) انظر: حسين عصمت المدرس واوليفيه سالمون، العلاقات ما بين هولندا وسورية العثمانية في القرن السابع عشر. أربعة قرون على إقامة القنصلية الهولندية في حلب (حلب ٢٠٠٨)، ونيقولاوس فان دام، رحلة شخصية إلى حلب وبلاد الشام، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧:
https://www.academia.edu/100974320/رحلة_شخصية_الى_حلب_وبلاد_الشام .

## الاحتكاك بين الديمقراطية والسياسة الواقعية (الرياليوليتيك)

قليلون هم من قبلوا المبدأ الأساسي الذي ينص على أنه لا يمكن تحقيق سوى أهداف محدودة في ظل غياب الإرادة والموارد الكافية. الإصرار المستمر على مواقف يُزعم أنها «أخلاقية» و»سياسية صحيحة»، دون توافر الإرادة لتقديم الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، أدى فقط إلى إطالة أمد الحرب، التي أودت بحياة أكثر من نصف مليون شخص، وأسفرت عن أكثر من عشرة ملايين لاجئ، ودمار واسع في البلاد.
اعتقد الكثيرون أنهم كانوا يساعدون المعارضة السورية، ولكن تأثير ما يسمى «الصحة الأخلاقية» حمل بُعدًا غير أخلاقي أيضًا: فمن خلال التمسك بمبادئهم الأخلاقية ورفضهم تبني موقف أكثر واقعية، ساهموا في إطالة أمد النزاع وسفك المزيد من الدماء وزيادة الدمار. لو تم تبني موقف أكثر واقعية، لكان من الممكن أن يسهم في إيجاد حل سياسي، وهو ما كان سيحمل في النهاية قيمة أخلاقية أعلى من المواقف السياسية التي كانت تُعتبر أخلاقية نظريًا، ولكنها في الواقع لم تؤدِّ إلا إلى مزيد من سفك الدماء والدمار.
منذ بداية الثورة السورية في عام ٢٠١١، كنت أدعو إلى أن الحل يجب أن يُسعى إليه من خلال الحوار بين النظام والمعارضة. ولكن الأغلبية كانوا يرفضون هذا الرأي بشكل قاطع. كانوا يرفضون الحوار مع الأسد. إذا رفضت التحدث مع الطرف الآخر في النزاع، أو وضعت شروطًا لا يمكن تحقيقها، فإن الوصول إلى حل سياسي يصبح شبه مستحيل. بالنسبة لي، كانت هذه حجة منطقية، لكنها لم تلق قبولًا إلا من قلة، بينما رُفضت بشدة من الآخرين.
البديل للحوار مع النظام كان تحقيق نصر عسكري، ولكن مع عدم إمكانية تحقيق ذلك، لم تبقَ أمام المعارضة خيارات واقعية تُذكر. وكما كان متوقعًا، لم يُسفر عزل النظام عن أي نتائج إيجابية. ولم يكن لإصدار بيانات سياسية حسنة النية أي تأثير فعلي، سواء صدرت عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو عن حكومات منفردة.
خلال برنامج «باو & ويتيمان» التلفزيوني الذي بُثّ بمناسبة الذكرى الأولى للثورة السورية في ٧ مارس ٢٠١٢، جددتُ موقفي بأن الحل للصراع يجب أن يُبحث من خلال الحوار. إلا أن ممثلي المعارضة السورية رفضوا هذه الفكرة بشدة. فقد اعتبروا

أنه من غير المقبول «تحمل وجود صورة الأسد على جدرانهم بعد الآن»، حيث رأوا أن الرئيس السوري وأفراد نظامه، الذين تلطخت أيديهم بالدماء، يجب أن يرحلوا فورًا. كان هذا بالطبع مطلبًا مشروعًا؛ لكن التساؤل كان: هل كان هذا مطلبًا واقعيًا في ضوء توازن القوى القائم؟

في ردّي على ذلك، أشرتُ إلى أنه لو كان لي الخيار، لكنت أفضّل عشرة آلاف قتيل (وهو عدد الضحايا في ذلك الوقت) على ثلاثمائة ألف قتيل. فقد كان من الممكن أن يصل عدد القتلى إلى هذا الحد إذا استمرت الحرب دون أي تواصل أو مفاوضات مع النظام حول حل للصراع. ومع ذلك، أوضحت أن اتخاذ مثل هذا القرار لم يكن لي، بل كان القرار في يد المعارضة السورية ومن يدعمها.

في بداية عام ٢٠١٢، لم يكن من الممكن تصور أن يرتفع عدد الضحايا في نهاية المطاف إلى أكثر من نصف مليون قتيل.

التحدث مع الأسد لم يكن يضمن النجاح، ولكن رفض أي شكل من أشكال الحوار مع النظام - الذي كان أقوى بكثير من قوات المعارضة في ذلك الوقت - كان طريقًا مضمونًا نحو الفشل، كما أثبتت السنوات التي تلت بداية الثورة السورية. وظل هذا الأمر صحيحًا حتى السقوط غير المتوقع لنظام البعث السوري في ديسمبر ٢٠٢٤، بعد أكثر من اثني عشر عامًا.

لكن حماسة مجموعات المعارضة المتظاهرة في عام ٢٠١١، ولوقت طويل بعد ذلك، لم يكن من الممكن كبحها، وذلك بفضل الترحيب الواسع، بما في ذلك في الغرب، بالربيع العربي، الذي انتهى في نهاية المطاف بكارثة دموية.

مثل غالبية مجموعات المعارضة السورية، كان العديد من السياسيين الغربيين يرون أنهم لا يستطيعون تحمل إقامة أي اتصالات مع نظام الأسد أمام قواعدهم الشعبية، ناهيك عن الدخول في حوار؛ حتى لو كانوا يرغبون بذلك في الأساس. فقد كانوا يتوقعون موجة من الانتقادات من دول غربية أخرى ومن دوائرهم الخاصة إذا استأنفوا التواصل مع النظام. هنا كان (ولا يزال) هناك تناقض واضح بين مبادئ الديمقراطية ومتطلبات الواقعية السياسية. كيف يمكنك المساهمة في حل سياسي إذا تجاهلت اللاعبين الرئيسيين مثل النظام؟ كان هذا هو السؤال الجوهري. فمن رفض التحدث مع النظام لم يكن بمقدوره تقديم إسهام حقيقي في الوصول إلى حل،

سوى من خلال تشجيع المعارضة والتعبير عن دعمه الكامل لها في رفضها للنظام. شعرت المعارضة بأنها أصبحت أقوى بسبب ذلك، لكنه لم يساعدها في إسقاط النظام في ذلك الوقت. بل على العكس، فقد أدى إلى تضليلها، حيث ولدت الدول الغربية والعربية المعنية توقعات غير واقعية لديها. ومن جهة أخرى، يمكن القول إن مجموعات المعارضة نفسها كانت تسهم في تضليلها، سواء بسبب قلة خبرتها السياسية، أو لأنها لم تكن تملك بدائل، أو لأنها كانت تنساق وراء التفكير الرغبوي.

## بيان جنيف بشأن سوريا (٢٠١٢)

بعد فشل العديد من محاولات الوساطة السابقة بين النظام السوري ومختلف جماعات المعارضة في تحقيق نتائج إيجابية، دعا كوفي عنان، المبعوث الخاص للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا، في ٣٠ يونيو ٢٠١٢، إلى مؤتمر دولي في جنيف. حضر المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ووزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى تركيا، العراق، الكويت، قطر، والممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية كاثرين آشتون. وتم تسمية المجموعة المشاركة بـ»مجموعة العمل من أجل سوريا» (والتي أطلق عليها لاحقًا مؤتمر جنيف).

أسفر المؤتمر عما يُعرف بـ»بيان جنيف» لعام ٢٠١٢، والذي أصبح منذ ذلك الحين الأساس المشترك الرئيسي للمفاوضات المستقبلية حول الصراع في سوريا.

تم الاتفاق على أن النزاع في سوريا لا يمكن إنهاؤه إلا عندما تعمل جميع الأطراف بشكل سلمي على مستقبل مشترك للبلاد بأكملها. ولهذا الغرض، كان من المقرر إنشاء «هيئة حكم انتقالي» تخلق بيئة محايدة يمكن فيها إجراء انتقال سياسي. كان من المفترض أن تتمتع هذه الهيئة بكامل الصلاحيات التنفيذية، وأن تكون مكونة من أعضاء من الحكومة السورية والمعارضة وجماعات أخرى، على أن يتم تشكيلها بناءً على موافقة متبادلة. هذا يعني فعليًا أن كلاً من النظام والمعارضة كان بإمكانهما تعطيل أي قرار.

في مجموعة العمل من أجل سوريا، كانت كل من روسيا والولايات المتحدة ممثلة؛ بمعنى آخر، كان هناك «أصدقاء للنظام» و»أصدقاء لجماعات المعارضة».

بعد الاجتماع مباشرة، نشب خلاف حول موقف الرئيس الأسد؛ إذ رأت الولايات المتحدة أن الأسد يجب أن يرحل، بينما رأت روسيا العكس، واستمر هذا الخلاف لسنوات.
تم إعداد بيان جنيف بشكل كبير من قبل البروفيسور مارك ويلر من جامعة كامبريدج، وهو خبير بارز في مجال الوساطة. كان حينها المستشار القانوني لكوفي عنان، وقد حضر مثلي جلسة عصف ذهني مع خبراء سوريين دعا إليها عنان في جنيف أوائل عام ٢٠١٢، للتحضير لزيارته إلى دمشق بعدها مباشرة.
كان بيان جنيف بمثابة تحفة مهنية، لكنه كان قابلاً للتنفيذ فقط إذا كانت الأطراف المعنية ترغب حقًا في التعاون. لكنهم لم يكونوا مستعدين لذلك إلا إذا قُبلت تفسيراتهم الخاصة له.
واصلت المعارضة الضغط من أجل تشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية كاملة في أقرب وقت ممكن، على افتراض أنها بهذه الطريقة ستتمكن من الاستيلاء على السلطة، إن لم يكن بالكامل، فعلى الأقل جزئيًا. فقد كانت تحظى بدعم جزء كبير من المجتمع الدولي. علاوة على ذلك، تم اعتماد بيان جنيف من قبل مجلس الأمن الدولي.
لكن وفقًا لأحد ممثلي النظام السوري، كان من الوهم الاعتقاد بأن مفاتيح سوريا ستسلم ببساطة للمعارضة حتى تتمكن من حكم البلاد. وهذا لم يحدث بالطبع.
بالنسبة للحكومة في دمشق، كان مصطلح «انتقال» بمثابة كلمة «سيئة»، لأنه كان يحمل في طياته إمكانية نقل السلطة، أو على الأقل تقاسمها، وهو ما لم يحدث أبدًا في تاريخ النظام. لم يكن هذا المفهوم يتماشى مع الفكر السياسي للنظام. في أفضل الأحوال، قد يكون النظام مستعدًا لضم أفراد مرتبطين بالمعارضة إلى «حكومة وحدة وطنية». لكن هذه الحكومة يجب أن تكون تحت السيطرة الكاملة للنظام عند الضرورة.
من جانبها، رفضت المعارضة بشكل قاطع فكرة حكومة وحدة وطنية، لأنها كانت تسعى للتخلص من نظام البعث بشكل كامل وبدء «سوريا جديدة».
أعتقد الآن أن «حكومة وحدة وطنية» كانت أقصى ما يمكن تحقيقه للمعارضة في ظل الظروف آنذاك.

## شروط التفاوض للمعارضة

لم تسفر مفاوضات جنيف بين النظام والمعارضة عن أي تقدم يُذكر. فقد كانت المواقف المتبادلة غير قابلة للتوافق. بالإضافة إلى ذلك، كانت جماعات المعارضة منقسمة بشدة، ولم يتمكنوا من التوصل إلى موقف تفاوضي مشترك إلا في ديسمبر ٢٠١٥، بعد ما يقارب خمس سنوات من اندلاع الثورة السورية، وبعد عامين ونصف

من مؤتمر جنيف الأول (٢٠١٢)، وذلك في العاصمة السعودية الرياض. وفي ما يُعرف بـ «إعلان الرياض» (٢٠١٥)، تم تحديد المبادئ الأساسية التي استندت إليها المعارضة في استعدادها للتفاوض مع النظام السوري.

دعت المعارضة في إعلان الرياض إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة «دون التخلي عن مبادئ وثوابت الثورة السورية»، مما يعني أن المعارضة ستواصل السعي للإطاحة بالرئيس بشار الأسد ومحاكمته هو ومن تورطوا في سفك الدماء. كما أعلنوا التزامهم بإقامة نظام ديمقراطي تعددي يشمل جميع الفئات السورية، رجالاً ونساءً، دون تمييز أو إقصاء على أساس الدين أو العرق، مع الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، والشفافية، والمساءلة، ودولة القانون التي تُطبق على الجميع.

طالبت المعارضة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإجبار النظام على اتخاذ الإجراءات المطلوبة لإظهار «حسن نواياه» قبل بدء المفاوضات. وكانت الإجراءات الرئيسية التي كان يجب على النظام تنفيذها محددة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ (ديسمبر ٢٠١٥)، والتي تضمنت: الإفراج عن السجناء، رفع الحصار العسكري عن المناطق المحاصرة، السماح لقوافل الإغاثة الإنسانية بالوصول إلى السوريين المحتاجين، تمكين اللاجئين من العودة، وقف التهجير القسري، ووقف الهجمات على الأهداف المدنية بالبراميل المتفجرة ووسائل أخرى. كما شدد المشاركون على ضرورة تنحي بشار الأسد والدائرة الضيقة من نظامه في بداية «الفترة الانتقالية» نحو «سوريا جديدة».

في نهاية مؤتمر الرياض في ديسمبر ٢٠١٥، تم تأسيس «الهيئة العليا للمفاوضات»، والتي كان من المفترض أن تشكل فريقًا للتفاوض مع النظام السوري.

كانت معظم مطالب المعارضة (التي وردت أيضًا في قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤) معقولة إلى حد كبير، لكن المطلب بأن يتنحى الرئيس الأسد وكبار قادة نظامه في بداية ما يُسمى بالفترة الانتقالية، رغم كونه مطلبًا مفهومًا، إلا أنه لم يكن واقعيًا. ورغم أن هذا المطلب حظي بدعم واضح من معظم الدول الغربية والعربية، إلا أن ذلك لم يكن يعني أنه يمكن فرضه. كان يتطلب ذلك تدخلًا عسكريًا واسع النطاق ومباشرًا، وهو ما لم تكن أي من الدول الداعمة للمعارضة مستعدة للقيام به في ذلك الوقت.

هذا يعني أن أي مفاوضات جادة مع النظام كانت مستبعدة منذ البداية. فمن غير الواقعي توقع أن يكون النظام مستعدًا للتنحي وتوقيع حكمه بالإعدام. قد يستمر

الجميع في المطالبة برحيل الأسد واستبدال نظامه بنظام ديمقراطي، لكن كان من الواضح أن هذا لن يحدث. ومع ذلك، كانت معظم الدول الغربية والعربية تعتقد أنها كانت تتبع سياسة أخلاقية عالية.

من المفارقات العجيبة أن معظم الدول العربية التي أعلنت تأييدها لإقامة ديمقراطية في سوريا كانت هي نفسها أنظمة ديكتاتورية أو استبدادية.

في جنيف وفي أماكن أخرى عديدة، عقدت اجتماعات شخصية مع ممثلين عن معظم منظمات المعارضة المدنية والحركات والمؤسسات المرتبطة بها. أما بالنسبة للمنظمات العسكرية، فقد حافظت على اتصالات سياسية مع أولئك الذين أيدوا مبادئ إعلان الرياض (٢٠١٥)، مثل الجيش السوري الحر وجيش الإسلام وأحرار الشام. وقد شاركت هذه المنظمات جميعها في المحادثات السورية-السورية في جنيف.

لم تكن هناك اجتماعات رسمية بين الدول الغربية وممثلي النظام السوري في جنيف. وعندما تحدثت المفوضة الأوروبية فيديريكا موغيريني استثناءً مع رئيس وفد النظام السوري بشار الجعفري في سويسرا في مارس ٢٠١٦، تعرضت للانتقاد الفوري من عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على رأسها فرنسا وبريطانيا. فقد كان التواصل مع النظام، وفقًا لهم، أمرًا مرفوضًا تمامًا.

واصلت دول الاتحاد الأوروبي مثل التشيك وبلغاريا ورومانيا الاحتفاظ بسفاراتها في دمشق، فيما قام بعض السفراء المقيمين في بيروت بزيارة العاصمة السورية بين الحين والآخر للتشاور. لكن لم يكن هناك المزيد من الاتصالات. كان إغلاق السفارات في دمشق خطوة سياسية أسهل بكثير من إعادة فتحها لاحقًا.

في الغرب، كان هناك عدد قليل من الأشخاص الذين يعتقدون أنهم يتحملون جزءًا من المسؤولية عن التطورات الكارثية في سوريا. فقد كانت حجتهم الدائمة أن الرئيس الأسد هو المسؤول الوحيد، لأنه كان «يقصف شعبه». وبطبيعة الحال، ينطبق ذلك أيضًا على جماعات المعارضة المسلحة، وإن كان على نطاق أصغر بكثير.

## من يتحمل المسؤولية ومن يتقاسمها؟

السؤال حول من يتحمل الذنب والمسؤولية المشتركة عن المآسي التي خلفتها الحرب في سوريا يجب أن يُناقش أيضًا في إطار المعاناة الإنسانية والعدد الهائل من

القتلى الذين سقطوا نتيجة لذلك، إضافة إلى الأضرار المادية الهائلة التي لحقت بالبلاد. هل يكون الطرف الذي «يضغط على الزناد» هو المذنب الوحيد، أم أن الطرف الذي «أعطى الدافع» للطرف الآخر للهجوم شريك أيضًا في الذنب؟
فيما يتعلق بالعدد الهائل من القتلى التي وقعت نتيجة الحرب والدمار الذي صاحبها، كان مؤيدو المعارضة يعلنون في العادة أن النظام السوري يتحمل المسؤولية الكاملة عن ذلك. من ناحية أخرى، كان أنصار النظام يجادلون بأن المعارضة هي المسؤولة عن الغالبية العظمى من القتلى والدمار. فالمعارضة كانت تسعى لإسقاط النظام، بينما النظام – وكما كان متوقعًا – قاوم ذلك بكل ما أوتي من قوة. وغالبًا ما كان أنصار النظام يقولون إنه لو لم تكن هناك انتفاضة ولا مظاهرات حاشدة، لما كان هناك كل هذا الدمار، ولما وقع هذا العدد الكبير من القتلى، ولما اضطر العديد من الناس إلى الفرار.

أما معارضو النظام، فعادة ما كانوا يعلنون أن مظاهرات المعارضة كانت سلمية للغاية، لكن النظام كان دائمًا يناقض ذلك بادعائه وجود مقاومة مسلحة منذ مرحلة مبكرة. حتى وإن كانت معظم التظاهرات سلمية، فإن الشعارات مثل «الشعب يريد إسقاط النظام» و»الشعب يريد إعدام الرئيس» لم تكن سلمية في مضمونها. في بلد مثل هولندا، كانت مثل هذه التظاهرات ستُمنع دون تصريح مسبق، خاصة إذا كانت تطالب بإعدام رئيس الدولة، لكن حينما حدثت في سوريا، تلقت تعاطفًا كبيرًا في الخارج. وفقًا لآراء هؤلاء، كان يجب على الأسد الرحيل والمثول أمام القضاء.
لم تكن الجماعات المسلحة المعارضة التي احتلت أجزاء كبيرة من المدن السورية، بما في ذلك حلب، قد تم بالفعل «دعوتها» من قبل سكان هذه المدن لتأتي وتُحررهم، كما يُزعم، من دكتاتورية النظام، حتى وإن كان العديد من سكان تلك المدن قد أرادوا ذلك. ولكن على الأرجح، لم يكن هؤلاء السكان مستعدين لدفع الثمن الباهظ الذي اضطروا في النهاية لتحمله. كم من السوريين الأبرياء أصبحوا ضحايا لهذه الحرب التي ربما لم يكونوا ليؤيدوها في ذلك الوقت لو كانوا قد توقعوا نتائجها الكارثية. وفي الواقع، كان بالإمكان التنبؤ بهذه النتائج الكارثية..

## المجتمع الدولي فشل تماماً

فشل المجتمع الدولي بشكل كامل. من خلال الحرب بالوكالة، سعت العديد من الدول لتحقيق مصالحها الخاصة، دون أن تولي اهتمامًا كافيًا للعواقب الكارثية على الشعب السوري. أرادت روسيا وإيران الحفاظ على حليفهما السوري، في حين سعت

السعودية لتقليص نفوذ إيران في المنطقة، ودعمت منظمات إسلامية سورية مثل جيش الإسلام وأحرار الشام. وقطر دعمت جماعة الإخوان المسلمين وغيرها بهدف مماثل. من جهتها، لم ترغب الولايات المتحدة في أن تتعرض مكانتها الاستراتيجية في الشرق الأوسط للتهديد لصالح روسيا وإيران. كما عارضت إسرائيل الوجود الإيراني في سوريا، وهكذا دواليك. معظم الدول التي كانت ضد النظام السوري أرادت «تغيير النظام»، لكنها لم تأخذ في الاعتبار في البداية كثيرًا احتمالية أن يحل نظام إسلامي متطرف محل النظام الحالي. كل الدول التي تدخلت في سوريا خرجت بخسائر، باستثناء الدول التي دعمت الأسد: روسيا وإيران، اللتين تمكنتا من تعزيز موقعيهما الإقليميين.

## حوار سلمي فاشل أفضل من حرب دموية فاشلة

كان الأفضل عدم التدخل العسكري من الخارج في مثل هذه الصراعات، وإنما الدخول في حوار بنّاء مع الأطراف المباشرة المعنية. كان حوار سلمي فاشل أفضل من حرب دموية فاشلة أودت بحياة أكثر من نصف مليون شخص. وكان من الأفضل عدم فعل أي شيء بدلاً من فعل الشيء الخطأ، ولكن في الديمقراطيات، يكون ذلك غالباً صعباً للغاية، إن لم يكن مستحيلاً، لأسباب سياسية داخلية.

في الواقع، بدأت الحرب كرد فعل على فظائع النظام، لكنها انطلقت دون توفر الوسائل الكافية أو التخطيط اللازم لتحقيق النصر. كان يجب على الأطراف المعنية دراسة الوضع العسكري بعمق قبل الشروع في الحرب ضد النظام أو التدخل العسكري، لضمان وجود فرصة واقعية لتحقيق النصر. لكن هذا لم يحدث. علاوة على ذلك، تطورت الأوضاع تدريجيًا عندما انشق عدد كبير من العسكريين عن الجيش السوري وشكلوا ميليشيات معارضة، جزئيًا بهدف الدفاع عن أنفسهم ضد هجمات النظام. لا شك أن تلك الميليشيات كانت تستلهم «السيناريوهات الناجحة» التي حدثت في تونس ومصر، ولاحقًا في ليبيا مع تدخل عسكري أجنبي.

يمكن تشبيه ذلك بالصراع ضد أسد (والمصادفة أن هذا هو أيضًا اسم زعيم النظام). من يريد هزيمة أسد، يجب أن يتأكد مسبقًا من أنه الأقوى والأفضل تسليحًا، حتى لا يُهزم ويُقتل. هذا ما حدث في الحرب السورية، حيث لم تكن المعارضة قوية

آنذاك بما يكفي لمواجهة النظام. بعبارة أخرى: لا تبدأ ثورة إذا لم تكن واثقًا تمامًا من النصر، لأنه في حالة الخسارة ستتحمل جزءًا من المسؤولية عن النتائج السلبية، بما في ذلك العدد الكبير من الضحايا الأبرياء.

لكن هذا القول أسهل من الفعل. فقد كانت الثورة السورية في معظمها عفوية، وكثير من العسكريين انشقوا بنية مقاومة العنف الشديد والقمع الوحشي للنظام، وحماية عائلاتهم ومجتمعاتهم. لذا كان التخطيط الجيد في البداية أمرًا مستحيلًا. كما يجب أن يُؤخذ في الاعتبار أن الحرب ليست عملية خطية يمكن التنبؤ بنتائجها بدقة.

## المساعدة غير الفتاكة والشرطة الحرة السورية

في عملي كمبعوث خاص لسوريا، ركزت بشكل أساسي على المسار السياسي للصراع في سوريا، مما أتاح برنامجًا مكثفًا ومثيرًا للغاية. بالإضافة إلى ذلك، أجريت بعض المحادثات مع قادة عدد من جماعات المعارضة العسكرية السورية حول موضوع «المساعدة غير الفتاكة «. كانت هذه الجماعات تابعة للجيش السوري الحر، الذي كان يُصنف آنذاك كقوة معتدلة. ناقشت معهم ليس فقط احتياجاتهم المادية، ولكن أيضًا رؤيتهم لحل سياسي للصراع في سوريا.

قدمت هولندا أيضًا مساعدات للشرطة الحرة السورية، التي كانت تعمل في حلب وشمال غرب سوريا للمساعدة في الحفاظ على النظام والأمن في المناطق التي سيطرت عليها المعارضة، قدر الإمكان. تمت مراقبة أنشطتهم بدقة شديدة، بالتعاون مع بعض الحلفاء الذين قدموا أيضًا مساعدات، مثل الأمريكيين والبريطانيين. وإذا ظهرت أي مشكلات، مثل تعرض الشرطة الحرة لضغوط من الجماعات الإسلامية المسلحة المحلية (سواء كان ذلك قسريًا أم لا)، كانت تُتخذ إجراءات فورية لمنع ذلك أو وقف الدعم على الفور.

فيما يتعلق بمراقبة جماعات المعارضة العسكرية التي تلقت مساعدات غير فتاكة، كنا نعتمد، إلى جانب اتصالاتنا المباشرة، على حلفائنا، بما في ذلك الأمريكيون والبريطانيون، الذين كانت لديهم معلومات شاملة نظرًا لمشاركتهم في «مركز العمليات العسكرية» (MOC) في عمان و»المركز المشترك للعمليات» (MOM) في جنوب تركيا. لم تكن هولندا عضوًا في MOC أو MOM.

أما الجماعات التي لم تكن تحت مظلة الجيش السوري الحر، مثل أحرار الشام وجيش الإسلام، فكانت تهمنا بشكل رئيسي بسبب مشاركتها في العملية السياسية، لكنها لم تكن مؤهلة لتلقي المساعدة غير الفتاكة.

## اجتماعات المسار الثاني (Track-2)

نظمت عدة جهات اجتماعات مسار ثانٍ (Track-٢) في مدن مثل ستوكهولم وزيورخ وإسطنبول وأمستردام، حيث اجتمعت شخصيات من المعارضة لتبادل الأفكار حول مستقبل سوريا. وقد دعمت هولندا ماليًا بعض هذه الاجتماعات، مما أدى إلى دعوتي لحضور هذه اللقاءات المهمة.

تزامنت هذه الاجتماعات مع المحادثات السورية-السورية في أماكن مثل جنيف. وكان من بين الجهات المنظمة لهذه الاجتماعات مركز بروكينغز في الدوحة بقيادة سلمان الشيخ (الذي أصبح فيما بعد جزءًا من مجموعة الشيخ)، بالإضافة إلى خبير الشؤون السورية تشارلز ليستر، الذي كان نقطة اتصال للعديد من جماعات المعارضة العسكرية. في بعض الأحيان، تمت دعوة حوالي عشرين مجموعة لحضور هذه الاجتماعات في وقت واحد. كما كان من بين المنظمين الآخرين مركز كارتر ومركز الحوار الإنساني في جنيف.

قدمت هذه الاجتماعات فرصة ممتازة لفهم أفكار شخصيات المعارضة بشكل أعمق والتعرف عليهم عن قرب. وفي بعض الأحيان، كانت تظهر اختلافات في آراء ممثلي الجماعات المعارضة عما تم الاتفاق عليه من قبل قادتهم في إعلان الرياض (٢٠١٥)، مما أثار شكوكًا حول النوايا الحقيقية لتلك الأطراف في حال وصولها إلى السلطة.

## حمام الدم السوري كان متوقعاً

في الطبعة الثانية من كتابي «الصراع على السلطة في سوريا»، الذي صدر عام ١٩٨١، أي قبل ثلاثين عامًا من اندلاع الثورة السورية في ٢٠١١، توقعت أن أي محاولة لإسقاط نظام البعث في سوريا ستؤدي إلى حمام دم كبير. بالنسبة لمن يعرفون خلفيات وتاريخ النظام السوري جيدًا، لم يكن هذا التنبؤ صعبًا. نظرًا لأن النظام كان منظمًا بشكل قوي للغاية، كان من الصعب جدًا إسقاطه. كانت المناصب الرئيسية في الجيش والأجهزة الأمنية السورية تُشغل إلى حد كبير من قبل أفراد من الأقلية

العلوية (حوالي ١٠٪ من السكان)، الذين كانوا يحافظون على علاقات وثيقة وثقة متبادلة فيما بينهم. وفي حال تعرضوا لتهديد خارجي، كانت هذه الروابط تقوى بدافع الحفاظ على السلطة بأي ثمن وعدم السقوط.

إذا وُجدت شكوك حول ولاء بعض «أنصار النظام»، كانوا يُستبعدون عن طريق السجن طويل الأمد أو الإعدام. وكان هذا ينطبق بشكل أكبر على معارضي النظام.

## ليس نظامًا علويًا، بل ديكتاتورية يهيمن عليها العلويون

لم يكن النظام السوري «علويًا» كما كان يُروج عادةً، بل كان ديكتاتورية تهيمن عليها اعضاء من الطائفة العلوية، حيث كانت المناصب الرئيسية مشغولة بشكل غير متناسب من قبل العلويين. وكما هو الحال في جميع الأنظمة الدكتاتورية تقريبًا، يتعرض جميع المواطنين للقمع، باستثناء نخبة صغيرة داخل النظام وأقاربهم. في هذا السياق، تعرض العلويون في سوريا للقمع تماماً مثل غير العلويين. بل على العكس، تحملت الطائفة العلوية عبئاً غير متناسب، حيث اضطرت لتقديم أعداد هائلة من «وقود الحرب» لدعم جهود النظام الحربية. وقد جعل ذلك من الحتمي أن تنمو مشاعر استياء قوية داخل الطائفة العلوية تجاه النظام أيضاً.

ومع ذلك، كانت المعارضة عادةً تصف النظام بأنه «نظام علوي»، وتراه ليس فقط كديكتاتورية عنيفة، ولكن أيضًا بعبارات طائفية دينية. بالنسبة للعلويين، غالبًا ما تكون الروابط العائلية أو العشائرية أقوى من الروابط الدينية. ولكن بالنسبة للأغلبية السنية في سوريا، كان العامل الديني مهمًا للغاية، حيث يعتبرون العلويين «غير مسلمين» أو «كفارًا».

لذلك، في هذا الصدد، كان هناك صراع قائم على تصورات متبادلة غير متكافئة: فقد رأى السنة غالبًا ديكتاتورية النظام كنوع من القمع الطائفي الديني العلوي، في حين أن الدين لم يكن له دور يُذكر بالنسبة للنظام نفسه ذي التوجه العلماني؛ لكنه لعب دورًا في تقييم نوايا خصوم النظام غير العلويين..

من المفارقات أنه خلال الحرب، لجأ العديد من المواطنين السوريين من المناطق ذات الأغلبية السنية إلى المحافظات الساحلية الأكثر أمانًا، والتي تسكنها الأغلبية العلوية. هنا تغلب البُعد الأمني بوضوح على البُعد الطائفي.

## «كيف هي الحقيقة بالفعل» أو «كيف ينبغي أن تكون» او سوريا بين الواقع والآمال

في محادثاتي الداخلية مع زملائي المبعوثين الخاصين لسوريا، لاحظت أنهم غالبًا ما يميلون إلى اتباع السياسات الوطنية لبلدانهم فقط. كان هذا مفهومًا إلى حد ما، لكنه كان يحدث حتى في جلسات العصف الذهني الداخلية أو عند تقييم الوضع الحقيقي في سوريا. كان العديد يكررون باستمرار ضرورة رحيل الأسد، دون أن يكون لديهم رؤية واضحة حول كيفية تحقيق ذلك عمليًا، نظرًا لأن التدخل العسكري المباشر لم يكن خيارًا متاحًا. والتفكير المتمني وحده لم يكن كافيًا. أحيانًا كان البعض يشعر بالانزعاج عندما كنت أتحدث بجدية عن إمكانية بقاء الأسد ونظامه لفترة طويلة، وهو ما كنت أراه احتمالًا واقعيًا، لأن هذا لا يتماشى مع الخط السياسي الرسمي لبلدانهم. يمكن بالطبع مناقشة كيف يجب أن تكون الأمور، ولكن من غير الحكمة تجاهل الواقع الفعلي تمامًا.

في جنيف، كانت هناك جلسة إحاطة مع هيلغا شميد، نائبة المفوضة العليا للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني. أرادت معرفة حالة التوازنات بين جماعات المعارضة، وتحديدًا كيفية تقييم وضع «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» . (SOC) أوضحت أن الائتلاف لم يحظَ باحترام كبير من الجماعات العسكرية المعارضة على الأرض، لكن مع تحسين التواصل، شهد هذا الوضع بعض التحسن. كان غياب التعاون والتواصل الجيد بين الجماعات المدنية والعسكرية المعارضة، بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية، عوامل رئيسية أضعفت الثورة السورية.

مع ذلك، أصر أحد المبعوثين (من دولة كبيرة) على أن الائتلاف كان قويًا وأنه يمثل الجماعات العسكرية بشكل مناسب، وهو ما لم يكن صحيحًا، لكنه كان الموقف الرسمي الذي كان عليه اتباعه، وكان هذا حال عدة مبعوثين آخرين.

تكرر هذا النمط أيضًا في بروكسل خلال المحادثات بين المبعوثين الخاصين لسوريا ومسؤولي الملف السوري في الاتحاد الأوروبي مع المبعوث الأممي لسوريا، ستافان دي ميستورا. كان البعض يقدمون تصريحات متفائلة مفادها أنهم واثقون من تحقيق أهدافهم طالما استمروا في الإيمان بها. وكان أي رأي مخالف أو حتى أدنى شك يُعتبر تقويضًا للهدف المنشود، حيث كان يُعتقد أن المواقف الأقل تفاؤلًا قد تُعيق تحقيق

«القضية العادلة»، أي انتصار المعارضة المدعومة من الغرب. كان هذا أشبه بنوع من «الترهيب المعنوي» للحفاظ على الجميع متمسكين بالتفكير المتمني، الذي اعتُبر في هذه الحالة نوعًا من الواقعية. وأي انحراف عن هذا النهج كان يُرفض بشدة. بعض المبعوثين الخاصين لسوريا كانوا يظنون أنهم سيحظون بتقدير أكبر من الائتلاف إذا اتبعوا السياسات الرسمية لبلدانهم وتحدثوا بما يُرضي الائتلاف. بل كان هناك مبعوث خاص أعرب في اجتماع مع الائتلاف في إسطنبول عن رغبته في أن يصبح عضوًا في الائتلاف كتعبير رمزي عن التضامن.

من وجهة نظري، كان الائتلاف بحاجة إلى تحليلات واقعية أكثر من مجرد إخبارهم بما يريدون سماعه عن أدائهم. وكان هذا يشمل تقديم نصائح موضوعية حول كيفية خوض المفاوضات.



**وداع مع ائتلاف المعارضة السورية (SOC)، من اليسار إلى اليمين: أعضاء الائتلاف السوري عُقاب يحيى، ميشيل كيلو، أنس العبدة (الرئيس)، نورا الجيزاوي، بدر جاموس، وأعضاء آخرين من المبعوثين السوريين وفريق سوريا الهولندي (إسطنبول، ٣٠ يوليو ٢٠١٦).**

## إثارة آمال زائفة

خلال إحدى الاجتماعات في جنيف بين وفد التفاوض للمعارضة السورية والمبعوثين الخاصين لسوريا، طرح «رئيس المفاوضين» في الهيئة العليا للمفاوضات، وزعيم جيش الإسلام، محمد علوش، تساؤلاً حول الخطوات التي ستتخذها الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، الذي كان يشكل عنصراً أساسياً في المفاوضات المستقبلية. كان السؤال موجهًا بشكل خاص إلى المبعوثين الثلاثة من الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن – الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا – فأجاب أحدهم بثقة: «سنمضي في الأمر، نحن ملتزمون!» ربما كان عليه قول ذلك لأن هذه هي سياسة حكومته، لكنه في الواقع كان تصريحًا مبالغًا فيه، حيث إن فرض تنفيذ هذا القرار كان يتطلب تدخلًا عسكريًا، وهو ما لم تكن أي من هذه الدول مستعدة للقيام به.

بعد انتهاء الاجتماع، أعطيت تقييمي الشخصي في حديث خاص مع رئيس وفد المعارضة، يحيى القضماني. أخبرته أن تنفيذ هذا القرار لن يتم إلا عبر تدخل عسكري، وهو أمر لن تقدم عليه أي دولة، وبالتالي لن يحدث شيء في هذا الاتجاه.

كان هذا مثالًا واضحًا على إثارة آمال زائفة لدى المعارضة. ينطبق الأمر ذاته على تصريحات السياسيين الغربيين التي دعت إلى إقامة مناطق آمنة أو مناطق حظر جوي أو ممرات إنسانية. رغم أن هذه الإجراءات كانت مطلوبة بشدة ومبررة، خاصة لمنع قصف النظام للأهداف المدنية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وتوفير ملاذ آمن للاجئين السوريين، كان واضحًا أن هذه الدعوات لن تؤدي إلى أي نتائج عملية، لأنها تتطلب تدخلًا عسكريًا. ومع ذلك، قدمت هذه التصريحات آمالًا زائفة للمعارضة.

على سبيل المثال، أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن هناك «عواقب» في حال استخدام النظام الأسلحة الكيميائية في الحرب، واصفًا هذا الأمر بأنه «غير مقبول تمامًا»، ومشيرًا إلى وجود «خط أحمر» لا يمكن تجاوزه. ولكن عندما تجاوز النظام السوري هذا الخط في صيف ٢٠١٣، لم تتخذ الولايات المتحدة أي إجراء، وكذلك بريطانيا. أدى هذا إلى تقويض مصداقية الغرب، وأظهر أن التهديدات التي أطلقت كانت فارغة.

كما دعت أنقرة إلى فرض منطقة حظر جوي فوق شمال سوريا، لكن عندما سألت

لماذا لم يفعلوا ذلك بأنفسهم، كان الجواب أنهم بحاجة إلى مشاركة خمس دول على الأقل لتنفيذ هذه الخطة.
بشكل عام، كانت نصائحي ومواقفي محل تقدير من قبل الجماعات المعارضة السورية الرئيسية، ليس فقط في النقاشات الخاصة، بل أيضًا في التصريحات العلنية التي صدرت لاحقًا عن شخصيات بارزة.

## المساعدة العسكرية غير المنسقة للجماعات المتنافسة

لم تكن المساعدات العسكرية التي قدمتها دول مؤثرة مثل الولايات المتحدة، تركيا، بريطانيا، فرنسا، السعودية، وقطر كافية لإسقاط النظام. لم يكن نقص الإمدادات العسكرية وحده العامل المؤثر، بل كان هناك أيضًا غياب واضح للتنسيق الجيد بين الدول المانحة للأسلحة. ففي بعض الأحيان، كانت دول مثل الولايات المتحدة وتركيا تقدم تعليمات متضاربة لقادة المعارضة العسكرية السورية في معركتهم ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وتهدد بوقف الدعم العسكري إذا لم يتم الامتثال لتلك التعليمات.
اشتكى بعض قادة المعارضة من نقص المعلومات الاستخباراتية العسكرية التي كان من المفترض أن توفرها لهم الدول الداعمة، وكذلك من نقص الذخيرة. واصفًا الأمر بأنه «تغذية بالتقطير»، حيث كانوا يشعرون أن الدول المانحة للأسلحة تبقيهم على قيد الحياة بصعوبة بالغة، وهو ما جعلهم يشعرون بالخيانة.
كان الوضع غريبًا إلى حد ما. فالولايات المتحدة وتركيا وقطر والسعودية كانت تعمل معًا ضد النظام، لكن في الوقت نفسه كانت تدعم جماعات معارضة عسكرية مختلفة، وغالبًا ما كانت هذه الجماعات تسعى لتحقيق أهداف متباينة، بل وكانت أحيانًا تتصارع فيما بينها بشدة.
ومع ذلك، كانت هذه الجماعات المعارضة العسكرية تشكل تهديدًا حقيقيًا للنظام السوري لدرجة أن النظام بدأ يترنح بحلول منتصف عام ٢٠١٥. وكان هذا هو السبب المباشر الذي دفع روسيا للتدخل العسكري في سبتمبر من ذلك العام، لمنع سقوط حليفها الاستراتيجي في سوريا. اعترضت الجماعات المعارضة بشدة على هذا التدخل العسكري، إذ أضعف موقفها وجعلها مهددة بالهزيمة العسكرية.

## التدخلات العسكرية تؤدي دائمًا إلى كوارث

التدخلات العسكرية الخارجية غالبًا ما تؤدي إلى كوارث، وتظل آثار هذه الكوارث ملموسة لسنوات طويلة بشكل سلبي للغاية. على سبيل المثال، التدخلات العسكرية في أفغانستان، العراق، إيران، اليمن، الكويت، ليبيا، وسوريا. لقد أدت هذه التدخلات إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط بأكمله بشكل خطير، وزيادة كبيرة في تهديد الإرهاب في أوروبا وأماكن أخرى، وخلق ملايين اللاجئين. أما بالنسبة لسوريا، فقد كانت النتيجة أكثر من نصف مليون قتيل، ومجتمع ممزق، وبلد مدمر.

ولا يقتصر الأمر على التدخلات العسكرية فحسب، بل يشمل أيضًا التدخلات السياسية في الشؤون الداخلية للدول بهدف تغيير النظام. معظم الدول الغربية أعطت انطباعًا بأنها تسعى إلى تغيير النظام السوري بوسائل سلمية، ويفضل أن يتم ذلك من خلال المفاوضات السياسية. ولكن أي شخص لديه معرفة ولو بسيطة بنظام البعث السوري كان يمكنه أن يتوقع أن محاولات تغيير النظام ستنتهي بمجزرة. كان العديد من المراقبين يعانون من «نقطة عمياء»، حيث كانوا يعرفون أن النظام دكتاتوري ودموي وقمعي إلى أبعد الحدود، ومع ذلك كانوا يتصورون سيناريوهات يتخيلون فيها أن النظام سيقدم تنازلات لا تتماشى مع طبيعته.

## مبدأ «مسؤولية الحماية»

لو كان قد تم إسقاط نظام الأسد من خلال تدخل غربي وعربي واسع النطاق، لما كان يجب إعلان أن المهمة قد أُنجزت، كما فعل الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في عام ٢٠٠٣ بعد احتلال بغداد. بل كان ينبغي على تلك القوى الأجنبية البقاء في سوريا ومحاولة توجيه البلاد نحو مستقبل أفضل ضمن إطار مبدأ «مسؤولية الحماية» الذي تتبناه الأمم المتحدة. وليس كما حدث في ليبيا، حيث غادرت القوى الأجنبية بعد سقوط وقتل الزعيم الليبي معمر القذافي، لأن جماعات المعارضة الليبية لم ترغب في وجود قوات أجنبية بعد تحقيق هدفها، وهو إسقاط القذافي.

إسقاط النظام يفرض مسؤولية تجاه ما سيحدث بعد ذلك، سواء وافقت المعارضة المدعومة على هذا الأمر أم لا. وكان هذا يعني أن الدول المتدخلة كان يجب أن تظل في سوريا لفترة عشر سنوات أو ربما أكثر، مع تحمل تكاليف بشرية ومادية كبيرة، ومع

خطر حقيقي بأن يستعر الصراع الداخلي من جديد بعد مغادرة القوات الأجنبية. لم تكن أي دولة على استعداد لذلك، وبالتالي كان من الأفضل عدم التدخل عسكريًا من البداية. علاوة على ذلك، لا يمكن فرض الديمقراطية بالقوة، خصوصًا في الدول التي تندر فيها الرغبة في تقاسم السلطة مع الآخرين.

## المشاركة الهولندية في الحرب ضد «داعش»

خلال الحروب في سوريا والعراق، قام تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بمحاولة السيطرة على السلطة، مصحوبة بأعمال وحشية وإرهاب. شكّل ذلك تهديدًا كبيرًا للمنطقة بأسرها وللغرب. شاركت هولندا بحق في الحرب ضد «داعش»، مستخدمةً قواتها الجوية، وحققت نتائج جيدة. كانت العمليات العسكرية الهولندية تُنفذ بالتعاون مع جماعات المعارضة العسكرية التي كانت تقاتل على الأرض.

لكن لم يكن هناك أي ضمان، كما هو الحال في أي حرب، بأن الجماعات المسلحة السورية المتحالفة معنا لن ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان أو جرائم حرب. ولو كانت هولندا تريد التأكد بنسبة ١٠٠٪ من عدم حدوث ذلك، لما كان يجب أن تشارك على الإطلاق. كما لم يكن هناك أي ضمان بأن الضربات الجوية لن تصيب المدنيين الأبرياء؛ وقد حدث ذلك بالفعل. لكن هناك سياق مهم يجب أن يؤخذ في الاعتبار: وهو هجمات «داعش» المستمرة في ذلك الوقت على المناطق الكردية في شمال سوريا (بما في ذلك كوباني)، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الإيزيديين، إلى جانب الجرائم الأخرى التي ارتكبها «داعش» في العديد من المناطق في سوريا والعراق وخارجها.

من أراد أن يحافظ على «يديه نظيفتين»، كان عليه أن يبقى بعيدًا تمامًا، لكن هذا الحياد لا يعني بالضرورة أن اليدين نظيفتان، لأنه يعني أيضًا حرمان المساعدة من الجماعات التي كانت في أمس الحاجة إليها.

## إثارة النقاشات الحادة في البرلمان الهولندي حول المساعدة غير الفتاكة

قدمت هولندا خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨ أكثر من ٢٥ مليون يورو كمساعدات غير فتاكة لعدد من جماعات المعارضة العسكرية السورية. وعلى الرغم من أن هذه المساعدة كانت هامشية مقارنة بالمليارات التي قدمها حلفاؤنا من المساعدات العسكرية، إلا أنها كانت ذات أهمية. كان أحد أهداف برنامج المساعدة غير الفتاكة

الهولندي هو دعم القوى المعتدلة، ليس فقط لمساعدتهم على الاستمرار، بل لمنعهم من الانضمام إلى التنظيمات الإسلامية المتطرفة بسبب الضغوط المالية اللازمة لإعالة أسرهم.

كانت هذه المساعدة بمثابة مساهمة هولندية تهدف إلى منع المعارضة المسلحة المعتدلة من الوقوع بين مطرقة النظام وسندان الجماعات المتطرفة، وكذلك للمساهمة في تحقيق الاستقرار في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المعتدلة، مما قد يحد من تدفق اللاجئين. تم اختيار الجماعات بالتنسيق مع الحلفاء والمنظمات التي كانت تمتلك أفضل فهم للوضع على الأرض. وقد تم النظر فقط في دعم الجماعات التي تم تقييمها على أنها موثوقة من قبل الشركاء في عملية تدقيق دقيقة. وعندما توليت منصبي كمبعوث خاص لسوريا، كان قد تم بالفعل اختيار هذه الجماعات.

تزامنت فترة بدء برنامج المساعدة غير الفتاكة مع الوقت الذي بدأ فيه النظام السوري بالترنح. في ذلك الوقت، كانت العديد من الدول الغربية والعربية تعتقد أن دعم معارضة أقوى قد يساعد في تحسين موقفها التفاوضي أمام النظام. ولكن مع التدخل العسكري الروسي في سبتمبر ٢٠١٥، أصبح هذا الافتراض، إذا كان صحيحًا في الأصل، غير قابل للتطبيق.

ساهمت الجماعات التي دعمتها هولندا بشكل كبير في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة. لكن بعد أن شارف الصراع ضد داعش على الانتهاء، لم يقل البعض في البرلمان الهولندي لتلك الجماعات «شكرًا لكم على عملكم الجيد»، بل قالوا: «لم نعد بحاجة إليكم الآن»، وربما تكونوا قد ارتكبتم تجاوزات خلال الحرب.

في عام ٢٠١٨، اندلع نقاش سياسي حاد في البرلمان الهولندي حول المساعدة غير الفتاكة، حيث تم توجيه مئات الأسئلة للحكومة. وبسبب أن البرنامج كان سريًا للغاية، لم يكن لدى أعضاء البرلمان معلومات كاملة، لكن ذلك لم يمنعهم من الدخول في نقاش مطول مع وزير الخارجية. ربما كانت سرية البرنامج أحد الأسباب التي شجعتهم على الخوض في هذا النقاش. من الصعب إجراء نقاش عام مبني على أسس متينة عندما لا تكون جميع الحقائق متاحة أو مسموحًا بالتحدث عنها. كان الأمر أشبه بمناقشة لغز مفقود بعض أجزائه الأساسية، مما أثار استياء العديد من أعضاء البرلمان.

أظهرت بعض وسائل الإعلام الهولندية، مثل «نيوزور» و»تراو»، أن هولندا دعمت الإرهاب والجهاديين، بل وزعموا أنني شخصيًا كنت أرسل لهم سراً معدات يمكن

استخدامها في الحرب. وعلى الرغم من أن «نيوزور» لم تقل ذلك بشكل صريح، فإن الصورة التي تم نقلها إلى المشاهدين أوحت بذلك، وهو ما انعكس في ردود الفعل التي أعقبت البرنامج. كان ذلك تصورًا خاطئًا عن دعم هولندي متعمد للجهاديين، السلفيين، الإرهابيين، وما إلى ذلك.

لاحقًا، تم عرض مقاطع من مقابلتي مع «نيوزور» (١٠ سبتمبر ٢٠١٨)، وتبعتها مباشرة لقطات لمقاتلين سوريين يهتفون «الله أكبر» وخلفهم علم تنظيم الدولة الإسلامية الأسود، في مشهد يوحي بأن هناك صلة بين هذه الأمور. خلال فترة عملي، لم تقدم هولندا مركبات «بيك آب» مزودة بأسلحة كما ظهر في بعض المشاهد؛ ولكن بعض هذه المركبات تم تقديمها في وقت لاحق. لم يكن السياق أو توقيت اللقطات واضحًا دائمًا للمشاهد.

تم تصوير اتصالاتي مع قادة الجيش السوري الحر بطريقة توحي بأنها مريبة، وكأن هناك شيء خاطئ في هذه اللقاءات. ولكن كيف يمكن الحديث مع الأطراف المستفيدة من المساعدات غير الفتاكة دون إقامة اتصالات مباشرة معهم ومناقشة الأمور؟

كما تم الإيحاء خطأً في وسائل الإعلام بأن هولندا كانت تعتبر منظمات مثل «أحرار الشام» و»جيش الإسلام» جماعات معتدلة، وهو أمر غير صحيح. كانت الاتصالات السياسية مقتصرة فقط على الأطراف التي وقعت على إعلان الرياض (٢٠١٥)، وهو أمر مارسته الأمم المتحدة وحلفاؤنا أيضًا. ولم يكن في ذلك شيء غير معتاد.

جادل بعض أعضاء البرلمان بأن أي دعم غير فتاك يمكن أن يخدم بشكل غير مباشر في الحرب، سواء كان ذلك عبر البطانيات أو الأحذية أو الملابس أو حتى حليب الأطفال. ولكن هذا الطرح أخرج النقاش عن سياقه الأوسع. كانت هذه المساعدات عبارة عن مواد مدنية غير خاضعة لترخيص التصدير.

## النقاش حول مفهوم «المعتدل»

في جلسات البرلمان، تم التعمق في مفهوم «المعتدل» وطرح تساؤلات حول ما إذا كانت الجماعات التي تلقت المساعدة غير الفتاكة تعتبر فعلاً «معتدلة». هذا المفهوم قد يتغير مع طول مدة الصراع ومن يقدمه. الجماعة التي اعتُبرت معتدلة

في بداية عام ٢٠١٥ عندما قدمت أولى المساعدات، قد تصبح في العام التالي أقل اعتدالًا. وقد تغيرت طبيعة العديد من الجماعات المعارضة العسكرية التي تم دعمها مع مرور الوقت. علاوة على ذلك، ما المقصود ب»الحزب الإرهابي»؟ هل هو الحزب الذي تم إدراجه رسميًا ضمن قائمة «المنظمات الإرهابية»؟ أم هو الحزب الذي ارتكب أعمالًا إرهابية ولكنه لم يُدرج في تلك القائمة؟ إذا كانت مثل هذه المنظمة تُعتبر حليفًا، فإن احتمالية إدراجها في قائمة الإرهابيين تكون أقل. من الواضح أن هناك بُعدًا سياسيًا في تحديد المنظمات التي يجب تصنيفها ك»إرهابية» وتلك التي لا ينبغي تصنيفها كذلك. كما أن القانونيين قد يتخذون مواقف مختلفة وفقًا للمصالح التي يُطلب منهم الدفاع عنها ومن يدفع لهم.

في عام ٢٠١٥، كُلِّف الأردن، على هامش المحادثات السورية الداخلية في جنيف، بتجميع قائمة بالمنظمات التي قد تُعتبر «إرهابية». وقدمت عدة دول مقترحات تم تجميعها لاحقًا من قبل الأردنيين، وكانت النتيجة قائمة تضم نحو ١٦٣ منظمة، تم الاتفاق على منظمتين منها فقط: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة. أما المنظمات الـ١٦١ الأخرى، فقد كانت موضع خلاف» النقاد الذين عارضوا تقديم المساعدة غير الفتاكة كانوا بالفعل يرغبون في القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة، ولكنهم انتقدوا بشدة تقديم هذه المساعدة. بمعنى آخر، رغم تأييدهم لتلك الأهداف السياسية، إلا أن استعدادهم لتقديم حتى أبسط الوسائل لتحقيق هذه الأهداف قوبل لاحقًا بانتقادات حادة من بعض أعضاء البرلمان، على ما يبدو بهدف الحفاظ على ما يُسمى «أيادٍ نظيفة». فكان من الأفضل، في نظرهم، ترك حلفائنا ليقوموا ب»تلويث أياديهم»، حيث إن الحرب ضد داعش والقاعدة لا يمكن كسبها بغير ذلك. أما من انتقدوا المساعدة غير الفتاكة التي قدمتها هولندا، فلم يطالبوا بالطبع حلفاءنا بالتوقف عن القتال ضد داعش والقاعدة، لأن ذلك كان سيعني أن هؤلاء الأعداء لن يُهزموا. وقد أعرب بعض أعضاء البرلمان عن قلقهم من احتمال أن تكون بعض الجماعات التي تلقت المساعدة غير الفتاكة قد «تعاونت» عسكريًا مع جماعات إسلامية متطرفة مثل داعش وجبهة النصرة.

بدت وحدات المعارضة العسكرية السورية أحياناً وكأنها تشكل خليطاً غير متجانس يضم أكثر من ألف وخمسمائة مجموعة. بعضها كان يسيطر على أجزاء كبيرة من

الأراضي، في حين لم يكن البعض الآخر يسيطر سوى على تلة أو قرية صغيرة. ربما كانت الصورة أوضح وأكثر تنظيماً في البداية، إلا أن هذه الحرب اتسمت، من بين أمور أخرى، بتشكيل تحالفات ظرفية متغيرة باستمرار. وقد حدث أن أبناء العائلة الواحدة كانوا يقاتلون في صفوف مجموعات مسلحة مختلفة. ولم تكن هناك دائماً مناطق مستقرة ومحددة بوضوح تتمركز فيها جماعات المعارضة، إذ كانت هذه المناطق في حالة حركة دائمة. فإذا شن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أو جيش النظام هجوماً على تلة أو قرية تتمركز فيها جبهة النصرة، وكانت بالقرب منها جماعة معتدلة، لم يكن أفراد الجماعة المعتدلة يقولون: «لن نتعاون مع جبهة النصرة بناءً على مبادئ مبدئية، بل نفضل الموت على التعاون معهم»، أو «نفضل الموت على أن نخالف المعايير الهولندية». في مثل هذه الحالة، كانت التحالفات المؤقتة تُفرض بحكم الضرورة العسكرية والواقعية العملية، وليس بناءً على المبادئ الأيديولوجية، وكان الهدف الوحيد هو تجنب الهزيمة وضمان البقاء.

الدعم الهولندي لم يكن بطبيعة الحال خالياً من المخاطر، وقد تم تنبيه البرلمان إلى ذلك. فلا توجد خيارات خالية تماماً من المخاطر في هذا السياق. على أي حال، ساهمت انتقادات البرلمان في وقف جميع أشكال الدعم الهولندي لمشاريع المساعدة المقدمة للمعارضة داخل سوريا.

## "خيانة الأكراد"

من اللافت أن بعض أعضاء البرلمان الذين وجهوا أقوى الانتقادات لتقديم المساعدة غير الفتاكة لبعض مجموعات المعارضة العربية والتركمانية، كانوا في الوقت نفسه مؤيدين لتقديم الدعم إلى «الأكراد»، الذين هيمن عليهم «حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري» (PYD)، المرتبط بحزب العمال الكردستاني (PKK) التركي، المصنف رسمياً كمنظمة إرهابية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقد أغفلوا حقيقة أن الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي، «وحدات حماية الشعب الكردي» (YPG)، ارتكب في نهاية المطاف العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما كانوا يعيبونه على مجموعات المعارضة العربية والتركمانية. إضافة إلى ذلك،

يُعتبر حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب تنظيمات سلطوية للغاية، مرفوضة من معظم الأحزاب الكردية السورية الأخرى، التي يبلغ عددها نحو خمسة عشر حزباً. أما «قوات سوريا الديمقراطية» (SDF) ، التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب، فقد تبنت وصف «ديمقراطية»، لكنها في الحقيقة بعيدة كل البعد عن ذلك. كانت الرغبة في دعم «الأكراد» ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مفهومة ومبررة إلى حد كبير، لأنه كان صراعاً يتعلق بالحياة والموت. ومع ذلك، كان من المفترض أن ينطبق نفس المبدأ على مجموعات المعارضة «العربية» التابعة للجيش السوري الحر، لكن المعايير كانت أكثر صرامة في التعامل معها. بالنسبة للبعض، كان «العرب» ببساطة أقل تفضيلاً من «الأكراد».

في بداية الثورة السورية، اتخذ حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) موقفًا سلبيًا تجاه مشاركة الشباب الكردي في المظاهرات المناهضة للنظام. لم تكن أولويته إسقاط النظام في دمشق أو تحقيق الديمقراطية لكامل سوريا، بل تركزت أهدافه على تحقيق المطالب القومية الكردية في الشمال. بدا أن هذا الهدف أصبح أكثر قابلية للتحقيق عندما اضطرت قوات النظام السوري في عام ٢٠١٢ إلى الانسحاب من أجزاء كبيرة من الشمال لمواجهة المجموعات العسكرية المعارضة المتقدمة، التي كانت في معظمها عربية، في مناطق أخرى من البلاد. أدى هذا الانسحاب إلى خلق فراغ في السلطة، استفادت منه وحدات حماية الشعب (YPG) بشكل كبير. بل إن النظام فوض وحدات حماية الشعب لتولي مهمة حراسة حقول النفط في شمال شرق البلاد بشكل مؤقت. كان الهدف الرئيسي لوحدات حماية الشعب هو توسيع سيطرتها على الأراضي في شمال سوريا بهدف تحقيق الحكم الذاتي الكردي، ويفضل أن يكون ذلك على طول الحدود الشمالية لسوريا مع تركيا، رغم أن الأكراد كانوا يشكلون أغلبية السكان في ثلاث مناطق شمالية منفصلة فقط، أو ما يعرف بـ»الجيب». سعى حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب إلى ربط هذه الجيوب الثلاثة ببعضها لتشكيل كيان جغرافي متكامل تحت السيطرة الكردية. وفي المصطلحات الكردية، تُعرف هذه المنطقة باسم «روجافا»، أو «الغرب» من «كردستان الكبرى»، التي تمتد بقية أجزائها عبر شمال العراق وغرب إيران وجنوب شرق تركيا.

كان التعاون بين حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) ووحدات حماية الشعب (YPG)

مع دمشق في الواقع نوعًا من التحالف الغريب. فقد انتهج النظام البعثي القومي العربي، منذ بداية حكمه في عام ١٩٦٣، سياسة مناهضة قوية للأكراد، تضمنت تقريبًا حظر جميع أشكال التعبير العلني عن الهوية الكردية. بالإضافة إلى ذلك، شهدت المناطق الشمالية التي كان للأكراد فيها وجود قوي خلال الستينيات عملية تعريب مكثفة. ومع ذلك، تغيرت الأوضاع مع تعرض النظام لأزمة خانقة بسبب الثورة السورية. وجاء هذا التغيير في صالح حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب، التي كانت تسعى لتحقيق أهدافها القومية الكردية.

في نظر جماعات المعارضة العربية والتركمانية، كان تعاون «حزب الاتحاد الديمقراطي» (PYD) و»وحدات حماية الشعب» (YPG) مع النظام السوري بمثابة «خيانة للثورة السورية». لكن بالنسبة لـ PYD/YPG، كانت الأولوية هي هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في مناطقهم، إلى جانب إقامة كردستان سورية ذات حكم ذاتي في شمال سوريا. وفي سعيهم لتحقيق هذا الهدف، أبرم PYD/YPG تحالفات مؤقتة متنوعة: مع النظام ضد جماعات المعارضة السورية، ثم مع الأمريكيين والجيش السوري الحر ضد داعش، وفي بعض الأحيان تعاونوا مع الأمريكيين والنظام السوري في الوقت نفسه. وفي كل هذه الحالات، كانت الأهداف القومية الكردية هي التي تبرر الوسائل.

لقد ساهمت التدخلات الأجنبية، وخاصة التركية، في الحرب في سوريا في تعزيز السعي الكردي نحو الحكم الذاتي بدلاً من إضعافه، رغم أن هذا لم يكن الهدف التركي. إن تعزيز «العامل الكردي» في سوريا انعكس أيضًا على وضع الأكراد في تركيا، نظرًا للعلاقات الوثيقة بين PYD/YPG وحزب العمال الكردستاني . (PKK) من الناحية الأيديولوجية، لا يختلف PKK كثيرًا عن PYD/YPG، فكلاهما معجب بأفكار زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان.

سعت أنقرة إلى منع الأكراد السوريين من إنشاء منطقة حكم ذاتي على طول الحدود التركية-السورية، والتي قد تشكل تهديدًا لتركيا إذا تعاونت PYD/YPG مع PKK. عندما أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أواخر عام ٢٠١٩ أن الولايات المتحدة ستسحب قواتها من شمال سوريا، انتهزت تركيا الفرصة لغزو شمال سوريا بهدف إقصاء PYD/YPG عسكريًا وإنشاء منطقة عازلة على طول الحدود السورية.

اعتبرت العديد من الأوساط أن الانسحاب الأمريكي المعلن في نهاية عام ٢٠١٩ بمثابة «خيانة للأكراد»، وخاصة لـ PYD/YPG، الذين لعبوا دورًا مهمًا في محاربة داعش بدعم من الولايات المتحدة وحلفائها.

خلال النقاشات التي جرت في البرلمان الهولندي في أكتوبر ٢٠١٩ حول الغزو التركي لشمال شرق سوريا، دعت الأطراف إلى دعم «الأكراد» السوريين ضد التدخل التركي، وركز النقاش أيضًا بشكل كبير على المسيحيين والإيزيديين. لكن العرب الذين يعيشون في هذه المناطق، والذين كانوا ضحايا أيضًا للحرب، لم يحظوا بالاهتمام نفسه، رغم أنهم يشكلون غالبية السكان في العديد من المناطق.

تم تصوير المشهد على أنه مواجهة بين «الشر» التركي و»الخير» الكردي، رغم أن أداء YPG لم يكن خالياً من الانتهاكات. كما أن التعاون بين PYD/YPG ودمشق لم يُسلط عليه الضوء بشكل كافٍ، ولم يُحسب على الأكراد بشكل عام.

تعكس هذه النقاشات الظاهرة الغربية التي تميل إلى إيلاء اهتمام أكبر للأقليات غير العربية، مع إهمال الأغلبية العربية. في عام ٢٠١٥، خلال اجتماع حضرته في جنيف مع مبعوثين لسوريا، أشار نائب المبعوث الأممي ستافان دي ميستورا، السفير رمزي عز الدين رمزي، إلى هذا التوجه الغربي.

أحد العوامل التي تعزز شعبية «الأكراد» في الغرب كان أن PYD/YPG يمتلكون قدرات عالية في العلاقات العامة، تفوق تلك التي تملكها الجماعات المعارضة العربية. كما أن مشاركة النساء الكرديات بزيهن العسكري في القتال ضمن صفوف PYD/YPG يجذب انتباه الجمهور الغربي، مما يساهم في تقديمهم بشكل إيجابي. وهذا قد يؤدي إلى التغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها YPG، في حين لا يتم التساهل بنفس الطريقة مع خصومهم.

عامل آخر في شعبية «الأكراد» كان أن حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) ووحدات حماية الشعب (YPG) كانا أكثر مهارة في العلاقات العامة مقارنة بمجموعات المعارضة العربية. كما أن المشاركة البارزة للنساء الكرديات في الزي العسكري ضمن كفاح حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب لاقت استحسانًا كبيرًا لدى

الجمهور الغربي، وهو ما ساهم جزئيًا في منحهم «وضعًا مميزًا». ولهذا السبب، كان هناك ميل للتغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها أكراد وحدات حماية الشعب أكثر مما كان يحدث تجاه خصومهم. وهذا الأمر أكثر شيوعًا عندما يتعلق الأمر بأطراف (أو دول) يتعاطف المرء معها.

الهدف السياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) ووحدات حماية الشعب (YPG) المتمثل في إقامة نوع من الحكم الذاتي السياسي للأكراد في شمال سوريا حظي أيضًا بالتعاطف اللازم في الغرب. أما حقيقة أن حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب منظمة ذات طابع سلطوي قوي وسمات ديكتاتورية فقد اعتُبرت أقل أهمية. ومن غير المرجح أن يتم تحقيق الحكم الذاتي الكردي عبر وسائل ديمقراطية سلمية، وغالبًا ما يتطلب الأمر صراعات دموية، كما كان الحال في العراق وتركيا وإيران.

ورغم أن معظم الأكراد مسلمون، إلا أن هويتهم الكردية هي التي تتصدر المشهد، في حين أن هويتهم الإسلامية لا تحظى بأي اهتمام يُذكر من الغرب، على عكس الجماعات العربية التي غالبًا ما ترتبط بالإسلام الراديكالي والجهاد، حتى لو كانت مجرد رفع شعارات مثل «الله أكبر».

## خمس حروب على الأقل

في الواقع، كانت هناك خمس حروب على الأقل تُخاض في آن واحد أو بالتوازي، مع تغير التحالفات بشكل مستمر:

١) الحرب بين النظام وجماعات المعارضة العسكرية السورية (التي تضم في بعض الأحيان مقاتلين أجانب).
٢) الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).
٣) الصراع على السلطة بين جماعات المعارضة العسكرية نفسها.
٤) الحرب بين PYD/YPG وخصومهم السوريين والأتراك، حيث يسعى PYD/YPG إلى إقامة كردستان سورية ذات حكم ذاتي، بينما يحاول خصومهم منع ذلك.
٥) حرب الوكالة بين الدول المتنافسة في سوريا والمنطقة، مثل الولايات المتحدة، السعودية، قطر، تركيا، إيران وروسيا.

## هل هناك أمل في السلام؟

قد يستغرق تحقيق السلام الحقيقي أجيالًا نظرًا للأضرار الكبيرة التي لحقت بالنسيج الاجتماعي السوري. ومن الصعب معرفة ما يدور في عقول السوريين، سواء داخل البلاد أو خارجها، لكن من المؤكد أن الملايين منهم يعانون من صدمات نفسية عميقة نتيجة الفظائع التي عايشوها أو كانوا ضحايا لها. وما ستؤول إليه آثار هذه الصدمات على المدى الطويل يصعب التنبؤ به.

سيكون من الصعب للغاية «تطبيع» الوضع في سوريا. فمن المستحيل تقريبًا إعادة الأمور إلى ما كانت عليه بعد أن خرجت عن السيطرة لسنوات. وهذا يتطلب تفكيك الميليشيات العديدة، سواء التابعة للنظام أو غيرها، التي استغلت الفوضى لتعزيز نفوذها، بالإضافة إلى مكافحة الفساد المستشري، والابتزاز، والترهيب. طوال نصف قرن، لم يتمكن النظام من القضاء على الفساد الذي كان جزءًا من هيكل دعمه.

بالإضافة إلى ذلك، تحتاج البلاد إلى إعادة إعمار شاملة. حتى لو توفرت الأموال والمواد اللازمة، ستظل هناك مشكلة نقص في اليد العاملة المؤهلة لتنفيذ هذه المهمة في وقت معقول. إعادة البناء قد تستغرق عقود، والحياة وسط الأنقاض ليست وصفة مناسبة لاستعادة الاستقرار.

هرب العديد من السوريين ذوي الكفاءات الضرورية للتنمية الاقتصادية إلى الخارج، ومن غير المرجح أن يعودوا بسهولة بسبب الوضع الأمني المتردي. وحتى إذا انتهت الحرب، فإن غياب الأمان سيظل مستمرًا نتيجة تهديد أجهزة الأمن السورية.

بالنسبة للاجئين العائدين، يجب أن تكون هناك أيضًا وسائل كافية للعيش على شكل فرص عمل ودخل؛ ولكن في الوقت الحالي، كانت هذه الوسائل شبه معدومة.

## النهاية المفاجئة لنظام البعث بقيادة الرئيس بشار الأسد

كان من الواضح أن مقاومة متجددة – أو حتى ثورة جديدة – ضد نظام الرئيس بشار الأسد في سوريا كانت حتمية، حتى لو كان قد نفذ جميع أنواع الإصلاحات. ومع ذلك، عندما حدث ذلك في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٤، كان الأمر مفاجئًا. ففي أقل من أسبوعين، أطيح بنظام الأسد بشكل مذهل في دمشق يوم ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ بعد هجمات وانتصارات درامية من قبل «هيئة تحرير الشام» وجماعات معارضة أخرى

مثل «الجيش الوطني السوري» في حلب والمناطق الواقعة جنوبها. وقد أنهى ذلك أكثر من ٦١ عامًا من حكم البعث، الذي انهار كبيت من ورق، دون مقاومة تُذكر أو إراقة دماء، على عكس ما كان متوقعًا بعد ستة عقود.

يبدو أن الأسد وأعوانه قد توصلوا إلى نتيجة مفادها أن مغادرة دمشق أحياء كانت أفضل من خوض حرب دموية لا يمكنهم الانتصار فيها. من بين الأسباب الرئيسية لهزيمتهم أن الجيش، الذي كان يتألف إلى حد كبير من مجندين سنّة، كان يعاني من إحباط شديد بعد سنوات من حرب يائسة ودامية ترافقت مع فقر مدقع، وأن روسيا، المنشغلة بحربها في أوكرانيا، لم تعد مستعدة أو قادرة على حماية النظام بشكل كامل. كما أن مواقف حلفائه وداعميه، إيران وحزب الله، قد ضعفت بسبب الهجمات الإسرائيلية.

بعد ١٣ عامًا من الحرب الأهلية، كانت البلاد غارقة في الخراب، وسكانها الفقراء يعانون من البؤس والفساد والقمع. ومع سقوط النظام، بات هناك احتمال لحدوث تغييرات جذرية رغم العقبات الخطيرة العديدة التي لا تزال بحاجة إلى تجاوزها. وقد بدا أن الحكام الجدد، بقيادة «هيئة تحرير الشام» الإسلامية، لديهم فرصة ذهبية للمساهمة في إنشاء «سوريا جديدة» أفضل بكثير، لكن النجاح في ذلك لن يكون سهلاً على الإطلاق، حيث يتطلب ذلك الحكمة والتنازل ودعم القواعد الشعبية، الذين يحملون، بكل تأكيد، أحقادًا مفهومة.

كان الطرفان في الحرب يسعيان لتحقيق النصر الكامل، وهو أمر كان من المستحيل تحقيقه طوعًا مع خصومهم. فلم يكن الأسد ليرضى بتوقيع حكم إعدامه، ولم تكن المعارضة مستعدة على الأرجح للتنازل عن مطلبها بتنحيه. وبدا أن «الحل» الوحيد هو انتصار أحد الطرفين على الآخر. وفي ديسمبر ٢٠٢٤، هذا ما حدث بالضبط.

النصر لا يعني بالضرورة السلام. فقد كانت الجماعات المسلحة الرئيسية المعارضة التي تعاونت لإسقاط الأسد في وقت ما أعداءً لبعضها البعض. وربما لم تُنسَ مظالمهم المتبادلة. وبسبب الضرر العميق الذي لحق بالنسيج الاجتماعي السوري الهش، قد يستغرق تحقيق السلام الحقيقي أجيالاً. فقد عانى ملايين السوريين من صدمات نفسية عميقة بسبب الأحداث المروعة التي شهدوها وعاشوها منذ عام ٢٠١١.

وسيكون من الصعب التنبؤ بالآثار طويلة المدى لهذا الصدمة الجماعية. إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي بعد سنوات من الفوضى والعنف ليست مهمة سهلة. سيتطلب السلام تفكيك الميليشيات العديدة المنتشرة في سوريا، ومعالجة الفساد المستشري والابتزاز والترهيب، وإعادة بناء البنية التحتية للدولة. وهذه الأخيرة ستحتاج إلى المال واليد العاملة والمهارات، وهي أمور كانت سوريا تفتقر إليها وقت كتابة هذا النص.

بدت «هيئة تحرير الشام»، التي كانت في الأصل فرعاً عن تنظيم القاعدة وجبهة النصرة، وكأنها تحولت من جماعة إسلامية جهادية متشددة إلى منظمة أكثر براغماتية واعتدالاً، إذا صدقت تصريحات زعيمها أحمد الشرع (المعروف سابقاً باسمه الحركي أبو محمد الجولاني). فبعد الاستيلاء على حلب وحماة، مدّ يده للأقليات، بما في ذلك العلويون والإسماعيليون والدروز والمسيحيون. ومع ذلك، كان السؤال المطروح هو ما إذا كان الأعضاء العاديون في «هيئة تحرير الشام» و«الجيش الوطني السوري» المدعوم من تركيا يشاركون نفس التسامح.

الوضع الجديد بلا شك منح الأمل للعديد من السوريين المنهكين جراء سنوات الحرب والفقر والقمع، الذين طالما تطلعوا إلى التغيير والسلام والازدهار. لقد كانت المجموعات المختلفة في سوريا منقسمة للغاية في الماضي لدرجة أنها لم تتمكن من العمل بفعالية كقوة موحدة، لكن سقوط نظام البعث بقيادة الأسد قدم بصيصًا من الأمل.

لقد عانى السوريون من العواقب المدمرة للحرب، حيث وقع البلد بأكمله ضحية لهذا الصراع الطويل. وكان التحسن في أوضاعهم حاجة ملحة طال انتظارها. أولئك الذين أطاحوا بالأسد كانت لديهم فرصة ذهبية لإنشاء «سوريا جديدة» أفضل. ومع ذلك، كان تحقيق ذلك أسهل قولاً من فعلاً.

حتى الآن، أظهرت تاريخ سوريا نمطًا متكررًا يتمثل في استبدال ديكتاتورية أو نظام استبدادي بآخر. ورغم أن سوريا قد شهدت تقريبًا حكومات ديكتاتورية فقط طوال تاريخها الطويل، إلا أن هذا لا يعني أنه لا يوجد إمكان لبناء مجتمع أكثر ديمقراطية. بالتأكيد هناك إمكان لتحقيق ذلك. وللقيام بذلك، هناك حاجة لدعم عسكري كافٍ من مجموعات ترغب حقًا وقادرة على دعم مثل هذا الانتقال. ولكن حتى وقت كتابة هذا النص، لم تثبت هذه المجموعات قدرتها على تحقيق ذلك.

# ١٢

# أمين سر بعثة أوروبا للشرق الأوسط: العناصر الأساسية للصراع العربي الإسرائيلي

في جميع تعييناتي الخارجية، كان لدي تعامل مستمر مع الصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة في الدول التي عانت من نتائجه المباشرة، مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأردن، لبنان، سوريا، ومصر. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك دول عربية بعيدة مثل العراق وليبيا التي شاركت في الحروب مع إسرائيل. في تركيا، وهي دولة إسلامية تقف بقدم في الشرق الأوسط، كانت هناك انتقادات شديدة لإسرائيل (رغم وجود تعاون في بعض الأحيان). أما في إندونيسيا، ذات الأغلبية المسلمة الكبيرة، فكانت العلاقات مع إسرائيل معقدة للغاية، ولهذا لم تُبرم علاقات دبلوماسية رسمية حتى الآن. أما بالنسبة لهولندا، فقد كانت مترددة في الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية عند إعلانها في عام ١٩٤٨، وذلك بسبب الحساسيات المرتبطة بهذا الأمر في إندونيسيا الهولندية آنذاك، وانتظرت حتى أوائل عام ١٩٥٠ بعد نقل السيادة. في ألمانيا، بطبيعة الحال، كانت العلاقات مع إسرائيل مشحونة بسبب الماضي الحربي.

أود أن أختتم هذا الكتاب بمناقشة التجارب التي اكتسبتها في عملي بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي. وللحصول على فهم أعمق للوضع الحالي، من المهم العودة بعيدًا إلى الماضي، وعدم التركيز فقط على التطورات الحديثة. ولهذا السبب، أود أن أبدأ بتسليط الضوء على الخبرات الواسعة التي اكتسبتها قبل ما يقرب من أربعين عامًا (في عام ١٩٨١) عندما كنت أمين سر لبعثة أوروبا للشرق الأوسط. بناءً على تلك التجربة، أعتقد أنه كان بإمكاننا توقع العديد من التطورات الحالية لو كنا قد استخلصنا الاستنتاجات الصحيحة مما رأيناه وسمعناه آنذاك. في الجزء الثاني من هذا الفصل، سأقدم تحليلاً أعمق من خلال استعراض بعض التطورات خلال نصف القرن الماضي.

## تعييني كأمين سر لبعثة أوروبا للشرق الأوسط

بعد فترة وجيزة من بدء عملي الخارجي الأول في بيروت في أواخر عام ١٩٨٠، تلقيت

إخطارًا من لاهاي بأنه تم تعييني أمين سر لبعثة أوروبا للشرق الأوسط، والتي كانت هولندا تديرها كمتابعة لقمة البندقية (١٩٨٠) في النصف الأول من عام ١٩٨١. لقد كان هذا التكليف شرفًا كبيرًا بالنسبة لي. فقد كانت البعثة تهدف إلى زيارة جميع الأطراف الرئيسية في الصراع العربي الإسرائيلي خلال خمسة أشهر، وتشمل تلك الأطراف: إسرائيل وجيرانها العرب مصر وسوريا والأردن ولبنان، وكذلك المقر الرئيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى مسافة أبعد قليلاً، العراق. بالإضافة إلى ذلك، زرنا جميع الدول العربية في شمال إفريقيا وشبه الجزيرة العربية، باستثناء اليمن وليبيا. التقينا برؤساء الدول أو نوابهم من هذه البلدان، بما في ذلك الملوك، الأمراء، الرؤساء، الشيوخ، السلاطين، الحكام، رؤساء الوزراء، وزراء الخارجية، وغيرهم من المسؤولين. كانت تجربة فريدة ومثيرة للغاية.
في النصف الأول من عام ١٩٨١، كانت هولندا تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي، وكان على وزير الخارجية كريس فان دير كلاو أن يكتشف مدى إمكانية إطلاق مبادرة سلام من قبل الجماعة الأوروبية. أعتقد أن هذه كانت واحدة من أكثر بعثات أوروبا للشرق الأوسط شمولًا التي تم تنظيمها على الإطلاق. وتألف الوفد المرافق لفان دير كلاو من البارون جان دي رانيتز، السفير السابق في باريس، يان فان أركيل، نائب مدير إدارة أفريقيا والشرق الأوسط، جاب راماكير، رئيس مكتب الشرق الأوسط، وأنا. كان دي رانيتز وأنا نقوم بإعداد الزيارات في كل موقع.

أجرينا مناقشات مستفيضة مع جميع الأطراف المعنية استنادًا إلى مجموعة من الأسئلة المحددة التي وافقت عليها الجماعة الأوروبية. تناولت المناقشات المواضيع التالية:

- الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.
- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
- الأمن في الشرق الأوسط.
- وضع القدس.



**مع الوزير فان دير كلاو ووزير الخارجية البحريني الشيخ محمد مبارك بن مبارك آل خليفة، مع الوفود المتبادلة (المنامة، ١٩٨١).**

في جميع الدول العربية التي زرناها، كان من الأهمية بمكان أن يتم التعبير عن الجهود الأوروبية لتحقيق السلام من خلال ممارسة الضغوط، إذا لم يكن على إسرائيل مباشرة، فعلى الأقل على الولايات المتحدة، لدفعها نحو موقف أكثر توازنًا تجاه العرب. كان الرأي السائد هو أن إسرائيل لن توافق على حل عادل وشامل للصراع إلا تحت الضغط. من وجهة النظر الإسرائيلية، تم بالفعل تحقيق حق تقرير المصير الفلسطيني، حيث رأت أن الأردن هو الدولة الفلسطينية المعترف بها بالفعل. رفضت إسرائيل تشكيل دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كانت تعتقد أن الفلسطينيين الذين فروا في عام ١٩٤٨ لن يقبلوا هذه الدولة كحل نهائي، بل كمرحلة انتقالية نحو تدمير إسرائيل بالكامل. ولهذا السبب، رفضت إسرائيل الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين. غالبية الدول العربية كانت تنظر إلى القضية من منظور العدالة فيما يتعلق بالظلم الكبير الذي تعرض له الفلسطينيون على يد إسرائيل. بناءً على ذلك، لم يعتقدوا

فقط أن الحق إلى جانبهم بشكل كامل، بل أيضًا أن إسرائيل كان من الواجب عليها أن تُقدر ضرورة تحقيق السلام مع الدول العربية وأن تسعى إلى قبولها في المنطقة العربية. في هذا السياق العربي، كان يُعتقد أن المسؤولية تقع بشكل أساسي على إسرائيل لتقديم التنازلات الضرورية لتحقيق السلام.

لكن الواقع كان مختلفًا (إن كان قد اختلف يومًا). بفضل تفوقها العسكري، اعتقدت إسرائيل أنها قادرة على فرض شروط السلام الخاصة بها، مستندة إلى ما يمكن تسميته «غطرسة القوة». ومع ذلك، لم تقبل الدول العربية بذلك بسهولة، حيث بقي من الصعب جدًا عليها تقبّل إسرائيل مع استمرار الظلم الذي يُلحق بالفلسطينيين عامًا بعد عام.

لذلك، لم تستطع أو لم ترغب سوى قلة من الدول العربية في إبرام السلام مع إسرائيل. حتى الأنظمة العربية كانت مضطرة لأخذ الرأي العام الداخلي بعين الاعتبار، بغض النظر عما إذا كانت هذه الأنظمة دكتاتورية أم لا. في النهاية، لم توقع سوى مصر والأردن معاهدات سلام رسمية مع إسرائيل، ومع ذلك، كان يُنظر إلى هذه المعاهدات على أنها «سلام بارد» أو «سلام فاتر». بالنسبة لإسرائيل، كان الخيار الأفضل هو عدم تحقيق السلام بدلاً من فقدان التفوق العسكري. لكن يمكن القول أيضًا إن إسرائيل كان بإمكانها تقديم تنازلات عديدة نظرًا لأنها الطرف الأقوى.

## إسرائيل

في إسرائيل، أجرينا محادثات مع الرئيس يتسحاق نافون، ورئيس الوزراء مناحيم بيغن، ووزير الخارجية يتسحاق شامير. في بداية حديثنا في القدس، أعرب بيغن عن استيائه الشديد من أن عضو البرلمان الهولندي عن حزب الشعب للحرية والديمقراطية (VVD) أد بلوغ كان قد التقى مؤخرًا في دمشق برئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. وقد أبدى فان دير كلاو دهشته من أن بيغن كان على علم بلقاء عضو البرلمان مع عرفات، لكنه لم يكن على دراية بأن فان دير كلاو نفسه، بصفته وزيرًا للخارجية، كان قد التقى بعرفات أيضًا نيابة عن الجماعة الأوروبية.

زاد غضب بيغن حينها وصاح في وجه فان دير كلاو: «هل صافحت حقًا ذلك القاتل، الرجل الذي تلطخت يداه بدماء العديد من النساء والرجال والأطفال؟ لم أكن أعلم ذلك!»

أما عن تورط بيغن الشخصي في الهجمات الإرهابية بين عامي ١٩٤٦ و١٩٤٩ والدماء

التي تلطخت بها يداه، فلم يأت على ذكره، كما لم يتحدث عن الدماء التي على يدي وزير خارجيته شامير. اعتمد بيغن على الخطاب المعتاد وأسلوب الابتزاز لترهيب الزوار، مستغلًا خوفهم من اتهامهم بمعاداة السامية، ليجعلهم يُخفّضون من نبرة خطابهم. لكن فان دير كلاو لم يسمح لبيغن بأن يربكه.

رفض رئيس الوزراء بيغن بشكل قاطع الجهود الأوروبية لتحقيق السلام، مستندًا إلى الحجة: إن إسرائيل وحدها تملك الحق في تحديد ما تعتبره ضروريًا لأمنها الخاص. وزعم أن التدخلات الأوروبية ستضعف موقف إسرائيل في مفاوضات السلام. وأوضح أن اعتراف أوروبا بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية كمحاور في هذه المفاوضات، يتجاوز بكثير ما ورد في اتفاقيات كامب ديفيد. هذه الاتفاقيات كانت بمثابة الإطار الذي تم من خلاله التوصل إلى السلام بين إسرائيل ومصر في عام ١٩٧٩.

وفقًا للموقف الإسرائيلي، كان الموقف الأوروبي يحث الأطراف العربية المشاركة في المفاوضات، أو التي قد تشارك لاحقًا، على اتخاذ مواقف أكثر تشددًا. حيث أصبح من الصعب عليهم تقديم تنازلات أقل مما تم التطرق إليه في البيانات الأوروبية حول الشرق الأوسط. ووفقًا لما أكده وزير الخارجية شامير، كان بإمكان أوروبا أن تلعب دورًا إيجابيًا فقط من خلال دعم عملية السلام في كامب ديفيد بالكامل، دون تجاوز تلك الاتفاقيات. حيث اعتبرت هذه الاتفاقيات الإطار الوحيد لتحقيق السلام، ولم يكن هناك بديل آخر من وجهة النظر الإسرائيلية. لم يتم تقديم إجابات واضحة على الأسئلة التفصيلية التي طرحت.

بيغن وشامير أعلنا بوضوح أن منظمة التحرير الفلسطينية تسعى إلى تدمير إسرائيل. كما أكدت حكومة الليكود والمعارضة المتمثلة في حزب العمل بشكل قاطع أن:

- إسرائيل لن تعود أبدًا إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧.
- إسرائيل لن تقبل أبدًا بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إسرائيل لن توافق أبدًا على إعادة تقسيم القدس.

كانت إسرائيل تعتقد أن أمنها لا يمكن ضمانه إلا من خلال التفوق العسكري في المنطقة. بالنسبة لإسرائيل، كان ذلك يعني الاحتفاظ بالقدرة على تنفيذ هجمات في

أي مكان دون عوائق إذا رأت ذلك مناسبًا، سواء في سوريا أو لبنان أو العراق أو غيرها. كما سعت إسرائيل إلى منع دول الجوار من امتلاك أنظمة دفاع جوي كافية أو وسائل دفاعية أخرى تمكنها من التصدي للهجمات الجوية الإسرائيلية. بالإضافة إلى كل ذلك، كانت إسرائيل تمتلك في ذلك الوقت ترسانة نووية ضخمة، في حين أن أيًا من الدول الأخرى في المنطقة لم يكن يمتلك ذلك. وبالتالي، كان التفوق العسكري الإسرائيلي مضمونًا بشكل كبير.

اعتُبرت الضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية، التي ضمتها إسرائيل، ضرورية لأمنها ودفاعها. وفيما يتعلق بالضفة الغربية، جادل رئيس الوزراء بيغن بأن هذا ليس احتلالًا على الإطلاق: «كيف يمكنك أن تتحدث عن احتلال شيء هو بالفعل ملكك؟»

## مصر

أعرب الرئيس المصري أنور السادات عن أنه رأى ميزة في تولي هولندا رئاسة المجموعة الأوروبية، مشيرًا إلى قضية نقل السفارة الهولندية من القدس إلى تل أبيب قبل وقت قصير (١٩٨٠). ووفقًا للسادات، كانت إسرائيل حساسة للغاية تجاه ما تقوم به هولندا، مما منح هولندا فرصة أكبر من غيرها للتأثير على إسرائيل عند الحاجة. وأشار السادات إلى أن الإسرائيليين لن يكونوا مستعدين على الإطلاق لتسليم الضفة الغربية مباشرة إلى الفلسطينيين. واعتبر أن الحل العملي الوحيد هو نقل الضفة الغربية إلى السلطات الأردنية. من الجدير بالذكر أن السادات نصح رئيس البعثة، الوزير فان دير كلاو، بعدم التواصل مع منظمة التحرير الفلسطينية، لأن ذلك «سيفقده مصداقيته لدى إسرائيل»، وهي المصداقية التي كان في حاجة ماسة إليها لدفع الإسرائيليين إلى تقديم تنازلات. كان السادات شديد السلبية تجاه رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، على الرغم من أن تفويض بعثة أوروبا للشرق الأوسط كان ينص بوضوح على التواصل مع منظمة التحرير الفلسطينية. وكان السادات واثقًا من أن القادة العرب الآخرين سيعترفون في نهاية المطاف «بصواب المسار الذي اختاره».

لم تكن مصر ترغب في أي وقت بحل قضية الشرق الأوسط بمعزل عن الفلسطينيين. ووفقًا لنائب رئيس الوزراء كمال حسن علي، فقد تم الاتفاق في كامب ديفيد على أن تتفاوض إسرائيل بشأن الحكم الذاتي الكامل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية

وقطاع غزة خلال ثلاث سنوات، وأن يتم مناقشة الوضع النهائي لتلك المناطق. في مرحلة لاحقة، يمكن أن تشارك منظمة التحرير الفلسطينية بشكل مستقل، أو كجزء من وفد من الضفة الغربية وغزة، أو كجزء من وفد دولة (أي الأردن أو مصر) في المفاوضات مع إسرائيل. في هذه المرحلة، كانت مصر واضحة في موقفها الرافض للتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. ووفقًا للسادات، فإن النقاشات حول إقامة دولة فلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير كانت محكومًا عليها بالفشل في ذلك الوقت، مما جعله يفضل عملية «الحكم الذاتي التدريجي».

## سوريا

عُقد الاجتماع مع الرئيس حافظ الأسد في قاعة الاستقبال الرئاسية في دمشق، حيث كانت تتدلى اللوحة الشهيرة لمعركة حطين (١١٨٧)، التي هزم فيها جيش صلاح الدين الأيوبي الصليبيين. كانت هذه اللوحة رمزًا للفكر السوري بأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية يجب أن يُعتبر مؤقتًا فقط.

عندما قدمني الوزير فان دير كلاو عند دخولي إلى وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، سأل خدام باهتمام: «هل هو الدكتور فان دام؟» كان كتابي «الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية العشائرية في السياسة» معروفًا بشكل واسع في سوريا، رغم أنه كان محظورًا هناك. ومن الطبيعي أنني شعرت بالفخر لمثل هذا الاعتراف بعملي الأكاديمي من قبل الوزراء وغيرهم في المنطقة. لاحقًا، تكرر هذا التقدير والاعتراف خلال زياراتنا لوزراء خارجية الأردن ولبنان، حيث أصبح كتابي معروفًا لديهم أيضًا، خصوصًا لتحليله التفصيلي لبنية النظام السوري وآليات بقائه.

كان النقاش مع الرئيس الأسد، كما هو معتاد معه، طويلًا وشبه محاضرة حول الجوانب الأساسية للصراع العربي الإسرائيلي. وأكد الأسد أنه يرحب بالبعثة، طالما أنها لا تتداخل مع عملية كامب ديفيد. فكلما زاد هذا التداخل، زاد التقييم السوري للمبادرة الأوروبية سلبية، لأن أي مبادرة سلام في مثل هذه الحالة، حسب رأي الأسد، محكوم عليها بالفشل.

وفقًا للأسد، لم تتفاوض مصر على سلام ثنائي مع إسرائيل فحسب، بل أيضًا على مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، دون استشارة كافية للفلسطينيين في هذا الشأن. في «إطار السلام في الشرق الأوسط» (١٩٧٨)، تم الاتفاق على أن تشارك مصر

وإسرائيل والأردن و»ممثلو الشعب الفلسطيني» في مفاوضات لحل «القضية الفلسطينية» بجميع جوانبها. وكان الهدف من ذلك، من بين أمور أخرى، تحقيق «حكم ذاتي كامل» لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، مع مراعاة «المخاوف الأمنية المشروعة للأطراف المعنية».

لم تتطرق اتفاقيات كامب ديفيد إلى الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة كأراضٍ، بل ركزت على الحكم الذاتي لسكانها فقط. وكانت الفكرة الإسرائيلية عن الأمن تعني أن إسرائيل تحتاج إلى السيطرة على الضفة الغربية لضمان أمنها. لذلك، لم يتحقق أي حكم ذاتي حقيقي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ مستمرًا حتى الآن بعد أكثر من نصف قرن.

رأى الرئيس الأسد أن عملية كامب ديفيد تمثل تهديدًا، لأنها قد تؤدي إلى إلغاء التسوية الشاملة التي كانت الدول العربية تسعى إليها سابقًا، لتحل محلها اتفاقيات منفصلة تُضعف مواقف التفاوض لبقية الأطراف العربية. وفي هذا السياق، تم تهميش سوريا جزئيًا بعد توقيع الرئيس المصري السادات اتفاقية سلام منفصلة مع إسرائيل، مما أدى إلى تحييد أهم خصم عسكري لإسرائيل. وقد قال وزير الخارجية الإسرائيلي موشيه دايان في ذلك الوقت: «إذا أزلت العجلة الرابعة من السيارة، فإنها لن تتمكن من السير». وفي هذا السياق، كانت مصر هي العجلة الرابعة، وبالتالي أُزيلت إمكانية حدوث هجوم مشترك بين مصر وسوريا ضد إسرائيل كما حدث في أكتوبر ١٩٧٣.

كان الرئيس الأسد يسعى في ذلك الوقت إلى تحقيق «توازن عسكري استراتيجي» مع إسرائيل، معتقدًا أن هذا من شأنه أن يعزز موقفه التفاوضي بما يكفي. لكنه لم ينجح في ذلك، وذلك لأن إسرائيل، بدعم قوي من الولايات المتحدة، كانت مصممة على منع أي تطور من هذا القبيل بأي ثمن.

## الأردن

أعرب الملك حسين ملك الأردن بوضوح عن دعمه لحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وأكد أن الفلسطينيين وحدهم، وليس أي طرف آخر، يمكنهم اتخاذ القرار بشأن مستقبلهم. وكان الملك غير راضٍ عن تصريحات شيمون بيريز حول «الخيار الأردني» المحتمل، الذي كان يقترح أن يتم حل «القضية الفلسطينية» ضمن إطار

الأردن، حيث كان يعيش بالفعل عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين. لهذا السبب، جادل العديد من السياسيين الإسرائيليين بأن الدولة الفلسطينية كانت موجودة بالفعل، وتحديدًا في الأردن (شرق الأردن).

في عام ١٩٨١، لم يكن الأردن قد تخلى رسميًا عن مطالبته بالضفة الغربية، كما فعل لاحقًا في عام ١٩٨٨. ومن منظور لاحق، قد يكون هذا التخلي خطأً كبيرًا. ففي عام ١٩٨٨، اعترف الأردن بأن منظمة التحرير الفلسطينية، بناءً على رغبتها الصريحة، أصبحت هي المسؤولة عن مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار حق تقرير المصير الفلسطيني. ومع ذلك، فإن منظمة التحرير الفلسطينية كانت عمليًا تفتقر إلى النفوذ تحت الاحتلال الإسرائيلي، وكانت في موقف أضعف للتفاوض مع إسرائيل مما كان يمكن أن يكون عليه الحال بين الأردن وإسرائيل.

## منظمة التحرير الفلسطينية

خلال محادثات في دمشق مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، شدد الأخير على أن هناك ثلاثة عناصر أساسية كانت مفقودة في إعلان البندقية.

- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.
- الحق في إقامة دولة فلسطينية.
- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم الأصلية.

تبنت معظم الدول العربية هذا الموقف واعتقدت أنه لا جدوى من مناقشة الاعتراف بإسرائيل ما لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الأساسية مثل هذه. كما رأوا أنه لا يمكن مطالبة منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل ما دامت إسرائيل لم تحدد حدودها ولم تلبِ مطالب الفلسطينيين في قضايا أساسية، مثل حق تقرير المصير وحق اللاجئين في العودة.

كانت المشكلة الرئيسية، وفقًا لعرفات، هي رفض إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة. لذلك، كان من غير العدل أن يُطلب من الفلسطينيين، الذين فقدوا كل شيء، الاعتراف بإسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن واضحًا ما هي الحدود التي تعتبرها إسرائيل لنفسها. إذ أن إسرائيل كانت تطالب بكل فلسطين كأرض لها وترفض فكرة إقامة دولة فلسطينية.

في الوقت الحالي، اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية منذ فترة طويلة بحق إسرائيل في الوجود، لكنها لم تحصل على شيء في المقابل يحسن من وضع الفلسطينيين.

**بعض المشاهد من دول عربية أخرى**

✷ **في لبنان**، كانت الاجتماعات مع الرئيس إلياس سركيس في القصر الرئاسي تتطلب إعادة الجدولة، بعد تعرض غرفة الاجتماعات لقصف مدفعي. فجأة، حلقت الطائرات الإسرائيلية فوق رؤوسنا، تلاها تبادل لإطلاق النار المدفعي بين مختلف الفصائل اللبنانية.

✷ **في المغرب**، استقبل الملك الحسن الثاني الوزير والبارون دي رانيتز وأنا في غرفة صغيرة داخل قصره المزخرف الجميل في مراكش، بينما انتظر باقي أعضاء الوفد في قاعة الاستقبال. كان الملك يرتدي بذلة عصرية في وسط بيئة تقليدية، وجلس على عرش ذهبي مرتفع، بينما جلسنا نحن في مستوى أقل على نوع من الكراسي الصغيرة.

كان للملك دور خاص في هذه المهمة، حيث كان رئيسًا للجنة القدس التي تنسق الأنشطة المتعلقة بالقدس المحتلة من قبل إسرائيل. أراد الملك مشاركة نتائج مداولات لجنة القدس مع البعثة.

عند زيارة رئيس دولة، لم يكن من المعتاد دائمًا أن يرافق الوفد بأكمله، لضمان أن تكون المحادثات أكثر شخصية ومباشرة. في هذه الحالة، لم يُسمح للسفير الهولندي المعتمد لدى الرباط، موريتس بارون كولوت ديسكوري، بمرافقتنا. لكنه لم يستوعب الأمر جيدًا بسبب ضعف سمعه، فاستمر في السير معنا عبر أروقة القصر الرائعة ذات الأسقف العالية.

على طول الجدران، كانت صفوف من كبار رجال البلاط مرتدين الجلابيب البيضاء التقليدية مع أغطية رأسهم معلقة على أكتافهم. وعلى الطاولات في

قاعات الانتظار بالقصر، كانت هناك أطباق مزخرفة بشكل رائع تعلوها أكوام من الحلويات، كما لو كانت من قصص الخيال.

للتأكد من عدم مرافقة السفير، قلت له: «ليس من المفترض أن ترافقنا»، فأجاب: «نعم، سأرافقكم». فاضطررت لتكرارها بصوت أعلى: «ليس من المفترض أن ترافقنا!!!» في النهاية، فهم الأمر وتراجع بخيبة أمل.

عادة ما يكون السفير المعتمد في البلد هو الأول في الحضور خلال الزيارات الثنائية، ولكن هذه كانت زيارة متعددة الأطراف نيابة عن المجموعة الأوروبية.

✷ **في السعودية**، كان الأمير سعود الفيصل كريم الضيافة بشكل استثنائي. خلال الغداء الذي أقامه لنا، تم إدخال عربة تحمل خروفًا مشويًا. تذوق الأمير قطعة منه للموافقة عليه، لكنه رفضه بإشارة يده، وتم إخراج الخروف من القاعة. تمت الموافقة على الخروف الثاني.

كحلوى قُدمت لنا الفراولة، ولكن أحد الضيوف السعوديين علّق بانتقاد قائلاً إنها ليست فراولة طبيعية، بل «فراولة مزروعة في بيوت بلاستيكية»، «لأنه لا يوجد عليها تراب».

✷ **في الكويت**، استقبلنا وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (الذي أصبح لاحقًا أمير الكويت). عند دخول الوفد إلى مكتبه، كان الوزير مشغولاً بمكالمة هاتفية، وكان يستخدم خلالها عبارات قوية وكلمات لم يكن ليستخدمها في وجودنا لو كان يعلم أنني أفهم كل ما كان يقوله. وعندما اكتشف ذلك لاحقًا، قال لي معاتبًا: «كان عليك أن تحذرني بأنك تفهم كل ما قلت!»

بعد المحادثات الرسمية، قُدِّم لنا غداءً وافرًا. امتلأت أطباقنا بأنواع متنوعة من اللحوم، وكلما انتهى الوزير فان دير كلاو من تناول قطعة وظهر مكان فارغ في طبقه، كان المضيف الكويتي ينهض ويملأ المكان الفارغ بقطعة لحم جديدة،

لضمان أن يظل طبق الوزير ممتلئًا دائمًا. لكنني نصحته بأنه يمكنه رفض ذلك بأدب، فتوقف هذا الطقس الكرم الضيافي.



**مع الوزير فان دير كلاو ووكيل وزارة الخارجية العماني يوسف العلوي (مسقط، ١٩٨١).**

✳ **في عُمان**، استقبل الوفد، في غياب السلطان قابوس، عمه وزير الدفاع. هنا شهدنا طقسًا خاصًا من الضيافة العربية. في بعض الدول، لا يسمح المضيف العربي لضيوفه بالمغادرة دون تقديم القهوة لهم، أو على الأقل عرضها. وغالبًا ما تُؤدى هذه الضيافة بطقوس محددة. الفائدة العملية لهذه الطقوس هي أن الجميع يعرف متى يجب أن ينتهي اللقاء، ويكون من الأدب المغادرة بعدها.
في هذه الزيارة، أشار رئيس البروتوكول مسبقًا وبذكاء إلى أن الحديث لن يستغرق وقتًا طويلاً نظرًا للالتزامات التي تنتظر مضيفنا، وكذلك نحن، في وقت لاحق من اليوم. وبعد وقت قصير من دخولنا، قُدمت لنا الحلوى، تلاها تقديم القهوة، وكان ذلك إشارة إلى قرب انتهاء الجلسة. همست للوزير مشيرًا إلى أنه من اللباقة أن نبدأ في الاستعداد للمغادرة، لكنه رأى أن ذلك قد لا يكون لائقًا لأننا قد دخلنا للتو. ثم دخل خدم القصر وبدأوا بتبخيرنا على الطريقة العمانية التقليدية، وهي إشارة أوضح بأن علينا المغادرة. وهناك مثل عماني يقول: «بعد العود ما في قعود»، أي بعد البخور لا يجب الجلوس. وبالفعل غادرنا بعد ذلك كما تقتضي العادات العمانية.

بعد ذلك، أجرينا محادثات مطولة مع وكيل وزارة الخارجية يوسف العلوي عبد الله حول الموقف العماني

## الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي: «تحقق من الواقع

عند مراجعة الأحداث، قد يتساءل المرء عن جدوى هذه المهمة والعديد من الجهود الأوروبية الأخرى. لقد مضى أكثر من نصف قرن منذ حرب يونيو ١٩٦٧. ما الذي تغير منذ ذلك الحين؟ أو بالأحرى، ما الذي تحسن؟ في الواقع، لم يتغير إلا القليل، إن لم يكن شيئًا يُذكر. بل إن الوضع، من المنظور الفلسطيني والعربي، قد تدهور بشكل ملحوظ، والسبب الرئيسي لذلك هو أن أفعال إسرائيل تم التسامح معها إلى حد كبير، بل وشجعها البعض. يمكن الإشارة هنا إلى الزيادة الكبيرة في عدد المستوطنات اليهودية غير القانونية التي يقطنها مئات الآلاف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يرتكبها الجيش الإسرائيلي والمستوطنون، وضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان، وبناء جدار الفصل غير

القانوني الذي يمتد جزء كبير منه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومصادرة المنازل والأراضي الفلسطينية، وتدمير المنازل والمحاصيل الفلسطينية، وعرقلة الأنشطة التعليمية الفلسطينية، وقطع إمدادات المياه عن القرى الفلسطينية، وتصاعد التمييز ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل، وغيرها من الانتهاكات الأخرى.

في عام ١٩٦٧، كنت – ولست الوحيد – مقتنعًا تمامًا بأن التغطية الإعلامية المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي ستشهد تحسنًا كبيرًا. وقد حدث ذلك بالفعل، وإن كان عبر إقالة بعض الصحفيين الهولنديين من مواقعهم في العالم العربي لأن تقاريرهم كانت تُعتبر من قبل إداراتهم نقدية للغاية تجاه إسرائيل. وكان ذلك بالطبع نتيجة تأثير اللوبي المؤيد لإسرائيل.
ومع ذلك، لم يُترجم هذا التحسن الكبير في المعلومات الإعلامية إلى تغييرات ملموسة في السياسة. صحيح أن الجمهور أصبح أكثر وعيًا وانتقادًا تجاه إسرائيل، لكن هذا الوعي لم يتمكن من إحداث تغييرات جوهرية في السياسة. فقد ظلت الأحزاب السياسية في هولندا، في معظمها، محافظة على موقفها المؤيد لإسرائيل.
يرجع ذلك إلى أن إسرائيل تمكنت من الحفاظ على هيمنتها السياسية في العالم الغربي، وذلك بفضل قوة اللوبي الإسرائيلي وآلية منظمة تعمل على إسكات المنتقدين، غالبًا من خلال الترهيب، «التأطير»، والتشهير الشخصي، مثل اتهام المعارضين بمعاداة السامية. نادرًا ما يتم استخدام حجج موضوعية، لأن ذلك قد يضعف موقف اللوبي المؤيد لإسرائيل. الحملات التشهيرية والاتهامات غالبًا ما تكون أكثر فعالية، خاصة في الإعلام.
لا تزال المفاوضات بين المحتل الإسرائيلي والشعب الفلسطيني الذي لا يملك تأثيرًا فعليًا، تُناقش على أنها وسيلة لحل الصراع، لكن هذه «المفاوضات» محكوم عليها بالفشل، خصوصًا إذا لم يكن هناك طرف ثالث قادر على فرض الحلول. الاعتماد على الولايات المتحدة للعب هذا الدور هو فكرة خيالية. الاعتقاد بأن الطرفين المتفاوتين في القوة يمكنهما حل المشكلة بنفسيهما هو مجرد وسيلة لتجاهل المشكلة دون تقديم حل حقيقي.
الإسرائيليون غالبًا ما يعلنون استعدادهم للتفاوض، لكنهم يمتلكون جميع الأوراق في أيديهم، مما يعني أنهم يستطيعون فرض شروطهم على الطرف الآخر. وهذا بالطبع لا يمكن أن يؤدي إلى حل يرضي الطرفين.
إسرائيل تسعى للحفاظ على السيطرة على كامل فلسطين، لكنها تجد نفسها عالقة

مع السكان الفلسطينيين الذين تفضل التخلص منهم. لهذا السبب تطالب إسرائيل الفلسطينيين بالاعتراف بها كدولة يهودية، مما يعني أن الفلسطينيين سيوافقون على وضع يهدد مستقبلهم، لأن الدولة اليهودية ستخصص لليهود فقط. وقد أعرب وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، عن رغبته في أن ينتقل الفلسطينيون داخل إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت «سلطة» السلطة الفلسطينية، لضمان أن تكون إسرائيل دولة يهودية نقية بقدر الإمكان. وفي عام ٢٠١٩، وعد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال حملته الانتخابية بضم المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية إذا فاز في الانتخابات.

المواقف الإسرائيلية الحاسمة بشأن القدس، الدولة الفلسطينية، والحدود لم تتغير على مدى العقود الماضية: لا انسحاب إلى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧، لا دولة فلسطينية، والقدس الموحدة إلى الأبد. ولا توجد أي مؤشرات على أن إسرائيل ستغير هذه المواقف في المستقبل، خاصة إذا لم تُجبر على ذلك. وهذه المواقف لا تقتصر على حزب الليكود فقط، بل تنطبق أيضًا على حزب العمل الإسرائيلي، الذي يُعتقد خطأً أنه أكثر اعتدالًا ومستعدًا لتقديم تنازلات، وهذا مجرد «تمني» غير واقعي.

لقد تساءلت أكثر من مرة فيما بعد، عما إذا كنا نستطيع رؤية كل هذا بوضوح منذ عقود. خلال مهمتنا في عام ١٩٨١، تعاملنا مع الإسرائيليين بجدية، وكان لدينا أمل، ربما بشكل ساذج، أن الإسرائيليين قد يصبحون أكثر عقلانية بمرور الوقت من أجل تحقيق السلام. ولكن في الحقيقة، يمكن القول إننا لم نتعامل معهم بجدية كافية، لأننا كنا نأمل أن يفعلوا عكس ما كانوا يقولونه مرارًا وتكرارًا. اعتقدنا أن العدالة ستنتصر في النهاية – والبعض لا يزال يعتقد ذلك حتى الآن. لكن في الواقع، كانت الرغبة في الأمل هي المسيطرة. كما أن مفهوم العدالة لدى الإسرائيليين كان ولا يزال مختلفًا تمامًا عما يفهمه العرب عمومًا.

كانت الحقائق الإسرائيلية ولا تزال مختلفة تمامًا عما كان يُعتقد في الغرب، لكنها ليست مختلفة عما أوضحه لنا رئيس الوزراء بيغن في ذلك الوقت، وما أكدته الحكومات الإسرائيلية لنا منذ ذلك الحين؛ أحيانًا بوضوح أكبر، وأحيانًا بشكل أكثر غموضًا أو مزدوجًا. المرآة الأكثر وضوحًا لهذه الحقائق هي سياسة الاستيطان الإسرائيلية. كان يُتوقع أن تكون حكومة حزب العمل الإسرائيلي أكثر مرونة وتسامحًا، وكان البعض يأمل في أن

يخسر الليكود والأحزاب المشابهة في الانتخابات، وأن يتحسن الوضع بعد ذلك. لكن في الواقع، لم يكن هناك فرق كبير بين الليكود وحزب العمل، رغم المظاهر التي قد توحي بالعكس.

في المستقبل القريب، سيكون من الصعب العثور على سياسيين إسرائيليين يهود مستعدين لتفكيك المستوطنات اليهودية، أو إعادة تقسيم القدس، أو إنشاء دولة فلسطينية، لأنهم بذلك سيخسرون الانتخابات بشكل شبه مؤكد.

يشكل النظام الديمقراطي في إسرائيل عائقًا أمام تحقيق تسوية سلمية. نعم، فإن ما يُسمى «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» لا يمكنها تحقيق السلام بسبب هذه الديمقراطية المزعومة، التي، كما هو معروف، تنطبق فعليًا فقط على الإسرائيليين اليهود. أتذكر محادثة بين رئيس الوزراء الهولندي ويم كوك والرئيس الإسرائيلي آنذاك شيمون بيريز في برلين، حيث انتقد كوك سياسة الاستيطان الإسرائيلية. جاء رد بيريز: «هل تريدني أن أقتل طفلي، أليس كذلك؟» وهكذا انتهى الموضوع. كانت الانتقادات جادة وصريحة، لكنها لم تؤدِ إلى أي عواقب ملموسة.

ولا يزال هذا هو الحال منذ عقود طويلة، بل إنه ازداد سوءًا. فعلى سبيل المثال، تنتقد الحكومة الهولندية سياسة الاستيطان، لكنها في الوقت نفسه تعزز علاقاتها مع إسرائيل تحت الافتراض – الذي أراه غير مبرر تمامًا – بأن ذلك قد يسهم في عملية السلام. ويُعتقد خطأً أن «أصدقاء إسرائيل» لديهم تأثير أكبر على القدس من الدول التي تنتقد سياسة إسرائيل، لكن برأيي، هذا لا يُحدث فرقًا يُذكر.

عندما يتعلق الأمر بالقضايا الجوهرية مثل الأراضي المحتلة، القدس، والدولة الفلسطينية، ستفعل إسرائيل ما تراه مناسبًا. وعلى الرغم من أن إسرائيل قد تفضل الاستماع إلى صديق على دولة لا تثق بها، فإنها لن تعدل سياستها بناءً على طلب من دولة معينة.

غالبًا ما يُثار موضوع ممارسة الضغط على إسرائيل، لكن ماذا يعني ذلك في الواقع؟ التأثير يعني أن تكون قادرًا على دفع الطرف الآخر للقيام بشيء لم يكن ليقوم به لولا هذا الضغط. أتذكر قول ديفيد سلطان، المستشار الإسرائيلي في لاهاي، والذي أصبح لاحقًا زميلي كسفير في القاهرة: «لا تضعونا تحت الضغط، لأننا سنصبح أكثر عنادًا». المشكلة كانت ولا تزال أن إسرائيل، سواء وُجد ضغط أم لا، تواصل اتباع نفس السياسة، بغض النظر عن قرارات مجلس الأمن التي تم اتخاذها بحقها.

كانت الولايات المتحدة دائمًا داعمة لإسرائيل لدرجة أنها لم تكن أكثر من «وسطاء للخداع»، كما وصف رشيد الخالدي ذلك بشكل وافٍ في كتابه الذي يحمل نفس العنوان «كيف قوضت الولايات المتحدة السلام في الشرق الأوسط» (٢٠١٣). في عام ٢٠٠٩، بدا للحظة أن هناك تغييرًا قد يحدث عندما ألقى الرئيس الأمريكي باراك أوباما خطابًا في القاهرة، حيث وضع بعض المعايير التي اعتبرها أساسية لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. أوضح أوباما حينها أن على إسرائيل التوقف عن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، وأن التسوية السلمية يجب أن تستند إلى حدود ما قبل ١٩٦٧، مع إمكانية تبادل الأراضي. لكن في النهاية، لم يتمكن هذا الرئيس، الذي كان يقود أقوى دولة في العالم، من تحقيق أي شيء إيجابي في هذا الملف، وذلك بسبب تجاهل إسرائيل التام لمطالبه، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو اللوبي القوي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة.

لم يختلف الوضع كثيرًا في العديد من الدول الغربية الأخرى، بما في ذلك هولندا، لذلك، لا يمكننا أن نتوقع الكثير من الولايات المتحدة لتحقيق حل سياسي. في عهد أوباما، لم يكن ذلك ممكنًا على الرغم من موقفه المتعاطف في البداية، وفي عهد الرئيس دونالد ترامب، أصبح ذلك شبه مستحيل. الاعتراف الأمريكي بالقدس كعاصمة لإسرائيل زاد من تعقيد الأمور، إلى جانب العديد من الخطوات الأمريكية التي قوضت موقف الفلسطينيين، مثل إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وقطع الدعم المالي الأمريكي لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في عام ٢٠١٨. وزاد الأمر سوءًا حين اعترفت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩ بمرتفعات الجولان التي ضمتها إسرائيل كجزء من إسرائيل. هذا الاعتراف يقوض القاعدة القانونية الدولية التي ترفض توسيع الأراضي بالقوة. ينطبق الأمر ذاته على التغيير الجذري في الموقف الأمريكي في نوفمبر ٢٠١٩، حيث لم تعد المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة تُعتبر غير قانونية.

الاقتراح الأمريكي الصادر في يناير ٢٠٢٠، والمعنون بـ «السلام من أجل الازدهار»، والذي تم الترويج له بشكل مبالغ فيه باعتباره «صفقة القرن»، يتجاوز بكثير ما سبقه. إنه عبارة عن استجابة مفصلة للعديد من المطالب الإسرائيلية. ومع ذلك،

لم يُشرك الفلسطينيون بأي شكل في هذا المشروع الذي أُعد من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل بشكل أحادي. لذلك، لا يمكن اعتباره خطة سلام، بل هو في الواقع ضوء أخضر أمريكي لإسرائيل للمضي قدمًا في ضم المستوطنات اليهودية غير القانونية وأجزاء كبيرة من الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك غور الأردن. يشكل هذا الاقتراح الأمريكي تقويضًا خطيرًا آخر للنظام القانوني الدولي، وليس مؤشرًا على السلام بقدر ما هو خطوة جذرية قد تؤدي إلى مزيد من العنف والإحباط.

في هذا الاقتراح، يُملى على الفلسطينيين، وكأنه فرض، أن يشكلوا «دولة» غير ساحلية داخل مجموعة من الجيوب المعزولة، محاطة تمامًا بمؤسسات أمنية إسرائيلية. هذه «الدولة» ستكون أشبه برقعة متقطعة من المناطق المنفصلة، متصلة بما يُسمى أنفاق وجسور وطرق «متطورة». لا حديث هنا عن أي استقلال فلسطيني حقيقي، ناهيك عن دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة. وحتى هذه «الدولة» لن يتم الاعتراف بها إلا من قبل إسرائيل والولايات المتحدة بعد استيفاء العديد من المعايير والشروط.

في الواقع، لن يتغير الكثير بالنسبة للوضع اليومي للسكان الفلسطينيين المحليين، باستثناء الوعود بتقديم مبالغ كبيرة من الأموال، التي لن تأتي من الولايات المتحدة أو إسرائيل، بل من الدول العربية الغنية. وقد رفضت هذه الدول الخطة على الفور، على الأقل لأنها لا تريد أن ترتبط بخطة منحازة لإسرائيل. شراء السلام بالمال («السلام من أجل الازدهار») ليس حلًا ناجحًا.

وقد وصف المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي وضع الفلسطينيين سابقًا بأنه «أكبر سجن في العالم». قد يكون الفرق الآن أن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال قد يتمكنون من التواصل بشكل أفضل مع بعضهم البعض عبر الجسور والأنفاق، لكنهم لا يزالون غير قادرين على التواصل مع العالم الخارجي. يعكس هذا المشروع أيضًا عدم الاحترام التام للشعب الفلسطيني، الذي سيظل تحت السيطرة الإسرائيلية إلى أجل غير مسمى، دون أن يُعاملوا كمواطنين متساوين. هذا الوضع يبدو على المدى الطويل غير قابل للاستمرار، لكنه يُظهر بوضوح كيف تنظر إسرائيل والولايات المتحدة إلى الفلسطينيين كشعب.

عنصر آخر في الخطة يتمثل في «مبادلة» أراضي المستوطنات اليهودية بمناطق داخل إسرائيل ذات أغلبية عربية. من شأن هذه المناطق أن تُضاف إلى الدولة

الفلسطينية المقترحة، مما يقلل من عدد الفلسطينيين داخل إسرائيل ويجعلها أكثر يهودية. كلمة «الأمن» تكررت أكثر من ١٦٥ مرة في الوثيقة. ولكن من يهدد من؟ هل الفلسطينيون الذين لا يملكون القوة يشكلون تهديدًا لإسرائيل، أم أن القوة العسكرية الأقوى في الشرق الأوسط تشكل تهديدًا للفلسطينيين (وللمنطقة)؟ ضم إسرائيل لغور الأردن لأسباب أمنية عسكرية لم يعد له مبرر منذ إبرام اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية، ومع التقدم الهائل في التقنيات العسكرية الإسرائيلية الحديثة.

رفض الفلسطينيون الخطة كما كان متوقعًا. كما رفضها الأمين العام للأمم المتحدة، الجامعة العربية، الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، منظمة الوحدة الأفريقية، والعديد من الجهات الأخرى. وأكدوا أن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يجب أن يُحل على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي، مع استمرار السعي لحل الدولتين – إسرائيل وفلسطين – تعيشان بسلام وأمان جنبًا إلى جنب ضمن حدود معترف بها، على أساس خطوط ما قبل ١٩٦٧. لا يزال الاقتراح العربي للسلام لعام ٢٠٠٢، الذي يتبنى هذه المبادئ، قائمًا، لكن إسرائيل لم ترد عليه بجدية.
من غير الواقعي الاستمرار في تعليق الآمال على دور الولايات المتحدة، مهما كانت نتائج الانتخابات. فجوهر الموقف الأمريكي يظل كما هو. إصدار بيانات حسن النية دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لن يقرب حل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، حتى لو تم توقيعها من قبل العديد من الدول. يمكن توقع أن تواصل إسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة، مسارها المعتاد، سواء تم قبول الاقتراح الأمريكي أم لا.
الدعوات التي أطلقتها عدة دول للفلسطينيين لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل في ضوء «صفقة القرن» ليست سوى تصريحات شكلية، لأن الفلسطينيين تحت الاحتلال لا يملكون القدرة على مواجهة محتليهم، ناهيك عن خوض مفاوضات فعالة دون دعم فعلي من الدول التي تحثهم على العودة إلى طاولة المفاوضات. في هذا السياق، سيظل الأمر، كما كان خلال العقود الماضية، مقتصرًا على التصريحات السياسية.

هناك طريقة بديلة لدفع إسرائيل لتغيير سياساتها، وهي اتخاذ إجراءات اقتصادية. على سبيل المثال، تُعد حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) وسيلة لتوحيد الانتقادات المشروعة الموجهة لإسرائيل، خصوصًا لأنها لا

تعتمد على الحكومات التي لا تزال غير مستعدة لاتخاذ أي إجراءات حقيقية. ومع ذلك، وبفضل اللوبي المؤيد لإسرائيل، تم حظر دعم هذه الحركة في عدة دول، وتم اعتبارها مرادفًا لـ «معاداة السامية»، كما حدث في ألمانيا عام ٢٠١٩. الواقع هنا هو أن انتقاد الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي وحقوق الإنسان وجرائم الحرب يتم إدراجه ضمن معاداة السامية. والسؤال المطروح هنا: هل هذا التصنيف لا يشجع في النهاية على معاداة السامية بدلاً من مكافحتها؟ في الحقيقة، يتعلق الأمر بتقييد حرية التعبير بشأن الأفعال الإسرائيلية المستهجنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصًا عندما تتعارض مع القوانين والقيم الدولية. وباختصار، يُنظر إلى انتقاد جرائم الحرب والانتهاكات الدولية كأمر مشروع، ولكن عندما يرتكبها إسرائيليون يهود، يُصنف هذا النقد فجأة على أنه «معاداة للسامية»، بهدف قمع أي انتقاد مشروع لإسرائيل.

هناك وسيلة أخرى لدفع إسرائيل إلى تغيير سياساتها، وهي إعادة النظر في اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل. بمراجعة المادة ٢، يجب أن يكون هناك موقف حازم تجاه إسرائيل التي لا تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وهي أساس هذه الاتفاقية.

القضية هنا ليست سوى التزام بتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، لا أكثر ولا أقل. ورغم ذلك، لم يتمكن البرلمان الهولندي من الحصول على أغلبية لدعم مراجعة هذه الاتفاقية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

لسنا بحاجة إلى قرارات أو مبادئ جديدة، بل نحتاج إلى تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بالفعل. كانت هذه واحدة من الرسائل الرئيسية في تقرير مجلس الاستشارات للشؤون الدولية (AIV) الصادر عام ٢٠١٣ بعنوان «بين القول والفعل: آفاق السلام المستدام في الشرق الأوسط». ومع ذلك، عارض بعض أعضاء البرلمان الهولندي هذا التقرير بشدة، حتى أن أحدهم طالب بإقالتي من المجلس لمجرد أنني كنت أحد المشاركين في كتابته، رغم أن التقرير كان قد أقر بالإجماع من قبل المجلس بأكمله. وقد رفض وزير الخارجية الهولندي فرانز تيمرمانس، بشكل صحيح، خلال المناقشات البرلمانية ذات الصلة، هذه الفكرة، مشددًا على أن أعضاء المجلس المستقلين لا يجب إقالتهم لمجرد أن توصياتهم المدروسة لا تتفق مع الحكومة أو بعض أعضاء البرلمان.

في هولندا، يُطلق على لاهاي «مدينة السلام والعدالة الدولية» نظرًا للمؤسسات الدولية المهمة الموجودة فيها. لكن عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، فإن لاهاي لا تستحق هذا الاسم، على الأقل استنادًا إلى سياسات الحكومة الهولندية.

في الواقع، لا تحتاج إسرائيل إلى علاقات مع الدول العربية على المدى القصير، فهي تفضل التوجه نحو الدول خارج المنطقة، خاصة في الغرب، حيث توجد فرص اقتصادية كافية. العلاقات مع الغرب تبدو أكثر استقرارًا وموثوقية بالنسبة لإسرائيل مقارنة بعلاقاتها مع الدول العربية. ومن الواضح أن السلام المفروض بالقوة العسكرية بين إسرائيل والدول العربية لن يكون سلامًا حقيقيًا، حتى وإن كان تحقيقه ممكنًا.

في رأيي، يجب أن يستند تحقيق حل عادل ودائم على ما هو صحيح قانونيًا وأخلاقيًا، ولكن أيضًا على الطرق العملية والوسائل المتاحة. السياسة الإعلانية غير كافية إذا لم تكن مصحوبة بالعواقب المناسبة؛ النوايا الحسنة وحدها لا تكفي.

لطالما عبرت الحكومات الغربية، بما في ذلك الحكومة الهولندية، عن «قلقها البالغ» إزاء التطورات في الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، وعن أن المستوطنات اليهودية هناك غير قانونية وتشكل عقبة أمام الحل السلمي. ومع ذلك، يبدو أن تلك الحكومات لم تدرك بعد، وبعد عقود من التصريحات، أن سياساتها لم تحقق شيئًا، حيث واصلت إسرائيل تنفيذ سياساتها دون أن تأبه. وهذا يدل على وجود خلل خطير؛ إذ أن مثل هذه السياسات ليست فقط غير موثوقة، بل ساهمت في تفاقم الوضع على مدار العقود الماضية.

العديد من الدول الغربية تتحمل جزئيًا المسؤولية عن تدهور الأوضاع في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وكذلك داخل إسرائيل نفسها، حيث تزايد التمييز ضد الفلسطينيين العرب داخل إسرائيل.

أحد أسباب هذا التواطؤ هو أن السياسات الداخلية كانت دائمًا تحظى بالأولوية على تطبيق القانون الدولي وقوانين الحرب، كاستجابة لانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان والقانون الدولي وارتكابها لجرائم حرب. حتى تطبيق المعاهدات القائمة، بما في ذلك اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تم رفضه من قبل البرلمان الهولندي وجهات أخرى.

يمكن الاستنتاج أن العديد من السياسيين وصناع القرار الغربيين أظهروا، ولا يزالون يظهرون، نقصًا في الشعور بالمسؤولية تجاه ما يحدث منذ أكثر من نصف قرن. ويبدو أن هؤلاء السياسيين لن يفعلوا شيئًا يُذكر في المستقبل للمساعدة في تحقيق حل فعلي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. إنهم يفتقرون إلى الشجاعة السياسية، لأن اتخاذ خطوات فعلية قد يكلفهم الأصوات في الانتخابات، إن أرادوا ذلك أصلاً.

لهذا السبب، من المرجح أن يستمر هؤلاء السياسيون في التعبير عن «قلقهم البالغ» لسنوات أخرى تجاه وضع ساهموا في تفاقمه أو على الأقل فشلوا في تحسينه، مما يجعل الوضع يزداد سوءًا. لذلك، يجب اتخاذ إجراءات عاجلة لتغيير هذا المسار.

# الخاتمة

أنا ممتن لأنني حظيت بفرصة العمل والعيش والسفر في جميع البلدان التي خدمت فيها كدبلوماسي، واستمتعت بالعلاقات العديدة التي أقمتها مع شعوبها، بأصالتهم وتاريخهم وثقافاتهم ولغاتهم الغنية. لم أكن لأرغب في تفويت هذه التجارب، وقد شعرت بأنها إثراء حقيقي لحياتي.

في معظم هذه البلدان، تدهورت الأوضاع بشكل خطير بعد مغادرتي. ففي كل مكان تقريبًا اندلعت صراعات مسلحة، لا سيما في لبنان، الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليبيا، العراق، مصر، تركيا، وسوريا. ومع ذلك، فإن الأوضاع في ألمانيا وإندونيسيا تبدو مستقرة نسبيًا، رغم أن إندونيسيا، باعتبارها بلدًا ضخمًا، تواجه تحديات كبيرة نتيجة موقعها في «حلقة النار»، مما يجعلها عرضة لثورات البراكين والزلازل بشكل متكرر.
العديد من المشاكل التي نواجهها اليوم في الشرق الأوسط نتجت عن التدخلات الخارجية أو التدخل في الشؤون الداخلية لأنظمة دكتاتورية لم تشكل تهديدًا حقيقيًا للدول المتدخلة. صحيح أن هذه الأنظمة كانت مليئة بالمشاكل، خاصة بسبب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ وكان من الضروري انتقاد هذه الأنظمة، التي كانت غالبًا فاسدة. ومع ذلك، فإن الكثير من المآسي التي شهدتها المنطقة كانت أيضًا نتيجة لهذه الأنظمة الاستبدادية نفسها.
السؤال الأساسي الذي يجب أن نطرحه هو: هل كان من الحكمة محاولة إسقاط هذه الأنظمة التي اعتُبرت بغيضة، بدلاً من محاولة تغييرها عبر الحوار؟ فالحوار الفاشل أفضل من الحرب الفاشلة.
يمكننا أن نقول بثقة إن جميع محاولات «تغيير الانظمة الدكتاتورية» تقريبًا أدت إلى نتائج كارثية. فبعد «النجاح» في إسقاط الأنظمة في العراق (٢٠٠٣) وليبيا (٢٠١١)، تبعتها صراعات طويلة ودموية. وحتى في الحالات التي فشلت فيها محاولات تغيير النظام، كما في سوريا، كانت النتائج سيئة بنفس القدر. عندما أُطيح بالنظام السوري أخيرًا في عام ٢٠٢٤، لم تكن الجماعة الإسلامية الرئيسية المنتصرة، «هيئة تحرير الشام»، تنتمي إلى الفصائل العسكرية المعارضة التي حظيت بدعم من الدول الأجنبية على مر السنوات. كانت لدى الدول المتدخلة أفكار واضحة حول ما لا تريد

(أي بقاء الأنظمة الدكتاتورية)، لكنها لم تكن تعرف بوضوح ما الذي يمكن أن يحل محلها بشكل واقعي. في معظم التدخلات العسكرية، لم تكن هناك استراتيجيات واضحة للخروج من الأزمة.

كان من الممكن تجنب الكثير من إراقة الدماء إذا لم تتدخل العديد من الدول بالقوة أو عبر إمدادات الأسلحة في الصراعات الإقليمية. منذ البداية، كنت أعبر عن رأيي بوضوح حول هذا الأمر، حتى قبل أن تسوء الأمور كثيرًا، لكن معظم صناع القرار (والجمهور العام أيضًا) لم يصغوا.

مع بداية الربيع العربي في مصر عام ٢٠١١، تدخل العديد من القادة السياسيين الأجانب بشكل مباشر، وأعلنوا دعمهم للمتظاهرين من خلال تصريحات توحي بأن الرئيس حسني مبارك يجب أن يتنحى. في المراحل الأولى (فبراير ٢٠١١)، جادلت بأن الأفضل هو ترك الأمور بالكامل للشعب المصري ليقرر مصيره بنفسه. كما توقعت أن القادة السياسيين الذين تدخلوا دون دعوة في شؤون مصر لن يتحملوا مسؤولياتهم إذا ساءت الأمور، وسيمضون قدمًا للتدخل في صراعات دول أخرى، وهو ما حدث بالفعل في ليبيا وسوريا بعد مصر، عندما اندلعت الثورات في هذه الدول في ظل «الربيع العربي.»

في مصر، اقتصر التدخل الخارجي على التصريحات السياسية، خاصة أن مبارك استقال بعد ثلاثة أسابيع فقط من بدء المظاهرات. لكن في أماكن أخرى، لم تتم الإطاحة بالأنظمة الدكتاتورية بالسرعة المأمولة، أو لم يتم الإطاحة بها على الإطلاق. ومع مرور الوقت، تحولت المساعدة الغربية والعربية للمعارضين إلى تدخلات عسكرية وتوريد للأسلحة بكميات كبيرة، مما ساهم في إطالة أمد الحروب في ليبيا وسوريا وجعلها أكثر دموية.

الدول العربية (مثل السعودية وقطر) التي دعمت هذه الانتفاضات لم تفعل ذلك بدافع تعزيز الديمقراطية في المنطقة، فقد كانت هذه التحركات محظورة بشدة في بلدانها. بل كان هدفها الأساسي هو خدمة مصالحها الاستراتيجية. ينطبق الأمر نفسه على الدول المتدخلة الأخرى مثل الولايات المتحدة، روسيا، تركيا، وإيران.

منذ البداية، كنت معارضًا لمصطلح «الربيع العربي»، خاصة لأن الغرب تعامل معه بحماس مبالغ فيه، وربما بسذاجة. كان واضحًا للعديد من الخبراء الإقليميين أن الأمور لن تسير كما كانت الأحلام والآمال تصورها. تم تجاهل الحقائق الصعبة في العالم العربي بسبب نقص الفهم أو الجهل أو التمني.

الربيع العربي جاء كمفاجأة للجميع، بما في ذلك الأنظمة التي استهدفتها الانتفاضات. وقليلون فقط كانوا على دراية بما يجري فعليًا تحت السطح.

في الغرب، ساد الحماس والإثارة حول فكرة احتمالية نشوء ديمقراطيات في عدة دول عربية، على غرار ما هو موجود في أوروبا أو الولايات المتحدة. كان يُنظر بإعجاب إلى إمكانية تبني هذه الدول «أيديولوجيتنا» المتعلقة بالديمقراطية. ولتشجيع هذا التحول الديمقراطي في العالم العربي، تم تقديم الدعم المعنوي للمتظاهرين الذين انتفضوا ضد الدكتاتوريين الذين قمعوهم لعقود طويلة ورفضوا التكيف مع «روح العصر». وفي بعض الأحيان، كانت بعض الدول مستعدة لدعم هذه الانتفاضات بالقوة والسلاح.

شعر العديد من القادة السياسيين بأنهم ملزمون بإصدار أحكام على هؤلاء الدكتاتوريين، وأبلغوهم – غالبًا عبر وسائل الإعلام – بأنهم فقدوا شرعيتهم، وأن عليهم الاستجابة لمطالب شعوبهم المشروعة إما بالتنحي أو بتنفيذ إصلاحات جذرية. صحيح أن تلك المطالب كانت بالفعل مشروعة، لكن تحقيقها كان أمرًا مختلفًا تمامًا، لأن الديمقراطية لا يمكن فرضها بالقوة.

فُرضت عقوبات على بعض القادة وأنظمتهم لدعم هذه المطالب، لكن نادرًا ما كان هناك حوار مباشر أو تواصل مع تلك الأنظمة بهدف تحسين الوضع.

لقد جادلت مرارًا بأن الحوار مع تلك الأنظمة قد يوفر مخرجًا من المأزق، لكن معظم السياسيين رأوا أن الحوار مع حكام ملوثين بدماء الأبرياء أمر غير مقبول. وكان يُنظر إلى الحوار مع الدكتاتوريين على أنه بلا جدوى، ولذلك لم تتم تجربته. كانت هذه فرصة ضائعة، ولم يكن بالإمكان إصلاح ما حدث بعد اندلاع الحروب وامتدادها لسنوات. فلا يمكننا إعادة كتابة التاريخ كما نشاء.

من المدهش كيف يستمر السياسيون في بدء حروب جديدة أو دعمها دون إدراك كامل لعواقبها: مثل عدد الضحايا، واللاجئين، وحجم الدمار الذي تخلفه هذه التدخلات، ليس في شعوبهم، بل في شعوب أخرى. من السهل جدًا اتخاذ قرارات بشأن النزاعات والحروب عندما يكون المرء بعيدًا عن مناطق الخطر، ولا يعاني شخصيًا من نتائجها المدمرة. هنا يلعب نقص التعاطف دورًا كبيرًا.

في الماضي، كان العديد من اللاجئين يحاولون الهروب من الدكتاتوريات في الشرق

الأوسط، لكن أعدادهم تضاعفت بشكل كبير بسبب التدخلات العسكرية الأجنبية منذ بداية هذا القرن، ويُقدر عددهم الآن بالملايين.

الهرولة العمياء خلف «المثالية» دون مراعاة الواقع تكررت مراراً كظاهرة ولاحظتها مرات عديدة. ولم يكن هذا المسار ناجحًا في تحقيق الحلول السياسية والسلام، رغم أن المثالية يمكن أن تلعب دورًا إيجابيًا. في النهاية، يجب أن يُؤخذ في الاعتبار عدد الضحايا الذين قد يسقطون في هذا السعي. كل ضحية تُعتبر خسارة كبيرة. قد يجادل البعض بأن فقدان الأرواح قد يكون «مستحقًا» إذا جاءت نتيجة لثورة حققت تغييرًا إيجابيًا كبيرًا، لكن هذا يبقى أمرًا مقلقًا، خاصة عندما يكون عدد الضحايا كبيرًا. وفي حال فشلت الثورة، فإن من بدأوها يتحملون على الأقل جزءًا من المسؤولية، بغض النظر عن مدى «نبل» أهدافهم. الأمر نفسه ينطبق على التدخلات العسكرية الفاشلة.

لذا، فإن امتلاك «نوايا حسنة» أو الدعوة إلى «أهداف مثالية» ليس كافيًا، وقد تكون في بعض الأحيان غير منتج. من المهم جدًا أن يكون هناك وضوح حول المسار الواقعي الذي يجب اتباعه والوسائل التي يجب استخدامها لتحقيق تلك الأهداف قبل اتخاذ أي خطوة.

أما الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة فكانت من نوع آخر تمامًا، وكانت مبررة. هنا، كان الحديث عن منظمات إرهابية متطرفة تشكل تهديدًا للمنطقة بأسرها ولما هو أبعد منها. ولم يكن من الممكن تجنب سقوط العديد من الضحايا في هذه الحرب. كانت هذه حربًا حتمية ومفروضة.

كانت الأنظمة التي تم استهدافها في العراق وليبيا وسوريا لا تشكل تهديدًا كبيرًا خارج حدودها، لكنها كانت تشكل تهديدًا واضحًا لشعوبها بسبب القمع الذي مارسته. ومع ذلك، كان هذا القمع أقل بكثير مقارنة بالعنف الذي اندلع لاحقًا بين الأنظمة وجماعات المعارضة نتيجة التدخلات العسكرية الأجنبية، حيث حاولت هذه الأنظمة (وكما كان متوقعًا) بكل الوسائل منع سقوطها.

انتهت الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٩٠، لكن الفقر هناك ازداد بشكل كبير، ولا تزال الأوضاع غير مستقرة. الهجمات الإسرائيلية على لبنان أدت إلى تدمير البلد بشكل كبير ومؤثر.

الحرب في سوريا، التي بدأت في عام ٢٠١١، أثرت بشدة على لبنان، خاصة مع تدفق

أكثر من مليون ونصف لاجئ سوري إليه، مما جعل لبنان يستضيف النسبة الأكبر من اللاجئين السوريين مقارنة بأي دولة أخرى في العالم، حيث يُقدر أن حوالي ربع سكانه الآن من اللاجئين. وللمقارنة: لو كانت هولندا – التي هي أكثر ثراءً بكثير من لبنان – تستضيف نفس النسبة، لكان عليها استقبال أكثر من أربعة ملايين لاجئ سوري. وهذا دون حساب اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

يرى العديد من السياسيين الأوروبيين أن مشكلة اللاجئين يجب أن تُحل في الشرق الأوسط نفسه، وهذا سيكون أمرًا جيدًا بالفعل إذا كان ممكنًا. ولكن لتحقيق ذلك، يجب تقديم دعم مالي كافٍ في الوقت المناسب، وإلا فإن الضغط الناتج عن أعداد اللاجئين قد يؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة، مما سيؤثر بدوره على أوروبا. من جهة أخرى، ترفض دول الخليج العربي بشكل قاطع استقبال لاجئين جدد. وغالبًا ما يُنسى أن معظم اللاجئين يفضلون العودة إلى بلدانهم إذا كانت الظروف هناك آمنة بما يكفي.

أما الأردن، فهو أيضًا يتحمل أعباء اقتصادية واجتماعية كبيرة بسبب الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين، ومع ذلك، لا تزال الأوضاع فيه مستقرة بشكل لافت.

وفيما يتعلق بليبيا، فمنذ بداية «الربيع العربي» الدموي هناك وسقوط نظام القذافي، غرقت البلاد في حرب مستمرة. تحولت الدكتاتورية التي كانت قائمة إلى فوضى وهياكل سلطوية أخرى. ففي حين كان بإمكان العديد من الأفارقة في الماضي إيجاد فرص عمل جيدة في ليبيا، أصبح بعضهم الآن يُباع كعبيد، وأصبحت ليبيا ممرًا رئيساً للمهاجرين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا بحثًا عن مستقبل أفضل.

لا أقصد هنا بأي شكل من الأشكال تمجيد نظام القذافي – بالعكس؛ ولكن كان من الضروري أن تكون الدول والسياسيون الذين تدخلوا عسكريًا في ليبيا على دراية تامة بما قد يحدث بعد سقوط النظام. وينطبق الشيء نفسه على دعم الثورات الأخرى. ولهذا السبب، من المهم أن تسود سياسة طويلة الأمد، واقعية ومدروسة، على السياسات اللحظية والشعبية. الدول التي تدخلت عسكريًا في ليبيا فشلت أيضًا في الوفاء بمبدأ «مسؤولية الحماية»، حيث غادرت مبكرًا بعد إسقاط وقتل القذافي.

أما العراق، فبعد الاحتلال الأمريكي-البريطاني في عام ٢٠٠٣ وسقوط نظام صدام حسين، دخل في صراع دموي كانت له عواقب كارثية على الشعب. وكان الأكراد

استثناءً نسبيًا، حيث حصلوا على درجة من الاستقلال الذاتي، وأصبحوا نموذجًا يلهم الحركات القومية الكردية في دول أخرى مثل سوريا وتركيا وإيران، التي تسعى إلى تحقيق هدف مشابه. ومع ذلك، فإن هذا السعي لن يكون بدون سفك للدماء، ولا ينبغي الافتراض أن الديمقراطيات الكردية ستنشأ بسهولة، لأن النضال من أجل الاستقلال القومي يتقدم على الديمقراطية بالنسبة للعديد من الأكراد.
من الناحية الاستراتيجية، فإن سقوط نظام البعث في بغداد سمح لإيران بتوسيع نفوذها في أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق وسوريا ولبنان واليمن. وكان جزء من هذا التوسع الإيراني يهدف إلى تأمين عمق استراتيجي في المواجهات العسكرية المحتملة مع إسرائيل ودول أخرى. وقد استفادت إيران من الفرص التي أوجدتها التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، لا سيما تلك التي قامت بها الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا والسعودية.

في مصر، وبعد تنحي الرئيس مبارك في عام ٢٠١١، أُجريت أول انتخابات ديمقراطية في تاريخ البلاد، وانتخب محمد مرسي من جماعة الإخوان المسلمين (العدو التقليدي لكل الأنظمة المصرية السابقة) رئيسًا. ولكن بعد أن وضع مرسي نفسه فوق القانون، أطاح به الجيش بقيادة الجنرال عبد الفتاح السيسي، الذي أعاد الجيش من خلاله السيطرة على السلطة. في الواقع، لم تختفَ سلطة الجيش أبدًا، إذ كانت تعمل من وراء الكواليس طوال الوقت.
رحبت الدول الغربية بإجراء انتخابات ديمقراطية في مصر، لكنها كانت أقل حماسًا لفوز الإسلاميين. فالحماس الغربي تجاه الانتخابات الديمقراطية هو حماس انتقائي إلى حد ما: حيث يُفضلون الانتخابات فقط عندما تفوز بها الأحزاب التي يتفقون معها أو يشعرون بقرابة تجاهها؛ أما في غير ذلك، فيفضلون عدم حدوثها. وهذا يفسر ردود الفعل السلبية على فوز حماس في قطاع غزة أو الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر.

أما تركيا، فقد تحولت من ديمقراطية علمانية تخضع لرقابة الجيش إلى حكم ذي طابع إسلامي أكثر، لكنه بدأ يظهر ملامح استبدادية تحت قيادة الرئيس رجب طيب أردوغان. وتركيا أيضًا تعاني من عواقب خطيرة نتيجة تدخلاتها في دول أخرى في المنطقة، وخاصة في سوريا.

كيف يمكن لسوريا أن تنهض من رمادها الحالي أمر يصعب التنبؤ به، بغض النظر عمن يحكم البلاد.
«العامل الكردي» أصبح أكثر بروزًا نتيجة الثورة السورية. من المحتمل أن يخرج الأكراد السوريون من هذا الصراع أقوى بكثير في إطار أي حل للنزاع، إذ بات من الصعب إعادتهم إلى وضعهم السابق الذي كان يشهد تمييزًا ضدهم.
إن فرض عقوبات مستمرة على الدول لإجبارها على تغيير سياساتها جذريًا، مثل سوريا والعراق سابقًا، لم يحقق نتائج إيجابية تُذكر؛ بل أدى في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية. فقد اعتقد السياسيون أن فرض العقوبات يُظهر أنهم يقومون بشيء «من أجل القضية العادلة»، دون توضيح كيفية تحقيق الأهداف المرجوة بالفعل. وغالبًا ما لم يكن واضحًا كيف يمكن للدول المستهدفة التخلص من هذه العقوبات، إلا عبر الإشارة إلى مبادئ عامة. بهذا الشكل، كانت هناك فرصة لإضافة مطالب جديدة باستمرار، أو اعتبار أي تنازلات غير كافية. من المرجح أن النظام السوري لم يكن ليتمكن أبدًا من تلبية المطالب العامة، بغض النظر عن الإصلاحات التي قد ينفذها، إلا بالتنحي – وهو أمر لم يكن ليحدث أبدًا دون الإطاحة به، كما حدث في النهاية في ديسمبر ٢٠٢٤.

يعتبر إلغاء الولايات المتحدة من جانب واحد للاتفاق النووي مع إيران - خطة العمل الشاملة المشتركة - JCPOA في عام ٢٠١٨ وفرض المزيد من العقوبات هو مثال آخر على هذا النهج.

لا يزال الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مستمرًا بلا توقف، ولا تلوح في الأفق أي حلول مرضية؛ بل على العكس. تتحمل معظم الدول الغربية مسؤولية جزئية عن هذا الوضع بسبب سياساتها المتساهلة تجاه إسرائيل لعقود ودعمها المتواصل، وعدم رغبتها في تنفيذ المبادئ التي تعلنها والمعاهدات التي وقعت عليها. في هذا السياق، كان «عدم الفعل»، إلى جانب التصريحات المجانية، خطأً واضحًا.

مثل كثيرين آخرين، أواصل التطلع إلى السلام الذي يُعد ضروريًا بشكل ملح في الشرق الأوسط، وخاصة للشعوب التي أصبحت ضحية للنزاعات هناك. والسؤال الذي يطرح نفسه: هل تعلم السياسيون من تدخلاتهم العسكرية الكارثية؟ لا تزال هناك فرص لإحداث تغييرات إيجابية من خلال تبني سياسات أكثر واقعية.

# مقالات متابعة لنيقولاوس فان دام ذات صلة كإضافات لهذا الكتاب

- الدول تأتي وتزول: ما هو الإرث الذي ستتركه إسرائيل في المستقبل؟، Fanack, 27 November 2024

من مذبحة دير ياسين إلى عملية طوفان الأقصى: خمسة وسبعون عاماً من جرائم الحرب الإسرائيلية Fanack,1 October 2024.

لا أمن لإسرائيل بدون سلام، العربي الجديد ، ٣ يوليو ٢٠٢٤.

'Every Israeli accusation is a confession', المجلة, February 19 .2024

الدروس التي ينبغي تعلّمها من الثورة السورية. والدروس التي كان يجب تعلّمها قبل فترة طويلة Harmoon.org, 1 July 2023

جميع هذه المقالات (والعديد من غيرها) يمكن العثور عليها على الموقع ( https://nikolaosvandam.academia.edu )

**تصحيح لصفحة ٥٦**

الخطأ: وزير الدفاع العراقي خير الله طلفاح، ابن عم صدام حسين

الصواب: وزير الدفاع العراقي عدنان خيرالله طلفاح، ابن خال صدام حسين

# رحلاتي الدبلوماسية في العالم العربي والإسلامي

الدكتور نيقولاوس فان دام يقيّم مسيرته المهنية المليئة بالمغامرات كدبلوماسي. شغل منصب سفير في العراق خلال احتلال الكويت، حين تم احتجاز العديد من الأجانب كرهائن، وكذلك في مصر حيث لعب دورًا بارزًا في قضايا الشرق الأوسط تحت حكم الرئيس مبارك. عايش تركيا في رحلتها من العلمانية إلى الأسلمة والتقارب مع الاتحاد الأوروبي؛ وأقام في إندونيسيا حيث يبرز الماضي الاستعماري الهولندي الحساس؛ وكان مبعوثًا إلى سوريا خلال الحرب الدموية. بالإضافة إلى ذلك، كان سفيرًا في برلين، العاصمة الأكثر إثارة في أوروبا. كدبلوماسي مبتدىء، خدم في لبنان خلال الحرب الأهلية والاجتياح الإسرائيلي؛ وفي الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وسط الصراع العربي-الإسرائيلي الذي لا مفر منه؛ وفي ليبيا تحت نظام القذافي الاستفزازي.

كان فان دام دائمًا في مواقع غاية في الإثارة، وفي أوقات حاسمة، واجه فيها مرارًا مواقف خطرة على حياته. ومن خلال تحليلاته العميقة، يقدم تفسيرًا للتطورات الجذرية في هذه الدول ويستكشف إمكانيات الحوار والسلام.



الدكتور نيقولاوس فان دام هو السفير الهولندي السابق لدى إندونيسيا وألمانيا وتركيا ومصر والعراق، والمبعوث الخاص لسوريا. كما عمل كدبلوماسي أيضًا في لبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة وليبيا. وهو مؤلف كتاب "الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية" وكتاب "تدمير وطن: الحرب الأهلية في سوريا" وكتاب "السلام الذي لم يتحقق". وقد تمت ترجمة مؤلفاته إلى عدة لغات، منها العربية والتركية والصينية والمجرية.

تصميم الغلاف / سارة سعدون

مكتبة مدبولي
MADBOULY BOOKSTORES